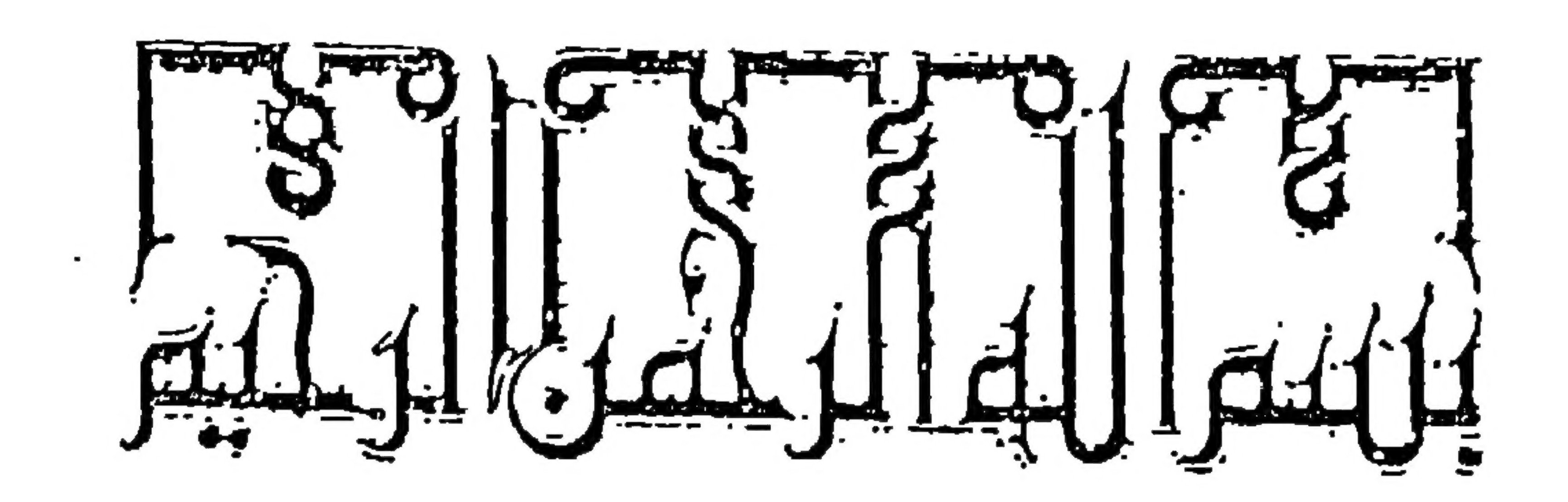
الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

١١١


بسم الله الرحمن الرحيم

(١١١)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ١١١

المثقفون والخبراء والمحللون

٢٦ مايو ١٩٩٣ - ١١ يناير ١٩٩٤

الجزء الثانى

اعداد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ش٩ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

*تخلف ...فتطرف .. فارهاب
محمد رضا محرم الجمهورية #٩٣/٠٥/٢٦ ١٨٦

*قضية ورأى
شوقى عبدالحكيم الا خبار #٩٣/٠٥/٣١ ١٨٩

*الصعيد : تجربة شخصية
ضياء رشوان المجلة #٩٣/٠٦/٠١ ١٩٠

*لماذا العنف فى الصعيد : وماهى الا زمة ؟
ضياء عبد الحميد اخرساعة #٩٣/٠٦/٠٢ ١٩٢

*الظاهرة الرمادية للعنف
احمد جلال عز الدين الا هرام #٩٣/٠٦/٠٩ ١٩٦

*فى مواجهة الخطر
عبدالهادى الجوهرى الجمهورية #٩٣/٠٦/١٢ ١٩٨

*ادعو لجبهة وطنية عريضة بقيادة مبارك لمواجهة الا رهاب
محمد عبدالواحد الا هرام المسائى #٩٣/٠٦/١٣ ١٩٩ *

*الا رهاب والتغيير : وجهة نظر سياسية
عبد المنعم سعيد الا هرام #٩٣/٠٦/١٦ ٢٠٣

*مواجهة الا رهاب ... كيف ؟
محمد الصدفى الا هالى #٩٣/٠٦/٢٣ ٢٠٦

*فساد اوضاع ام فساد عقول ؟
محمد رضا محرم الا هالى #٩٣/٠٦/٢٣ ٢٠٨

*الشباب والتطرف
مصرى ضورة الا هرام المسائى #٩٣/٠٦/٢٤ ٢١٠

*سكين الخطر وعنق النظام
عبد العظيم رمضان اكتوبر #٩٣/٠٦/٢٧ ٢١٢

*ليس صحيحا أن الحكومة المصرية لا تحكم بما انزل الله
الا حرار #٩٣/٠٦/٢٨ ٢١٦

*الا بعاد التكنولوجية للأرهاب ... ملاحظات أولية حول الآ ليات والتكنيكات
احمد ابراهيم محمود السياسة الدولية #٩٣/٠٧/٠١ ٢٢٣

*البيئة الا جتماعية والتطرف
مصرى ضورة الا هرام المسائى #٩٣/٠٧/٠٨ ٢٢٨

*جملة مفيدة
صبرى موسى العربى #٩٣/٠٧/١٢ ٢٣١

*تطرف الشباب والتسامح الدينى
مصرى ضورة الا هرام المسائى #٩٣/٠٧/١٥ ٢٣٢

*رؤيه استراتيجية فى مواجهة الا رهاب
محمد رضا محرم الا هرام #٩٣/٠٧/٢١ ٢٣٥

*حتى لا يكون فى بيتنا متطرف
حواء #٩٣/٠٧/٢٤ ٢٣٧

*هيكل بصراحة
مفيد فوزى صباح الخير #٩٣/٠٧/٢٩ ٢٤٠

*الحس السياسى للشباب وقضية التطرف
مصرى ضورة الا هرام المسائى #٩٣/٠٨/٠٥ ٢٥١

*انهم يضمرون الشر لمصر الشعب والحكومة
عبدالهادى الجوهرى الجمهورية #٩٣/٠٨/١٤ ٢٥٣

*التطرف والا رهاب بين الحقيقة والا سباب
احمد جلال عز الدين الا هرام #٩٣/٠٨/١٦ ٢٥٤

*سرعة ادلا ء المواطنين بالمعلومات ضرورة وطنية
فاطمة مصطفى الا خبار #٩٣/٠٨/٢٠ ٢٥٥

*اهداف العمل الا رهابى
محمد الغنام الا هرام #٩٣/٠٨/٢٣ ٢٥٧

*ظاهرة الا رهاب وادارة الا زمات
الا هرام #٩٣/٠٨/٢٤ ٢٥٨

*التغيير ومناهضة الا رهاب
محمد السيد السعيد الا هرام #٩٣/٠٨/٢٧ ٢٥٩

*تدهور الا وضاع الا قتصادية والا جتماعية والسياسية وراء تفشى ظاهرة الا رهاب
سيد عبدالعاطى الوفد #٩٣/٠٩/٠٢ ٢٦٣

*متى نقضى حقا على الا رهاب ؟
نجيب محفوظ الا هرام #٩٣/٠٩/٠٢ ٢٦٧

*لا حوار عاقل مع الذين يغتالون الوطن
ابتسام كامل صباح الخير #٩٣/٠٩/٠٩ ٢٦٨

*هو رسالة عنف بدون توقيع الى شخص مجهول بلا عنوان
الا هرام #٩٣/٠٩/١٧ ٢٧٦

*نجاح في الممارسة السياسية لم يواكبة اى تطور فكرى
هالة مصطفى الحياة #٩٣/٠٩/٢٠ ٢٨٥

*إغتيال السادات سببه خطأ المسئولين عن امن المنصة
السياسى #٩٣/١٠/١٧ ٢٨٨

*العنف الا صولى والا زمة الا قتصادية فى مصر والجزائر
الحياة #٩٣/١١/٢٧ ٢٩٢

*الحركة الا سلامة السياسية فى مصر
احمد السعيد الهجرسى قضايا فكرية #٩٣/١١/٢٧ ٢٩٧

*ملاحظات اولية حول الا صولية الا سلامية
طيب تيزينى قضايا فكرية #٩٣/١١/٢٧ ٣٠٦

نهاية الفهرس



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

تخلف .. فتطرف .. فإرهاب

التخلف والتطرف والارهاب مستويات ثلاثة متتابعة تتجلى عليها حالات التصدع المجتمعي، خاصة في مراحل التحول المفصلية في حياة المجتمعات. ففي هذه المراحل اما ان تكون المشكلات التي يواجهها المجتمع غاية في القسوة والتعقيد بما يرتب ضغوطا لا قبل لبعض القوى الاجتماعية على فهمها واستيعابها وبالتالي تجاوزها، واما ان تكون التراكمات المتولدة عن التغييرات المتسارعة غاية في الضخامة والتناقض مع المألوف الموروث بما يمثل استفزازا (معرفيا وسلوكيا) لهذه القوى لا طاقة لها به. وعادة ما تترجم هذه القوى محنتها وتعبر عنها اما في صدود (عاجز او ارادي) عن افكار وممارسات الاخرين، وهو التخلف واما في عداء صريح رافض لهؤلاء الآخرين، وهو التطرف، واما في صراع مادي مقاتل ضدهم، وهو الأرهاب.

فالتخلف، في محاولة لتعريفه، حالة عجز ذهني تقعد بصاحبها عن تحصيل المعارف (القديمة او المحدثة) وتحليلها بطريقة منطقية تمكن الانسان من امتلاك مجال رؤية رحبة للناس وللاشياء وللكون من حوله، وبما يتيح له بالتالي امكانية التكيف مع المجتمع المحيط في حالة التراضي، او امكانية مواصلة الحوار الرشيد مع مثل هذا المجتمع في حالة الاختلاف معه.

والتطرف هو المستوى الاسوا الأعلى للتخلف، ويمكن تعريفه بانه حالة ذهنية تفرض على المصاب بها أن يتشدد في المعتقدات (وبالتالي في المواقف) تجاه الأخرين الذين لا يشاركونه او يرفضون مشاركته معتقداته ومواقفه، وياخذ التطرف صورا وانماطا عديدة قد تبدأ بالنزوع الى الجدل العقيم او الحوار العدائي أو الخيارات الفكرية المتحاملة على الأخرين، وقد تمر بالمفاصلة المعنوية او المادية للجماعة المحيطة (التكفير والهجرة مثلا) وذلك قبل أن تنتهي الى الارهاب باعتباره فعلا ماديا يحاول به التطرف أن يفرض تصوراته المتطرفة على الاخرين في حالتي الياس او امتلاك المقدرة على حد سواء.

تنوع مسئولية المؤسسات

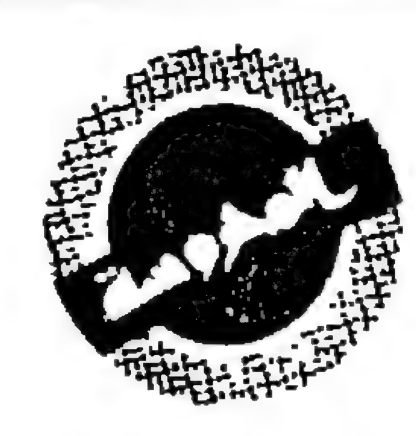
وهنا يجوز تعريف الارهاب بانه فعل مادي يتصف بالعنف وينطوي على تجاوز لكل من القانون والشرعية، ويتولد عن التطرف. ويرتكب الارهابي هذا الفعل بقصد قهر ارادة الخصوم (أو الذين يتوهمهم خصوما) واخضاعهم من خلال الحاق الايذاء بهم، او بقصد التخلص منهم وازاحتهم عن طريقه من خلال محاولات تدميرهم والقضاء عليهم. وغالبا ما تحدث الحالة الأولى ضد افراد او جماعات او قوى ليس بينها وبين الارهابيين صراع او حتى اتصال مباشر (حال المواطن العادي في الشوارع والميادين)، في حين تحدث الحالة الثانية ضد افراد أو جماعات او قوى يحسبها الارهابيون في موقف المناوأة لهم (حالة المفكرين المتنورين وقادة الاعلام ورجال الامن).

ويكشف مسلسل الصعود (الانهياري) هذا من التخلف الى التطرف ثم الارهاب كيف ان مواجهة الارهاب دون مد البصر والبصيرة الى المراحل الاسبق، عادة ما يكون ادخل في باب الجهد الضائع او العبث الذي لا طائل من ورائه. فالارهاب هو عادة الجزء الظاهر من جبل الجليد، اما التطرف والتخلف فهما قاعدة الهرم الممتدة التي تشكل المصدر العميق الدائم لكل الذي يظهر على السطح من تجليات. وهنا بالتحديد يتمثل السبب الجوهري وراء صدق المقولة الشهيرة التي تفيد ان «المواجهات الامنية لا تكفي وحدها لمقاومة الارهاب». فالارهاب باعتباره فعلا ماديا ينطوي على اعتداء على حقوق المجتمع او حقوق الاخرين يكون التصدي له، بقصد منع وقوعه

د . محمد رضا محرم

او بقصد عقاب الذين يرتكبونه، في صدارة مسئوليات رجال الامن. والارهاب باعتباره خروجا على القانون والشرعية (الشريعة ايضا) تكون مواجهته مسئولية الصف الاول من حماة القانون في المجتمع وهم رجال الشرطة. غير أن نجاح هؤلاء الرجال في استئصال موجة من موجات التطرف او وقفها عادة ما ينطوي على خدعة كبيرة. فهذا النجاح ليس غير مجرد هدوء مؤقت لادوام له بين موجتي عنف. ذلك لان التطرف المرتكز على التخلف لا زال يلد إرهابيين جددا، ويدفعهم الى مواجهة المجتمع بالعنف موجة اثر موجة، وفصيلا اثر فصيل

وعلى النقيض من الارهاب فان التعامل مع كل من التخلف والارهاب يكون مسئولية المجتمع ككل. وفي هذا الصدد فان مؤسسات التعليم والثقافة والاعلام والدعوة وغيرها مما يطلق عليه مؤسسات المجتمع المدني تكون عليها مسئوليات جسام. فها هنا تتم صياغة العقل الجمعي للمجتمع من خلال تنشئة الافراد ومراكمة المعارف لديهم، وتشكيل كل من الوعي الوطني والحس الديني المستنير لدى كل منهم. وفي اطار مثل هذه المواجهة المجتمعية لظواهر الانهيار النفسي والذهني والسلوكي يكون بالامكان ازاحة ركام التخلف،



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

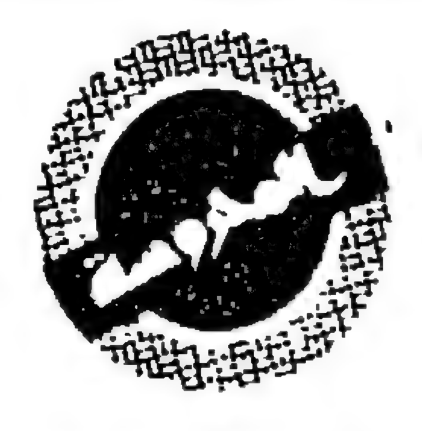
ومحاصرة تجاوزات التطرف ، ومن ثم يمكنه خنق او تدمير حماقات الارهاب . هذا مع التاكيد هنا ان مثل هذه المواجهة المجتمعية الشاملة لا يمكن تطويرها ، او ضمان نجاحها ، طالما كانت مظاهر الخلل الاجتماعي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تفرزها ممارسات اهل الحكم ترهق الجماهير وتشغلها بهموم اليوم عن مخاطر الغد ، وطالما كان النظام الحاكم يبالغ في التضييق على القوى الاجتماعية والسياسية الراشدة في المجتمع ويحول دونها والمشاركة الحرة في مواجهة المشكلات العامة .

فخ الخطاب الدارج

ويهمنا ان نثبت هنا ان ظواهر التخلف والتطرف والارهاب ليست وقفا على مجتمع بعينه او بيئة بذاتها . فكل المجتمعات والبيئات ، مهما تفاوتت في الحظوظ من التحضر او الثقافة او المعرفة يمكن ان تكون عرضة لبروز مثل هذه الظواهر . ومهما تباينت الخلفيات الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات فان أيا منها لايسلم ، بدرجة او اخرى ، من مثل هذه النوازل .

فالارهاب المتبادل بين البيض والسود في الولايات المتحدة مثلا يقوم على قاعدة من الخلل الاجتماعي الذي تصاحبه تجليات سياسية تعكس انماط من التمييز لايبررها غير التخلف عن مواكبة التغييرات المجتمعية الجارية وغير التطرف في المواقف الذي يفضي الى تبادل العداء والارهاب . وفي المملكة المتحدة ينطلق الارهاب عادة من خصومة سياسية تستند الى انشقاق ديني بين بروتستانت انجلترا وكاثوليك ايرلندا . وفي سياق تخلف وتطرف في توظيف التناقضات الدينية المذهبية يتاخر حل المشكلة السياسية الاصلية ، ويكون كل من الاحباط والغضب بالتالي من المداخل الشائعة لممارسة الارهاب والارهاب المضاد بين طرفي الخصومة اي ان كلا من التخلف والتطرف والارهاب يمكن ان ينشأ عن او ان يرتبط [illegible] انواع التعاملات والمعارف والثقافات ، سواء كانت سياسية او اقتصادية او دينية .. الخ . كما ان كل جماعة تسلك هذه السبل وتزلق على مثل هذه المنحدرات عادة ماتبحث عن تغطية تبريرية لمواقفها وتصرفاتها . وفي المجتمعات التي يكون للدين دور أساسي في توجيه الافكار وضبط السلوكيات وتقويم الافعال فان هذه الجماعات كثيرا ماتنطلق من الفهم الضيق المتخلف للدين ، الى التطرف به ، ومن ثم الى ممارسة الارهاب باسمه ، وذلك رغم كونها في الغالب الاعم تفتئت على جوهر الدين وتبتعد كلية عن الروح الحقيقي فيه . وقد حدث مثل هذا الخلط الشنيع في مصر وفي بلاد عربية واسلامية عديدة . والمؤسف ان الاعلام الدراج في الداخل والخارج ، قد ركن في بلادة (عفوية او مقصودة) الى هذا الربط السهل بين الاسلام الدين وبين الارهاب . والذي يبدو انه حتى المخلصين منا لكل من الدين والمجتمع (ولكل منهما في النفس انتماء لافكاك منه) قد وقعوا في الفخ ولم يبذلوا من التمحيص مايلزم لتبين التناقض الفظ بين الاقوال والافعال التي تصدر عن اهل الارهاب ، الى حد ان بعضهم قد توهم صحوة للدين في ركاب هذا العنف الفظ الذي يهدم جوهر الدين الذي جاء من السماء لكي يهتدي به الناس بعد ضلال ، ولكي يامنو بعد خوف . ولهذا فان خطاب المواجهة يلزم الان ان يؤسس على فك الاشتباك بين الدين وبين ممارسات كل من المتخلفين والمتطرفين والارهابيين . ومن المهم ان نكرر ونؤكد هنا ان الادوار التي يقوم بها الاعلام ، ومؤسسات الدعوة ، وبعض المسئولين ، في سياق المواجهة الفكرية للارهاب تحتاج الى تعديلات جذرية . فمن اليقظة والفطنة ان يتم ضبط الاسماء والصفات والاحكام . وتقتضي ضرورات تجاوز حالة الانهيار في خطاب المواجهة ان نتجنب كافة المفردات المجنحة او المراوغة كان

[البقية ص ١٠]



المصدر : الأهالي

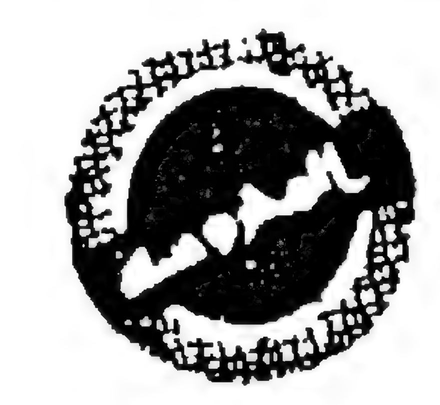
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٣

تخلف فتطرف [بقية]

نصف « العصابات » التي تمارس الارهاب والأجرام بانها « جماعات » او نصفها بانها « اسلامية » بينما هي محض « عصابات ارهابية » . ومن السذاجة التي يلزم ان نتوب عنها ما يبديه مسئولون بشان « التطرف الديني » اذ يرون فيه مسلكا ايجابيا وعلامة صحة ، بينما هو بمثابة « القاعدة الفكرية » التي يؤسس عليها وينطلق منها الارهاب . واذا كان الله ينظر الى قلوب الناس واعمالهم وليس الى صورهم واشكالهم فانه يكون واجبا على رجال الدعوة ان يحكموا على هذه العصابات بما تأتيه من افعال وليس بما يدعيه التنطع بالمظهر والقول من مقاصد كاذبة بالاصلاح . وعلى رجال الدعوة ايضا ان يقتربوا دون وجل من المرتكزات الفكرية للمتطرفين والارهابيين وان يقتلعوا هذه المرتكزات بالثبات انها ابعد ما تكون عن روح الدين وانها تعكس افهاما باطلة لا يمكن ان تؤدى الا الى باطل . ثم ان الاعلام الرسمى يلزم ان يسد المنافذ والجيوب التي يتسرب منها الفكر المتخلف المصبوغ بتدين البادية السائج ،

والذى يفد الينا من صحارى النفط من حولنا ويصب في طاحونة التطرف والارهاب فيزيدها غوغائية وحماقة وجنونا .





المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٣

قضية ورأى

المواجهة .. او مواجهة الارهاب والتطرف الاسلامي ، جاء من جانب هيئة الكتاب ، عبارة عن سلسلة مطولة من الكتب والمطبوعات باسعار ميسرة زهيدة لاتعدو ٢٥ قرشا . لكتاب مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين ، الذى نشر في ٤ اجزاء . ولكتاب « المراة الجديدة » لرائد تحرير المراة قاسم امين وتخليص الابريز في تلخيص باريز - ٣ اجزاء - وكذا المثقفون والارهاب . لكوكبة من المفكرين امثال : عبدالعظيم امين ، ود . جابر عصفور والمستشار زكى شنودة ، وغالى شكرى وغيرهم .

المواجهة .. مع الارهاب والفكر السلفي المغلوط الذى يقحم الفكر الغيبي على الدولة العصرية بهدف استلاب السلطة والاطاحة بالعلم والحضارة ونحن على مشارف قرن جديد .

المواجهة . لما لاتعمم على كل ادوات الاعلام وبخاصة الاعلام الاليكتروني من اذاعة وتليفزيون وصحف واى كلمة شفهية كانت او مكتوبة . لكشف كل داعية ومحرض على الارهاب . بحجج ملفقة هدفها الاخير اطفاء كل بصيص للتنوير والعلم واستهداف التقدم .

شوقى عبدالحكيم

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٣

الصعيد: تجربة شخصية

ضياء رشوان
(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام)

في بدايات عام ١٩٧٨ وبعد زيارة الرئيس السادات للقدس بعدة اشهر عرفت مدينتنا الصغيرة خبرتها الاولى مع الاسلاميين الجدد بعد غياب ربع قرن لعناصر الاخوان المسلمين القليلة بها وتوقف نشاطهم تماما. وكانت البداية بطالب من ابناء المدينة كان حينئذ ملتحقا بكلية صيدلة اسيوط ويعمل والده تاجرا صغيرا بالبلدة. اما عن البلدة ذاتها فهي عاصمة المركز الذي يتكون من عشر قرى تمتد بمحاذاة الشاطيء الغربي لنهر النيل وعدة نجوع وملحقات تبتعد قليلا عنه لتكون اقرب للجبال الموازية من ناحية الغرب. وعلى حين تشكل زراعة قصب السكر النشاط الرئيسي لكل هذه القرى والنجوع، فان المدينة التي يقطنها نحو عشرين الف نسمة تعتمد اساسا على مصنع السكر الذي يعمل به القطاع الاكبر من سكانها، في حين يتوزع الباقون بين اجهزة الدولة والادارة والانشطة التجارية والحرفية الصغيرة.

في هذه البيئة ظهر الاسلامي الاول في مدينتنا الصغيرة بوضعيته الاجتماعية السابق الاشارة اليها. وكعادة الصعيد سمح الاطار الاجتماعي القائم في المدينة الصغيرة لهذا الشاب بان يستقطب عددا اخر من شباب البيوت الاساسية الموجودة مع اضافة عدد قليل جدا من بعض العائلات الصغيرة المقيمة على اطراف القرى وخاصة في النجوع المحاذية للجبل. وفي عام ١٩٨١ وعقب اغتيال الرئيس السادات كان بين المتهمين الثلاثمائة المقدمين للمحاكمة ثلاثة من المركز الصغير احدهم خريج كلية تجارة اسيوط والآخران ضابطان بالقوات المسلحة احدهما عقيد مهندس والآخر مقدم طيار. وبعد عشر سنوات من اغتيال الرئيس اتسع نطاق الجماعة الاسلامية في المركز ليمتد الى بيوت واحياء جديدة من المدينة وبضع عائلات اخرى صغيرة ومتوسطة في القرى، وليصبح عدد المعتقلين في آخر الحملات على مسجد الجماعة الخاص بالمدينة في نهاية عام ١٩٩٢ نحو ثمانين شخصا، فضلا عن تحول طالب التجارة السابق الى واحد من قيادات الجهاد في الخارج الصادر في حقه حكم بالاعدام خلال المحاكمة العسكرية الاخيرة بالاسكندرية.

في خلال الاعوام الخمسة عشر التي تلت ظهور اول الاسلاميين في مركزنا كانت آلية انتشارهم مرتبطة الى حد بعيد بالاطار الاجتماعي - الثقافي له، فوجود العائلات الكبرى في القرى واستمرار حالة المنافسة السلمية او العنيفة فيما بينها قد جعلت من انتماء بعض ابنائها للتيار الاسلامي الشاب امرا دونه محظورات عدة. فقوة التماسك العائلي والتخوف الدائم من كيد العائلات الاخرى ومن انهيار مكانة العائلة قد بنى جدارا سميكا امام نفاذ الاسلاميين الى معظم العائلات الكبرى التي كانت تعي جيدا ان ذلك قد يكون المنعطف الاخطر الذي يتهددها من ناحية بالصدام مع الدولة ومن ناحية ثانية بشماتة العائلات المنافسة فيها، الامر الذي يعني فقدانها في النهاية لمكانتها الاجتماعية. وفي مناطق اخرى من الصعيد لعبت المنافسة بين العائلات دورا كبيرا في ظاهرة وجود الاسلاميين في عائلات بعينها دون العائلات الاخرى الداخلة معها في صراع أو تنافس. ولذلك فليس غريبا ان نجد في مدينة او قرية واحدة حضورا اسلاميا كثيفا متركزا في بعض العائلات، في حين لا يوجد اسلامي واحد في عائلات اخرى.

ولكن الجدير بالملاحظة هنا هو الكيفية التي تعاملت بها تلك العائلات مع ابنائها الاسلاميين في ظل الضغوط الامنية والمجتمعية الكثيفة التي شعرت بانها قد تهدد وجودها الاجتماعي ومكانتها بين العائلات الاخرى. فمعظم هذه العائلات تمارس ضغوطا عنيفة جدا على الاسلاميين من ابنائها من اجل اعادتهم عن مسارهم والاندراج من جديد في ساحة التقاليد المتعارف عليها. وترد هنا ملاحظة هامة تتعلق بعلاقة سكان الصعيد بالسلطة المركزية للدولة، فعلى عكس ما هو شائع من تمردهم على هذه السلطة وتحديهم لها، فان الاقرار بها وطاعتها يعد من الامور المؤكدة في هذه البقاع. وربما يرجع الانطباع القائل بتحدي السلطة المركزية الى قضايا الثأر بصفة خاصة، حيث تقوم العائلات والاسر بالقصاص بنفسها من قاتلي ابنائها بدون الرجوع للدولة. ولكننا هنا ازاء ظاهرة اجتماعية - ثقافية ترتبط مباشرة بالشخصية الصعيدية التي ترى في هذه الممارسة شأنا عائليا شخصيا ليس من حق الدولة - او غيرها - التدخل فيه او انتزاعه منها.

من جانب آخر لعبت المكونات الاجتماعية للصعيد دورا لا ينبغي اهماله في تحديد مسار العنف المنسوب الى الاسلاميين به. فاستخدام العنف قد حالت دون امتداده الى مناطق وافراد بعينهم طبيعة التوازنات العائلية القائمة سواء في القرى او المدن. فلا يزال اعضاء الحركة الاسلامية بالصعيد يضعون في اعتبارهم الاوزان والمنافسات التقليدية بين العائلات والبيوت الكبرى به ويمارسون دعوتهم في ضوئها. غير ان ظاهرة الثأر ذاتها قد لعبت دورا ملحوظا في خلق مواجهات مع الاجهزة الامنية من جانب بعض العائلات التي سعت للقصاص لمصرع بعض ابنائها على ايدي هذه الاجهزة عن طريق قتل واغتيال بعض المسؤولين الامنيين، وليست حادثة اغتيال مساعد مدير امن اسيوط اخيرا في ابو تيج بعيدة عن هذا السياق.

إلا أن السؤال الأهم يتعلق بمدى تجاوز الظاهرة الاسلامية للاطار الاجتماعي التقليدي للصعيد واستبدالها بقيمه المستقرة اخرى جديدة. والحقيقة انه يمكن قياس مثل هذا التغيير عبر مؤشرين اساسيين. يتعلق المؤشر الاول بالوحدة الاساسية في القرية او المدينة، اي العائلة او البيت وطبيعة قيادتها. فلا تزال هذه التكوينات الاجتماعية هي الوحدة الاساسية المعترف بها اجتماعيا في صعيد مصر، ولم تستطع الحركة الاسلامية استبدال الجماعة بها على الرغم من انتشار الجماعات واضعافها النسبي لبعض الروابط العائلية. كذلك فان القيادة التقليدية للعائلات والبيوت والتي تتركز في الوجهاء منها بالمعنى الاقتصادي او الاجتماعي، لم تتغير تقريبا في ظل انتشار الحركة الاسلامية. فلا تزال آليات افراز القيادة العائلية مرتهنة بالعوامل التقليدية المرتبطة بالاصل الاجتماعي والوضعية الاسرية في نطاق العائلة الكبيرة والقدرة الاقتصادية بالاضافة الى عنصر وراثة القيادة.



المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

دراسة عن جماعات العنف السياسى

لماذا العنف فى الصعيد : وما هى الازمة ؟

الهدف الاستراتيجى واحد بين الاخوان والجماعات

● ضياء عبدالحميد

● ما هى الأسباب الحقيقية التى ادت إلى التطرف والعنف فى المجتمع المصرى ؟ .. وما هو الفرق بين حركة التدين وبين ما يطلق عليها ـ الحركة الاصولية المحتجة الموجودة على الساحة ؟ .. وهل نحن ـ بالفعل ـ امام ظاهرة إرهاب ؟ ام نحن امام مشكلة اجتماعية واقتصادية فى الصعيد ناجمة عن البطالة وعدم توافر فرص عمل للشباب ؟ .. ام ان الامر يختلف عن كل ذلك .. وان الاسباب الحقيقية تكمن فى ازمة الهوية الثقافية فى مصر .. وان هناك فئة ما لم تستطع التاقلم مع الحضارة الغربية والنظام العالمى الجديد بما رات فيه من فساد ، ورات ان الحل الوحيد هو احياء الحضارة الاسلامية ، ولكن جاء التطبيق ـ من تجاههم ـ بطريقة خاطئة متمردة على الواقع المحلى والعالمى .. فافرزت العنف والارهاب .. والاغتيالات !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

ليس من المستغرب استفحال العنف في المجتمع المصرى في الآونة الأخيرة .. فقد كنا نتوقعه .. ونتوقع ايضا ان تعود العمليات الارهابية اكثر عنفا وشراسة عما كانت عليه .. لأن الارهاب ذكى .. فقد هدأ قليلا في الفترة الماضية لكى يرى المتغيرات الجديدة حوله .. كنوع من التكتيك ، خاصة مع حالة الاستنفار التى تواجهه من المجتمع ككل ..

إذن الذكاء يتطلب تهدئة الموقف لالتقاط الانفاس .. ثم تعود العمليات الارهابية باستعداد قوى .. وسيتحرك بعنف شديد ..

هكذا بدأ الدكتور احمد المجدوب استاذ القانون الجنائى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية في تفسيره لظاهرة الارهاب والعنف السائد في المجتمع المصرى الآن .

● ولكن ماسر بقائه واستمراره وعودته بقوة ؟ !

السبب في ذلك ان عوامل العنف كلها متواجدة في المجتمع .. وعلى كل المستويات منها :

● اولا العامل الاقتصادى : وإذا قلنا إن الحالة الاقتصادية متدهورة في كل بلاد العالم .. لا انها بمثابة عامل مركب وشديد التعقيد لدينا .. فلدينا على سبيل المثال حجم بطالة سافرة في خريجى الجامعات والمعاهد العليا .. إذن هى نوعية خاصة من البطالة يقابل هذا ضمن مشكلة العامل الاقتصادى وجود النقيض بشكل صارخ ..

ويتمثل في امتلاك عدد ضئيل من الناس معظم الثروات في البلاد .. وفى نفس الوقت تفتقر هذه الفئة إلى الوعى الصحيح للظروف الاجتماعية ، مما يجعلها تاتى بتصرفات اقل ما توصف بها انها استفزازية .. ومن هنا تصدر مشاعر واحاسيس وطموحات وتطلعات المتعلمين المتعطلين لمدة ١٠ سنوات .. وتاتى بنتائج سلبية على المجتمع ككل .

ثانيا العامل الاجتماعى : وهو عامل واضح جدا في هذه العملية .. حيث كنا نرى قديما تكافل واهتمام الاشخاص ببعضهم البعض .. وتقديرا من الناس للقيم المعنوية اكثر من القيم المادية . فكان هناك عزاء للبشر يخفف من وطأة الحياة ومعاناتها .. ولكن اليوم اصبحنا عبارة عن جزر منفصلة عن بعضها .. وفقدنا الثقة فيما بيننا .. فاصبح الاحساس بالأزمة اقوى ..

المدرسة الأولى للعنف

وكما يدخل ضمن العامل الاجتماعى .. عنصر « الأسرة المصرية » .. الذى اعتبره المدرسة الأولى للعنف في الوقت الراهن .. فبعد ان كانت الأسرة المصرية معروفة بالدفء والترابط بين افرادها .. وتعاونها مع الآخرين .. نجدها اليوم تتخذ العنف بداخلها وسيلة لحل خلافاتها .. والحوار ليس له دور داخل الأسرة .. والدليل على ذلك ما نراه في محاضر الشرطة .. فنجد الابن يعتدى على والده .. والأم تقتل زوجها وابنها .. وناهيك عن العنف اللفظى ، الذى اصبح الاسلوب الشائع في العلاقات الاسرية .

● ثالثا : نظام التعليم .. حيث ان الطالب منذ البداية لا يتعلم كيف يتحاور .. ولكن يعلمه كيف يتلقى فقط دون نقاش .. إذا علمنا ابناءنا إما ان ينصاعوا .. او يتمردوا على هذه السياسة التعليمية .. وهكذا نحن ايضا فئتان في المجتمع .. إما قاهرون او مقهورون !

ثم تاتى نقطة عدم المشاركة السياسية والاشتراك في الراى وفى المتغيرات المستحدثة للدولة .. وبطبيعة الحال خلق هذا عند الشباب نوع من الاغتراب وعدم الانتماء ..

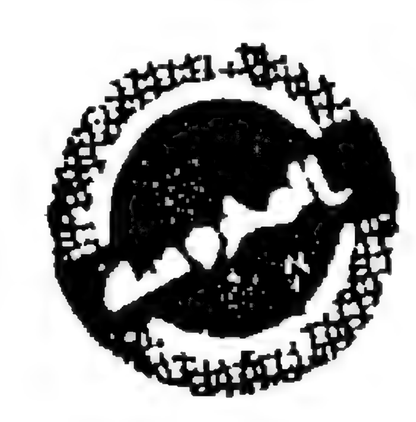
لماذا العنف فى الصعيد ؟

اذا كانت هذه الظروف على المجتمع المصرى ككل .. فلماذا تزداد جرعة التعصب والعنف في منطقة محددة وهى صعيد مصر ؟

● تبرير ذلك كما يقول الدكتور احمد المجدوب : يرجع إلى ان الصعيد تاريخه وماضيه القريب والبعيد يفسر مايحدث فيه ، خاصة وانه لقى من الاهمال وعدم الاهتمام الكثير والكثير ، ولم نكتف بهذا بل اتخذناه سخرية .. فكل « النكات » تتحدث عن الصعيد الساذج .. كما لابد الا ننسى ان الاعلام والتليفزيون لعب دورا كبيرا وهاما في تفاقم هذه المشكلة في الصعيد .. فقد عرض في التليفزيون عالم آخر غير موجود في منطقة الصعيد ولم اعده واهياه لكى يتكيف مع الظروف الجديدة .

فشىء طبيعى ان يتمرد .. فوجد المبرر لتمرده في الدين وبحث في الدين عما يحلله في العدوان على الدولة بمؤسساتها .. إذن اساس المشكلة هو الجهل بتعاليم الدين الاسلامى الصحيح ..

وهكذا .. اذا قلنا إن الدين في المجتمع المصرى والمجتمع العربى هو احد المكونات الشخصية والروحية للبشر .. إلا ان نظرية التحديث الغربية تتجاهل تماما تحت تأثير العلمانية ـ التى تفصل بين الدين والدولة ـ هذه الاحتياجات الروحية وتركز على الاحتياجات المادية للبشر .. مما خلق نوعا من الفجوة عند هؤلاء البشر .. وتجعلها تحتدم معهم لتؤكد نظرية ان الاسلام دين ودولة ..



المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٣

أزمة الهوية بالمجتمع المصرى

ومن هنا .. يحاول الدكتور سيد ياسين رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ان يفسر شقا اخر لهذا العنف بقوله : إذا اردنا ان نختزل ظاهرة الارهاب الحالية إلى اسباب اقتصادية تتعلق بالبطالة لهذا خطا فادح ، لأن القضية تتعلق بالهوية .. فما نراه اليوم هو صراع حول الهوية .. « هوية المواطن – هوية المجتمع – وهوية الثقافة » .

ويقول الدكتور سيد ياسين :

واذا استرجعنا التاريخ المصرى .. كمحاولة للربط بين الماضى وبين مايحدث حاليا .. نجدنا فى المرحلة الاولى والتى تبدا من الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩٥٢ .. كان مفهوم « الدولة الوطنية » هو المفهوم السائد فى تلك الوقت ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٦٧ طغت فكرة « القومية العربية » .. او من عام ٦٧ وحتى الآن .. فنحن نتحدث عن المفهوم الاسلامى الذى هو الخطاب السائد فى الوقت الراهن ..

ومن هنا حين نحاول تفسير مايحدث ينبغى ان نعرف اننا لن نستطيع حل المشكلة اذا جلبنا فقط الأسباب الاقتصادية لان المجتمع المصرى والمجتمع العربى بشكل عام يعيش لازمة هوية « البحث عن هوية جديدة » وخصوصا بعد الانهيارات فى العالم .

وهناك ازمة شرعية للنظم السياسية بمعنى ان هذه النظم تفتقر للمصداقية ولايؤمن الناس بانها تمثل حقيقة المصالح العريضة للجماهير .. وهناك صراع طبقى فى المجتمع المصرى والمجتمع العربى وخصوصا فى ظل سياسات الانفتاح وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء ..

الفرق بين التدين والأصولية

وحين نتحدث عن الحركة الاسلامية الراهنة يقول الدكتور سيد ياسين : ينبغى ان نفرق بين حركة التدين فى المجتمع المصرى ، وبين الحركة الاصولية المحتجة العنيفة فى المجتمع .. بعبارة أخرى هناك تدين شعبى يظهر فى مظاهر عديدة مثل الحجاب والتمسك بقواعد الدين إلى آخره ولكن هناك جماعات متطرفة تتخذ العنف وسيلة لها لتحقيق أهداف سياسية تتمثل فى اقامة الدولة الاسلامية والحكم بالشريعة الاسلامية .

النقطة الهامة فى هذا المجال التى يبرزها الدكتور سيد ياسين هى ان هناك علاقات وثيقة بين هذا المحيط الاسلامى الشعبى وبين هذه الجماعات المتطرفة .. بعبارة اخرى فى مرحلة معينة ، كان هناك تعاطف بين هذه الجماعات الشعبية ، وبين الجماعات المتطرفة تمثلت فى حمايتهم من قوات الأمن او التستر عليهم .. لأنه ببساطة شديدة المشروع واحد .. وهذا المشروع واحد فى مصر ، وتونس والجزائر ، والضفة الغربية وفى كثير من البلاد التى تدعو إلى انشاء دولة اسلامية .

انه بالرغم من ان الاخوان المسلمين اثروا ان يتبعوا الطريق الديمقراطى فى نشر دعوتهم بشغل النقابات والاحزاب والممارسة السياسية وان الجماعات الاسلامية طريق لها .. إلا انه ينبغى الا نغفل ان الهدف الاستراتيجى واحد بين الاخوان المسلمين وبين هذه الجماعات الاسلامية

وهو انشاء الدولة الدينية الاسلامية والحكم بالشريعة الاسلامية .. هذه نقطة جوهرية نتجاهلها كثيرا .. حين نتحدث عن ان هناك فروقا بين الاخوان المسلمين وبين جماعات العنف – وهذا صحيح – ولكن الهدف الاستراتيجى واحد .. وان كان التكتيك مختلفا فيما بينهم .

التفاعل مع الحضارة المتقدمة

ويتفق الدكتور محمد شعلان استاذ الطب النفسى بجامعة الأزهر مع الراى السابق فى قوله : بان مايحدث لدينا ياخذ صورة الجانب السلبى للدين .. والسبب فى ذلك يرجع إلى التفاعل مع الحضارة المتقدمة .. واستدارة الظهر لها .. وعدم اجراء اى نوع من الحوار .. كنوع من الاستسلام ، والياس امام هذا التقدم المادى الغالب والقاهر عليه .. وبالتالى تحول كل هذا إلى عملية صحوة اسلامية وتعصب دين كرغبة فى انقاذ النفس البشرية من الطمع والغرور ..

ولكن .. كيف يمكن مجابهة هذه الظاهرة الآن ؟

● الدكتور سيد ياسين يرى : ان هذه الظاهرة لايصلح فى مواجهتها الوسائل الامنية المتبعة ، لانها ظاهرة احياء ثقافى ودينى ، ولايمكن للأمن ان يتعامل معها .. كما ان وظيفة الدولة فى الواقع هى تطبيق القانون .. إذن الحوار مع الجماعات المختلفة وظيفة مؤسسات المجتمع المدنى المتمثلة فى الاحزاب السياسية ، والنوادى .. لأن المجتمع المصرى يفتقد للحوار الحقيقى .. وكل فئة مختلفة فى موقعها الايدلوجى .. وليس هناك حتى قواعد ولا اداب للحوار ..

ومن هنا نشعر كمثقفين وباحثين مصريين اننا فى حاجة إلى منبر للحوار الوطنى المسئول ان يدور الحوار حول الصراع الثقافى والسياسى فى مصر .. وكيف يمكننا ان نتفاعل مع العالم المتغير فى القرن ٢١ .

حل أخر يطرحه الدكتور المجذوب : بانه لابد ان يكون العلاج بالتصدى للعوامل المختلفة .. وان كان لايمكن علاجها كل واحدة على حدة .. ولكن



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

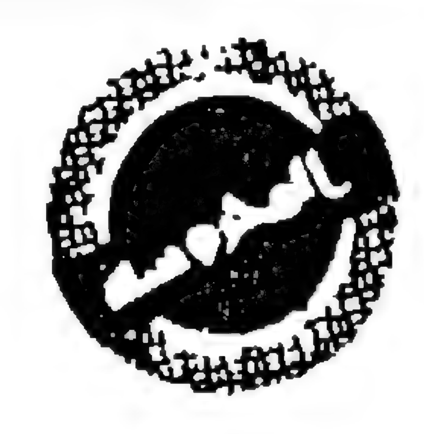
التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

يمكن التصدى لها على التوازى بحيث .. اقضى على الفساد واوفر فرص عمل .. واعيد النظر فى السياسة الاعلامية ، والاعلانية بالتليفزيون .. مع اعادة النظر فى السياسة التعليمية والتربوية .. وان اعلم المصرى كيف يشارك فى العمل السياسى .. لان السلبية فى هذا المجال بلا شك ستؤدى إلى خطر كبير ..

الحوار مع من ؟

وهناك اقتراح اخر يطرحه الدكتور محمد شعلان وهو اقامة حوار مع هذه التيارات التى لم تصل إلى العنف والارهاب .. وذلك من جانب الشعب والمثقفين وليس الدولة .. وبعيدا عن الحلول الامنية .. بحيث نكون من انفسنا سلسلة وسطية بين مطالب هذا التيار والدولة نفسها ..

فاذا اعطيت لهم الفرصة لكى يطرحوا مايطالبون به .. وهو كيف يطبق الاسلام فى العصر الحديث بطريقتهم هذه .. بالتاكيد سوف يكتشفون عدم المقدرة على التطبيق .. وسيبتعدون من تلقاء انفسهم .. وبذلك اكون قد اعطيت نموذجا للحوار .. وكيفية التعايش مع من يخالفنى فى الراى ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٣

الظاهرة الرمادية للعنف

د . أحمد جلال عزالدين

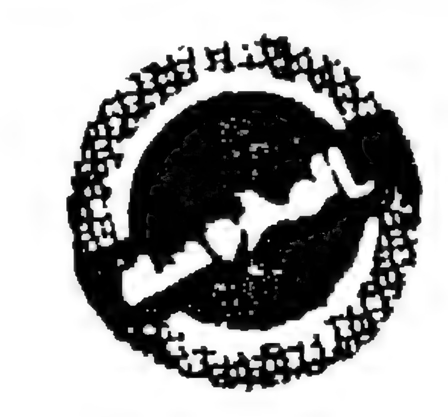
خبير الارهاب الدولى بالأمم المتحدة

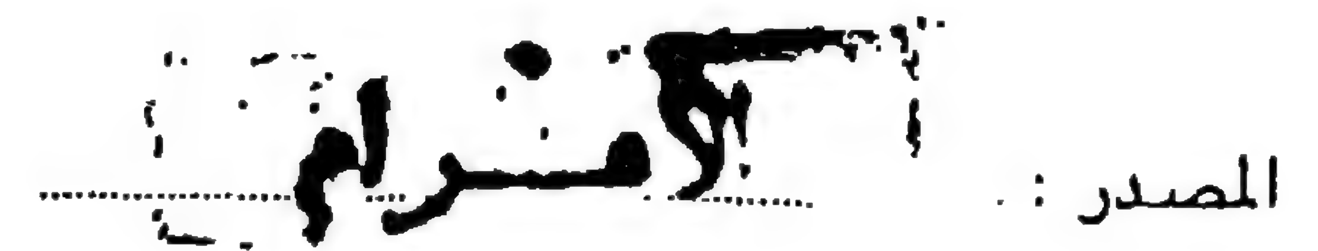
تكاد تخفت قضية وضوح الملامح المحددة لظاهرة الارهاب، والتى اجهد الباحثون والأكاديميون انفسهم عقودا ممتدة من الزمن لكى يبرزوها، بحيث تصبح التفرقة بينه وبين صور العنف السياسى الاخرى المشابهة له امرا ميسورا فقد بدات تلك الملامح تتحول من اللون الواضح الداكن الذى يميز عن طريق التناقض بين الألوان - بين الشىء وغيره، إلى اللون الرمادى الذى تتوه فيه الملامح وتتشوه وتشتبه مع غيرها من الظلال، بحيث يضيع التحديد وتفتقد المسميات اسماءها والاشكال صفتها والرموز دلالتها.

كان الباحثون فى مجال الصراع السياسى يعتمدون تعريف هارولد نيبرج للعنف السياسى بانه « أفعال التدمير والتخريب والحاق الاضرار والخسائر التى توجه الى أهداف او ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات، والتى تكون آثارها ذات صفة سياسية من شانها تعديل أو تقييد أو تحوير سلوك الآخرين فى موقف المساومة والتى لها نتائج على النظام الاجتماعى واذا نظرنا الى مفهوم النظام الاجتماعى من منظوره العريض، لوجدنا ان العنف السياسى قد يكون محليا داخل الدولة، او بين اجزاء من الدولة أو قطاعات فيها، او يكون له مظهر دولى اقليمى او عالمى، ومن هنا فإن تعبير العنف السياسى يشمل كافة صور الحرب (الشاملة والعالمية والاقليمية والمحدودة)، فالحرب وفق تعريف (رونالد هانل هى «استخدام القوة المدمرة بين مجموعات سياسية منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية عن طريق ارغام العدو على الاستسلام أو تعديل مطالبه السياسية من خلال اضعاف أو تدمير ارادته فى المقاومة» كما يشمل تعبير العنف السياسى ايضا الى جانب الحرب صور الصراع الأقل حدة منها مثل الاضطرابات العامة والثورة والحرب الاهلية والفتنة المسلحة، والتى تقوم فى كثير من الأحيان بدور للحرب، كما يطلق عليها الغزو من الداخل.

كانت هذه المفاهيم سائدة حتى نهاية عقد الثمانينات، عندما تغير وجه العالم وتحولت مظاهر الصراع وأسبابه الى صور وأنماط أخرى لم تكن معهودة من قبل، وفقدت بذلك كثير من النظريات الاستراتيجية ثوابتها المسلم بها، ولناخذ مثلا ما يحدث فى البوسنة، انه ليس مجرد حرب أهلية، كما انه ليس مجرد صراع تمثل فى فتنة مسلحة، بل انها تجاوزت جريمة إبادة الجنس أو التطهير العرقى، لأنها شملت صورة الحرب التقليدية بالاضافة الى حرب العصابات مع خليط من جرائم الحرب والارهاب بل والجرائم الجنائية، واذا تأملنا صراع لوردات الحرب فى الصومال وقتال حلفاء الأمس فى أفغانستان، وما يواجهه الاكراد من تركيا أو العراق أو ايران، وما يقع فى الهند وكشمير وسيريلانكا وبيرو وكولومبيا من جرائم عنف جماعية، أو الاقتتال بكل صوره واشكاله فى اذربيجان وجورجيا وطاجيكستان وغيرها من الدول الوليدة فى آسيا الوسطى، او اذا درسنا ظاهرة التهريب الدولى للسلاح الذى اتسع نطاقه لكى يشمل كل مناطق العالم تقريبا، او تدبرنا القدرة الهائلة للجريمة المنظمة فى التهريب الدولى للمخدرات والمؤثرات العقلية، والعلاقة الوطيدة الآن بين الارهاب والجريمة المنظمة وهما فى الأصل صنفان لا يلتقيان، ثم الجرائم الدولية لغسيل الأموال التى افشت الفساد فى كثير من الأجهزة المصرفية العالمية، وجرائم الشركات متعددة الجنسيات والاحتيال الدولى وتصدير السلع الفاسدة والمشعة والادوية المحرمة دوليا تحت أسماء اخرى، ثم الميل المتصاعد لاستخدام العنف غير المبرر فى الجرائم الجنائية، والانتشار الوبائى للأمراض الذى قد يكون نتيجة لفقد السيطرة على الأسلحة البيولوجية، حتى ان الايدز مرض العصر - يشك فى أن يكون تخليقا فيروسيا تسرب من المعامل التجريبية للأسلحة الميكروبية، والهجرات الجماعية على حدود بورما وكثير من الدول الافريقية، ويقدر عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية من الصين بحوالى مائة الف مهاجر فى العام الماضى وحده، وتطالعنا الأنباء يوميا باعادة السلطات فى كثير من الدول لمراكب محشودة بالمهاجرين من الصومال وهاييتى وجواتيمالا والسلفادور وغيرها.

هذه الفوضى التى تعم العالم، وذلك العنف غير المالوف الذى تتداخل صوره، دفع المجتمعين فى الندوة الدولية التى عقدت فى يوليو الماضى بمركز الدراسات الاستراتيجية فى واشنطن الى





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

ابتداع اسم جديد للتعبير عن هذا التمازج لصور العنف، واتفق المشاركون على اطلاق تعبير «ظاهرة المساحة الرمادية» ذلك لأن العنف كما قلنا قد اختلطت صوره بحيث لم يعد هناك خط واضح فاصل بين العنف السياسى وصور العنف الأخرى.

وقد انعكس هذا التطور الغريب على الارهاب باعتباره صورة ذات خصوصية معينة فى الصراع السياسى، فقد كانت الاستراتيجية العامة المشتركة للارهاب فى العالم هى استخدام اقل قدر من العنف لاحداث اكبر قدر من التأثير، ويلخص ذلك مقولة « اقل عدد من الناس يقتلون واكبر عدد من الناس يشاهدون، وقد تغيرت تلك الاستراتيجية لتصبح احداث اكبر قدر من الخسائر، لأن الترويع اصبح هدفا فى حد ذاته، بل ان الاعتبار السياسى قد أصبح ايضا محل شك، فما الهدف من تدمير المركز التجارى فى نيويورك؟ وما الهدف من قتل ابرياء لا ذنب لهم ولا جريرة فى الأزبكية؟ وهل لا يمكن اعتبار الحادث البشع الذى ارتكبه المتهوس ديفيد كوريش والذى انتهى بكارثة انسانية مجرد حادث جنائى وليس ارهابا لأنه خلا من عنصر الهدف السياسى؟؟ هذه التساؤلات وغيرها قد دفعت بعض المتخصصين الى اطلاق تعبير ارهاب العنف على ما كان يعرف بالارهاب السياسى

نحن نعيش زمن العنف الذى لا يعرف الحق او العدل أو الرحمة، ذلك الزمن الذى يقف فيه المجتمع الدولى - فى مؤامرة الصمت - ساكنا أمام الاغتصاب المنظم لعشرات الآلاف من النساء، أو القنص لثلاثة آلاف طفل كما تقول اليونيسيف، او الذى يروع فيه المتطرفون فى العالم كله - شعوبهم طلبا للشريعة وهم ينكرون فى الوقت نفسه اى قدر للمشروعية إنه الزمن الذى اصبحت فيه البدهيات محلا للجدال، واصبح النهار فيه فى حاجة الى دليل، واصاب المجتمع الدولى فيه العمى الأخلاقى الى جانب عمى الألوان.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

فى مواجهة الخطر

يمر المجتمع المصرى بمنعطف تاريخى خطير وتكمن خطورته فى وجود مجموعه من الظواهر الدخيلة على هذا المجتمع بشكل وحجم وبنوعية غير مسبوقة فيه تتمثل فى العنف والارهاب بالوانه المتباينة كما تكمن خطورته فى كم التمويل الخارجى لتيار العنف والارهاب ومده بالمعلومات من خلال نظام دقيق ومحكم وكذا التخطيط له فى شكل متناسق ومتناغم مع قوى داخلية رضيت لنفسها القيام بدور ما كان يجب أن يقوم به مصرى لانه دور أقل ما يوصف به اللاوطنية بل والعمالة .

بقلم :

الدكتور عبدالهادى الجوهرى

استاذ علم الاجتماع السياسى والمستشار الثقافى بصنعاء

صحيح قد توجد اخطاء هنا وهناك وقد توجد تجاوزات سواء فى التنفيذ او فى السياسات لكن ذلك لا يبرر على الاطلاق قيام فئة مارقة بما تقوم به من عمليات تخريبية أو ارهابية ظنا منها ان ما تم موجه أساسا للنظام أو أن ما يوجه لافراد الشعب هو بغرض تحريك الجماهير لتثور وتعمل على تغيير النظام وهذا منطلق خاطىء لان هذه الفئة تخسر شعبيا واعلاميا يوما بعد يوم خاصة وأن : فئات الشعب المضارة فى اقتصادها ويزداد شعورها بعدم الامن والامان ترى أن ذلك كله مرجعه لقيام هذه الفئة بمثل هذه الاعمال الارهابية . لم تعد هناك قناعة بان السبب هو التدين والتطرف فيه وانما تزداد قناعة المواطن يوما بعد يوم أن السياسة القذرة والاساليب الميكافيلية ومحاولة الوصول للحكم والسيطرة على مقدرات الشعب كلها عوامل أساسية وراء العنف تضاف اليها عملية تغذية مالية ومعلوماتية خارجية .

صحيح ان هناك مناخ يشجع أمثال هؤلاء الاستقطاب لكن لو حكم هؤلاء عقلهم واتبعوا الحكمة لما انزلقوا لما انزلقوا اليه من افعال واقوال خاصة وانهم فى النهاية خاسرون والخاسر الاكبر الوطن الام الكبير حنانة الله فى ارضه مصر المحروسة برعايته .

ان ما يحدث فى المجتمع من عمليات تدميرية سواء للاقتصاد او البشر يثير العديد من الاسئلة منها : لمصلحة من يحدث هذا التدمير وما الهدف من ورائه ؟ وما هى الجهات الممولة والجهات المنظمة والفئات المنفذة ؟

والواضح ان التخطيط والتنظيم بل والتمويل عملية مشتركة خارجية وداخلية اما التنفيذ فعملية داخلية بمعنى أنها بايد مصرية للاسف كما انه يمكن القول ان التخطيط والتمويل والتنظيم الخارجى والذى يجد مساندة او تنسيقا داخليا لا يمكن ان يكون مرجعه جماعات سياسية ذات توجيهات دينية متطرفة فقط وانما هناك احتمالات واردة وشبه قاطعة ان قوى خارجية اخرى تلعب فى الميدان وتقوم باذكاء نار الارهاب لحسابها الخاص هذه القوى الاخيرة ليست عربية او مسلمة ومن مصلحتها تحجيم الدور المصرى المتنامى ووضع حد لطموحات مصر وتقدمها .

مجمل القول أن هناك أكثر من قوة خارجية تعمل على اضعاف مصر ويعملون تماما ان اكثر وسائل اضعافها فعالية هى ضرب اقتصادها من ناحية وترويع اهلها الطيبين وخلخلة امنها داخليا من ناحية اخرى .

واذا كان الامر يستدعى تدخلا سريعا لاحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية فى الخريطة الداخلية من خلال اقامة مشروعات ومواجهة أزمات واطلاق مزيد من الحريات فان الامر يستدعى فى نفس الوقت تكاتف القوى الوطنية كل القوى الوطنية من خلال عملية تعبئة شعبية مدروسة وواعية لمواجهة الخطر الداهم الوراد والوافد على مجتمعنا كما يستدعى مزيدا من الحسم والحزم فى مواجهة المارقين والافاقين .

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢



الدكتور مصطفى الفقى فى حوار مفتوح مع « الأهرام المسائى » :

أدعو لجبهة وطنية عريضة بقيادة مبارك لمواجهة الإرهاب

"ما الذى يجرى لنا.. وحولنا ؟!

قوى وأفكار كبرى استقرت لعشرات السنين .. هوت وتلاشت وقفزت فوقها مؤثرات أخرى .فى العالم والوطن العربى .

حوادث العنف والارهاب.. والمحاولات الجادة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى بلدنا ومدى ارتباطها بما يجرى فى العالم وهل لهذا الارتباط اهمية ؟ وكيف نحققه ليكون فى صالحنا ؟

ايضا اصبح الواقع اليوم مزدحما بمئات من الاسئلة والتداخلات مما ادى بالبعض لخلط بين الثوابت والمتغيرات.

ضيفنا هنا يقول : ان عبقرية الشعب المصرى تميزت عبر تاريخه الطويل بالقدرة الواضحة على التمييز بين الثوابت والمتغيرات ولذلك حمل هذا الشعب شعلة التنوير بالتغيير فى المراحل الحرجة من تاريخ المنطقة، وهو قادر الآن على توظيف هذه العبقرية الموروثة لمواجهة تيارات التطرف وموجات الارهاب.

إنتهى كلامه.. والسؤال : كيف ؟

ويجيب الضيف : لابد من قراءة جديدة متانية للواقع المصرى فى اطار حاضر الوطن العربى والعالم"

لم يحدث فى اى مكان من العالم ان ادى العنف والارهاب إلى تغيير نظام أو توصيل جماعة ارهابية للحكم

التحديات التى ستواجه العرب فى ظل السلام مع اسرائيل اكبر عشرات المرات من تحديات الحرب

انتهت مرحلة العواطف وأصبح للقومية العربية أسماء أخرى أكثر واقعية

في هذا الحوار كانت القراءة وجاءت متانية على خلفية حقائق ومحاولات لطرح وجهات نظر جديدة وظهرت خلالها اسماء وافكار كثيرة مثل : الرئيس حسنى مبارك، القومية العربية، العنف السياسى، الاصلاح الاقتصادى، المتغيرات الدولية الجديدة، مكرم عبيد، صدام حسين، حرب الخليج، ايران، الدولة الفلسطينية ، ثم وسائل الاعلام.

والدكتور مصطفى الفقى هنا آثر ان يكون حواره بمثابة شهادة اراد منها : ان تكون اضاءة توضح بحياد وموضوعية مايجرى على ارض الوطن لكل ذى بصيرة فالتغييرات الدولية والتحولات الاقليمية تستحق منا الوعى وضرورة الارتباط بين الداخل والخارج وادراك طبيعة العالم من حولنا.

واعتقد ان الدكتور مصطفى الفقى بدراسته الفريدة (الاقباط فى السياسة المصرية] والتى سدت فراغا كان واضحا فى حقل الدراسات المتعلقة بالوحدة الوطنية مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية.. لايحتاج إلى تقديم كمثقف بارز، ايضا بعمله السابق كسكرتير للرئيس حسنى مبارك للمعلومات وعمله الحالى بوزارة الخارجية احتل موقعا مميزا كسياسى متمرس.

سألته : كيف ترى تزايد موجات العنف والارهاب فى العالم والوطن العربى، وبالتالى فى مصر.. وهل مايحدث على ارضنا حالة مصرية خاصة .. وما اسبابها ؟

فأجاب : يهمنى بداية التاكيد على ان هناك تباعدا حقيقيا بين روح الاسلام بكل ماتحمله من معان وما تدل عليه من اراء وافكار واتجاهات وبين الممارسات الحقيقية للشعوب الانسانية، واركز من بين تلك الممارسات على «العنف السياسى» ولااقول الدينى، فحوادث الارهاب لاعلاقة لها باى دين.

والمؤكد ان تنامى التيار السلفى جزء من ظاهرة عامة فى العالم الاسلامى سببها رغبة البحث فى جذور الهوية، بمعنى ان المسلمين - وخاصة فى الوطن العربى - بعد تراكم طويل لاحباطات وهزائم ونكسات جاء رد فعلهم الطبيعى برفض شامل للمشروع الغربى للتقدم وهو الذى نعيش فى ظلاله الآن من حيث الملبس والمأكل واسلوب التفكير، وانحسرت فى هذا الاطار موجة المد القومى العروبى.

فما الذى حدث - يسأل ويجيب الدكتور الفقى - اتجه البعض إلى التفتيش عن الهوية والغوص فى الذات - وان ادى ذلك إلى التقوقع - والعودة إلى الماضى لإيجاد نظريات وآراء تكون بديلا عن تلك الاحباطات او على الاقل تقرها فنشأ التيار الذى نسميه «الاصولى» او «السلفى» والذى تستظل به ظلما بعض تيارات العنف السياسى ، وهذا التيار تؤكد كل سلوكياته انه تيار « رافض » يشعر بانه ليس جزءا من المجتمع الحالى لاسباب اجتماعية واقتصادية عديدة ولذلك تختار تلك الجماعات ان تهاجر زمانا إلى عصور أخرى قديمة حيث تعذر عليها ان تهاجر مكانا بحثا عن الرزق فى اماكن افضل.

وهنا اؤكد على نقطتين هامتين :

الاولى : ان الاتجاه نحو الاصلاح الاقتصادى، وهو امر يمضى بخطى طيبة جدا فى مصر سوف يؤدى إلى نزع جزء كبير من مبررات تلك المواجهة التى لن تطول على ارض هذا البلد المعروف دائما باستقراره.

الثانية : انه يوجد فى اطار الفكر الاسلامى تيار مستنير لانرفضه الا ان استخدام العنف والخروج على القنوات الشرعية بالاحتماء بالمظلة الدينية كذبا وظلما هو الذى يجعل البعض يرفض كافة التيارات وهذا خطأ وخطر، لان مواجهة تلك التيارات الخارجة على الشرعية لابد ان تتم من خلال تقدم التيار المستنير لنا وهو الذى يشجب بالعنف ويعلن رفضه ويجب ان يواصل ذلك وان يتعاون مع الاغلبية فى مواجهة التيار المتطرف المتمرد الرافض لاستقرار الوطن.

الأيدى الخفية !

.. ولكن حوادث العنف.. « والخروج والتمرد » تستمر.. فهل ذلك لاسباب ذاتية داخل تلك التيارات ام بفعل إمداد خارجي ؟

أنا أرى ان اطراد تلك الموجة مرتبط بعدة ظواهر داخلية وخارجية منها :

انتهاء الحرب الافغانية بمعناها المباشر بين الثوار الافغان والنظام الروسى السابق الذى كان محتلا لهم، ايضا استقرار الاوضاع نسبيا فى لبنان، إلى جانب دور السودان وتوتر العلاقات معها، إلى جانب احداث حرب الخليج، وما أدت إليه من انقسامات حادة فى العالمين العربى والاسلامى.. كل تلك الاسباب مجتمعة لابد من وضعها فى الحسبان بالاضافة إلى سبب اخر هام خاص !

قلت : ما هو ؟

قال : ان مصر بلد مستهدف بطبيعته نظرا لمكانته وحجمه، باعتباره بلدا محوريا فى هذه المنطقة من العالم، من هنا تلتقى تلك التيارات حول رغبة واحدة هى .. هز استقرار مصر، وضرب اقتصادها وسياحتها أحد اهم مواردها.

... تذكرت على الفور فقرة فى كتاب د . مصطفى الفقى (مصر فى عالم متغير) يقول فيها عن مصر : ماذا جرى لكى تتحول الامور فيها على هذا النحو ؟ هل يستطيع ان يستقبل مجتمعنا الآن لبعض ماكتبه الشيخ على عبدالرازق او الدكتور طه حسين او سلامة موسى منذ اكثر من ستين عاما ؟ لا اظن ذلك.. فحتى كتاب الف ليلة وليلة وهو تراث ادبى خالد عرف به الادب العربى بين آداب الدنيا ندعو اليوم لمصادرته وإحراقه.. ان شيئا غريبا يحدث.. إن يدا خفية تعبث بتراث هذا الشعب وتحاول طمس هويته وتغيير شخصيته.. ص ٣٠.

جبهة قومية

قلت : المواجهة مع تلك التيارات واضحة على الصعيدين الامنى والثقافى من خلال قوافل فكرية وفنية اعلن انها ستجوب أنحاء مصر .. هل هذا الجهد يكفى ام نحتاج إلى المزيد ؟

قال : لابد أولا ان يعى جميع افراد الشعب ان مايحدث لمصر يجىء بسبب انها مستهدفة.. الجميع مستهدف بصرف النظر عن الرأى والفكر والموقف السياسى من تلك الجماعات التى تستهدف اولا واخيرا ضرب مصر وهى تتهيأ للاستقرار الاقتصادى والسياسى.

اما المواجهة فهى تحتاج بدرجة أولى الى عمل سياسى مكثف من خلال جبهة عريض سياسية واعلامية وتعليمية وتثقيفية واقتصادية، الحل ليس امنيا فقط، فالامن بمفرده يكفى لمواجهة جرائم السرقة والقتل وغيرها ولكنه لايستطيع ان يواجه الفكر، واذا كان هذا العنف يستند إلى قاعدة سياسية ونظرية، فلابد من مواجهتها بنفس المنطق عن طريق تحريك الاغلبية الصامتة، التى لابد ان نشعرها بالخطر الذى يتهددها جميعا.. يتهدد بالابناء والاحفاد.

ايضا على التيارات المختلفة بداية من التيار الاسلامى المستنير إلى كافة التيارات السياسية الوطنية والاحزاب والجامعات وكافة التنظيمات ان تمارس دورها فلن تستطيع الشرطة وحدها المواجهة، وهى للحقيقة تؤدى اداء قويا سليما، ولكن لابد من تيار شعبى عام يقف ضد العنف السياسى. ويستطيع ان يقدم البدائل الفكرية لتملأ الفراغ لدى الشباب من الناحيتين العقلية والمادية، حتى تتوافر امام هذا الشباب عناصر جذب اخرى تبعده عن هذا التيار وتتجه به الى قنوات أفضل من خلال مشاريع كبرى للزراعة فى الصحراء وتثقيف الشباب بشكل حقيقى وعملى.



نقطة هامة فى طريق المواجهة نبه اليها الدكتور الفقى مؤكدا: انه من الضرورى ان ندرك الفراغ الحاصل الآن فى وجود كوادر سياسية من بين الشباب، لابد من تربية سياسية واعية للشباب نخلق من بينهم كوادر تستطيع مواجهة تلك التيارات مستندة على وعى قومى ووطنى صحيح.

ويضيف: لابد ان يتأكد الجميع من انه لم يحدث قط ان العنف أو الارهاب ادى الى تغيير نظام فى العالم كله، قد يؤدى الى بعض القلاقل والاضطرابات فى مناخ الاستقرار السياسى، ولكنه لم يؤد ابدا بجماعة معينة الى الحكم.

قلت: اشرت الى غياب المد القومى ومشروعه الذى كان يجمع الجماهير.. هل يمكن ان تجتمع الجماهير اليوم حول مشروع جديد بديل لمواجهة موجات العنف والارهاب؟

□□ قال: لاشك فى ذلك ومصر مدعوة الآن وفى هذه المرحلة الحاسمة الى الاتحاد والدخول فى مصالحة سياسية شاملة بين كل القوى والتيارات السياسية سواء من كان منها ممثلا فى احزاب او.. الذين يمارسون العمل السياسى من خلال قنوات اخرى مثل النقابات والجامعات والتنظيمات الشعبية المختلفة.

ويوضح د. الفقى فكرته اكثر: ادعو لايجاد جبهة وطنية صلبة فى مواجهة تيار العنف السياسى الذى يعترض مسيرة الحياة فى مصر، ويعتبر العقبة الرئيسية امام الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذا الوقت الذى نمر به الآن لابد ان نتناسى الخلافات ونرتفع فوق كل اسبابها، فلدينا خطوط عريضة اساسية يمكن استخدامها كأرضية مشتركة لكل القوى السياسية والاجتماعية فى مصر، منها مسائل متصلة بالامن القومى والوحدة الوطنية والاصلاح الاقتصادى.. من هذه المحاور وغيرها يمكن الانطلاق الجاد فى مواجهة تيار العنف السياسى واؤكد ان وجود مثل تلك الجبهة الوطنية سوف يحمى مستقبل مصر من كل مايعترضه من تيارات التطرف والعنف وموجات الارهاب التى تداعت فى الفترة الاخيرة.

التجمع حول الرئيس

اردت ان استوضحه اكثر لنكون اكثر تحديدا عن تلك الجبهة ومن المؤهل لتبنى الدعوة اليها ودفعها نحو النور..؟

- فقال الدكتور مصطفى الفقى: الرئيس مبارك كقيادة سياسية لمصر لايوجد خلاف حولها على الاطلاق من بين اغلبية الشعب المصرى بكافة توجهاته وارائه، وحتى غلاة المعارضين لايتخذون موقفا معارضا من شخص الرئيس مبارك ولامن قيادات النظام ورموزه.

ربما - فقط- يتصل الخلاف بالسياسات واساليب التطبيق والرغبة فى الا يستأثر الحزب الوطنى بشخص الرئيس وزعامته حيث يرغب الجميع فى ان يستظلوا بتلك الزعامة.

ولذلك فإن شخص الرئيس يعتبر رمزا حقيقيا ومؤيدا يمكن ان تمضى من ورائه تلك الجبهة القومية المقترحة لمواجهة الاوضاع الحالية.

قلت: فى ظل الحديث عن العمل الوطنى.. يتداعى الى الذهن اهتمامك المميز بالوحدة الوطنية فى مصر ودراستك فى تاريخها.. كيف ترى مستقبلها؟ ودورها المنتظر؟

قال: الوحدة الوطنية تعبير جاء كافراز لثورة ١٩١٩ وارتبط بالعلاقة الصلبة بين المسلمين والاقباط فى مصر والذين نطلق عليهما احيانا عنصرى الامة، مع انهما فى الواقع عنصر واحد وينتميان الى تاريخ واحد، ويعيشون فى توافق تاريخى دائم، فى نفس الاحياء ونفس المساكن ونفس الشوارع دون مظاهر للخلل او الاختلاف، ولكن تيار التطرف الدينى هو الذى يؤدى احيانا الى قلق بين الجانبين، فالتطرف فى جانب يؤدى الى تطرف فى الجانب الآخر، من هنا فانحسار موجات التطرف والايمان بأن لكل دين قيمته عند اصحابه سيوقف تيار المخاوف المتبادل.

وعلى تلك الوحدة بصورتها الصحيحة ترتكز اسس مستقبل مصرى هام يمكن أن نواجه به كافة مشكلاتنا بشكل عام.

خطورة السلام؟!

.. ومن الداخل الى الخارج يقول الدكتور مصطفى الفقى فى احدى دراساته عن دور مصر المطلوب تجاه المتغيرات الحاصلة فى عالم اليوم انها: تفرض علينا التركيز فى هذه المرحلة على دراسة التاثيرات الحالية والقائمة على طبيعة الدور المصرى اقليميا ودوليا.. فمصر دولة محورية بالنسبة للشرق الاوسط وافريقيا وربما لاقليم جنوب البحر الابيض المتوسط.

□ .. ومن اقرب تلك المتغيرات - جغرافيا على الاقل - السلام العربى مع اسرائيل فقلت للدكتور الفقى: كان الصراع العربى الاسرائيلى (وفلسطين) يشكل محورا هاما التفت حوله القوى الوطنية والسياسية العربية ومثل تراثا هاما.. ترى مع قرب تحقق السلام مع اسرائيل وامكانية قيام الدولة الفلسطينية.. هل يوجد بديل لهذا المحور (والتراث) الذى كان يوفر الحد الادنى من الاجماع العربى تجاه قضية ما؟

□□ قال: انا ممن يعتقدون ان التحديات التى تواجه العرب فى ظل السلام اكبر واكثر تاثيرا عشرات المرات من تلك التى واجهتهم قبل أن يتحقق السلام حيث كنا نستطيع فى حال العداء مع الطرف الآخر (اسرائيل) ان نغلق الابواب ونعلن اننا فى حالة حرب مع هذا

الخصم ونقاطعه من كل النواحي، وبذلك لاتكون هناك محاولات للصراع الحقيقى او المنافسة المكشوفة.

اما فى ظل السلام فستفتح كل الابواب والنوافذ ويكون علينا أن ندخل مراحل الصراع المستحدث بكل معطياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اتصورمثلا حين يتحقق السلام بشكل عام مع اسرائيل انها ستسعى الى تعاون اقتصادى قوى مع العرب تقيم فيه تزاوجا بين الثروة العربية والتكنولوجيا الاسرائيلية، ويجب علينا فى تلك الحالة ان نتقدم ونتفوق، وهذا دور مصر بالدرجة الاولى، دورنا ان نجعل نتائج السلام فى غير صالح اسرائيل وحدها، علينا أن نحصل كامة عربية على حقوقنا كاملة فى ظل السلام.

لذلك أؤكد أن التحدى الذى جمع العرب في ظل حالة الحرب لن يختفى فى ظل السلام على الاطلاق، واتصور ان التحديات الجديدة تحتاج اكثر من ذى قبل الى تجمع العرب لمواجهة اسرائيل في ظل مرحلة التعاون كبديل عن التجمع فى المواجهات السابقة فى ميادين القتال.

أى قومية؟؟

قلت:.. بالمناسبة هل للعمل العربى المشترك (والقومية العربية) مستقبل؟!

قال: أفهم سر التعجب فى سؤالك، وادرك انه حدثت متغيرات حادة، ولم يعد هناك مجال لطرح مشاريع قومية تشبه مشروع جمال عبدالناصر فى الستينات، حيث ظهر الآن السلام مع اسرائيل، وضرورة الاعتراف بخصوصية كل تجربة، وضرورة حل الاشكالية النظرية بين الاسلام والعروبة، وفى ضوء ذلك يمكن ان يكون للعمل العربى المشترك مستقبل ولكن فى ظل صيغة جديدة، ولابد ان اردنا الصدق - من وجود هذا التيار القومي ليشكل منافسة تحد من تنامى تيارات العنف السياسى المتطرف المستند الى الدين، فهذا التيار القومي يمكن ان يملأ عقل الشباب فى الامة العربية بمختلف اقطارها ويهيئنا لمستقبل افضل، فالوقت الحاضر هو اكثر الاوقات التى تدعو الى ضرورة ولزومية الطرح القومى البديل الذى يستوعب كل المتغيرات التى طرأت على العالم فى الثلاثين سنة الماضية.

ويضيف: بالتأكيد انتهت مرحلة الشعارات التى تجمع الناس حولها فالاتجاه الى الواقعيةاصبح ظاهرة عامة الآن فى العالم كله، والشعوب تتجه - فقط - الى مصالحها، ولاتتأثر بالديماجوجية السياسية أو شخصية الحاكم الكاريزمة، هى تريد من يصلح حاضرها ومستقبلها ولذلك فاللغة المشتركة التى يجب ان يتحدث بها العرب وان تلعب فيها مصر دورا رياديا، هى لغة التكامل الاقتصادى والاندماج الثقافى والاهتمام بالمشكلات المشتركة مثل البيئة والحياة والتركيز على التبادل السلعى والاتفاقيات المتكافئة للتبادل التجارى ومن المهم ان ندرك جميعا اننا فى مرحلة مختلفة فى عالم اليوم، ليست مرحلة العواطف ولكنها مرحلة الحقائق.

التوازن.. والاستقلال

● سألته: ماهو السؤال الاهم الذى يشغلك البحث عن اجابة له فى وقتنا الحاضر؟

وتساءل الدكتور مصطفى الفقى:.. كيف يحافظ العرب على استقلالهم السياسى وارادتهم القومية فى ظل ظاهرة احادية النظام الدولى؟؟.. حيث كان ذلك (الاستقلال) ممكنا فى ظل التوازن بين قوتين عظميين، أما الآن وحتى لحظتنا الحاضرة فما زلنا تحت هيمنة قطب واحد وتحقيق التوازن المطلوب يحتاج الى ضرورة المحافظة على الهوية القومية والاستقلال الذاتى للشخصية العربية.

محمد عبدالواحد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

الإرهاب والتغيير: وجهة نظر سياسية

د. عبد المنعم سعيد

واجهت مصر خلال الشهور الاخيرة واحدة من اهم ازماتها واكثرها حرجا، تمثلت فى تلك الموجة الارهابية التى سببت خسائر اقتصادية فادحة فى وقت كانت فيه الام وتقلصات الاصلاح الاقتصادى لاتزال جارية. وربما كان ممكنا حساب هذه الخسائر وتحديد ثمنها ومحاولة تعويضها بصورة أو باخرى. ولكن مالايمكن حسبانه وتقييمه ذلك الضرر الذى الحقته حوادث العنف بالكيان السياسى والاجتماعى والثقافى المصرى، والذى سوف نلمس اثاره السلبية خلال الفترة المقبلة. وربما عند جرد الحساب النهائى للمواجهة، التى لاتزال مستمرة، سوف نكتشف ان الألم المادى ـ على فداحته ـ كان اقلها شأنا، وأكثرها قابلية للشفاء اذا ماصدق العزم وحسنت النية. اما الآلام والاوجاع الاخرى، فيعلم الله وحده ماسوف تحتاج اليه من جهد ومغالبة للنفس، حتى يمكن تجاوزها بجسد معاف يمكنه مواجهة التحديات التى يواجهها الوطن فى الحاضر والمستقبل.

وبدون انكار فائدة كل ماكتب وقيل، فإن التحليل السياسى للتطرف والإرهاب ظل شاحبا وخافتا، وغائبا على الاطلاق فى بعض الأحيان، رغم أن الظاهرة فى جوهرها «سياسية» فى الأول والآخر ومن البداية حتى النهاية. فهى تقوم على دعوى لجماعات بعينها بعدم شرعية النظام «السياسى» القائم، ودعوة لتغيير نظام الحكم بالارهاب والقوة المسلحة، والإستيلاء على السلطة، واعادة تنظيم المجتمع وفق رؤية محددة من خلال أدوات الدولة وسطوتها. وليس هنا مكان مناقشة هذه الرؤية، مشروعيتها وشكلها ومحتواها ومبناها، بعد أن فعل ذلك العديد من المفكرين والكتاب ورجال الدين. ولكن مايهمنا التأكيد عليه أن موضوع أصحابها هو «السلطة» وتغييرها بالعنف المسلح حتى لو اقتضى الأمر إيذاء الدولة والمجتمع. فعلى قدر العلم فإن بيانات الجماعات الإرهابية لم تشر إلى أن هدفها القضاء على البطالة التى يعانى منها الشباب، أو عبور الفجوة بين الأجيال، أو مواجهة الإغتراب النفسى الذى يعانى منه صغار السن.

هنا تصبح الظاهرة «سياسية» فى الأساس، وتستدعى التساؤل عن الاسباب «السياسية» الكامنة فى صميم البناء «السياسى» للدولة، والتى تساهم فى ظهور العنف والتدمير، وتمنع محاصرته وعزله بالسرعة الكافية. والواقع أنه رغم تعدد أسباب العنف «السياسى» فى المجتمعات والدول المختلفة، الا أن هناك سببين مترابطين يستحقان التنويه والتاكيد فيما يتعلق بالساحة المصرية: غياب التغيير فى النخبة الاستراتيجية القائدة فى النظام السياسى، واضمحلال أو تراجع أو انقسام الوسط السياسى.

وخلال الأسابيع الأخيرة حدث تنبه عام إلى ضرورة التغيير، ولكن الأمر كله تركز فى مسألة تغيير أو تعديل الحكومة القائمة. وكالعادة فإن المسالة برمتها ظلت غامضة، وطرحت الاسئلة حول ما اذا كان التغيير فى الأشخاص فقط أو الأساليب ايضا، وما اذا كان القادة القادمون من بيروقراطية الدولة أو رجال الأعمال. ولكن فى كل الأحوال فإن «الحكومة» وحدها ظلت الأداة التى سيناط بها دفع الغمة وإزالة المحنة ومقاومة الإرهاب. ولكن القضية أعمق من ذلك بكثير. فالنخبة الاستراتيجية لاتشمل الحكومة ـ على أهميتها ومركزيتها ـ فقط، وانما تمتد إلى كل من يؤثر فى عملية اتخاذ القرار العام ايجابا أو سلبا فى الأحزاب ومجلس الشعب والنقابات وجمعيات المصالح المختلفة والشخصيات المؤثرة فى الصحافة والإعلام.

وفى الحقيقة ان «الجمود» السياسى ظل الصفة الغالبة على معظم القيادات السياسية. فبالنسبة للحكومة لم يقتصر جمودها فقط على استمرار غالبية أعضائها لسنوات طويلة، وإنما ـ وهو الأهم ـ ثبات قاعدة التجنيد السياسى التى يختار منها الوزراء والمحافظون. فرغم التحول فى النظام السياسى من النظام القائم على الحزب الواحد إلى قدر متزايد من التعددية الحزبية. ومن نظام الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق، فان قيادات الجهاز التنفيذى جاءت دوما فى كثرتها الغالبة من الجهاز البيروقراطى للدولة مدنيا كان أو عسكريا. ونجم عن ذلك تشوهات متعددة للنظامين السياسى والاقتصادى ليس هنا مجال فحصها وتمحيصها،



ورغم التسليم بانجازات الحكومة الحالية المعروفة، فان جمود القيادات التنفيذية أدى إلى فقدان الحيوية والمبادرة وضيق مجال الرؤية الذى يسببه البقاء في الموقع القيادى لفترة طويلة من جانب، وطبيعة القاعدة التي تم منها تجنيد القيادات من جانب آخر.

وقد كان ممكنا وجود قدر من الحيوية في المجتمع لو ان الاحزاب السياسية المعارضة عرفت شيئا غير الجمود السياسي وهو ماتمثل فى استمرار قياداتها بطريقة مذهلة، اعتمادا على تاريخها الطويل ودونما اعتبار لملاءمة هذا التاريخ للحاضر الذى نعيش فيه.

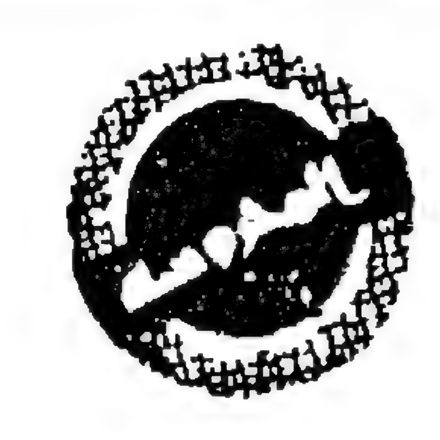
فالنخبة القائدة فى أحزاب الوفد والعمل والتجمع وجماعة الإخوان المسلمين ظلت على ثباتها المكين. ومع اضافة نعوت القداسة من الزعيم إلى القائد الى المجاهد الأكبر، فان فكرة التغيير داخل الاحزاب - رغم كل الحديث عن الديموقراطية والحرية وتداول السلطة - ظلت بعيدة المنال. وفى النهاية فإن الليبراليين الجدد، والقوميين الجدد، والإسلاميين الجدد، واليساريين الجدد، الذين شكلوا فكرهم استنادا إلى تجربتهم الخاصة فى السبعينات والثمانينات، اصبحوا اسرى تجربة قيادات تشكلت فى الثلاثينات والاربعينات، ونتج عن ذلك كله حالة من العقم تتمثل فى عدم انجاب قيادة سياسية واحدة ذات شأن خلال السنوات العشر الماضية.

وما أنصرف على الجهاز الحكومى امتد الى مجلس الشعب وقيادات العمل الاعلامي. ومن ثم - ولعل ذلك ليس مصادفة - فان النقابات والنوادى الرياضية ظلت تقريبا الساحة الوحيدة التي عرفت تداول السلطة ودخول قيادات جديدة للعمل العام. ولكن هذا المجال لم يكن كافيا لامتصاص القدر الهائل من الكبت السياسى فى المجتمع، وهكذا برزت بثور وبقع وجروح العنف والارهاب. فالجسد السياسى للأمة، مثله مثل الجسد الإنساني لابد وان يعرف التغيير والا انتابه المرض والضعف. واذا كان ذلك يعنى للإنسان التلاؤم مع فصول السنة المختلفة، ودرجات الطقس المتعددة، والتقدم فى العمر، والتنوع فى طبيعة العمل والإلتزامات الاجتماعية، فإن التغيير فى الجسد السياسى يعنى تغييرا فى القيادات والأساليب والرؤى والأفكار للتلاؤم مع متغيرات داخلية وخارجية متسارعة.

ولكن الجمود وحده لايكفى لتوليد العنف فى المجتمع، اذا مابقى الوسط السياسي فى الحكومة والمعارضة متماسكا من خلال الحوار والتراضى على أهداف عليا للمجتمع والدولة. وفى مصر ظل الوسط ممثلا دوما فى التيارات الفكرية الاسلامية والقومية والليبرالية منذ القرن الماضى وحتى الآن. ورغم الاختلافات، وتنوع الأصول الفقهية، فان كل ماحققته مصر من انجازات كان راجعا دوما إلى التقاء هذه التيارات على وسط مصيرى خالص يمثل الحد الأدنى من أهداف المجتمع ويستبعد العنف في التعامل فيما بينها.

ويجب ان نسجل هنا ان هذه التيارات لم تعرف طلاقا بينا فيما بينها وكان ذلك عبقرية مصرية خالصة. ومن خلال التلقيح المتبادل اخذ كل تيارمن التيارات الأخرى وان اختلفت المفردات والأولويات. فلم تعرف مصر ظاهرة أتاتورك التركية التى قامت على الفصل التام بين الدين والدولة، وكان الاسلام دين الدولة الرسمى فى كل الدساتير، ومصدرا للتشريع فى كل العصور. وحتى فى العهد «الاشتراكى» كانت الاشتراكية الاسلامية «جزءا من خطاب النظام وسلوكه. وقبل الإخوان المسلمون تدريجيا التعددية الحزبية، ولم يجدوا عذرا شرعيا فى التحالف مع حزب الوفد الليبرالى العتيد فى الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٥. والواقع ان فكرة نزول جماعة الاخوان على قوائم الأحزاب الأخرى كانت أحد الحلول التى اخترعتها «الوسطية» المصرية لحل اشكالية ضرورة التعامل الشرعي مع أحد تيارات الوطنية المصرية من جانب، والتخوف - من جانب آخر - من النتائج المترتبة على ظهور حزب ديني. وفى الحقيقة ان أداء ممثلى الإخوان فى مجلس الشعب سواء عندما تحالفوا مع الوفد أو حزب العمل لم يكن يختلف جوهريا عن التيار العام للوسط السياسى المصرى. وربما كان وجودهم فى المجلس فرصة حقيقية للتفاعل والتعلم والتعامل مع التيارات الأخرى فى إطار مؤسسى ووفق تقاليد وأعراف تحوطها المصلحة العامة للأمة.

الرسالة التى نود التركيز عليها هى ان الوسط السياسى المصرى الممثل فى الاتجاهات المعتدلة للتيارات الفكرية التاريخية الثلاثة للوطنية المصرية، ظل دوما اليد الممسكة بميزان العمل السياسي، والضامنة للاستقرار اللازم للتقدم والنهضة. صحيح كانت هناك صدامات حادة فى لحظات تاريخية بعينها، الا أن الدرس الذى تعلمناه دوما أن الوطن كله يدفع الثمن الفادح. ولكن خلال مايزيد على سنوات عشر خلت كانت هناك قدرة لابأس بها على قبول الحلول الوسط، والتلقيح والاخصاب المتبادل. وكان ذلك سببا فى تجاوز أكثر من أزمة حادة أبرزها حادث اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ وماتلاه، وتمرد جنود الأمن المركزى عام ١٩٨٦. وقد عزز دوما امكانية التلاقى بين التيارات - خاصة فى لحظات الخطر - انها عبرت عن أجنحة فكرية لطبقة واحدة هى الطبقة الوسطى المصرية بشرائحها المختلفة، ولم تكن تعبر عن



انقسام اجتماعي يفرز صراعا طبقيا يصعب الإلتقاء فيه

ولكن خلال السنوات الثلاث الماضية تعرض الوسط السياسي المصرى لضربات موجعة. أولاها، بزوغ انقسام مؤثر بين من يسمون بالعلمانيين والدينيين لم تعرفه مصر بهذه الحدة من قبل وداخل الوسط السياسي نفسه. فالتقاليد السياسية للطبقة الوسطى المصرية قامت دائما على المزج بين الدين والدنيا، والأصالة والمعاصرة، والتقاليد والتحديث، والموروث والوافد وإن اختلفت النسب و«الخلطة» في هذا التيار الفكرى أو ذاك. وشوش الانقسام كثيرا على امكانيات التلاقى بين التيارات الرئيسية واستهلك كثيرا من قدراتها وامكانياتها، وسهل للأطراف المتطرفة في كل تيار امتلاك الساحة

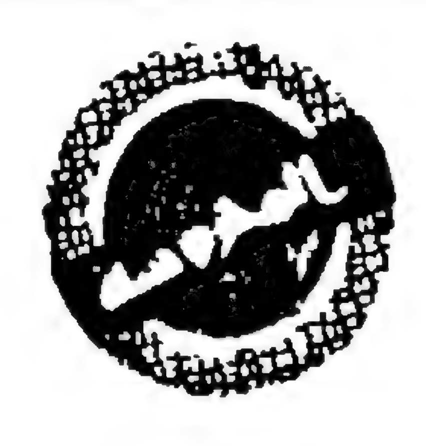
فى شكل «أصولية علمانية» وأصولية دينية لاتبحث عن نقاط الإلتقاء فى القضايا المحورية، وانما دوما عن نقاط الصدام والصراع.

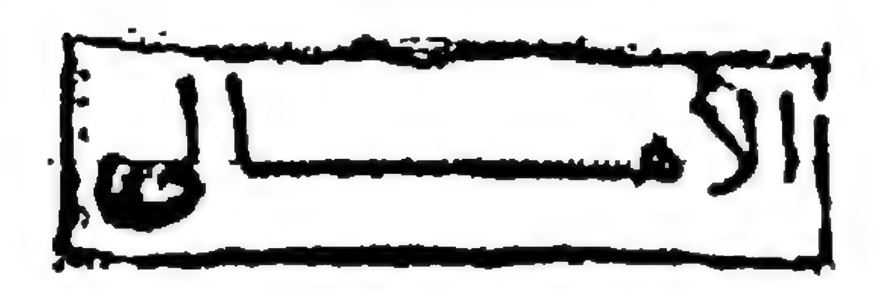
وثانيتها، ان عملية الاصلاح الاقتصادى الضرورية اضرت كثيرا بالطبقة الوسطى ذاتها، وهى سمة عامة فى كل البلاد التى تحولت من الاقتصاد المركزى الى اقتصاد السوق ومع الضعف النسبى للطبقة الوسطى فلابد ان تضعف معها تعبيراتها السياسية الوسطية. وهناك قاعدة عامة فى علم السياسة ان تراجع قوة احزاب الوسط لابد وان يقود إلى بزوغ الجماعات المتطرفة. فالضعف فى الاحزاب الديمقراطية المسيحية على يمين الوسط السياسى ادى دائما الى ظهور الاحزاب والتيارات الفاشية، والضعف فى الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية على يسار الوسط السياسى ادى إلى تقوية الاحزاب الشيوعية وظهور الجماعات الارهابية من أمثال الألوية الحمراء فى إيطاليا وبادر ماينهوف فى المانيا والجيش الاحمر فى اليابان. ولماذا نذهب بعيدا فقد كان الضعف الشديد لجماعة الإخوان المسلمين فى الجزائر سببا فى ظهور جبهة الإنقاذ. وليست مصر استثناء من هذه القاعدة الذهبية.

وثالثتها، أن قوى الوسط السياسى الرئيسية المصرية ممثلة فى أحزاب الوطنى والوفد والعمل وجماعة الإخوان فشلت فى التوصل إلى صيغة وسط خلال انتخابات عام ١٩٩٠ تكفل تمثيل الجميع فى مجلس الشعب، رغم ان الظروف الخارجية حينئذ (ازمة الخليج) والداخلية (بدء الاصلاح الاقتصادى) كانت تحتم تلاقى هذه القوى - وليس اختلافها وانقسامها - من منطلق المسئولية الوطنية. ولايوجد هنا مجال لالقاء اللوم على هذا الفريق أو ذاك، ولكن حسبنا أن نقرر ان بقاء تيارات سياسية تنتمى إلى الوسط بالاجبار أو الاختيار، خارج ساحة التأثير فى صنع القرار من خلال مجلس الشعب، كان خسارة فادحة تركت فراغا سياسيا هائلا استشرت فيه قوى التطرف والعنف والارهاب.

هذه الضربات الموجعة الثلاث هى التى خلقت «البيئة السياسية» لما نعانى منه الآن وهى التى تحدد فى الوقت نفسه اتجاه «التغيير» المطلوب حتى يمكن تجاوز هذه المحنة خلال فترة معقولة. هذا يتمثل فى ضرورة اعادة بناء الوسط السياسى عن طريق حوار حقيقى بين القوى السياسية والفكرية الرئيسية، يقود فى النهاية الى شكل التغيير المطلوب فى المؤسسات السياسية. ونحسب ان هناك قاعدة لاباس بها للإلتقاء والحوار، فنتصور ان القوى الثلاث تلتقى على رفض الارهاب. وسواء كان الامر هو رفض دفع مفسدة بمفسدة أكبر منها كما يرى الإخوان، أو الدفع بخطورة الإرهاب على الديمقراطية والحريات العامة كما يقول الوفد، أو رؤية الارهاب كمهدد لسلامة الوطن واستقراره ونموه كما يعبر الحزب الوطنى فان النتيجة فى النهاية هى أن الارهاب والجماعات التى تقف خلفه تشكل ظاهرة مرفوضة ولايمكن التسامح معها من قبل القوى المؤثرة فى الوسط السياسى. ونتصور أيضا أن هناك التقاء على ضرورة الاصلاح الاقتصادى لنهوض مصرى حقيقى. فالحزب الوطنى هو الذى يقود بالفعل عملية الاصلاح المعقدة والمركبة. وحزب الوفد يرى الليبرالية الاقتصادية ضرورة لاغنى عنها لليبرالية السياسية. اما الإخوان المسلمون فان ايمانهم بقوانين السوق أقوى أحيانا من ايمان صندوق النقد الدولى. الخلاف بعد ذلك ياتى فى التفاصيل حول مدى وسرعة الاصلاح، وطرقه وأساليبه، وكيفية التعامل مع آثاره السلبية... الخ. ونتصور - أخيرا - أن هناك التقاء على ضرورة الحفاظ على مصر كدولة لها مكانتها فى الأمة العربية والإسلامية، وصلاحها وسلامتها شرط اساسى لقدرتها على القيادة والتعامل مع عالم يتغير بسرعة قياسية. ان هذه القواعد للحوار، مع التفهم والاعتراف المتبادل، والقدرة على قبول الحلول الوسط يمكن ان تعيد بناء الوسط السياسى، وتدعم قوى الإعتدال، وتعزل قوى التطرف، وتضع مصر كلها على طريق مستقبل مزدهر.

وختاما، فإن الدعاء واجب: «اللهم اعطنا الإيمان لكى نقبل ما لانستطيع تغييره، وامنحنا الشجاعة لكى نغير ما نستطيع وهبنا الحكمة لكى نعرف الفرق»...!!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

مواجهة الارهاب .. كيف ؟

اللواء فؤاد علام : مطلوب اختراق التنظيمات الارهابية

المستشار العشماوى : يجب ترسيخ مفاهيم الاسلام المستنير

المستشار سعيد العشماوى



اللواء فؤاد علام



تحقيق : محمد الصدق

انتقلت العمليات الارهابية الدنيئة من صعيد مصر الى قلب القاهرة ، وامتد « قوس الرعب » ليشمل اكثر الميادين ازدحاما .. قهوة وادى النيل وحادث الاتوبيس السياحي « بميدان التحرير » ، وحادث « العتبة » بمقر ادارة الدفاع المدنى والحريق ، وانفجار « القلل » وانفجار « نفق الهرم » ، واخيرا انفجار « شبرا » المروع .

اما الضحايا فهم مواطنون ابرياء ، تصادف وجودهم فى اماكن الانفجار ، وسياح اجانب اتوا ليستمتعوا بشمس مصر الدافئة واثارها النادرة .

« قوس الرعب » اخذ فى الامتداد والتحفز ، واصبح من السمات الجديدة التى تطبع حركة المواطن العادى .

ترى مادلالات تصعيد « الحرب » الدائرة بين الجماعات المتطرفة واجهزة امن الحكومة ؟ ولماذا نقلت « الجماعات » صراعها مع اجهزة الامن الى الشارع المصرى باكمله ؟ ترى مادلالات ذلك كله ؟ وما السبيل الى مواجهته ؟

إجهاد الامن

المفتش الاسبق لمباحث امن الدولة اللواء فؤاد علام يجيب قائلا : ان انتقال مسرح العمليات الارهابية الى ميادين وشوارع ومقاهى القاهرة يحمل فى طيته العديد من الدلالات ، ياتى فى مقدمتها رغبة التنظيمات المتطرفة فى الظهور بمظهر القوة القادرة على مواجهة السلطة فى مصر .

والدلالة الثانية تبدو فى تعدد اماكن ونطاق واساليب العمليات الارهابية وشغل اجهزة الامن فى مصر فى اكثر من مكان بهدف اجهاد الامن وتحقيق بعض الانتصارات عليه .

اما الهدف الجوهرى من هذه العمليات فهو ضرب المصلحة العامة وحركة التنمية والاقتصاد وضرب الاستقرار فى الشارع المصرى بشكل عام .

اما المفكر المستشار محمد سعيد العشماوى فيرى انه لم يكن غريبا ان تتصاعد اعمال الارهاب جبهة بعد اخرى حتى تعم المجتمع المصرى كله ، فقد بدأت بالاقباط ثم انتقلت الى رجال الشرطة ثم السياحة وتهدد الان الاستثمار ، بما يعنى تهديد المجتمع المصرى باكمله .

ويهدف كل ذلك - فى رأى المستشار العشماوى - الى ضرب قوة الشرطة ومهابة الدولة وسلطة القانون . كما يهدف الى تقويض الاقتصاد الذى يعيش عليه عدد كبير من الناس ، بما ينتهى الى عجز النظام عن الاستمرار فى الحكم ويسهل تقويض السلطة .

ويرى المستشار العشماوى ان تصاعد اعمال الارهاب جاء نتيجة عوامل كثيرة ، وساهمت فى صنعه اجهزة الاعلام وبعض الصحف التى مهدت الطريق للارهاب وسوغت له افكاره وجلبت له الكثير من الناس وغسلت له عقول عدد وفير من افراد الشعب .

تحدى السلطة

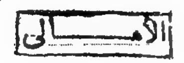
اما د . زينب شاهين استاذ علم الاجتماع بالجامعة الامريكية فترجع انتقال الارهاب الى شوارع القاهرة وميادينها الى رغبة « الارهابيين » فى تحدى السلطة فى المدينة بعد حصار الامن لهم فى قرى مصر ونجوعها ، كنوع من الامتداد الاستراتيجى لهم بقلب العاصمة المصرية .

اما د . محمد شعلان استاذ الطب النفسى فيرى ان عمليات الارهاب ليست محلية ، بدليل حدوثها فى نيويورك والقاهرة وبومباى خلال ٢٤ ساعة ، وبدليل اغتيال خمسة من رجال المخابرات الامريكية دون القبض على قاتلهم ، مشيرا باصابع الاتهام الى الشركات المتعددة الجنسية التى تتحكم فى الحكومات وتضغط عليها بطرق عديدة كالارهاب والقانون الدولى والمنظمات الدولية .

ويرى د . شعلان ان هذه الحكومة الخفية تتحكم فى امريكا ذاتها وان رجال الاعمال الامريكان يدعمونها باكثر مما يدعمون الاقتصاد الامريكى ذاته .

، مشيرا الى ان المبالغة فى تصوير عمليات الارهاب فى مصر - مقارنة بما



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

يحدث في امويه معلا – ووراءه اهداف سياسية تسعى الى التقليل من دور مصر في مفاوضات السلام ومستقبل الفلسطينيين .

وهو مايتفق عليه اللواء فؤاد علام حيث يرى في تصعيد الارهاب على هذا النحو دلالة على ارتباطه بمخطط اجنبي يستهدف اضعاف مصر وجعلها في وضع غير مستقر امنيا ، بما يحقق مصالح الدول المعادية وعلى رأسها اسرائيل .

ويضيف اللواء علام بان مخطط الارهاب في مصر « بناء متكامل » يضم جيشا سريا منظما ، يبدأ بالطفل وينتهي بالكهل العجوز .

اما ظهور بعض الصبية الصغار في العمليات الاخيرة فيعني ان عملية « التفريخ » التي بدأ زرعها منذ سنوات قد بدأت في الاثمار ، وانهم قد نجحوا في تربية وتجنيد عناصر جديدة صغار السن ، حتى يبدو الامر امام الرأى العام ان هناك من يقتنع بافكار هؤلاء الارهابيين ومعتقداتهم من صغار السن .

فضلا عن توفير عنصر الامن لقيادات هذه التنظيمات السرية ، بعدم وقوعهم تحت طائلة القانون ، حيث يحاكم صغار السن – اقل من ١٨ سنة – امام محاكم الاحداث ، التي غالبا ماتكتفي بأكثر من ايداع الحدث احدى المؤسسات العقابية .

سيكولوجية الارهاب

اما د . زينب شاهين فمن واقع قراءتها لسيكولوجية مرتكبي الحوادث الارهابية ترى ارتباطهم باسر مفككة وشعورهم الشديد بالاحباط وتنشئتهم في مجتمعات تعاني من القصور الذهني مسترشدة بنموذج احدهم – عضو تنظيم الشوقيين – التي انتقلت معه من الفيوم الى امبابة ، وقبلت العيش مع زوجة ثانية ، في الوقت الذي سهل فيه تجنيد شقيقها الذي نشأ هو الاخر في اسرة مفككة ، مؤكدة غياب عنصر الانتماء الاسري والقيمي لديهم ، فمن يثبت تورطه مع الارهابيين من الصبية ، يكون مايسهل – على حد قولها – عملية استقطابهم الى هذه التنظيمات .

وحول تحفظ اجهزة الامن في الاعلان عن بعض الحوادث الارهابية يرى اللواء فؤاد علام انه ليس من المصلحة ان يحدث مثل هذا التعتيم الاعلامي على الاحداث خاصة في ظل ثورة الاتصالات وانتشار وسائل الاعلام المحلية والعالمية ، الامر الذي يستحيل معه اخفاء المعلومات مؤكدا ان ذلك ليس من المصلحة في ظل غياب الوعي الامني لدى المواطنين .

ويطالب اللواء علام باتساع دور الاعلام من مجرد ذكر الحوادث الى ارشاد الناس لكيفية التصدي للارهاب ، حتى تتحرك الكتلة الصامتة في مصر ، مسترشدا في ذلك بحادث ميدان التحرير الذي سارع الشباب الاجانب فيه الى الابلاغ عن اوصاف مرتكبيه ، في الوقت الذي يكتظ فيه الميدان بالمارة والمرشدين السياحيين ورجال الشرطة ، وهو ماترى فيه د . زينب شاهين ان الوعي الجماهيري بالظاهرة قد انعكس في صورة تخوف من الارهاب والارهابيين دون تأصيل علمي لجذور واسباب الظاهرة .

مواجهة الارهاب

وحول اسلوب المواجهة الامنية يرى اللواء فؤاد علام انه وإن جاز وقوع الجريمة الجنائية فانه لايجب – بأي حال – حدوث الجريمة السياسية ، وان الاعتماد على المواجهة الامنية لايمكن ان يصل الى نتائج قاطعة .

ويرى ان القرار الامن امر ميسور اذا نجح الامن في اختراق هذه التنظيمات وكشف انشطتها السرية ، على ان يكون هناك تصور علمي شامل لجذور مشكلة الارهاب ممثلة في تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية .

وهو مايؤيده المستشار محمد سعيد العشماوي الذي يرى ان المواجهة الدائرة الآن بين الشرطة والارهابيين امر غير كاف – وان كان ضروريا – اذ لابد من تفكيك منظومة « الفكر الارهابي » ، على ان تستبدل بمنظومة اخرى تقدم « الاسلام المستنير » لكافة المصريين ولكافة مسلمي العالم .

ويكون ذلك في رأي المستشار العشماوي – بوضع اسس جديدة لنظام اعلامي سليم وتغيير الاساليب المتبعة في تحرير الصفحات الدينية بالصحف والمجلات ، وتعديل النظام التربوي بما يعمل على تكوين عقلية جديدة للانسان المصري تقوم على الفهم والتحليل والتساؤل وليس على الحفظ والترديد « والتغييب » .

اما د . محمد شعلان فيرى ان الارهاب لايقاوم بارهاب مضاد ، الا اننا امام عنف مطلق وليس من الحكمة ان نضرب في « البردعة » ممثلة في مجموعات الشباب الضالة من الجماعات المتطرفة تاركين قياداتهم .

ويطالب د . شعلان بمعالجة مشاكل الشباب وتوحيد جهودهم في مشروع قومي ، يسمح لهم بالمشاركة في بناء بلدهم واسترجاع ارضها بدلا من تركها للشركات المتعددة الجنسية .

وحول مايمكن ان يقدمه علم الاجتماع لمواجهة الارهاب ترى د . زينب شاهين ضرورة قيام المركز القومي للبحوث بدراسة علمية جادة للمقبوض عليهم من الارهابيين لمعرفة نشأتهم وبرامجهم ووسائلهم واهدافهم ، بعيدا عن الاراء الانطباعية التي تنشر بالصحف ، اذ لازلنا نعتمد في هذا الموضوع على دراسات اجريت في حادثي الفنية العسكرية واغتيال السادات .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٢

فساد أوضاع أم فساد عقول ؟ !

انقضت شهور اربعة او يزيد على وصول خطاب في بريدي لدى جريدة « الاهالي » ولايزال هذا الخطاب لا يفارقني مثنا او معنى منذ وقع في يدي . ورغم كتاباتي عن الارهاب وعن الفساد في مصر ، ورغم حسن الظن من قراء كثيرين في قراءاتي ومواقفي ، فقد وجدت في الخطاب دعوة وحافزا لكي اعيد فحص تحليلاتي وتقويم فهمي لعملية التفاعل المعقدة التي تتم في مصر الآن بين الارهاب الذي يحاول إعادتنا إلى عصور الظلام وبين الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يبدد كل دعوة للاصلاح ويجهض كل مسعى يستشرف مستقبلا افضل لهذا الوطن .

يقول السيد المهندس /جمال علي عبد الغني ، من جامعة المنيا ، في رسالته التي يوجه فيها الحديث الى شخصي :

من منطلق احترامنا لكل ما تكتبونه بجريدة « الاهالي » والتي نحس بالصدق والموضوعية تنبع من سطورها ، ستظل المقالات التي كتبتموها اثناء ازمة الخليج دليلا ساطعا على وطنيتكم وحسكم القومي وبعد نظركم والتي ثبتت صحتها فيما بعد .

ولا اكتمك سرا بانني اصبحت اقيس اقدار الرجال بمواقفهم من هذه المحنة – الفتنة – والتي كشفت المستور عن اشياء كثيرة في عالمنا العربي العجيب .

ولانه كما يقول المثل الشائع « إن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية » فاسمح لي ان اختلف معك بشأن مقالك المنشور بجريدة الاهالي بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٩٢ بعنوان « عن الاسلام والوطن » فقد وقعت في الشرك (الفخ) الشائع حيث وضعت ما يطلق عليه هذه الايام اسم (الارهاب الديني) بانه ناتج عن جهل وسوء فهم لتعاليم الاسلام ومقاصد الشريعة ، وكان مرور اكثر من خمسة عشر عاما منذ بروز ظاهرة (الجماعات الدينية) والاف الندوات التي حاضر فيها مئات الدعاة ليست كافية لتصحيح هذه المفاهيم .

لذا فقد كررت نفس الحجج التقليدية ، والتي قيلت الاف المرات وهي معروفة للكافة عن سماحة الاسلام ، ومقاصد الشريعة الغراء وشجبها لاستعمال العنف ضد المخالفين ، وعن حب الوطن والاستشهاد في سبيله الى اخره ... وكان تلك الحجج لا يعرفها الاخوة اعضاء الجماعات أو المتضررون منهم او كان تكرار تلك الحجج سوف يقنعهم بالابتعاد عما يرونه صحيحا لبلوغ هدفهم .

د . محمد رضا محرم

الأستاذ المحترم .. اعذرني إذا قلت إنني اندهشت لوقوع كاتب في مثل موضوعيتك وبعد نظرك في هذا الفخ . ان المشكلة يا سيدي – من وجهة نظري – هي مشكلة شباب الطبقة الوسطى ، والتي تشاهد كل يوم مكاسبها في التعليم والصحة والسكن والعمل ومابناه الآباء يتعرض للسحب التدريجي والانهيار كل يوم لصالح فئة من الناس كل مقوماتها انها لا تؤمن بالاعراف أو الاخلاق وكل راسمالها هو قربها من اصحاب النفوذ في هذا البلد . وان كل ما يقال عن سيادة القانون هو وهم لا يطبق سوى على فقراء هذا البلد .

إن الاستفزاز اليومي الذي يتعرض له شباب هذه الطبقة يدفعهم كل يوم الى اليأس المطلق او الجنون .

أضف الى ذلك سقوط وانحسار كل المشاريع القومية وغيرها على الاقل في الفترة المنظورة وكذلك الهجمة الغربية الشرسة التي تستنفر قوى الامة ملوحة باعلام صليبية كنا نظن انها اندثرت ولكننا فوجئنا باعادتها للظهور .

كل ذلك وغيره كثير دفع شباب هذه الطبقة إلى العودة الى الاصول ، ولكون المفاجأة انهم عندما يعيشون ممارسات هذا المجتمع الحاضر على ما في ايديهم يجدونها ببساطة خارجة على صحيح الدين – لان هذه الممارسات خارجة على كل التقاليد والقوانين والاعراف الاجتماعية –

كذلك يجدون انه اذا استمرت هذه الممارسات على حالها فلا امل في عدل او مساواة . بل هو الانحدار السريع الى الهاوية الفاغرة فاها لابتلاع الجميع لما كان المسئولون القابعون في كراسيهم ومناصبهم من حكوميين او حزبيين قد صادروا تلك الاماكن إلى أحد الاجلين إما الموت الطبيعي حين يحين الاجل او القتل المفاجيء . إذا – في ظل هذا الجو – لا يبقى امامهم إلا





بحول وحيد وهو اللجوء الى العنف لاخذ ما يعتبرونه حقا لهم على المجتمع . وعند أول طلقة رصاص يدخل المجتمع بكل ما فيه فى الدائرة الجهنمية من العنف والعنف المضاد إلى أجل غير مسمى . ولا بأس من هذه الحالة ـ أن يبرر كل طرف ما يفعله بأنه فى صالح الدين والمجتمع والناس ، متجاهلا ما ينخر فى جسم الوطن والامة من امراض . وأن يجند كل طرف طائفة من الناس لتشرح للجماهير كيف ان موقفها هو الصحيح ، بينما الجماهير والفئة تنتظر بفارغ الصبر من يحل لها مشاكلها الحياتية المتأزمة . وهى لا تسمح لهذه الحجج او تلك ان تفسد عليها إيمانها الفطرى والعميق الذى يغمر قلوبهم او نفوسهم .

لكل ما سبق توضيحه وغيره كثير ـ يتبين انه مالم تناقش كل مشاكل المجتمع بصراحة وموضوعية ، وان لم تقتنع الحكومة بجدوى الديمقراطية وحق كل الاحزاب فى الوصول الى السلطة بطريقة سلمية لتنفيذ برامجها . فإن هذا الصراع بين ما يطلقون عليه الارهاب والحكومة ، سوف يستمر حتى يقضى الله امرا كان مفعولا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وهنا تنتهى رسالة السيد المهندس جمال عبد الغنى ، والذى اظنه من الشباب الجادين المهمومين بشئون هذا الوطن . وهى رسالة تحسب على شخصى انتى ، فى إطار تحول فى الفهم لا يرضى عنه صاحب الرسالة .

أعزو ما نحن فيه من هم الارهاب إلى فساد عقول فئة من شباب مصر وضلال افهامهم . وفيها يدافع مرسلها عن وجهة نظر اخرى ترى فى فساد الاوضاع والسياسات السبب الاول ، إن لم يكن الوحيد ، فى اندفاع هؤلاء الشباب الى المستنقع الذى وقعوا فيه ودفعوا وطنهم إليه . وتلك قسمة خادعة تنطوى على تبسيط مخل ، يحسن ان لا اقع فيها ، ولا ان يقع فيها غيرى . فالتفاعل بين فساد العقول والافهام وبين فساد الاوضاع والسياسات هو الذى يحكم تطور الازمة التى تعانيها مصر المجتمع والوطن ، مصر الحاضر والمستقبل . ولهذا فإننى وقد توقفت شهورا امام تلك الرسالة المضيئة الكاشفة ، بدا لى ان نشرها هو المدخل الطبيعى لان يقوم حوار مع شركاء الهم ، والشباب فى المقدمة ، بشأن حال المصريين اليوم وقد وقعوا جميعهم ضحايا بين مطرقة الارهاب وسندان الفساد .

المصدر : الأهرام المسائي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

من خواطر الخميس

الشباب والتطرف

خط موصول بين الاسرة وباقي المؤسسات الاجتماعية لتتفاعل جميعاً في صهر وصقل إمكانيات الفرد وتشكيل خصائصه، ولا يستطيع اي إنسان كائنا من كان أن يزعم أن متغيراً او عاملاً واحداً مسئولا مسئولية كاملة ومطلقة عن سلوك الفرد . فمن منا يستطيع ان يقطع بان الاسرة بكل ما تفرزه من متغيرات مسئولة عن تشكيل انفعالات ودوافع وقيم واتجاهات احد ابنائها ... ومن يستطيع ان يجزم بان هذه الاسرة ترسم وبشكل قاطع ونهائي خريطة العقل بما تضمه تلك الخريطة من متغيرات وخصائص واغوار بعضها سحيق وبعضها سطحي ؟! ..

بالطبع لا احد منا يستطيع ان يذهب إلى شيء من ذلك وإذا كنا في الخواطر السابقة قد حاولنا أن نقدم بعض الافكار حول دور الاسرة في تشكيل سلوك الفرد فذلك لاننا اردنا فحسب أن نوجه الاهتمام والانتباه إلى اهمية ما يمكن ان تقدمه البيئة الاجتماعية الاولى والمصبقة من افرازات تلعب دوراً او اخر في بناء سلوك الانسان في سنوات عمره الاولى ..

بالطبع هناك كما المحنا في مواضع سابقة مؤسسات اخرى ، منها المدرسة والنادي والإذاعة والتليفزيون والشارع وجماعات الاقران والبيئة الطبيعية بكل ابعادها ... والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة والتي تصل اثارها إلى وعي الفرد وإدراكه .. كل هذه المؤسسات والعوامل لا تستطيع أن نغفل ما تلعبه من دور في تشكيل سلوك الشباب ، ومن ثم فان المعالجة الصحيحة والمحدودة للآثار والعوامل المتداخلة والمتفاعلة هي المدخل الطبيعي والواقعي لتناول قضايا الشباب على اسس موضوعية راسخة ..

وحتى لا تكون خواطرنا مجرد خواطر تاملية او نظرية ليس لها اساس تجريبي راينا أن ننزل إلى الواقع نستشيره وننظر فيه وقائع الحياة كما تتبدى بوضوح وتلقائية ، وبالطبع فان انسب اسلوب لذلك هو الدراسة المنهجية المنظمة كما ترسمها التقاليد العلمية المستقرة ..

وإذا ماكنا نستشير الواقع قراءة وتحليلا وتفسيراً فإن الهدف النهائي من ذلك هو بكل تاكيد الوصول إلى صيغة دقيقة وثابتة تفسر لنا ضروب السلوك التي تصدر عن ابنائنا ، دون ان يتدخل الهوى فيما يقدم من خواطر وافكار ...

وكانت البداية هي الاقتراب من الشباب والجلوس اليه والنظر في افكاره والتحاور حول ما يفكر فيه ، طبعا لم يكن الأمر انفعالا او افتعالا ، ولكنها الممارسة اليومية والمستمرة لسنوات طويلة استغرقت ما يقرب من عشرين عاماً ، كانت كلها مكرسة للعمل مع الشباب ، سواء في مجال التدريس في مصر والعالم العربي ، او في مجال البحث العلمي المنتظم ، او في مجال الأشراف والمتابعة على انشطة الشباب او في مجال الإرشاد والعلاج النفسي لهموم هذا القطاع الواعد المتوثب والمتدفق حيوية ونشاطاً ..

على ان هذا التفاعل التلقائي اليومي لم يكن في تقديرنا كافيا لاستخلاص المبادىء الاساسية التي يمكن ان تلقي الضوء وبوضوح تام على قضية اصبحت هي قضية العصر : قضية تطرف الشباب ورأينا أن الأمر أصبح جداً لا هزل فيه ، وأصبح من الضروري أن نتوقف صامتين عند هذه الظاهرة التي من الضروري التاكيد على انها قضية محورية لاينبغي لنا ان نتجاوزها صامتين ، بل ولا ينبغي لنا أن نقلل من شانها ونتغافل عما تحمله في طياتها من خفايا وكوامن و مخاطر ..

وكانت البداية هي تكليف عشرين باحثا من طلاب الدراسات العليا واعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم المتخصصين في علم النفس بالالتقاء باكبر عدد من الطلاب والتحدث معهم حول قضايا التطرف ، لايهم ان يكون الطالب صاحب اتجاه او بدون اتجاهات ، المهم أن نستمع إليهم ، ونسجل خواطرهم وافكارهم . وعلى مدى ثلاثة شهور تم استخلاص اكثر من مائة قضية تمحورت حولها المشكلات التي راي الشباب انها يمكن ان تؤدي إلى التطرف ، ومن خلال عدة جلسات عقدت تحت إشرافنا تمت مناقشة قضية التطرف في اطار الاسلوب المعروف باسم القصف الذهني Brain storming وهو اسلوب للحوار داخل جماعة صغيرة في حدود ٢٠ فرداً من المؤهلين وذوي الخبرة في مجال المشكلة المطروحة يطلب منهم الإدلاء بافكارهم حول موضوع ما دون خجل او تردد او نقد لبعضهم البعض ويتم تسجيل خواطرهم في جلسة تستغرق حوالي الساعة ، ثم في جلسة اخرى يتم تقييم ونقد هذه الافكار ، بحيث لا تنتهي تلك الجلسة الثانية (جلسة التقييم) إلا ويكون قد تمت صياغة القضايا او الافكار الرئيسية المقبولة كحلول او تفسيرات للقضية المطروحة ..

ولما كانت القضية المطروحة هي قضية التطرف واسبابه بين الشباب ، فقد انتهت الجلسة إلى استخلاص ٤٢ فكرة او سببا او عاملا مسئولا عن هذه الظاهرة ، وهذه الافكار لم تات بالطبع من الفراغ او من مجرد التامل ، ولكن كما راينا كانت حصيلة تفاعل والتقاء بالطلاب على مدى عدة شهور ، ثم خضعت بعد ذلك للمناقشة والحوار والتقييم ، وهو الامر الذي يجعلنا واثقين من انها افكار واقعية تتعامل مع الواقع المعاش للشباب دون تحوير او تحريف او إدعاء ..

كان من الضروري بعد ذلك تحويل هذه الافكار إلى « مقياس نفسي » ، وهذا ماتم بالفعل من خلال الاجراءات العلمية المتعارف عليها ، واجريت عليه عدة تجارب على مدي عامين ، انتهت بالدراسة الموسعة على ١٥٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعة المنيا والمدارس الثانوية (العامة والفنية) بمحافظة المنيا .

حللت بعد ذلك البيانات التي تم الحصول عليها فافرزت التحليلات الاحصائية المتقدمة باستخدام الحاسب الآلي (الكمبيوتر) بجامعة المنيا . ١١ عاملاً جوهريا واساسياً تمثل الاسباب الفعلية لنشأة واستمرار التطرف بين الشباب (امكن تفسير ٨ عوامل منها لها مضمون نفسي واضح)

ولما كان المجال الحالي ليس مجالا لعرض الدراسة العلمية بتفاصيلها ودقائقها وتحفظاتها ، فسوف نحاول



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

أن نشير مجرد إشارة إلى فحوى هذه النتائج، حتى لا نحمل القارىء مالا يطيق من تفاصيل ومصطلحات ...

أشارت الدراسة إلى عدة أبعاد نرى انه لزاما علينا ان نتعامل معها بجدية وبحذر ايضا، لأن الامر كما أشرنا فى اكثر من موضع سابق ليس مجرد سلوك عابر او انفعال موقفى، ولكنه يتعامل مع واقع محدد له ثوابته ودوافعه، وهناك ما يدفع فى إتجاه تفاقمه، والأمر الاكثر إلحاحا الآن ان نقف بالعبرة والاعتبار امام الدلالة النفسية والاجتماعية والابيولوجية لتلك المؤشرات فتدبرى الخبراء والمتخصصون والمسئولون مواجهتها بما تستحق من اهتمام دون أن نفقد حماسنا ودون ان نقلل من شانها او نتجاهل ما يمكن ان تقود إليه من مضاعفات وما قد تؤدى إليه من مشكلات.

وفيما يلى إشارة سريعة الى اهم تلك العوامل التي افرزتها الدراسة بعد مرورها برحلة طويلة من المعالجات والتحليلات.

أول العوامل التى افرزتها الدراسة عامل اطلقنا عليه اسم عامل (الخلل فى بناء عقول الشباب) وهذا العامل يشير وبصراحة الى خلل ما فى العملية التعليمية وهذا ما اشار اليه كبار المسئولين ومنهم الاستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم واذا ما كان الشباب انفسهم يؤكدون ما قاله الدكتور الوزير فان الامر يصبح دقيقا للغاية، ويحتاج اول ما يحتاج الى البحث وبسرعة حول طبيعة هذا الخلل، ويمكن من الآن الاشارة الى ان المعلم وظروفه العلمية والاقتصادية والاجتماعية هى القطب المؤثر فى مسار العملية التعليمية وينبغى التوجه وباقصى سرعة الى البحث عن الخلل الناشىء

د . مصرى حنورة

بسبب ظروف هذا المعلم والتى لاتخفى على اى انسان.

ثم بعد ذلك هناك الخلل فى الواقع الثقافى المصرى وهو خلل وصل الى حد التهرؤ والتناقض، الشباب يقرأ للتناقضات فى كتب صفراء وحمراء وخضراء بعضها يناقض البعض الاخر، والمؤسسات الشعبية والحكومية ليست على كلمة سواء.. وهو نفس الامر الذى تعززه وسائل الاتصال المتباينة الاتجاهات، بل إن التناقض وصل مداه داخل جريدة واحدة تصدر عن مؤسسة قومية.. وقد يرى البعض أن هذا ليس عيبا بل هو ميزة أن تتنوع الرؤى أمام القارىء، وانا لا امانع فى ذلك ولا ادعو الى نقيضه، ولكن ماذا يمكن للفتى غض العقل ان يفعل وامامه القضية ونقيضها وليس امامه الا ان يصاب بالاحباط او بالعجز عن الفهم وعدم القدرة على الاستيعاب؟!

فى مثل هذا الحالة ينشأ واقع غامض يؤدى ليس فحسب الى الاتجاه نحو طرف وترك طرف آخر ولكنه فى الواقع يؤدى الى ما يشبه الكارثة، إنه يعزز سلوك الشك وعدم اليقين، وهذا الواقع النفسى (الشك وعدم اليقين) هو المسئول الاول عن حالة فقدان الاتجاه وعندما يصل الفتى او الفتاة الى تلك الحالة فانه يكون مهيئا لان ينخرط فى سلوك التطرف.. هذه النتيجة ليست وليدة الدراسة الحالية فحسب، بل الواقع ان هناك دراسات موضوعية تم اجراؤها فى مصر وفى الخارج منذ اكثر من ثلاثين عاما وكان من ابرز تلك الدراسات ذلك التيار الذى قاده فى مصر الدكتور مصطفى سويف منذ منتصف الخمسينات وعلى مدى اكثر من ثلاثين عاما، وشاركنا فيه بنصيب، وانتهت الدراسات التى اجريت حول قضية التطرف الى حقائق ثابتة لعل من ابرزها النتيجة التى افرزتها الدراسة الحالية وهى الشك وفقدان الاتجاه والضياع النفسى وهو الامر الذى يتم ترجمته بعد ذلك الى نوع من انواع التطرف.

الان فان حالة العجز عن الفهم بسبب الفوضى الثقافية والخلل فى العملية التعليمية والتضارب فيما تقدمه وسائل الاتصال المقروءة والمرئية والمسموعة وما تقدمه المؤسسات الاجتماعية الاخرى فى المجتمع، كل ذلك يؤدى الى نشأة سلوك التطرف.

ولسنا فى حاجة بالطبع الى التاكيد على ان بناء العقل هو احدى المهام الاساسية التى ينبغى وبسرعة ان نلقى اليها الكثير من الاهتمام، وان نسارع وباقصى سرعة الى التعامل معها باقصى درجات الجدية حتى نتمكن وفى الوقت المناسب من اللحاق بالظاهرة والوقوف فى وجه التداعيات غير المرغوبة التى يمكن ان تقود الى ما لا يحمد عقباه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

خواطر مؤرخ

إننى على يقين من أن الجماعات التى تلقى بالمتفجرات فى الأماكن الشعبية : القلل - الهرم - شبرا ، لا تعرف إلى أى حد تخدم النظام السياسى الذى تحاربه ، بهذا التحول الخطير فى سياستها الذى ينقل حرابها من صدره إلى صدر الجماهير الشعبية .

فمن المحقق أن الأزمة الاقتصادية التى تأخذ بخناق الكثيرين من أبناء الشعب - وهى أزمة معقدة لا تستطيع أن تحلها بسهولة أية حكومة مصرية لأنها جزء من الأزمة الاقتصادية العالمية - قد أفسدت ما بين الفئات المطحونة والنظام السياسى ، وأنه يلاقى مشقة بالغة فى استرضائها وشدها إلى دعمه وتأييده ، ولكن هذه المتفجرات التى تلقى عشوائيا لها نتيجة واحدة محققة ، هى التحام الشعب بالنظام السياسى بدون تحفظ ، والولاء له إلى أبعد الحدود ، لكى يخلصه من هذا الخطر الأعمى العشوائى الذى لا يفرق بين طفل أو شيخ أو أم أو أخت ! .

سكين الخطر.. وعنق النظام!



وفى تصورى أن هذه الجماعات ترتكب الخطأ نفسه الذى ارتكبته اسرائيل أثناء حرب الاستنزاف ، حين أرادت عزل الجماهير الشعبية عن عبد الناصر ، عن طريق إذاقتها شيئا من الخوف ، حتى تكف عن تأييده وتتحطم روحها المعنوية ، وتهب ثائرة ضده ، فارتكبت من جرائم التخريب فى العمق المصرى ما تتضاءل إلى جانبه عمليات التخريب الحالية إلى حد بعيد .

ففى يوم ٢٨ يناير ١٩٧٠ فاجأت طائرات الفانتوم الاسرائيلية ضاحية المعادي بغارة عنيفة ، فى الوقت الذى كانت مجموعة أخرى من الطائرات تغير على دهشور ! ومنذ بداية فبراير ١٩٧٠ بدأت اسرائيل فى توسيع غاراتها فى العمق لتشمل مواقع أخرى ، ففى فبراير شنت غارة جوية على بلطيم ، كما وجهت غارة أخرى على منقباد ! وفى ٦ فبراير عاودت الغارة على منطقة أسيوط ، وفى الوقت نفسه كانت الطائرات الاسرائيلية تشن غارة على التل الكبير !



د . عبد العظيم رمضان



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٢

وفى ٨ فبراير اقتربت الطائرات الاسرائيلية من القاهرة مرة أخرى ، فقد أغارت على انشاص فى الوقت التى كانت حلوان تتعرض لضربة أخرى .

وكان يوم ١٢ فبراير يوما حافلا بنشاط الطيران الاسرائيلى فى عمق الأراضى المصرية ، فقد وقعت عدة غارات جوية على الخانكة ، وعلى دهشور .

وكان أخطر تلك الغارات تلك التى وقعت على مصنع أبى زعبل الذى يتبع الشركة الأهلية للمنتجات المدنية ، فقد أصاب أحد الصواريخ ورشة الصيانة والاصلاحات بالمصنع ، ووحدة الدرفلة التى يتم تحويل الحديد فيها إلى اسياخ ، وفى الوقت نفسه أصاب صاروخ آخر محطة المحولات فى المصنع . وقد نتج عن القصف مصرع ٧٠ عاملا ، واصابة ٦٩ . ولم تلبث الطائرات الاسرائيلية بعد شهر واحد ، أىّ فى ٨ ابريل ١٩٧٠ ، أن أغارت على مدرسة بحر البقر ، التى راح ضحيتها ٣١ قتيلا و٣٦ جريحا من أطفال المدرسة .

وقد خدمت هذه الغارات نظام عبد الناصر فى وقت كان هو فى حاجة ماسة فيه إلى هذه الخدمة الجليلة ! ذلك أن هزيمة يونية ١٩٦٧ الثقيلة ، وما تلاها من تكريس كل موارد البلاد للمجهود الحربى على حساب قوت الشعب ومرافقه الأساسية ، فضلا عن الخطر الذى كان يعيش فى ظله الشعب المصرى ، كل ذلك قد ألقى بالشعب المصرى فى أسوأ ظروف مر بها فى حياته ، فإلى جانب مرارة الهزيمة ، كانت هناك قسوة الظروف الاقتصادية ، وكان

ترك الشعب المصرى وحده لهذه الظروف كافيا لثورته على عبد الناصر ، وتخلصه منه ، ولكن جاءت غارات العمق الاسرائيلية لتنقذ عبد الناصر ونظامه .

ذلك أن الشعب المصرى شعب عنيد ، لا يحب أن تفرض عليه أية قوة خارجة عليه أو خارجية مستقبله ومصيره ، أو تخطط له حياته . وهذا هو سر بقائه سبعة آلاف عام ، رغم ما مر به من أهوال لا يتصورها عقل ، ولم يتعرض لها شعب . وهو شعب يتميز بإحساس منعدم تقريبا بالخطر ! وبميزة أخرى ، هى قدرته على التأقلم مع الخطر !.

بعد انفجار شبرا ، زارتنا أسرة مصرية وتكلمنا فى شئون شتى ، وعند تهيئها للانصراف ، قالت ربة الأسرة ضاحكة ، نعود الى بيتنا إذا كان هناك نصيب ، ولم تمنعنا عنه قنبلة أو عبوة ناسفة !. قالت هذه العبارة بصوت ضاحك غير عابئة بأى خطر ، وإذا ببقية أفراد الاسرة الصغيرة الأولاد والزوج يضحكون فى مرح لهذه الفكاهة السوداء !.

وقد تذكرت سلوك الشعب المصرى فى أثناء الحروب التى شاهدها وشاهدتها معه : الحرب العالمية الثانية ، وحرب فلسطين الأولى ، والعدوان الثلاثى ، وحرب ١٩٦٧ ، وحرب الاستنزاف ، وحرب أكتوبر . لقد كان سلوكه مختلفا عن سلوك أى شعب فى أوروبا ! فحين كانت تضرب صفارات الانذار فى أى بلد أوروبى ، كان سكانه يهرعون فى الحال إلى المخابىء بملابس النوم ، ولكنى لم

أشاهد فى حياتى كلها مصريين يهرعون إلى المخابىء وقت الغارات الجوية ؛ أو حتى ينزلون الى الادوار السفلى ! أو يتوقفون عن أداء أعمالهم بل يتجاهلون الخطر بقدرة معنوية مذهلة .

ولست أدرى هل هذا السلوك سلوك سليم ، أو خاطئ ؟ ولكنى لم أشعر أبدا بأنى فى حاجة إلى الاحتماء من الخطر ! وربما كان السبب الأساسى فى هذا الشعور من جانبى ، ومن جانب بقية أفراد الشعب المصرى ، هو الايمان الراسخ بأن لكل أجل كتاب ، وبأن ما قدر يكون ولا تستطيع قوة على ظهر الأرض أن تمنعه من أن يكون ، وبأنه تعددت الأسباب والموت واحد !.

وأذكر أننى فى أثناء حرب الاستنزاف حضرت اجتماعا لمكتب الاتحاد الاشتراكى فى الاميرية ، وكان الاجتماع صاخبا والجدل فيه حارا والأصوات تتعالى فى غضب ، وإذا بالطائرات الاسرائيلية فوق رءوسنا ، واصوات القنابل تدوى من حولنا وذلك لوجود مصنع ذخيرة فى منطقة الاجتماع . ولم يقطع هذا الخطر حبل الحوار الصاخب ! ولم يهدأ صوت ، ولم يتوقف واحد عن الاندماج فى الجدل . وعندما زادت حدة الانفجارات من حولنا ، صحت فيمن حولى ضاحكا : ياجماعة ! أين أنتم مما يحدث حولنا ؟ إنه يبدو أننا لن نكمل الجدل الى الأبد ! ورد علىّ أحد أفراد المجموعة ، وأذكره جيدا ، فقد كان المهندس سليمان عبد الحى ، وزير النقل الاسبق قائلا فى استغراب لقولى : إذا قدر لك أن تموت بقنبلة اسرائيلية ، فسوف تجد اسمك مكتوبا عليها ، كما لو كانت رسالة موجهة لك شخصيا ! هل تحسب أن هذه المسائل تتم عشوائيا ؟ إنها مكتوبة منذ الأزل ! وواصلنا الحوار والجدال .

ولو قال المرحوم المهندس سليمان عبد الحى هذا الكلام فى اجتماع يحضره أوروبيون لما فهم أحد منهم شيئا ! هذا إذا كان أحد قد بقى منهم ولم يهرع الجميع الى المخابىء ! ولكن هذا الكلام لم يجد اعتراضا من الحاضرين ، بل أمنوا عليه جميعا ، وحفظه البعض ظهرا عن قلب - كما فعلت أنا - باعتباره جزءا عزيزا من تراث الشعب المصرى وفلسفته .

الشعب المصرى - إذن - هو شعب شجاع ، وهو أسرع الشعوب فى التأقلم مع الخطر ، ومعايشته ويساعده فى ذلك ايمانه بالله ، والقدر ، والنصيب ، والموت ، والعمر المكتوب يزوده بطاقة هائلة على التحمل ، ويستثير فيه روح التحدى والمقاومة . وهو ما يتمثل فى المظاهرات الشعبية التى ثارت عقب الانفجارات أو عقب الكشف عن عبوات ، تندد بالارهاب.

ومن هنا فإن النتيجة الوحيدة الأكيدة لتلك العمليات الارهابية هى - كما قلت - نتيجة إيجابية بالنسبة للنظام السياسى ، ونتيجة سلبية بالنسبة للجماعات التى تقوم بهذه العمليات !.

فلأول مرة فى تاريخ ثورة يوليو ، ولأول مرة فى عهد مبارك يطالب الشعب باجراءات مشددة لحمايته ، ويتهم نظامه السياسى بالضعف والعجز عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الحماية !.

وهو تطور خطير يزعج أمثالى من الكتاب الذين أمضوا حياتهم دفاعا عن الديمقراطية ، وينادون بتقليص سلطة الدولة لحساب سلطة الجماهير ، ويطالبون برفع قوانين الطوارىء والقوانين الاستثنائية ، ويندون بأى اعتداء على حقوق الانسان من قبل النظام السياسى !.

أقول إنه تطور خطير لأنه يزود الدولة بالمبررات اللازمة لتشديد قبضتها على الأمن على حساب كثير من الحريات الشخصية التى فزنا بها على مدى السنوات الاثنتى عشرة السابقة فى عهد الرئيس مبارك ، بل يزودها بالذرائع التى يمكن أن تثيرها فى وجه اعتراضات جماعات حقوق الانسان فى الخارج وفى الولايات المتحدة وأوروبا ، ويمكنها من أن تظهر هذه الاجراءات الاستثنائية فى شكل استجابة لرغبة شعبية تتصاعد باستمرار مع تصاعد العمليات الارهابية - وهى رغبة يستطيع أن يسجلها بسهولة المراسلون الأجانب فى مصر الذين يصورون المظاهرات الشعبية التى تندد بالارهاب .

فمنذ أيام ، وقبل حادث شبرا ، كنت أتبادل الحديث مع أحد الأطباء الشبان أثناء اجراء بعض الفحوص الطبية ، وجرى ذكر مطالبة الصحف المصرية للشعب المصرى بالتصدى للارهاب ، وإذا به ينفجر قائلا : هذا نفاق أقلام حكومية تريد أن تحمل الشعب المصرى مسئولية التصدى للارهاب ، وتخلى النظام السياسى من هذه المسئولية ! ماذا تريد هذه الأقلام من الشعب المصرى أكثر مما أظهر من مظاهر التنديد والاحتجاج والغضب ؟ هل تريد من الأفراد والجماعات الاشتراك فى شراء عربات بوليس مصفحة تجوب الشوارع لمكافحة الارهاب ؟ أو تريد أن يحمل الشعب المصرى السلاح لمقاومة الارهابيين ؟ أو المرور بأجهزة كشف المفرقعات على الأركان والأرصفة وتحت السيارات الواقفة فى الانتظار ؟ إن التأييد الوحيد الذى يطلب من الشعب المصرى إنما هو التأييد المعنوى ، وهو يقدمه بالفعل ، وليس مطلوبا منه تأييد مادى ، فالنظام السياسى لديه كل السلطات ، وهى سلطات عادية وسلطات استثنائية ، فلماذا لا يستخدمها ؟ وإذا كان فى حاجة الى سلطات استثنائية أكبر ، فبمكنة استصدارها والشعب يساندة ! كما أنه يملك الامكانات المادية لمقاومة الارهاب ولكنه لا يستخدمها بطاقتها الكاملة كما يفعل أى نظام آخر فى ظروفه !.

وعندما قلت له إن ما يقوله خطير ، ويؤثر على مسيرتنا الديمقراطية التى تريد لها التقدم ، أجاب ساخرا : أين هى هذه الديمقراطية ؟ هل تصدق أن عندنا ديمقراطية حقا ؟ أن الذى عندنا هو عجز وضعف أمام الارهابيين ، وقوة بطش على الضعفاء ! وعلى نظامنا السياسى أن يقوم بواجباته الحقيقية أو يحمل عصاه على كاهله ويرحل !.

الغريب أن الطبيب كان ملتحيا وكان يبدو متدينا ، وقد ذكرنى هذا باستنكار صفوت عبد الغنى - كما أوردت أخبار محاكمته - لحادث الهرم ! وقوله إن زوجته كادت تذهب ضحية له !.

ومعنى هذا أن الجماعات التى تقوم بهذه العمليات الأرهابية حاليا لا تعزل ضدها فقط مشاعر الجماهير المصرية ، وإنما تعزل نفسها أيضا عن التيار الاسلامى ، بل عن أشد أجنحته تطرفا ! وبالنسبة للتيار الاسلامى فقد سبق أن عبر المستشار مأمون الهضيبى عن استنكاره للعمليات الارهابية باسم الاخوان المسلمين ، وقد كان فى ذلك متسقا مع نفسه ومع تاريخ الاخوان المسلمين . فحتى فى الوقت الذى نزل فيه التنظيم السرى للاخوان بتفجيراته إلى المدينة فى الاربعينات الأخيرة ؛ كان يتجه بهذه التفجيرات الى حارة اليهود والمؤسسات اليهودية ، ردا على قصف الطائرات الاسرائيلية القاهرة أثناء الحرب - أى أنه كان يشعر بأنه كان يحارب من أجل قضية ما - وإن كنا - بالقطع لا نوافق على هذا الاسلوب النضالى الذى يعرض الأبرياء للخطر . وحين أسس البنا تنظيمه السرى كان يضع فى تفكيره الجهاد ضد الانجليز الى جانب الوصول الى السلطة - بل انه حين اشترك عبود الزمر فى تنظيم الجهاد الذى قتل السادات ، كان يبنى حساباته على ما كان يسميه



بـ « الثورة الشعبية » ؛ أى أنه كان يعرف أن ما يقوم به تنظيم الجهاد ليس الا فتح الطريق الى الثورة الشعبية التى تقوم بقلب النظام ، لأن التنظيم نفسه لا يستطيع القيام بهذه المهمة .

فما بال الذين يقومون بعمليات الارهاب الحالية يوجهون حرابهم الى صدور الجماهير المصرية ؟ وكيف نفسر أونحلل حربهم ضد الشعب المصرى ؟ إن أمل أية حركة سياسية متطرفة أو غير متطرفة قامت فى مصر على مدى نصف القرن الماضى كان على الدوام شد الجماهير المصرية اليها عند نجاحها فى تنفيذ مخططاتها . فالوثوب الى السلطة لا يعنى استمرارها فى يد من وثبوا عليها ، وإنما يتوقف ذلك على مدى مساندة الجماهير المصرية لها ، فإذا فقدت هذه المساندة سقطت بالضرورة .

فالاحتفاظ بالسلطة يعنى موافقة المؤسسات التى تملك التأثير والقوة والنفوذ على بقائها ، وعلى رأسها القوات المسلحة وقوات الأمن والنقابات المهنية والجامعات والمدارس والطلبة والفلاحون ونقابات العمال التى فى يدها وسائل الانتاج وتستطيع شل اقتصاد البلاد فى يوم وليلة . فقوات الانقلاب بمجرد طلائع قد تجد نفسها منعزلة بعد لحظة واحدة من النجاح !.

وفى ذلك نجد أن انقلاب البشير فى السودان - على سبيل المثال - لم ينجح الا لأن الجماهير السودانية تصورت خطأ أنه يمكن انقاذها من الفوضى الديمقراطية لحكم الصادق المهدى ، ولما تبينت حقيقته انقلبت عليه ، فهو يطير فى الفراغ ولا يعتمد على أية قوة شعبية ..

وللشعب السودانى تجربة تاريخية فى هذا الصدد عندما تخلص من حكم عبود ، فلم يحمل سلاحا ، واكتفى بأن خرجت جماهيره جميعها تفترش الطرقات فى وجه الدبابات ، ولأن قادة الدبابات سودانيون فلم يقبلوا قتل مواطنيهم ، وبذلك نجحت الثورة الشعبية .

الاعتماد على الجماهير فى نجاح أية حركة ثورية هو قضية منطقية تضعها أية حركة سياسية فى اعتبارها ، خصوصا فى نظام سياسى يتولى فيه ابناؤه مقاليد السلطة الفعلية كما ذكرنا ، بل حتى فى البلاد التى كانت تحت الاحتلال البريطانى ، مثل الهند ، لم تنجح حركة غاندى الا بسبب اعتمادها على الجماهير .

ومعنى ذلك أن الاعتماد على الجماهير ضرورة بالنسبة لأية حركة سياسية ثورية ، سواء كانت تستخدم العنف ، أو تستخدم المقاومة السلبية ! وبدون الجماهير فلا نجاح ، وإنما هو مجرد تخريب فى تخريب يعطل حركة التقدم فى البلاد ، ويدفع ثمنه الشباب الذى يقوم بالعمليات الارهابية والضحايا الأبرياء الذين يسقطون نتيجة هذه العمليات .

وكل ذلك يضيف الى قوة النظام السياسى ولا يضعفه ، فأبناء الشعب خائفون ويطلبون من النظام حمايتهم بأى ثمن ، والمفارقة الحقيقية أنه بعد أن كان لباس الحجاب والنقاب يثير الاحترام عند البعض ، ويعتبره علامة على التدين ، أصبح يثير الشك ليس فقط فيمن يرتديه ، وإنما أيضا فيمن يرافقونهن ! والمأساة الكبرى أن الصورة التى أصبحت ترتسم فى الخارج للمتدين الاسلامى هى صورة الارهابى الأعمى الذى يسفك دماء الابرياء من الأطفال والشيوخ والأطفال والنساء !. وهى صورة تختلف كلية عن صورة المسلم التى رسمها نبى الرحمة والعدل والحق محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والسلام .

وفى اطار هذه التعقيدات الخطيرة ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه : إلى متى يظل نظامنا السياسى يقاوم الاغراء الذى يدعوه الى اتخاذ اجراءات استثنائية خطيرة تؤثر على كل انجازاتنا الديمقراطية بصورة فجائية ليعيد الأمن الى نصابه بكل تضحية ممكنة ؟ .

لا يملك أحد الاجابة عن هذا السؤال ! ولكن التجارب التاريخية أثبتت أن النظم السياسية لا تتحرك على هذا النحو الا إذا وصل سكين الخطر الى عنقها . وهذا ما فعله عبد الناصر بعد محاولة اغتياله فى حادث المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤ .

وقد خالف مبارك القاعدة ، بعد اغتيال السادات ، فأفرج عن الشيخ عمر عبد الرحمن وعن عناصر الجماعات الاسلامية التى أعادت تنظيم صفوفها وتسليحها وأصبحت أكثر قوة وبذلك لقى جزاء سنمار ! وها هو ذا الشيخ عمر عبد الرحمن بعد عشر سنوات من الافراج عنه ، يعد نجما من نجوم التليفزيون الامريكى ، يستشار أمام الشعب الامريكى فى أحاديث مبارك وسياسته ، ويكيل له ما يشاء من اتهامات كما لو كان زعيم المعارضة فى مصر ! ، فى حين أن جماعات الارهاب تمرح فى القاهرة وتزرعها بالمتفجرات من الشمال الى الجنوب ، ومن الشرق الى الغرب ، وتنطلق الجماهير الشعبية فى مظاهرات تطالب النظام بتشديد قبضته لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر ! ووزير الدفاع يؤكد أن القوات المسلحة مع الشعب فى أى مكان ، وهى جاهزة فى خدمة الشعب ، وتنفذ ما يطلب منها طبقا لقرار القائد الأعلى على أكمل وجه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأحرار

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

ليس صحيحا أن الحكومة المصرية لاتحكم بما أنزل الله

«جوهر الاسلام» كتاب يرد على دعاوى المتطرفين

انتشرت فى البلاد الاسلامية دعاوى متعددة تتجمع على فكرة واحدة هى ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية . وبعض هذه الدعاوى ترى ان البلاد الاسلامية تخلفت وانها تعيش فى جاهلية نتيجة لأخذها باسباب الحضارة الغربية العالمية وان تطبيق الشريعة سوف ينهض بها نهضة عظيمة ويرفعها من التخلف الذى تعيش فيه ويرى بعض اخر ان البلاد الاسلامية لن تنهض حقا الا اذا عاشت كما كان يعش السلف الصالح فى عهد النبى «صلى الله عليه وسلم» وعهد الخلفاء الراشدين . بهذه العبارات نقدم المفكر الاسلامى المستشار سعيد العشماوى لكتابه «جوهر الاسلام» الصادر عن دار سينا للنشر وهو عبارة عن اجتهاد عصرى معنى الشريعة واحكام الشريعة والشرعية والمعاملات ونظام الحكم فى الاسلام وتاريخ الحكم ويرد فى هذا الكتاب على دعاوى المتطرفين



المصدر : 

التاريخ : ٨ / يوليو ١٩٩٢

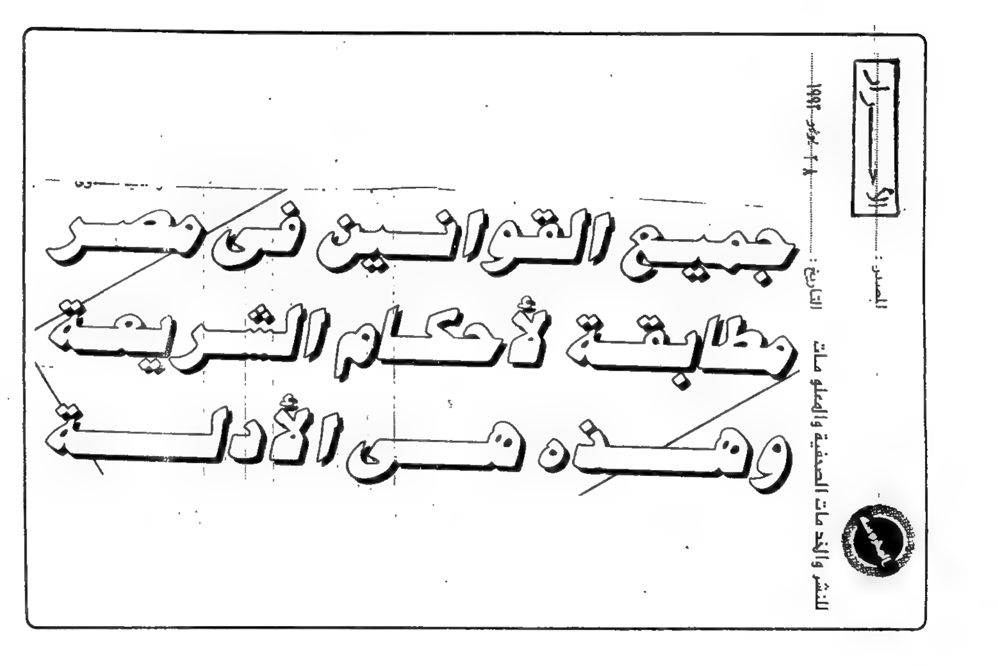
الفقه السياسى فى الاسلام نشأ فى عصور الخلفاء المستبدين

ليس أصلا من أصول الدين

الحكم

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢



جميع القوانين فى مصر مطابقة لأحكام الشريعة وهذه هى الأدلة



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

لا شك بان جماعات الاسلام السياسي التى تتهم نظام الحكم فى مصر بانه نظام كافر لانه لا يحكم بما انزل الله تستند فى إتهامها هذا على ثلاث ايات وردت فى سورة المائدة وهى « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون » «ومن لم يحكم بما انزل الله فـــاولئك هم الظالمون» «ومن لم يحكم بما انزل الله فـــاولئك هم الفاسقون» .

وهم بذلك يرون الحاكمية لا تكون إلا لله وحده فى الحكم والتشريع وان حكومة لا تنفذ هذه القاعدة تكون حكومة كافرة ظالمة فاسقة تحل شرعا مقاومتها بالقوة.

١- كل ايات القران نزلت على الأسباب اي لاسباب تقتضيها سواء تضمنت حكما شرعيا ام قاعدة اصولية ام نظما اخلاقية ومن يقرا القران بعد هذا الفهم لا يدرك حقيقة معناه وما قصدت اليه اياته.

فاسباب التنزيل هي ما يمكن ان يقال عنه بلغة القانون المعاصرة - الاعمال التحضيرية للقانون واذ كانت هذه الأعمال التحضيرية لازمة لبيان سبب وضع النص القانوني وظروف وضعه وما كان مقترحا بشانه وما ادخل عليه من تعديل حتي صار الى الشكل الذي اصبح عليه، إذا كانت الاعمال التحضيرية لازمة لكل ذلك ولا يمكن فهم النص القانوني او تطبيقا سليما دونها فإن اسباب التنزيل هى ما يمثل الأعمال التحضرية للنص القانوني، وهى الزم فى تفسير ايات القران لسلامة فهمها وحسن تطبيقها من لزوم الاعمال لتفسير القانون، وهذا هو راى علماء المسلمين، فيقول الواحدى انه لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على متضمنها وبيان نزولها. ويقول آخر ان بيان سبب النزول طريق قوى فى فهم معانى القران، ويقول ابن تيمية ان معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

وتنطبق قاعدة ان الاية القرانية تفسر باسباب نزولها على الأيات « ومن لم يحكم بما انزل الله فـــاولئك هم الكافـــرون، هم الظالمون - هم الفاسقون».

تخلص ان هذه الآيات نزلت فى اهل الكتاب وانهم هم المقصودون لا المسلمين، فهذه الآيات نزلت بســبب ان بعض اليــهـود ارادوا تحكيم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فى واقعة زنا واخفوا عنه عقوبتها فى التوراة وهى الرجم، فنزلت الآيات لذلك، وهى تقصد اهل الكتاب وحدهم حين يمتنعون عن تطبيق ما جاء فى التوراة والانجيل ولا تقصد المسلمين اطلاقا، وعلى ذلك فمعظم مفسرى القرآن الكريم (الجامع لأحكام القرآن الكريم المسمى تفسير القرطبى - طبعة دار الشعب - ص ٢١٨٥ وما بعدها، اسباب النزول للواحدى ص ١٣١ وما بعدها، اسباب النزول للسيوطى ص٧٢ وما بعدها، تفسير البيضاوى ص ١٧٧ وما بعدها تفسير النسفى ص ٢٢٠ وما بعدها تفسير الطبرى ج١٠ ص ٣٤٦، الزمخشرى ج١ ص٦١٦). فالطبرى يقول انه قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الآيات نزلت فى اهل الكتـاب وليس فى اهل الاسلام منها شئ والزمخشرى يروى عن ابن عباس هذا المعنى والقرطبى يقول عنها إنها فى اهل الكتاب كلها، نزلت كلها فيهم، وقد يرد على ذلك بقاعدة من اصول الفقه تقول « إن العبرة هى بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» وهذه القاعدة لم ترد فى القران ولا فى حديث الرسول(صلى الله عليه وسلم) ولكنها من وضع الاصوليين (اى علماء علم اصول الفقه) يقصدون بها اخذ بعض ايات القران او جزء من اية وتطبيقه دون تفهم اسباب نزوله، وتفسيرة على مقتضى ذلك بغير ربط الآية او شق الآية بباقى الآيات. وهذه القاعدة ذات خطر عظيم، تؤدى الى سوء تاويل كثير من ايات القران، كما تؤدى الى نتائج خطيرة لم يقصدها القران ابدا، من ذلك - علي سبيل المثال - ان الله سبحانه وتعالى يخاطب النبى فى القران فيقول له « يا ايها النبى لم تحرم ما احل الله لك تبتغى مرضاة ازواجك والله غفور رحيم » سورة التحريم ٦٦:١، كما يقول له سبحانه فى موضع آخر «وتخشى الناس والله احق ان تخشاه» سورة الاحزاب ٣٣:٣٧ فلو فسرت هاتان الآيتان على مفهوم القاعدة الاصولية « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » لكان معنى ذلك ان النبى (صلى الله عليه وسلم) (حاشا لله) كان يحرم ما احل الله له وكان يخشي الناس علي الاطلاق ولا يخشي الله اما التفسير الصحيح للآيتين- على ضوء أسباب التنزيل - فمعنى أن كل اية تتعلق بحادثة بذاتها، فهي مخصصة بسبب التنزيل وليست مطلقة. فالآية الاولى نزلت عندما حرم النبى (صلى الله عليه وسلم) على نفسه اكل العسل مراعاة لما قالته زوجاته فى حادثة معينة بذاتها، والآية الثانية نزلت عندما اخفى النبى فى نفسه قرار زواجه بابنة عمته زينب بنت جحش.

اسباب النزول

فكل اية ينبغى ان تفسر باسباب التنزيل لا بعموم الفاظها، ويعنى ذلك ان الآيات « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون - هم الظالمون - هم الفاسقون » تفسر باسباب نزولها لا بعموم الفاظها وانها بهذا المفهوم الصحيح نزلت فى اهل الكتاب وحدهم لا فى المسلمين، ولا تتعلق بتطبيق المسلمين لاى حكم.

٢ - ومع ذلك، وحتى لو فرض جدلا ان الآيات تتعلق بالمسلمين (وهو فرض جدلى ولاينبغى تفسير القران على فروض جدلية) فإن الكفر

عـــرض : سليـم عـزوز

لايعني دائما الكفر بالله. فالكفر لغة يعني التغطية او الانكار، ولذلك يوجد كفر بالله اي انكار له سبحانه، وكفر بالنعمة اى جحود لها، وكفر بالحق اى عدم الاعتراف به.. وهكذا.

وفي الحديث: من ترك قتل الحيات خشية النار فقد كفر.. اى كفر بالله ومنه ايضا ان الله ينزل الغيث فيصبح قوم به كافرين.. اى كافرين بنزول الغيث لا كافرين بغيره وفيه ايضا: رايت اكثر أهل النار النساء لكفرهن، قيل ايكفرن بالله قال-صلى الله عليه وسلم- لا، ولكن يكفرن الاحسان ويكفرن العشير، اي يجحدن ازواجهن «لسان العرب - مادة كفر».

ولخذا بهذا الفهم اللغوى السديد فان اية «ومن لم يحكم بما انزل الله أولئك هم الكافرون» تعني ان أهل الكتاب الذين لايحكمون بما انزل الله هم منكرون لحكم معين دون غيره-هو في الواقعة التي كانت سببا للتنزيل حكم رجم الزاني، ولايعنى انكار حكم واحد إنكارا لله سبحانه او كفرا به.

وتطبيق الاية خطا على المسلم يفيد معنى إنكار حكم معين ولايعني الكفر بالله سبحانه. يضاف الي ذلك أن كل المفسرين يرون ان من نطق بالشهادتين لا يمكن ان يوصف بالكفر «بالله» حتي وان أخطا او لم يطبق حكما من احكام الدين او الشريعة.

٣ - وكلمة الحكم التى وردت فى الايات - سالفة الذكر - وبخاصة «ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون.. الظالمون.. الفاسقون» هذه الكلمة لا تعنى الحكم بالمعنى المفهوم فى العصر الحالي، بمعنى سياسة امور الدولة او هيئة الحكومة، لكنها تعنى القضاء بين الناس والفصل في الخصومات. وكلمة الحكم فى القرآن «وشاورهم فى الامر» وامرهم شورى بينهم والامر هنا هو السياسة العليا للجماعة وفيه «حتى اذا فشلتم وتنازعتم فى الامر» يقولون هل لنا من الامر شيء» .. بنفس المعنى تماما.

السلطان السياسى

وفكرة حاكمية الله تقصد في الحقيقة الى ان يكون نظام الحكم معصوما من المساءلة عن اى خطا معزولا عن الشعب وارادته فهو ينتهى الى ان السلطان السياسي والتشريعي والقضائي ليس حقا من حقوق الامة. وليس مباشرة لسلطات الشعب، وهو اتجاه يعود الى فكرة الحق الالهي المقدس فى الحكم (Djvjne Rjlht of the Kjnl) تلك الفكرة التي نبتت وازدهرت في غير المجتمع الاسلامي.

وقد نشا هذا الفكر في الاسلام في ظروف قلقة ونما وازدهر فى ظل الخلفاء المستبدين. فلقد قال حسان بن ثابت في مرثيته لعثمان بن عفان انه «خليفة الله» وهذا المعنى مجازى لايقصد المعنى الحرفى للفظ وانما قيل كما يقال عن اى شيء انه منسوب الى الله، فيقال ارض الله وبيت الله، ومال الله.. وهكذا.. تعبيرات مجازية تقصد تعظيم الله ورد كل شيء فى النهاية له دون ان تقصد المعنى اللفظي فعلا، فعثمان بن عفان هو خليفة خليفة خليفة رسول الله وليس خليفة الله بالمعنى الحرفي.

وقد سعى الخلفاء المستبدون - بعد عصر الخلفاء الراشدين - الى تزكية مسمى الخلافة بالتعبير اللفظي وعلى اعتبار انهم خلفاء الله، بقصد حماية استبدادهم في حكم الشعب عن حق الحكم وعن حق الحكم وعن حق مساءلتهم فقد قال معاوية بن ابي سفيان الارض لله.. وانا خليفة الله فما اخذت فلى وماتركته للناس فبالفضل مني، وقال ابو جعفر المنصور العباسى «ايها الناس لقد اصبحنا لكم قادة وعنكم زادة نحكمكم بحق الله الذى اولانا وسلطانه الذى اعطانا وانا خليفة الله فى ارضه وحارسه على ماله».. وهكذا تبدل معنى الخليفة وتغير مفهومه طبقا لارادة ولاة مستبدين ثم عمل الفقه على تبرير ذلك كله.

فالفقه السياسي في الاسلام نشا واستقر في عصور الخلفاء المستبدين، وبذلك برر لهم فكرة الحق الالهي المقدس للحكم كما وطد معنى ان الحكم لله وقد كان في الحق للخلفاء المستبدين.

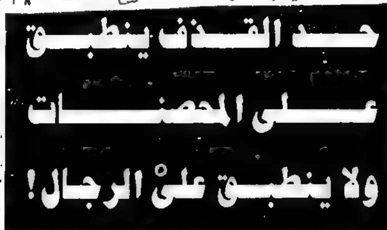
[الشريعة في التاريخ]

وقد طرا على لفظ الشريعة في التاريخ الإسلامي تطور غيرمعناه فى القرآن ومعناه اللغوى ليصبح المعنى الجديد النظام وذلك كله بما ورد من احكام فى القرآن وفى السنة وفى القياس والاجماع «وهي مصادر الاحكام».

واصبح المعنى في العصر الحالي يعنى ذلك وقد يتخصص فيعنى الفقه الاسلامي بصفة محددة بما قدمه من تفسير وشرح وتحليل وتعليل وتاويل. ودعوى تقنين الشريعة تعنى فى الواقع تقنين الفقه الاسلامي وبداهة ان الفقه الاسلامي تال للقرآن والسنة، وهو شروح لهما، وبالتالى فان عدم تقنينه لا يمكن ان يعد خروجا على احكام القرآن او السنة ولايمكن ان يعتبر كفرا، خاصة وانه كالبحر الزاخر به سفائن متصادمة وامواج متضاربة واضداد متقابلة واراء متعارضة وافكار متناقضة.

٢ - وجميع احكام القوانين فى مصر مطابقة لاحكام الشريعة، بمعنى الاحكام الواردة فى القرآن والسنة، او بمعنى الاحكام الواردة فى النظام الفكرى الاسلامي باجمعه، فيما عدا بعض احكام تقتضي المراجعة ضمن مجامع علمية ومجالس وندوات ثقافية ولاينبغى ان تكون محلا لدعاوى واثارات شعبية واى تغيير فيما عدا ذلك لايعدو ان يكون تعبيرا لفظيا في بعض النصوص او اعادة لترتيب النصوص على شكل او اخر وهى غاية قاصرة لا يجوز من اجلها تغيير وتبديل النظام القانونى كله واحداث بلبلة شديدة في التعامل واضطراب خطير فى التطبيق.

أ - فالقانون المدنى والقانون التجارى تتفق احكامهما جميعا مع احكام الشريعة الاسلامية



فيما عدا نظام الفوائد على الديون الذى يعتقد البعض انه ربا، وبعض العقود كعقد التامين الذى يرى فيه البعض عقد غرر.

ولا بد من دراسة علمية اجتماعية واجتهاد واضح فى درس هاتين المسالتين فى المعاهد العلمية ومن خلال أراء المفكرين والباحثين لان هناك آراء ترى ان نظام الفوائد على الديون الموجود فى القانون المصرى هو خلاف الربا المحرم شرعا وترى ان التقدم الاقتصادى والتطور المالى ينفى عن بعض العقود كعقد التامين صفة الغرر.

وانه لابد من وجود مثل هذه التأمينات، ومنها الحق فى المعاش الذى يتمتع به جميع المواطنين «فالمعاش قد يعتبر طبقا للتفسير الجامد من عقود الغرر».

ب - وقوانين الاحوال الشخصية والمواريث والوصية مطابقة تماما لاحكام الشريعة الاسلامية.

ج - وقوانين المرافعات المدنية والتجارية والاثبات فى هذه المواد والاجراءات الجنائية، كلها قوانين اجرائية لايوجد فيها مايخالف احكام الشريعة، واذا كان يوجد حكم او اخر يختلف فيه الراى فالاحرى ان يناقش علميا ولايكون محلا لمتاجرة شعبية او مزايدة جماهيرية.

د - وقانون العقوبات وجميع القوانين الجزائية الاخرى تعتبر من قبيل التعزيزات التى يجوز لولى الامر «وهو فى مصر رئيس الدولة والسلطة التشريعية»، ان يضعها حماية للمجتمع وصونا لامنه، خاصة وقد جدت جرائم لا يوجد نص على تاثيمها فى القرآن او السنة، مثل جرائم الرشوة والتزوير والتزييف والتجسس واتلاف المزروعات والحريق العمد والحريق باهمال وتسميم المواشى وهتك العرض، وجرائم التموين وجرائم المرور وغيرها، ولابد من تاثيم هذه الجرائم ووضع عقوبات لها والا اضطرب المجتمع وعمت فيه الفوضى.

[الحدود]

اما الحدود فهى فى النظام الاسلامى ستة حدود: حد السرقة والقذف والزنا والشرب وقطع الطريق «الحرابة»، والردة.

وهذه الحدود كلها عقوبات شرطية، اى تشترط لتطبيقها قيام مجتمع المؤمنين العدول، حتى لايطبق الحد بشهادة شاهدى زور او شاهدين عدلين، لذلك يتعين ان يسبق الدعوة الى تطبيق الحدود دعوة لكى يصبح الناس جميعا مؤمنين متقين عدولا فضلاء.

والى جانب ذلك فان كل حد من هذه الحدود له شروط لتطبيقه هى من الدقة والصرامة بحيث يمكن ان تجعل من تطبيق الحد امرا نادرا يتوقف على اعتراف الخاطىء او مجرد اثم دينى.

١ - فحد السرقة «وهو قطع اليد» لايطبق الا اذا اخذ المال على وجه الخفية والاستتار فلايدخل فى السرقة بهذا المعنى المختلس والمنتهب ويشترط فضلا عن ذلك ان يكون المسروق مالا متقوما، اى له قيمة معينة وان لا يكون للسارق شبهة ملك فيه، واشترط البعض حدوث عود، اى ان يعود السارق الى السرقة حتى تقطع يده.

ولما كان لكل فرد فى الدولة شبهة ملك فى المال العام فان حد السرقة لا يطبق على من يستولى على هذا المال او يختلسه وبهذا ينتفى الغرض الاساسى من الرغبة فى تطبيق هذا الحد لمنع الناس من سرقة اموال الدولة وبعض السرقات ملايين بينما قد يعاقب به من يسرق شيئا بسيطا.

٢ - وحد القذف ينطبق عند قذف المحصنات فقط فلا ينطبق عند قذف الرجال.

٣ - وحد الزنا هو فى سورة النور الجلد فقط للمحصنين وغير المحصنين ولم يثبت ان النبى «صلى الله عليه وسلم» قد رجم بعد نزول اية «جلد مئة»، وانما كان قد رجم قبل نزولها اخذا بالحكم الوارد فى التوراة. والقول بغير ذلك لاسند تاريخى له، فضلا عن ان الادعاء بان السنة «ولم يثبت حدوثها» قد نسخت القرآن، أمر خطير لايجوز شرعا، لان القرآن اعلى مرتبة من السنة فلا يجوز لهذه ان تنسخه وانما تشرحه وتفسره.

وحد الزنا يقتضى لتطبيقه وجود اربعة شهود عدول يرون الفعل رأى العين بحيث لايمر الخيط

بين الرجل والمراة، وهذا الشرط يجعل الحد صعب التطبيق ان لم يكن مستحيلا، وهو ان حدث يجعل الجريمة ادنى ماتكون الى الفعل العلنى الفاضح، ومادامت بهذه العلانية. ويلاحظ انه اذا لم يكتمل نصاب الشهادة كان شهد بالفعل ثلاثة شهود - فانهم يجلدون بتهمة القذف.

٤ - وحد الشرب «شرب الخمر» لم يرد في القران، وورد في الاثر ان النبي «صلى الله عليه وسلم» امر بتعزير شارب خمر دون تحديد التعزير. وقد استخرج حد الشرب على بن ابى طالب قياسا على القذف فقد قال من شرب فكانه هذى ومن هذى فقد افترى فحدوه حد القذف وهو ثمانون جلدة.

فالحد بهذا المعنى هو تعزير. وثمة جانب من الفقهاء يخطئون القياس الذى اصبح في الفهم الاسلامي حدا.

٥ - وحد الحرابة هو كما جاء في القران القتل او الصلب او قطع الايدى والارجل من خلاف او النفى في الارض. وهذه العقوبة الاخيرة «النفى في الأرض» هى بذاتها عقوبة السجن المقررة في قانون العقوبات للسرقة باكراه او قطع الطريق «الحرابة» كما ان العقوبة في هذا القانون هى الاعدام اذا ترتب على الجريمة قتل احد من المجنى عليهم.

٦ - حد الردة، وهو لم يرد في القران انما ورد في حديث للنبي «صلى الله عليه وسلم» من بدل دينه فاقتلوه ويلاحظ ان الدساتير الحديثة تنص على حرية العقيدة كما يلاحظ على مدى التاريخ ان من دخل الاسلام طائعا مقتنعا لايغيره ولا يبدله

[حق ولى الامر]

ومع كل هذه الدقة والصعوبة في تطبيق الحدود، وعلى الرغم من ان بعضها - كحد الحرابة - مطبق في القانون النافذ حاليا، فانه من حق ولى الامر ان يقف تنفيذ الحدود اذا ماراى ان المصلحة تقتضى ذلك كما فعل عمر بن الخطاب عندما اوقف حد السرقة في عام المجاعة وايا ما كان الامر فإن عدم تطبيق الحدود، واغلبها يتحول إلي مجرد إثم ديني يصعب إنزال عقاب عليه، عدم التطبيق هذا لا يستوجب قلب نظام الحكم او القيام بالقوة علي الشعب وعلي الحكومة.

اما القصاص فيلاحظ انه يدفع بمال، اى ان دفع الجانى دية للمجنى عليه او ورثته يعفيه من العقاب. فالقانون الحالى اذ يوجب توقيع عقوبة رغم دفع تعويض مدنى «او مع التعويض المدنى» هو بمثابة تعزير من ولى الامر للجانى.

ويلاحظ ان اعفاء الجانى من العقوبة لدفع دية قد يكون امرا بالغ الخطورة في المجتمعات المعاصرة لما يؤدى اليه من تشجيع تجار الحرام واصحاب الاموال المشبوهة على الاعتداء على الناس والاستهانة بارواحهم واموالهم مادام في قدرتهم ان يدفعوا دية ويضطروا المجنى عليه او ورثته بالتهديد او اغراء المال او غير ذلك الى قبول الدية والعفو عنهم.

٧ - كان القانون الرومانى ينقسم الى نظامين احدهما القانون المدنى «او قانون مدينة روما» وثانيهما قانون الشعوب «اى القانون الذى يحكم باقى البلاد التابعة لروما» وقد كانت اغلب بلاد الشرق الاوسط ثم تداخل النظامان بعامل الوقت واصبح النظامان القانونيان نظاما واحدا هو القانون الرومانى الذى صار تقنينا لكل الاعراف والعادات والتقاليد التى كانت سائدة في ايطاليا وبلاد اليونان وبلاد الغال «فرنسا» والشام ومصر وظل الفقه الرومانى يطور هذه القواعد حتى اصبحت دقيقة عامة شاملة.

وعند وضع القوانين في عصر نابليون اعاد الفقهاء الفرنسيون صياغة قواعد القانون الرومانى باسلوب مناسب كما اضافوا اليه مااستجد من قواعد حتى تاريخ التقنين وبذلك لايكون القانون الفرنسى غريبا عن اعراف وعوائد الشرق الاوسط وانما هو تقنين لاغلب هذه العوائد وتلك الاعراف.

وعندما ارادت مصر في عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٣م، القيام بنهضة قانونية بعد انشاء القضاء الوطنى وجدت في القانون الفرنسى نظاما مماثلا لتقاليدها واعرافها ومتوافقا مع احكام الشريعة الاسلامية فنقلته اليها.

فالقانون المصرى ليس هو القانون الفرنسى او القانون الرومانى بمعنى انه لايتضمن قواعد غريبة عن المجتمع المصرى والا لاستحال تطبيقه خلال اكثر من قرن لكن ماحدث ان المشرع المصرى استعان بالتنظيم والتبويب وبالصياغة القانونية للتشريعات الفرنسية كما نستعين حاليا بالتكنولوجيا الغربية، وكما نستعمل الطائرات والقطارات والتليفونات وكل نتاج الحضارة الغربية.

فالاطار القانوني الذى استخدم في مصر - استعارة من فرنسا ومن القانون الرومانى - هو مجرد شكل وصياغة لقواعد قانونية كانت في مصر او لم تكن غريبة عن المجتمع المصرى او كان من اللازم ان توجد مع التطور الاجتماعى والتقدم الحضارى وليس فيها ماهو مناف للشريعة او مضاد لروح المجتمع والا للفظها ولم تستقر في كيانه ابدا.



(٣)

الأبعاد التكنولوجية للارهاب .. ملاحظات

أولية حول الآليات والتكنيكات



أحمد ابراهيم محمود

يلعب البعد التكنولوجي دورا بالغ الأهمية في بلورة الانماط والأهداف الارهابية ، فالارهاب يسعى الى تحقيق اهدافه المتبناة من خلال ادوات تكنولوجية ملائمة ، وتذهب بعض التحليلات الى ان من الضرورى افتراض ان الارهابي يمتلك معرفة تكنولوجية مساوية لمعرفة قوات الامن التي تواجهه ، بما يعني ان المعركة بين الجانبين تعتبر في احد جوانبها معركة تكنولوجية . وعلى وجه التحديد ، فان المقصود بتكنولوجيا الارهاب هو وسائل وأدوات العنف التى تستخدمها الجماعات الارهابية في تحقيق اهدافها ، سواء كانت اسلحة او معدات او ذخائر .. او غيرها . ويتميز الارهاب الناتج عن مزاعم دينية بطبيعة خاصة تجعله مختلفا عن أنواع الارهاب الاخرى ، سواء من حيث طبيعة الأهداف الموضوعة أو أساليب التنفيذ . وبالتالى ، فأنه على الرغم من أن ادوات الارهاب تكاد تكون متشابهة في جميع الحالات ، الا أن أساليب استخدامها تختلف بدرجة ملحوظة حسب اختلاف نوع الارهاب .

والواقع ، ان ثمة صعوبة منهجية رئيسية تجابه دراسة الأبعاد التكنولوجية للارهاب تنبع من غياب المعلومات الاساسية اللازمة لبلورة تحليل متماسك حول تلك القضية ، ليس فقط فيما يتعلق بغياب المعلومات الخاصة بالوسائل والأدوات المستخدمة في العمليات الارهابية محل الدراسة ، بل ايضا فيما يتعلق بمصادر الامداد والتموينالمحلية التى تحصل منها الجماعات الارهابية على احتياجاتها من الاسلحة والمعدات في الدولة المعنية ، لاسيما بالنسبة لاسواق تجارة السلاح السوداء داخل تلك الدولة . اضف الى ذلك ، انه اذا كانت دراسات الارهاب لم تصل بعد على المستوى العالمى الى درجة كافية من الاستقرار المنهجى بصفة عامة ، فان دراسة الجوانب التكنولوجية للارهاب بصفة خاصة مازالت شبه غائبة في هذا المجال ، وتكاد تقتصر في معظم الحالات على دراسة المواصفات الفنية للأسلحة والمعدات المستخدمة في العمليات الارهابية ، من دون تناولها في الاطار الأوسع لظاهرة الارهاب عموما ، الأمر الذى لم يساعد بطبيعة الحال على بلورة الافتراضات والمؤشرات اللازمة لدراسة الابعاد التكنولوجية بصورة وافية .

وعلى هذا الاساس ، فان التحليل الوارد هنا يقتصر على رصد طائفة من الملاحظات الأولية المميزة لنمط الارهاب المتدثر برداء الدين في المنطقة العربية . ومن الضرورى البدء بالاشارة الى ان الموجة الراهنة للارهاب المتدثر برداء الدين تعتبر الموجة الثالثة من نوعها في مصر خلال القرن العشرين ، حيث جرت الموجة الاولى خلال عقد الاربعينات وبداية الخمسينات على هامش حركة النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطاني ، واتجهت



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩٣

خلالها بعض العمليات الارهابية ضد بعض رجال الدولة الموالين للنظام الملكي . اما الموجة الثانية ، فقد وقعت خلال النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات ، وبلغت هذه الموجة ذروتها مع اغتيال الرئيس السابق انور السادات . والحقيقة ، أن الموجة الراهنة تتميز عن الموجتين السابقتين من المنظور الفني والتكنولوجي بعدة خصائص تتمثل في :

١ ـ الكثافة العالية في مستوى التسليح المتاح للجماعات الارهابية ، حيث اصبحت الاسلحة والمعدات متاحة بمعدلات غير مسبوقة لدى تلك الجماعات .

٢ ـ تطوير وسائل وادوات ارهابية جديدة مثل العبوات الناسفة التي تخدم اهداف الارهاب على نحو افضل ، لما تحدثه من الخسائر البشرية والمادية ، ولما يصاحبها من الضوضاء والانفجار المروع .

٣ ـ توجيه العمليات الارهابية نحو طائفة جديدة من الاهداف ، مثل اهداف السياحة ، سعيا الى الحد من الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة ، بما يؤدي من وجهة نظر الجماعات الارهابية الى اضعاف قدرة الدولة على اداء وظائفها .

٤ ـ ازدياد كثافة العمليات الارهابية بصورة غير مسبوقة على الاطلاق ، فقد اصبحت العمليات الارهابية تجرى بمعدل شبه يومي ، بعدما كان المعدل السابق يصل فيما مضى الى عملية ارهابية واحدة لكل ٧ ـ ٨ سنوات .

٥ ـ الاتساع النسبي في قاعدة الجماعات الارهابية ، فالمؤشرات الأولية تشير الى ان الجماعات الارهابية تضم في عضويتها عدة الاف من الافراد ، بينما كانت عضوية الجماعات المماثلة في الماضي لاتزيد عن العشرات . أضف الى ذلك ، ان تلك الجماعات تعاني من انشقاقات متوالية او ينفرط عقدها الى جماعات صغيرة بفعل الضربات الامنية ، الأمر الذي يترك لكل جماعة صغيرة حرية الحركة وممارسة العمل الارهابي من دون سيطرة مركزية .

وهكذا ، فان المرحلة الراهنة تشهد نقلة نوعية بارزة في طبيعة العمليات الارهابية في مصر والمنطقة العربية . وتحتاج دراسة الابعاد التكنولوجية للارهاب الى اجراء معالجة متكاملة ، تركز على تناول ثلاثة جوانب رئيسية ، أولها المحددات التكنولوجية للارهاب ، وثانيها مراحل تطور العمليات الارهابية ، وثالثها الادوات الرئيسية المستخدمة في تنفيذ العمليات الارهابية

المحددات التكنولوجية للارهاب

يرتبط المستوى التكنولوجي للارهاب بمجموعة محددة من المعطيات التي تلعب دورا حاكما في بلورة النمط المميز للعمليات الارهابية ، وتختلف هذه المعطيات في مضمونها الداخلي من دولة الى اخرى ، ومن حالة معينة الى حالة اخرى ، الا ان هناك شيوعا واضحا وتكرارا ملموسا للمبادىء العامة والخطوط العريضة التي تنتظم فيها تلك المعطيات ، ولا يخرج الارهاب المتدثر برداء الدين في المنطقة العربية عن هذه القاعدة العامة كثيرا ، ولكنه يتسم بمجموعة مميزة من الخصائص الفرعية تتمثل بالاساس فيما يلي :ـ

أولا ، طبيعة الأهداف الارهابية الموضوعة ، فالتكنولوجيا المستخدمة في العمليات الارهابية تتوقف من البداية على هدف الارهاب وطريقة الوصول اليه ودرجة الدعاية المطلوبة . ذلك ان هذه الاعتبارات تفرز احتياجات معينة لخدمة الهدف الارهابي ، لاسيما فيما يتعلق باختيار الاسلحة والمعدات المطلوبة لتنفيذ هذا الهدف . والواقع ، ان الموجة الارهابية الراهنة في المنطقة العربية تتبنى هدفا سياسيا يتمثل في تحدي النظم الحاكمة وازعاجها ، شأنها في ذلك شأن معظم الحركات الارهابية الاخرى في العالم ، وان كان هذا الهدف الواسع يتداخل على المستوى المرحلي مع اهداف اخرى محدودة مثل الثأر من بعض شخصيات جهاز الدولة وتصفية حسابات معها . وفي ظل هذا الوضع ، اصبح النمط الارهابي السائد اقرب الى « حرب استنزاف » ترمي الجماعات الارهابية من خلالها الى توجيه ضربات متلاحقة ضد اجهزة الدولة بشكل مستمر ومطرد ، على امتداد زمني طويل نسبيا ، بهدف خلق اثر تراكمي عند تلك الأجهزة ، لانهاكها ماديا وبشريا وتقويض معنويات افرادها ، وتعتقد تلك الجماعات ان هذا المنهج سوف يؤدي في النهاية الى تحقيق الهدف المذكور . وبالتالي ، يعتمد هذا النمط على توجيه ضربات محدودة مؤثرة ضد أجهزة الدولة ومصالحها ، بحيث تحقق تلك الضربات التأثير النفسي والدعائي المستهدف ، من دون ان تحتاج الى عمليات معقدة واسعة النطاق .

ثانيا ، مستوى التطور التكنولوجي العام في المجتمع ، تسير حركة التطور في اساليب الارهاب داخل مجتمع ما وفقا لحركة التقدم التكنولوجي العام في نفس المجتمع ، لاسيما في مجال التكنولوجيات القابلة للاستخدام الارهابي ودرجة انتشارها على نطاق واسع . ولذلك ، تتسم التكتيكات الارهابية المستخدمة في المنطقة العربية بالتخلف بالمقارنة مع التكتيكات المماثلة في الدولة الغربية مثلا ، ويعود ذلك في مبدأ الامر الى وجود فجوة واسعة للغاية في مستوى التطور التكنولوجي بين المجتمعات العربية والغربية ، علاوة على ان استخدام المنتجات التكنولوجية المتقدمة المستوردة من الخارج الى الدول العربية ، والتي يمكن ان تخدم العمليات الارهابية ، يقتصر على قطاعات معينة في اجهزة تلك الدول مثل الجيوش ، وتحاط باجراءات امنية صارمة ، فضلا عن ان معرفة فنون استخدام تلك المنتجات المتقدمة تقتصر على اعداد قليلة للغاية من الافراد المنتقين بعناية ، بما لا



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

يسمح اجمالا بتسربها الى خارج تلك الاجهزة . وعلى الرغم من ان الجماعات الارهابية في المنطقة العربية تضم في عضويتها بعض العناصر التي قاتلت في افغانستان الى جانب جماعات المجاهدين ضد الاحتلال السوفيتي والحكم الماركسي ، واكتسبت خبرة قتالية واسعة ، الا ان « المتغير الافغاني » لم يترك بصمات واضحة على العمليات الارهابية التي جرت في مصر او الجزائر ، ويعود ذلك على مايبدو الى ان العناصر المشار اليها لم يكن مسموحا لها بالتدريب على الاسلحة المتقدمة التي حصل عليها الافغان من المخابرات الامريكية او استخدامها ، علاوة على ان تلك العناصر تجد صعوبة كبيرة في معاودة النفاذ داخل مجتمعاتها الاصلية ، الامر الذي قد لا يسمح لها بتهريب اسلحة يعتد بها لدى عودتها .

ثالثا ، الاتاحة النسبية للاسلحة والمعدات ، فالارهاب يعتمد عادة على الاسلحة والمعدات التي يمكن الحصول عليها عبر استغلال الثغرات القائمة في قوانين حيازة الاسلحة او من خلال عمليات التسرب من الهيئات الرسمية او التصنيع غير القانوني في الورش الاهلية . ففي العديد من ارجاء المنطقة العربية ، تنتشر الاسلحة بوصفها تقليدا اجتماعيا ، دون الاهتمام بالحصول على تراخيص رسمية ، مما يسهل في بعض الحالات استخدام تلك الاسلحة لاحقا في العمليات الارهابية . ويتمثل المصدر الاساسي للحصول على تلك الاسلحة اصلاف اعمال التسرب التي وقعت ابان الحروب او حركات التحرر الوطني ، الامر الذي يفسر قدم عهد الكثير من الاسلحة والذخائر التي ضبطت لدى الجماعات الارهابية في بعض الدول ، حيث جرى تخزين تلك الاسلحة لفترات طويلة . اضف الى ذلك ، ان الارهابيين عمدوا في بعض الحالات الاخرى الى مهاجمة واغتيال افراد الامن للاستيلاء على اسلحتهم ، علاوة على استخدام الورش الاهلية لتصنيع اجزاء من البنادق والمسدسات او كلها . وفي نفس الوقت ، يلاحظ ان هناك شيوعا في استخدام العبوات المتفجرة في العمليات الارهابية ، لاسيما في مصر ، وتكون العبوات عبارة عن مواد متفجرة محلية الصنع من مادة (ت . ن . ت) ، ويجرى عادة استخدام تلك المواد في المحاجر ، وتتسرب من خلالها .

رابعا ، بساطة استعمال الاسلحة والمعدات ، فالارهابيون يميلون عادة نحو استخدام ادوات [illegible] تتميز بالبساطة والبعد عن التعقيد ، ويرجع ذلك في الاساس الى انخفاض مستوى المعرفة التكنولوجية المتاحة للارهابيين ومحدودية جرعة التدريب المعطاة لهم . ولذلك ، يلاحظ في المنطقة العربية مثلا ان الادوات الاكثر اعتمادا من جانب الجماعات الارهابية تتمثل في البندقية الالية والعبوات الناسفة ، فالبندقية الالية تتسم بالبساطة وسهولة الاستخدام ، بل وامكانية قيام غير الفنيين باجراء عمليات الاصلاح لها ، بينما تتميز العبوات الناسفة المستخدمة من جانب الجماعات الارهابية في المنطقة العربية ، وخاصة مصر ، بالبدائية وامكانية اعدادها منزليا ، فهي عبارة عن مادة متفجرة يتم نسفها باستخدام مفجر كهربائي وبطارية وجهاز توقيت زمنيا ، كما تحتوي عن كمية كبيرة من المسامير لاحداث اكبر قدر ممكن من الاصابات في الافراد الموجودين في دائرة الانفجار ، ويكون الغرض من استخدام تلك الاسلحة توجيه ضربات لاهداف محدودة مؤثرة ، مع احداث اكبر قدر ممكن من الضوضاء لتحقيق الاثر النفسي والدعائي المطلوب . اضف الى ذلك ان استخدام المتفجرات يوفر للجماعات الارهابية درجة عالية من امكانية الابتعاد عن مكان الانفجار ، مع رؤية النتائج عن بعد في الوقت المناسب ، بما يساعد على توفير السلامة الشخصية للارهابي .

خامسا ، اسبقية العنصر البشري ، بخلاف الاعتبارات السابقة ، فان الجماعات الارهابية المتدثرة بالدين عموما تعطي اهتماما كثيفا بتنمية العنصر البشري واعلاء الوازع المعنوي الداخلي لدى الافراد المنتمين اليها ، بما يكسبهم روحا انتحارية ظاهرة . والواقع ، ان هذه الروح الانتحارية تبدو واضحة بصفة خاصة في حالات الاشتباك المباشر مع اجهزة الامن ، لاسيما تلك الحالات التي تملك قوات الامن زمام المبادأة فيها ، وتثير مثل هذه الروح الانتحارية صعوبات جمة في مواجهة كافة اجهزة الامن في العالم لما تنطوي عليه من عدم اكتراث اصحابها بسلامتهم الشخصية ورغبتهم في الحاق اكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية في قوات الامن او باقي اجهزة الدولة . ومع ذلك ، فان الجماعات الارهابية في المنطقة العربية تبدي نزوعا ملحوظا نحو اللجوء الى المقاومة الانتحارية باعتبارها وسيلة اخيرة فقط في مواجهة قوات الامن ، ولا يمنعها ذلك من تبني اساليب اخرى تضمن السلامة الشخصية للمنفذين مثل زرع العبوات الناسفة ، بل يلاحظ حتى في حالات تنفيذ بعض افراد تلك الجماعات لعمليات الاغتيال انه كانت هناك درجة واضحة من الاهتمام بتامين السلامة الشخصية لمنفذي هذه العمليات .

وعلى هذا الاساس ، اتسمت الادوات والاليات المستخدمة من جانب الجماعات الارهابية في مصر والجزائر بالبساطة والتواضع بوصفها الادوات الاكثر اتاحة امامها ، علاوة على كونها الاكثر ملاءمة لمستوى التعليم والمعرفة المتوفرة لدى افراد تلك الجماعات . وعلى الرغم من ان الجماعات المذكورة عملت على تنويع اشكال استخدام تلك الادوات ، الا ان الادوات المستخدمة تبقى في النهاية محصورة داخل نوعين او ثلاثة انواع من الادوات البسيطة المتواضعة .



مراحل تطور العمليات الارهابية

لم تندلع موجة العمليات الارهابية دفعة واحدة في كل من مصر والجزائر ، وانما مرت بحركة تطور واضحة المعالم . وعلى الرغم من ان كل مرحلة كان يمكن ان تشهد تجاور عدة اشكال من العمليات الارهابية ، الا ان الاوزان النسبية لتلك العمليات كانت تتفاوت فيما بينها ، بحيث يبدو كما لو ان كل مرحلة كانت تشهد بروز نمط محدد من العمليات الارهابية . ومن الممكن رصد ثلاثة اشكال رئيسية شهدتها حركة تطور العمليات الارهابية في كلتا الدولتين خلال الفترة القصيرة الماضية على النحو التالي :

أولا ، اعمال الاغتيال المنظم ، تعتبر الاغتيالات من اقدم وسائل الارهاب على الاطلاق . كما انها من بين الادوات الاكثر استخداما من جانب الجماعات الارهابية المتدثرة بالدين في المنطقة العربية . ففي مصر ، نفذت الجماعات الارهابية خمس عمليات اغتيال كبرى خلال السنوات الاربع الماضية ضد بعض كبار الشخصيات في الدولة ابرزها اغتيال رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب ، وايضا ضد بعض قيادات الامن مثل رئيس قسم النشاط الديني بمباحث الفيوم ومساعد مدير امن اسيوط ورئيس مباحث بأمن الدولة في اسيوط ، وكذلك اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة . اضف الى ذلك ، ان تلك الجماعات نفذت العديد من محاولات الاغتيال الفاشلة ، مثل محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف ، ومحاولة اغتيال مأمور سجن الاستقبال السياسي ، علاوة على الكشف عن مخطط ارهابي لاغتيال عدد من المسئولين ورؤساء تحرير الصحف في مصر . وفي الجزائر ، طالت يد الارهاب الرئيس السابق محمد بوضياف ، كما اصابت العديد من شخصيات الدولة او المشاركين في صنع القرار السياسي . وتعتمد عمليات الاغتيال هذه على عنصري المباغتة وخفة الحركة ، سواء لضمان انجاز العملية او لتأمين السلامة الشخصية لمنفذيها ، ولجأت الجماعات الارهابية في مصر لهذا الغرض الى استخدام الدراجات البخارية للهرب من مكان العملية بسرعة . وبشكل عام ، فان عمليات الاغتيال تبدو موجهة بالاساس نحو عدة فئات : رموز الدولة ، الصحفيين والكتاب المعنيين بالتطرف ، الفنانين ، رجال الدين الإسلامي والمسيحي .

ثانيا ، الاطلاق العشوائي للرصاص ، استهدف هذا الاسلوب الحاق اكبر قدر ممكن من الخسائر بمصالح الدولة او اجهزتها . وارتبط استخدام اسلوب الاطلاق العشوائي للرصاص من جانب الجماعات الارهابية في مصر بالعمل على ضرب حركة السياحة ، لاسيما في صعيد مصر ، بهدف تبديد مورد اساسي للدخل القومي في البلاد . وظل هذا الاسلوب يعتمد على توجيه الضربات في المناطق النائية او الوعرة التي يصعب على قوات الامن مطاردة الارهابيين فيها . اما في الجزائر ، فان الاعمال الارهابية التي استخدمت هذا الاسلوب اتجهت اساسا نحو افراد الشرطة ومقار اجهزة الامن ومواقع اجهزة الدولة . والحقيقة ان هذا الاسلوب كان الاكثر يسرا لدى الجماعات الارهابية ، كما كان الاكثر فاعلية في حربها ضد جهاز الدولة ، الا ان هذا الاسلوب ادى في نفس الوقت الى ازدياد السخط الشعبي العام ضد تلك الجماعات ، لاسيما وان بعض العمليات التي جرت وفق هذا الاسلوب طالت العديد من الابرياء ، سواء من الوطنيين او الاجانب .

ثالثا ، القاء العبوات الناسفة ، يوفر هذا النمط ، كما سبق ان اشرنا ، قدرا اكبر من السلامة الشخصية لمنفذي العملية ، علاوة على ان الخسائر البشرية والمادية العالية والاثار المعنوية الدرامية المترتبة على استخدام هذا النمط انما تقدم خدمة جليلة لاهداف الارهابيين . وتستخدم في هذه العمليات عادة متفجرات ذات تاثير دافع من النوع المستخدم في المناجم والمحاجر ، والتي يسهل الحصول عليها . وقد اصبحت عمليات القاء العبوات الناسفة الاكثر تكرارا وانتشارا في العمليات الارهابية التي شهدتها مصر - على سبيل المثال - على مدى عام كامل منذ منتصف عام ١٩٩٢ ، حيث بلغ عدد العمليات المعلن عنها من هذا النوع خلال المدة المذكورة حوالى ٢٧ عملية ، فيما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٧ فردا ، وأصابة ما لا يقل عن ٨٠ فردا ، واستهدفت تلك العمليات اصلا سيارات الشرطة ومقار اجهزة الامن في محافظات عديدة والاهداف السياحية ، كما تطورت تلك العمليات تدريجيا في اتجاه ضرب المدنيين وانزال اصابات جسيمة بهم في الاماكن العامة .

وهكذا ، فان حركة تطور العمليات الارهابية شهدت تطورا تدريجيا في كثافتها والاهداف الموجهة اليها ، وارتبط هذا التطور بالدرجة الاولى بالضربات الأمنية المتلاحقة التي تعرضت لها تلك الجماعات ، سواء في مصر او الجزائر ، الأمر الذي هدد بتقويض كيان تلك الجماعات وانهيارها تماما والقضاء على النفوذ الذي كانت قد تمكنت من فرضه على نطاق جغرافي واسع نسبيا في كلتا الدولتين ، مما دفعها نحو المزيد من التوحش وزيادة كثافة عملياتها الارهابية واعلان حرب سافرة على جهاز الدولة ، بل ضد المجتمع ككل .

الادوات الرئيسية للارهاب .

يتضح مما سبق انه في ظل المتغيرات القائمة على كافة المستويات ، اتجهت الجماعات الارهابية نحو تفضيل استخدام ادوات معينة تتسم بالبساطة وسهولة الاستخدام والاتاحة النسبية في السوق المحلي . والواقع ، ان المعلومات المتاحة في هذا الشأن تقتصر على الحالة المصرية ، وتشير هذه المعلومات الى ان الجماعات



الارهابية فى مصر تستخدم فى الاساس ثلاثة انواع رئيسية هى : البنادق الآلية ، والمتفجرات ، والقنابل .

وفيما يتعلق بالبنادق الآلية ، تتمثل مصادر الامداد الرئيسية فى مخلفات الحروب والتصنيع الاهلى والتهريب . فالعديد من الأسلحة والمعدات المستخدمة فى العمليات الارهابية يرجع اصلها الى مخلفات الحروب التى خاضتها القوات المصرية فى شبه جزيرة سيناء ، وامكن ضبط مخازن سلاح ضخمة فى منطقتى طور سيناء وسانت كاترين تضم طائفة متنوعة من الاسلحة والمعدات ، بدءا من المدافع والرشاشات والبنادق الآلية ، مرورا بالذخائر والقنابل اليدوية ، وصولا الى الديناميت والالغام الارضية وكبسولات التفجير والاسلحة المضادة للدبابات وللطائرات . ومن ناحية اخرى ، تحولت العديد من الورش الاهلية فى صعيد مصر بصفة خاصة نحو انتاج اجزاء الاسلحة الخفيفة . وعلى الرغم من رداءة صنع تلك الأسلحة ، الا انها تفى عموما بالاغراض المطلوبة . ويبدو استشراء هذه الظاهرة واضحا من خلال اعمال الضبط الامنية المتلاحقة التى تكشف عن ضبط مصانع متخصصة فى انتاج السلاح بدون تراخيص فى مناطق متفرقة . ويمثل التهريب المصدر الثالث للحصول على الأسلحة من جانب الجماعات الارهابية المصرية ، فالواضح ان حدود مصر الجنوبية باتت تشهد حركة انتقال واسعة للاسلحة المهربة من السودان الى مصر ، ويبدو ان حركة التهريب هذه تجرى تحت ضغط الاوضاع الاقتصادية المتردية فى السودان ، والتى تدفع جماعات سودانية عديدة نحو الاتجار فى السلاح وتهريبه الى صعيد مصر طلبا للكسب المادى ، ولم يتضح بدرجة قاطعة ماذا كان هذا التهريب يلقى دعما حكوميا رسميا فى السودان .

وتقدم الارقام الرسمية حول مضبوطات السلاح غير المرخص مؤشرا عمليا على حجم تجارة الأسلحة السوداء فى مصر ، فالتقديرات الامنية تشير الى انه جرى ضبط ما لا يقل عن ٩٠ الف قطعة سلاح غير مرخصة من نوعيات مختلفة خلال السنوات الأربع الماضية ، ولا يشكل هذا الرقم اكثر من ٢٥ فى المائة من اجمالى ما يتم تداوله فى السوق السوداء فى مصر ، بل ان بعض التقارير تتحدث عن نشوء سوق مركزية لتجارة السلاح فى الصعيد ، ويشمل هذا السوق جميع انواع السلاح الخفيف وتصف الالى والالى .

اما بالنسبة للمتفجرات ، فان مصدرها الاساسى يتمثل فى المحاجر والمناجم ، حيث تستخدم محاجر الرخام والالباستر والجرانيت والحديد نوعيات مختلفة من المتفجرات لاتمام العمل . وتخضع تلك المحاجر لادارة واشراف جهات متعددة ، بعضها يتمثل فى القطاع العام ، وبعضها الثانى يتمثل فى القوات المسلحة ، وبعضها الاخر يتمثل فى المواطنين العاديين ، وتحصل تلك الجهات على حصص محددة من المتفجرات اللازمة للعمل . وتمارس الاجهزة الحكومية والقوات المسلحة رقابة صارمة على عمليات نقل وتخزين وصرف واستعمال المتفجرات الموجودة لديها ، الا ان التسرب يقع عادة فى المحاجر المملوكة لمواطنين عاديين ، حيث لا تمارس رقابة دقيقة على الحصة المخصصة لهم من المتفجرات ، الأمر الذى يتيح امكانية وقوع المخالفات وتسرب كميات هائلة منها ، ثم تصل تلك الكميات عقب ذلك الى ايدى الجماعات الارهابية التى بدأت استخدامها على نطاق واسع نسبيا .

واخيرا ، فان القنابل تحتل مكانة ملحوظة فى الأدوات المستخدمة من جانب الجماعات الارهابية فى مصر . ويتمثل مصدر نسبة من هذه القنابل فى مخلفات الحروب والتسرب من الهيئات الرسمية ، بينما تقوم العناصر الارهابية بتصنيع نسبة اخرى منها من خلال الاستفادة من المواد الكيميائية المتاحة للاستخدام المدنى ، والمتداولة فى المحلات المتخصصة دون رقابة كافية ، لاسيما مواد النيتريك والكبريتيك ، والتولوين والجلسرين والكلور ، حيث يجرى تخليق هذه المواد وتركيبها بمعادلات معينة لانتاج القنابل .

ومن ثم ، تتحدد خريطة العمليات الارهابية والادوات المستخدمة فيها على اساس مدى اتاحة الاسلحة والمعدات للجماعات الارهابية ، ومن شأن هذه الاتاحة ان توفر مصدر امداد مستمرا لتلك الجماعات ، وتحتاج مواجهة الارهاب من هذا المنظور الى محاولة اغلاق كافة منافذ الامداد التسليحى المتاحة امامه . علاوة على ضرورة اتباع سياسة وقائية ترمى على المدى الطويل الى الحيلولة دون استمرار تسرب الاسلحة والمعدات الى الجماعات الارهابية ، ايا كان مصدر هذا التسرب ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

من خواطر الخميس

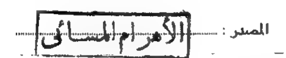
الشباب والتطرف «٣»

البيئة الاجتماعية والتطرف

د. مصري حنورة

عندما وقعت نكسة سنة ١٩٦٧ إحتلت اسرائيل أراضي ثلاث (أو أربع) دول عربية احس المواطن العربي في كل مكان أن جرحا غائرا انفتح في فؤاده وأن عمقه من الشدة للدرجة التي ظن معها البعض انه من المستحيل ان يندمل الجرح أو أن يبرأ منه الناس .. وراح المفكرون ينظرون ويكتبون ، فمنهم من رأى أن الوعي الذي غاب على مدى ١٥ سنة (هي عمر الثورة) كان هو المسئول عن هذه النكسة ، ومنهم من رأى أن الممارسات الخاطئة في مجال السياسة الداخلية والخارجية هي التي قادت الى هذا المصير ومنهم من رأى ان الاستعمار نصب لنا فخا ولم نستطع أن ننتبه الى ماكان يحاك لنا في الظلام ..



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

وهناك خيانة حدثت أو أن إهمالا هو الذى تسبب فى كل ذلك الغلاء ، وايا ماكان الرأى الصواب فى هذه التفسيرات إلا انه من الضرورى الاعتراف بان شيئا ما يقع فى دائرة الخطأ الذى قاد الى هذا المصير ... بل انه من الضرورى التأكيد على ان كل هذه الزوايا للنظر وليست بنا حاجة الى الاعتراف بأن الأمانة تقتضينا التأكيد على أن التقييم الدقيق والمتكامل لأسباب النكسة لم يتحقق حتى الآن . والأمر ينتظر من يتقدم اليه لكي يدير من حوله الدراسات المتعمقة والمستفيضة حتى تتمكن الاجيال القادمة من أن تأخذ حذرها وتتعامل مع الواقع بما يستحقه من جدية واهتمام ...

وحين قامت حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وانتصرنا فيها فإن نفس ماحدث من إهمال لعناصر وقوع نكسة ١٩٦٧ . ويبدو اننا قوم لانرغب في أن ننظر الى الواقع بموضوعية ونفضل دائما الاقتراب منه بحذر كما لو كان هذا الواقع بيننا وبينه (ثار بايت) . إن إهمالنا لدراسة أسباب الهزيمة وإهمالنا لتأكيد عوامل النصر يدخل في باب العبث الفكري الذى لن تغفره لنا الأجيال القادمة وإذا ماكنا الآن نقوم بمحاولة لرصد العوامل المرتبطة بظاهرة العنف والتطرف فإننا نحاول أن نعبر فوق تلك القاعدة السيئة قاعدة الهروب من الواقع وتجاوزه لمعانقة الوهم والدخول دائرة اللامعقول .

لقد سألني كثير من الاصدقاء هل الظاهرة تستحق منك كل هذا العناء والتحليل والغوص وراء العوامل والابعاد ، ولم أستطع بالطبع ان ارد على مثل هذا التساؤل الغريب ... وبصرف النظر عن أهمية الظاهرة ، فإن الدراسة العلمية هي الباب الماسي لعبور المجهول اى مجهول. اما عن خطورة ظاهرة التطرف والعنف فإنها امر اصبح لا يستقطب إهتمام الكافة فحسب ولكن خارج الحدود أيضا ، واصبح كل صاحب رأى او قلم يدلى بدلوه بالحق او بالباطل بصرف النظر عن الروافد الحقيقية والواقعية للظاهرة .. وهو الامر الذى يجعلنا الآن محتاجين الى تلك الوقفة الموضوعية المتأنية التى ليست لحساب أحد او ضد أحد ولكنها ترصد الظاهرة فى مسارها الحقيقى تلقي عليها الاضواء من كل اتجاه ، فقد نتمكن جميعا من الوقوف امامها بالاعتبار والتقدير دون تهوين او تهويل

وفي الاسبوعين السابقين تحدثنا عن عاملين أو سببين رئيسيين لهما علاقة واضحة بظاهرة التطرف ، الأول منهما كان عن الخلل فى بناء العقل عند الشباب وقد رأينا أن قنوات الاتصال هى الأخرى بحاجة الى إعادة نظر سواء كانت هذه القنوات إعلاما حكوميا او غير حكومى . سواء من الداخل او وافدة من الخارج.. كذلك فقد ابرزت آراء الشباب أن هناك فوضى ثقافية تجتاح البلاد ... وكما هو ملاحظ فإن هذه الأسباب الفرعية الثلاثة مسئولة عن تشكيل بنية العقل الإنسانى عند الشباب ومن الواضح أيضا أن هناك شيئا مايدخل في دائرة الخطأ مما أوضحنا أبعاده في ماقدمناه من تحليلات ثم تحدثنا بعد ذلك عن عامل آخر لعله من أهم العوامل المؤثرة في تشكيل خصائص ظاهرة التطرف الا وهو البعد الاقتصادى بتفرعاته المختلفة .. والآن نصل الى العامل الثالث ، وهو عامل متعلق بالظروف البيئية الإجتماعية غير المواتية خاصة داخل الأسرة ...

ومفردات هذا العامل تشير الى مايلى :

١ - الإدمان بين الشباب .
٢ - الإدمان داخل الأسرة
٣ - التفكك الأسرى
٤ - ضعف سيطرة الوالدين على الأبناء .
٥ - رفاق السوء
٦ - التخلف الدراسي لدى الأبناء .

وموضوع المخدرات وعلاقتها بالعنف.

امر مؤكد من خلال نتائج العديد من الدراسات ، وسوف نعود اليها فى موضوع آخر وبالتفصيل .

ومن الواضح في هذا العامل انه عامل خاص بالأسرة وظروفها السيئة التي تترك الأبناء دون رعاية أو سيطرة او توجيه ، والتى يمكن ان تتيح ايضا للشباب ان يرى مناحى التفكك والإنهيار والإنحراف بين افراد الأسرة بما يعنيه ذلك من فقدان التماسك والإحساس بعدم الجدية من قبل الآباء ، وهو الأمر الذى قد يدفع الشاب الى البحث عن جماعة بديلة تتسم بالتماسك او بالجاذبية ، فيندفع اليها ويصبح جزء البديلة منها .. ليعتنق أهدافها ويمضى فى طريقها بصرف النظر عما إذا كانت الجماعة البديلة جماعة شرعية او غير شرعية. وبصرف النظر عما إذا كانت ماتقدمه لتلك الجماعة البديلة للشاب مما يساهم فى نموه النفسى او فى تفكك بنائه السيكولوجى (وقيادته مثلا الى تعاطى المخدرات ومايترتب عليه من آثار) .

وترتبط بالطبع بالتفكك العائلى وضعف سيطرة الوالدين والبحث عن جماعة بديلة مرفاق السوء. والذين قد

لايشكلون جماعة متماسكة ولكنهم مع ذلك يشكلون عناصر ضغط وإغراء وإغواء .. لقد اتضح من خلال الدراسات المتفرقة التى أجريناها وأجراها غيرنا من المهتمين بقضايا

الشباب أى الانخراط فى الانماط الإنحرافية من السلوك يتم غالبا من خلال دليل، يقود خطى الشاب فى اتجاه الإنحراف .

من ذلك على سبيل المثال ماوجد فى أسباب تعاطى المخدرات ، إذ ظهر جليا أن جماعات الأقران يلعبون دورا اساسيا فى تدشين سلوك التعاطى والإدمان ، وربما الجناح والجريمة .

إرتبط ايضا بالأسباب الإجتماعية لسلوك التطرف التخلف الدراسى - وربما يسأل سائل وماعلاقة التخلف بسلوك التطرف ؟ .. ليست بنا حاجة الى الإشارة الى ان الشاب الذى يفشل فى دراسته او يتخلف فيها يحس غالبا بالإحباط Frustration اى بالعجز وعدم القدرة على النجاح والإخفاق فى تحقيق الاهداف ، وبالتالى شعوره بالدونية وهو ماينعكس بعد ذلك على تصرفات الإنسان . فقد يجد انه فى مازق وان هذا المازق يدعوه الى محاولة الخروج منه بعدة اساليب من بينها :

أ - العدوان .
ب - الإنسحاب
جـ - الهروب
د - الحل الوسط .

والشاب غالبا مايلجأ الى العدوان لانه لايريد ولايرغب فى الاعتراف بانه هو المسئول عن فشله او تخلفه ، إنه يرى فى المجتمع او فى المدرسة أو فى الأسرة عوامل تعويق لقدراته وان فشله لايرتد الى قدراته المحدودة او الى كسله او تقاعسه وهو لايحاول بالطبع ان يدرس الأسباب الموضوعية لهذا التخلف فالإنسان منا عموما يريد ان يلقى باللوم على الآخرين ؛ وحينئذ فإنه يلجأ الى الأساليب المشار اليها فيما سلف ، فقد ينسحب من الواقع ويعتزل الناس ، وربما يتحول هذا السلوك الإنسحابى فى لحظة من اللحظات الى سلوك هروبى مرضى فقد يصاب الشخص بالإكتئاب او غير ذلك من أمراض نفسية ... بإخفاقه الدراسى ، قد يجد انه محتاج الى إعادة حساباته وربما فى التنازل عن بعض اهدافه ، ويعيد النظر فى تلك الأهداف . فقد يرى أن الطريق الذى كان يمضى فيه هو طريق خاطىء ، وبالتالي يبدأ في تعديل اهدافه ، والبحث عن طريق جديد ،

وربما يتضمن ذلك الاقتناع بالحل الوسط الذى يؤمن بالمثل القائل مالايدرك كله لايترك كله .

اما الأسلوب الأخطر الذى يتعامل به الشاب مع ارتكاب الحماقات إنتقاما من المجتمع او تاكيدا لقدراته أو لجذب الإهتمام او التعويض عما حدث له من إخفاق ...

بالطبع لاينقاد الشاب الى الإنخراط فى سلوك التطرف ولكن مما لاشك فيه أن الطاقة الحبيسة فى أعماق هذا الشاب تبحث دائما عن متنفس . وربما يتصادف أن ينساق الفتى الى الإرتباط بفرد او بجماعة تجد فى دوافع الشاب وظروفه السيئة مدخلا الي قيادته فى طريق الإنحراف وكثير من الجرائم التى يرتكبها الشباب فى الواقع عبارة عن نتاج طبيعى لإحباطات متنوعة تصيب نفس الشباب وتعمل عملها فى تخريب تلك النفوس التى لاتستطيع أن تقاوم إغراء من يتقدم للاخذ بيدها والسير بها فى طريق الهلاك .



جملة مفيدة

وداعا للأبراج العاجية والتحليق في السماوات الزرقاء، والتجوال المتأمل في البراري والغابات وعلى ضفاف الجداول والأنهار لقد صار الكتاب محاربين والكتابة أصبحت معركة.. وتداخلت صيحات الإعجاب والتهليل بأصوات المتفجرات والطلقات السريعة التي تواجه الكاتب والمفكر. ولكن في العالم كله.. والحصاد كثير الشيخ الذهبي وفرج فودة في مصر. حسين مروة ومهدي عامل في لبنان. وعلى جاعود عالم الاجتماع الجزائري الذي ذبحوه أمام أسرته والشاعر القصاص الطاهر جاووت الذي قتلوه منذ أسابيع في الجزائر أيضا. وأخيرا وليس آخرا تلك المحاولة التي نقلتها وكالات الأنباء أمس عن تفجير الفندق الرئيسي في بلدة سيفاس التركية بهدف اغتيال الروائي والكاتب التركي عزيز نيسين الذي يشتهر بأدبه الساخر وترجمت للعربية خمسة من أعماله.. لأنهم لم تعجبهم أفكاره..! نيسين الذي يعول أكثر من خمسة وثلاثين طفلا من الأيتام من حصيلة مؤلفاته، نجا من الحادث بأعجوبة، بينما أدى تفجير الفندق لمصرع أكثر من ثلاثين شخصا.. والعدد مستمر.. لقد دخلنا عصرا جديدا بالفعل لم تعد الكتابة فيه ترفا، وعلى الكاتب الآن أن يبدأ الكتابة وهو يقول: ياقاتل يامقتول!

صبري موسى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

من خواطر الخميس

تطرف الشباب والتسامح الديني

د. مصري حنورة

قد تجد شعبا بدون علم وربما ايضا تجد شعبا بدون فن، ولكنك في الحقيقة لا تستطيع ان تجد شعبا بدون دين، مقولة فلسفية شائعة ومتواترة تصل في شيوعها وتواترها الى درجة الرسوخ لدى الكثير من المفكرين الذين اجمعوا على صوابها بصرف النظر عما اذا كانت العقيدة الدينية التي يتبناها الناس في بلد من البلدان هي العقيدة الصواب او انها مجرد عقيدة موضوعة لا تنتسب الى السماء..

عموما موضوع التدين من الموضوعات التي لم يتوقف البحث حولها او التفكير فيها منذ بدء الخليقة، فالانسان ساع بطبعه الى الارتباط بقوة اكبر منه يجد انه باستنائه اليها يحصل على الطمانينة التي لم تكن يوما من الايام متوافرة ابدا لذلك الشخص الذي لا يعتقد في وجود قوة اكبر منه تسنده إذا احتاج اليها وتاخذ بيده اذا ما الم به مكروه وتنصره على الاعداء الذين يتربصون به وينتظرون له الوقوع في براثن المحظور..

وحاجة الانسان الى التدين ليست حاجة قانونية كما يتصور البعض، بل انها تسبق في سلم الحاجات تلك التي يطلق عليها الحاجات الاساسية البيلوجية نعم ان الانسان يحتاج الي الطعام والشراب والهواء لكي يستطيع ان يعيش هو يحتاج الى ممارسة الجنس ايضا لكي يظل موجودا على الارض جيلا بعد جيل ويرى الباحثون في مجال علم النفس ان هذه الحاجات الاربع هي الحاجات التي لا يمكن ان يستغني عنها اى كائن من الكائنات الحية بالاضافة . بالطبع . الى حاجات أخرى نفسية واجتماعية، والتي يرى بعض الباحثين ان الحاجة الى التدين هي إحدى تلك الحاجات... ولكن الحقيقة المؤكدة أن الحاجة الى التدين ليست مجرد حاجة نفسية او اجتماعية مما يطلق عليه الباحثون الحاجات القانونية.. والراى عندنا هو ان هذه العقيدة هذ التى توجه كل سلوك الفرد سواء كانت عقيدة سماوية او ارضية، فقلما راينا لا يوجد جنس او مجتمع او جماعة لا تدين بدين من الاديان هذا فضلا من ان الدين بالنسبة للانسان هو القيمة الحاكمة لما دونها من القيم فيما يرى معظم المفكرين او الدارسين الذين اهتموا بالظاهرة الدينية حتى ليمكن القول ان جميع الدوافع والاتجاهات والقيم تدور في تلك القيمة المحورية..

واذا ما انتقلنا من العام الى الخاص اى من الجنس البشرى ككل الى منطقتنا العربية راينا ان معظم الاديان السماوية ان لم يكن جميعها - قد نزلت في هذه المنطقة هذا بالاضافة الى ان ساكني تلك المنطقة عرفوا الدين في اشكاله المتنوعة ومنهم من وصل الى عقيدة التوحيد بجهد عقلى خالص وبدون ان يرسل اليهم رسول.

وسوف يظل الدين الى ان تقوم الساعة هو صاحب الكلمة الاولى في حياة الانسان، وسوف تظل حياة البشر ماضية في التطلع الى قوة عليا تستند اليها وتؤثر فيها..

وقد يتصور البعض، او قد تصور البعض فعلا ان الدين ان هو الا مرحلة في ارتقاء الفكر البشري تسبقها مرحلة الخرافة وتتلوها مرحلة التفلسف ثم مرحلة العلم، والحقيقة ان هذا التصور لا يعتمد على سند معقول لان الدين كان موجودا في جميع المراحل في مرحلة الخرافة وجد الدين وفي مرحلة بداية التفلسف وجد الدين، وفي مرحلة العلم وجد وتدعم الدين، وبالتالى فان من يرون ان الدين مرحلة انتهت مع بدء عصر التفكير العلمي واهمون، وتسببوا بوهمهم هذا في الكثير من الكوارث التي حلت بالبشرية، فليس ثمة ما يمنع عالما شديد الايمان بعلمه من ان يكون متدينا شديد الايمان بعقيدته، والامثلة على مانقول واضحة جلية وليس هناك حاجة الى مزيد من الاثبات..

كانت هذه مقدمة ضرورية لخواطرنا هذا الاسبوع حول موضوع الساعة وهو علاقة الدين بالتطرف.. بداية نقول ان الدين هو في حقيقته دعوة الى الرحمة والتسامح وليس الى العنف والعدوان وهو في صحيحه تهذيب للاخلاق وصقل للوجدان ونبذ للحقد والكراهية والانطلاق وبالتالى فان اولئك الذين يتحدثون عن اقتران عضوى بين الدين والتطرف انما يسيئون الي الدين ابلغ اساءة وقد استغل خصوم الاسلام - واى دين سماوى اخر تلك المقولة في اوقات مختلفة من التاريخ ليشوهوا الوجه السمح لتلك الاديان. صحيح ان حدثت تجاوزات في مراحل تاريخية معينة ومنها ما حدث مثلا خلال الحرب الصليبية واثناء الغزو التتاري لديار الاسلام وحاليا في البوسنة والهرسك ولكنها مجرد استثناءات لايقاس عليها، ويظل الدين بعد ذلك مصدرا للراحة واليقين والطمانينة والسلام.

وعندما اجرينا دراستنا الحالية وجدنا اجابات واضحة للشباب على العديد من التساؤلات التى طرحت ومازالت تطرح عن التطرف وما اذا كانت هناك ابعاد دينية يمكن ان تؤثر في تحديد ملامح هذا السلوك..

وقد برز من اجابات الشباب ان هناك عاملا من العوامل (او الابعاد) التى استخلصت من الدراسة لتفسير سلوك التطرف هذا العامل له جذورة ضارية في عقيدة الفرد..

واود ان اسجل من البداية ان الدين نفسه من وجهة نظر الشباب ليس مصدرا للتطرف، وانما التطرف ياتى من ممارسات يرى اصحابها انهم يقومون بها تنفيذا لما يعتقدون انه الصواب من الناحية الدينية وقد جاءت مفردات هذا العامل على النحو التالي:

١ - شيوع افكار تساعد على التطرف وتدعو اليه.

٢ - نشأة جماعات غير مصرح بها قانونا

٣ - حب الظهور لدى بعض الافراد الذين قد يمارسون سلوك التطرف

٤ - الاحباط وعدم التكيف مع الواقع

٥ - الرغبة في التمرد لدى الشباب

٦ - الممارسة الخاطئة للحرية.

فاذا اضفنا الى هذا العامل عاملا اخر قريبا منه لتبلورت الصورة بشكل اكثر وضوحا ومفرداته على النحو التالى:

١- سيطرة الوالدين

٢- اختلاف الدعاة وتباين ارائهم

٣ـ التنشئة الخاطئة

وبمزج مفردات هذين العاملين يتضح لنا مايلي:

اولا: ان هناك بعدا اجتماعيا للتطرف له ارتباطه الواضح بسلوك التدين

ثانيا: ان هناك بعدا نفسيا له تاثيره الواضح في علاقة التدين بالتطرف

ثالثا: ان هناك بعدا بيئيا له علاقة بنشاة التطرف وبالنظر في البعد الاول سنجد ان التنشئة الاجتماعية (أى مجموعة الممارسات التي يمارسها المجتمع متمثلا في الاسرة والمدرسة وغيرهما من جماعات على سلوك الفرد) تلعب دورا مهما في تهيئة الفرد لان يكون متطرفا فالاسرة التي تترك ابنها يتعامل مع اقرانه بعنف او التي تدعوه الى الاعتداء على املاك الغير أو التي تهمله وتدعه العوبة في ايدى زملائه من اقران السوء، تلك الاسرة سوف تجد هذا الطفل بعد فترة وجيزة قد تحول الى انسان متمرد غير قادر على ضبط سلوكه على سلوك الجماعة، وسوف نجد ايضا انها مضطرة الى التعامل معه بقسوة لكي تعيده الى طريق التسامح والهدوء.. وشيئا فشيئا من خلال الافعال وردود الافعال، قد يجد الطفل او الفتى انه في مواجهة صريحة مع المجتمع ككل، وليس مع اسرته فحسب وربما تاتى مناسبة ينخرط فيها في سلوك مضاد للمجتمع، ليس بالضرورة ان يكون هذا السلوك اساس التطرف الديني، فاولئك الذين يعادون المجتمع كثيرون ولاسباب متنوعة ولكن لأمر يرتد في الاساس الى تنشئة اجتماعية وتربوية خاطئة، تركت الطفل العوبة في ايدى المصادفات والظروف.

اما عن البعد النفسي للظروف فهو يتمثل اساسا في عدد من الممارسات تبلورت في نتائج البحث على النحو التالي:

١ـ الاحباط

٢ـ حب الظهور

٣ـ الرغبة في التمرد

٤ـ الممارسة الخاطئة للحرية

والاحباط كما راينا في تحليلاتنا السابقة هو احد الاسباب الجوهرية التي تمهد الارض امام سلوك العنف والعدوان ، فالشخص المحبط قد لايرى امامه بديلا غير اللجوء الى سلوك الهدم والتدمير «على وعلى الاخرين» هذا بالاضافة الى ان هناك قطاعا من الشباب يجد نفسه منساقا الى حب الظهور من خلال الممارسات السلوكية المتطرفة قد تكون مرتبطة بالدين او بغيره من انشطة تتاح ممارستها للشباب ...

ثم هناك من مفردات الجانب النفسي المرتبطة بالتطرف .. الرغبة في التمرد على ماهو سائد في داخل الجماعة من قيم واعراف ومعايير .. وهذه سمة من سمات الاعمار المبكرة في بداية الشباب ، فالشاب وافد جديد على عالم الكبار وقيمهم ، وهو راغب في ان يثبت ذاته ويؤكد تفرده ويدعم تميزه ومحتاج الى الاعتراف والتقدير وقد لايتم ذلك الا من خلال التمرد والثورة على المعايير ولكن هذا كما يبدو ليس سلوكا عاما بين كل الشباب ولكنه في الواقع يخص فئة محدودة من ابناء المجتمع كما سوف نزيد الامر وضوحا فيما بعد.

ومازال الحديث مستمرا





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

رؤية استراتيجية فى مواجهة الارهاب

تعددت المحاولات والعمليات الحكومية من اجل وضع حد لدورة التطرف والارهاب الذى يعتمد على اساءة توظيف الدين والتى بدأت فى السبعينات وتواصلت فى الثمانينات والتسعينات، وقد دارت هذه المحاولات والعمليات جميعها فى دائرتين وتضم الدائرة الاولى المحاولات والعمليات الامنية بينما تنطوى الثانية على الاعلام الدينى المضاد

والمواجهة الامنية البحتة لا يمكنها وحدها، مهما كان مستوى البطش المادى الذى يتوافر لها، ان تحسم المعركة مع ظاهرة معقدة (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا) مثل ظاهرة التطرف الدينى هذه. فاهل التطرف هؤلاء يرفعون شعارات لها صدى ايجابى فى نفوس الناس جميعا. ثم انهم يتحركون بالتالى فى بيئة متعاطفة مع مثل هذه الاطروحات. فاذا حدث ولم تميز المواجهة الامنية بين المتطرفين، كافراد او جماعات، وبين مجموع الناس الذين يعيشون فى المجتمع الواسع، فانها قد تدفع المجتمع ككل الى احتضان هؤلاء المتطرفين، بل ومساندتهم ليس من باب الحب لـ « على »، وانما من باب الكراهية لـ « معاوية »، ولعل هذا بعض الذى انتهت اليه عمليات المواجهة الامنية لجماعات التطرف والارهاب فى مواقع كثيرة فى جنوب مصر وشمالها.

ان جهود وتضحيات رجال الامن باتت موضع تقدير من الغالبية العظمى من اهل مصر، خاصة وقد تبين لهم فى الشهور الاخيرة ان الارهاب لا يميز بين الحكومى والشعبى، وبما يعنى ان كل انسان على ارض مصر معرض لأن يصيبه نصيب من غباء هذا الارهاب. غير ان هذه الجهود والتضحيات العظيمة لا تأتى بالنتائج المرجوة لأن الامر، فى حقيقته، ينطوى على ان الارهاب هو الصورة الاخيرة العنيفة التى يتجلى عليها كل من التخلف والتطرف، ومسئولية مواجهة هذين الاخيرين تقع فى الاساس على عاتق مؤسسات الدعوة والتعليم والثقافة والاعلام، وتلك مجالات ليست من اختصاص رجال الامن، بل انهم اذا دخلوا اليها افسدوها

والاعلام الدينى المضاد لم يكن هو الآخر اكثر توفيقا، ولربما كان فشله اكثر وضوحا، وهل هناك ما هو اكثر دلالة من موقف الشباب الذين ادلوا لبعض كبار الدعاة ظهورهم بعد ان تم جلبهم من محابسهم للاستماع الى هؤلاء الدعاة.. والقلق ان الاعلام الدينى المضاد لم يحقق الصدى المرغوب، سواء على مستوى الجماعات المتطرفة، او على مستوى المجتمع ككل.. ويرجع هذا اولا الى مشاعر وادراكات مبهمة لدى الجميع بان ثمة علاقة تربط بين هذا الاعلام وبين الاجهزة الامنية.. غير ان السبب الجوهرى لفشل مثل هذا النوع من المواجهات يعود فى رأينا الى اسباب اخرى يقينية.. فالاعلام الدينى المضاد هو اعلام فوقى، يفتقر الى الجماهيرية، ولا تتوافر فيه النكهة المجتمعية، ذلك ان اعلام التطرف يتحرك فى الازقة والحوارى ويقف على المنابر فى الزوايا والمساجد امام الناس وبينهم، فى حين ان الاعلام الدينى المضاد يسير فى المواكب الرسمية، وتقام له السرادقات، وتهيأ له القاعات ويحشد له الناس، وتتابعه عدسات التليفزيون. والاشد خطرا من هذا ان كثيرين من الذين يحاورون الشباب المتطرف انما يعكسون افكارا ورؤى لا تقل تطرفا، وان يكن فى صياغات اكثر تمويها، وتحت تغطيات اكثر تمرسا. فالشباب يرفضون المجتمع المعاصر باعتباره مجتمع جاهلية كل الذى فيه ليس من الاسلام فى حين ان شيوخ الاعلام الدينى المضاد يرفض بعضهم المجالس النيابية لانها ليست من الاسلام فى شىء، وينكر بعضهم الآخر ان تكون الشورى ملزمة للحاكم، ويذهب بعضهم الثالث الى ان الولاء للارض او الوطن او القوم انما هو اشراك بغير الله. اما البعض الرابع فهو غير مرتاح الى تعليم البنات وغير راض عن عمل المرأة.. الخ.. وشباب جماعات التطرف يرون فى انفسهم الفرقة الوحيدة الناجية من بين مسلمى اليوم، بينما بعض فرسان الاعلام الدينى المضاد لا يتورع عن مهاجمة اسهامات مستنيرة فى الفكر والتاريخ الاسلامى والمطالبة بمصادرتها ومنعها من التداول.. واذا كان الشباب من المتطرفين يرون ان الحكم لله وحده وانهم ادوات الله لاقامة هذه الحكومة، فان شيوخ الاعلام الدينى المضاد يقولون، دون ايضاح، ان الحكم لله ولرسوله، ثم يسكتون ويتركون الباب مواربا امام كل جاهل وكل طموح.. والشباب يرون فى النظام الاقتصادى للمجتمع اقتصاد جاهلية تجب مفاصلته ويلزم هدمه، فى حين ان شيوخ الاعلام الدينى المضاد يرون فى مؤسسات الائتمان الوطنية مؤسسات ربوية، ويدعو بعضهم صراحة الى التعامل مع شركات توظيف الاموال ومع المصارف (الخاصة) التى ترفع لافتات اسلامية، الى ان انتهى الامر

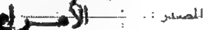
د. محمد رضا محرم

استاذ بجامعة القاهرة

بالكثيرين منهم لان يكونوا عملاء وضحايا لمثل هذه الشركات والمصارف.. واذ يتحدث اقطاب الاعلام الدينى هؤلاء من مواقع مضادة للجماعات المتطرفة (ظاهريا ورسميا) فان حديثهم مشكوك فيه وغير مسموع من قبل هذه الجماعات.. اما عامة الناس فقد انقسموا حيالهم الى فريقين، فريق كان لهم مصدقا واصبح بالتالى متطرفا وهو لا يدرى.. وفريق وصل الى جوهر الذى يتشدقون به، ويعجب الا يقف هؤلاء صراحة مع جماعات التطرف الدينى، ويتمنى على الله ان يسكتوا عسى ان يكون فى سكوتهم رحمة..

ان المواجهة المجتمعية الشاملة هى الحل فالمواجهات الامنية، مثلها مثل مواجهات الاعلام الدينى المضاد، تتصف بكونها محاولات جزئية، بمعنى انها لا تنتظم المجتمع كله، او انها محاولات غير مجتمعية غير اجتماعية. فالمجتمع مع مثل هذه المحاولات يتخذ فى اغلب الاحيان موقفا سلبيا تجاه المجابهات او المواجهات الدائرة، فهو اما متفرج على اعمال الكر والفر فى الشوارع، او متفرج على الوعظ من طرف واحد فى التليفزيون.. واذا حدث وتم استفزاز جموع المواطنين فى موقع ما، او فى برنامج ما، فغالبا ما كان هذا الاستفزاز مفضيا الى تعاطف ظاهرى مع جماعات التطرف، حتى وان يكن عدم الرضا عنها هو الموقف الجوهرى لهذه الجموع



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣

وحتى تتحقق المواجهه الاجتماعية الشاملة يجب اطلاق قدرات المجتمع المدنى الذى يضم كافة المؤسسات (الشعبية والرسمية) العاملة فى حقول العمل العام والتى تحمل على عاتقها العبء الاكبر من مشقات الدعوة (الدينية والثقافية والسياسية) وتجتهد لكى تفتح امام المجتمع سبل التغيير الديمقراطى بعيدا عن تجاوزات ومغامرات التطرف والعنف. ويركز المحور الثانى على ضرورة انتزاع سيف الاسلام الذى يسرقه الارهابيون ويلوحون به فى وجوهنا ايذاء وترهيبا، وكذلك على حتمية ان نفرض عليهم ان يكون المصحف فقط هو الفرقان بين باطلهم وصوابنا.. اما المحور الثالث فيتعلق بالملامح العامة للتغيير الذى يلزم حدوثه فى المجتمع المصرى على كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من اجل سد ذرائع الارهاب وتجفيف منابعه وتجنب الكارثة التى تندفع جميعنا اليها، ليس فقط بسبب تجاوزات المتطرفين والارهابيين، وانما ايضا بسبب مقاومتنا لتغييرات يجب الاخذ بها.

ان اطلاق قدرات المجتمع المدنى ضرورة، لعله قد بات من الضرورة بمكان ان نطرح مجموعة من القواعد الحاكمة للممارسات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية والتى يلزم اعتمادها فى اى مجتمع معاصر من الآن فصاعدا.. واولى هذه القواعد ان الدين لم يعد يحسب باعتباره اساسا للتصنيف الاجتماعى (والسياسى بالتالى) فى المجتمعات المعاصرة. والقاعدة الثانية ان زمن الفتح قد ولى الى غير عودة، ولم يعد اجبار الناس على الدخول فى عقائد او ديانات الفاتحين واردا، واصبح الاقناع من خلال الدعوة والحوار هو الوسيلة الوحيدة المسموح بها حاليا لنشر كل الآراء والمعتقدات، وثالثة القواعد ان المستقبل الآمن يتحقق فقط لمجتمعات المشاركة السياسية من قبل جميع المواطنين، حيث يتساوى الجميع فى حق المواطنة وفى مستوياتها، بغض النظر عن الدين او الجماعة او الطائفة التى ينتسب اليها اى منهم.. اما رابعة القواعد فتفيد ان وحدة الارض ووحدة الجنس ووحدة الاعتقاد لا تحول بين الناس وبين التوزع شيعا واحزابا اثناء ممارساتهم الحياتية اجتماعية كانت او اقتصادية او سياسية

● خبراء التربية والاجتماع:
الأسرة المتصدعة
تفرز متطرفين

حتى لا يكون في بيتنا متطرف!

المتطرفون ليسوا كائنات قادمة من كوكب آخر لكنهم أفراد من مجتمعنا وخرجوا من أسرنا. وأكثر الأسر التي خرج منها متطرفون فوجئت بهذا التحول حتى أنها تنكرت لهؤلاء المتطرفين ونفت علاقتها بهم.

لكن علاج أية مشكلة لا يكون بالهرب من المسئولية وإنما بالاعتراف بأخطائنا ومواجهة مسئولياتنا. فالمتطرف كأي إنسان وليد بيئته ونتاج تنشئة بها خلل يجب أن نعرفه لنعالجه أو لنتجنبه.

● أما "سعاد عبد الرحمن" - موظفة - فتحكي تجربتها التي مازالت تعيشها مع التطرف فتقول: فوجئت بابني الأكبر يغير من معاملته لي ولأخواته وبدأ يفرض على الأسرة عدم مشاهدة التليفزيون ويضرب أخواته البنات لإجبارهن على ارتداء النقاب ويستخدم أبشع الألفاظ لفرض رأيه بل إنه حاول منعي بالقوة من الذهاب للعمل رغم حاجة أسرتنا لهذا الدخل. وقد تسببت تصرفاته حتى مع من يزوروننا في قطع علاقاتنا بجميع أقاربنا وأصدقائنا التي أخشى أن تؤدي تصرفاته وتنتقل إلى الشارع لتمس أمنه ومهما حدث سأتحمله أما الآخرون فلن يحتملوا ولا أريد أن أجد ابني في السجن لكني لا أعرف ماذا أفعل.



المصدر : حـــواء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩١

● خوف صحي

لعل من الظواهر الصحية ان تخشى الأم على ابنائها من التطرف لان هذا الخوف هو بداية الطريق لحماية الابناء .

تقول وفاء عبد الحميد مدرسة : انا ام لثلاثة اولاد منتظمون في الصلاة وقراءة القرآن . ولكن في الفترة الاخيرة وبعد زيادة حوادث الارهاب بدأت اخشى عليهم من ان يختلطوا بالجماعات المتطرفة والارهابية التي تحاول ان تجذب إليها الشباب عن طريق الدين . واحاول بقدر الامكان ان احدثهم باستمرار عن سماحة الدين واهمية الوسطية في كل شيء . ورغم خوفي عليهم الا انني اعتقد انهم لايمكن ان يتطرفوا بسهولة لانهم يقرءون دائما في الدين ولديهم الوعي الذى يحميهم من التأثر بآراء متطرفة

★ الوقاية خير من العلاج

وحتى لاتتكرر هذه التجربة المريرة ولان الوقاية خير من العلاج خاصة في الامراض النفسية التي ينتمي إليها التطرف فإن خبراء التربية والاجتماع والنفس يقدمون لنا روشتة لوقاية ابنائنا من الانزلاق الى هاوية التطرف .

في البداية تعرف الدكتورة "نادية ابو شهبة" الخبيرة بمركز البحوث الجنائية والاجتماعية التطرف بانه اى إنحراف عن الطريق السوى والمتعارف عليه في المجتمع سواء إلى سلوك إجرامي يعاقب عليه القانون وهو مانطلق عليه الارهاب او سلوك منحرف لايعاقب عليه القانون وهو ما نطلق عليه التطرف وتؤكد ان للاسرة دورا رئيسيا في دفع الابن الى التطرف وان المتطرف غالبا مايخرج من الاسرة التي نطلق عليها الاسرة المتصدعة سواء كان التصدع ماديا وهو غياب احد الوالدين او كليهما عن المنزل للعمل بالخارج او الطلاق او هجر الاسرة . او كان التصدع نفسيا بسبب عدم الاتحاد في اسلوب التربية بين الوالدين او ان يكون الاب او الام غير قائم بالدور المطلوب منه في الاسرة سواء في الرقابة او المتابعة وهذا النوع من الاسر هو البيئة النموذجية لتخريج متطرف . وهناك عوامل اخرى تتعلق بالاسرة مثل مستواها المادى والتعليمي وعدد افرادها فكثيرا ما تترك الاسرة ذات العدد الكبير للشارع والاصدقاء القيام بدورها في التربية وفي هذه الحالة يكون الابن عرضه للانقياد بسهولة وراء اية افكار حتى وإن كانت منحرفة لذلك نجد ان من بين ابناء هذه الاسرة تظهر الامراض الاجتماعية والمخدرات والتطرف .

وقد اثبت بحث اجراه المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ان اكثر من ٧٥٪ من المنحرفين كان السبب وراء إنحرافهم سوء التربية وانهم نشأوا في اسر متصدعة ومفككة ليس بينها حوار او تفاهم .

● الأسرة اولا

ويربط الدكتور "نبيل الزهار" عميد كلية التربية جامعة قناة السويس التطرف بعاملين هما :

التنشئة الاجتماعية الخاطئة والاستعدادات الفردية للتطرف . ويقول : ان عامل التنشئة يرتبط باسلوب التربية والتعامل داخل الاسرة فإذا كانت هناك علاقة الجيدة فالأبن ماهو إلا عجينة تشكلها التربية في الاسرة والمدرسة . ويحدد محدثنا اسلوب التعامل الامثل مع الابناء لحمايتهم من التطرف فيقول : إن المثل القائل "إن كبر ابنك خاويه" يلخص هذا الاسلوب فيجب أن تكون صداقة بين الوالدين وابنائهم لان الابن إن لم يجد هذه الصداقة داخل اسرته فإنه يبحث عنها خارج منزله .

● الاسرة والمؤسسات الاخرى

المشكلة الحقيقية في التطرف هي محاولة فرض الرأى والموقف الفكرى على الاخرين بطريقة مرفوضة . هذا مايراه د . محمود غلاب مدرس علم النفس ويقول : إنه في هذه الحالة يخرج التطرف الى كونه إرهابا .

ويرى ان دور الاسرة يجب ان تعاونه المؤسسات الاجتماعية الاخرى مثل المدرسة والنادى والمسجد ولابد ان تكون هذه الادوار متناسقة ومتناغمة حتى لايضيع اثر التربية الاسرية كما ان هذا التناغم يزيد من درجة عمق تأثير التربية داخل الابن ويحميه من التأثر باى اراء خارجة عن الاسس التي ربى عليها

ولكن ماذا تفعل الأسرة إذا ماظهر على احد ابنائها بوادر التطرف ؟ يجيب د . محمود غلاب" .. انه يجب ان نستمع لرأى الابن ونترك له حرية التعبير لان هذا يسمح له بالتنفيس اما إذا إزدادت متشددة وقسوة من قبل الام والاب فإن هذا ينعكس على الابن الذى يبدأ لا شعوريا بكراهية وعنف مضاد وهو غالبا لايوجه هذا العنف للاب والام وإنما للاصدقاء والزملاء كما ان النزاعات الاسرية تنعكس على الابناء فهو يتوحد مع احد الوالدين ويتقمص شخصيته .

ويؤكد د . "نبيل الزهار" على ان الاسرة يجب ان تزرع في ابنائها روح التسامح وكيفية التفاهم مع الاخرين وحل اية مشكلة بعلاقاتها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

الضغوط النفسية عليه فإن هذا يولد الكبت لديه فيبدأ في التعبير عن رأيه بصورة اكثر عنفا . كما يجب الا تلجأ الأسرة في تعاملها مع هذا الابن الى العنف لأن الارهاب ماهو إلا عدوان مزاح يفرغ فيه المتطرف العنف الذي واجهه .

كما يجب أن تشعر الابن بدوره في الأسرة وتعطيه الحق في المناقشة وإبداء رأيه في كل شئون الأسرة حتى لايشعر انه مقهور ومضطهد .

الوصايا العشر

وفي النهاية يضع د . عادل صادق استاذ الطب النفسي والعصبي بكلية الطب وصايا لوقاية الأبناء من التطرف فيقول إنه يجب أن تكون هناك ديمقراطية في البيت فكل فرد له الحق في أن يعبر عن رأيه بدون خوف وفي جو من المودة والاحترام والتقدير كما يجب أن نحترم ذاتية الفرد على اعتبار انه كيان عاقل مستقل الفكر .

تحقيق :

● نجلاء عبد العال ●

على العطاء . له حقوق وعليه واجبات وفي الوقت نفسه لابد من تنمية الشعور بالانتماء والانصهار مع الأسرة والتوحد مع اهدافها .. والعمل الجماعي وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية .

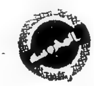
ويؤكد د . عادل على اهمية ترسيخ مبدأ التسامح وعدم الاندفاع والتحكم في مشاعر الغضب وتربية الابناء على الرحمة والشفقة بالاضعف ومن هم اقل منا

كما انه من الضروري أن تتم تنمية اساليب التفكير الحر والمنطقي والمرونة في مناقشة الاراء الأخرى وان كل رأي امامه رأي بديل ويجب أن يتعود الابن على عدم إحتقار الرأي الآخر بل مناقشته والبحث عن مزاياه والتعرف في الوقت نفسه على أوجه القصور في رأيه اذا ثبت عدم صحته .

ويتجه د . عادل صادق إلى عدم التقليل من شأن احد الوالدين امام الابناء فيجب ان يحظى الوالدان بالاحترام والتقدير من الابناء واحترام السلطة الأبوية والتعامل معها باحترام وتقدير وكذلك سلطة الام . فلا يجب أن تطغى سلطة احد الوالدين على الآخر بل لابد من التعاون الكامل بينهما من اجل صالح الابناء .

ويؤكد على اهمية تنمية الصلات الاجتماعية وحب الناس واحترامهم بغض النظر عن عقائدهم وانتماءاتهم .. وأن يكون الاساس في العلاقة بالآخرين قائم على القيم الانسانية والاحترام المتبادل . ولابد أن تركز الأسرة على ربط العلم والثقافة بالحياة وترسيخ مبدأ إتقان العمل وتحقيق الذات من خلاله . ●

وعلى الأسرة محاربة الفكر الهدام وتوعية الابناء ومراقبتهم او متابعتهم ومناقشة آرائهم بالمنطق والعقل والأدلة العلمية واخيرا يؤكد د . عادل صادق على اهمية تربية الابناء على الرقة والذوق والعاطفة والابتعاد عن العنف كوسيلة لحل المشكلات ■



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١٢/١٩٩٢

هيكل بصراحة

جمعنا تبرعات لمجاهدى أنفانستان وعادت لنا عنفا !

العالم الخارجى لايبالغ فى حجم ما يحدث . إنه ينقل عن إعلامنا .

لا أعتقد أن لايران دورا فيما يجرى وتكفيها مشاكلها .

لا تعط لنظام ضعيف قيمة وتقول إنه يلعب فى مصر .

أتساءل : هل عند وزارة الداخلية خريطة أمنية دقيقة ؟

سؤال محدد للدولة : لماذا اقحام الدين فى معاركك ؟

التغيير تذكرة إلى مستقبل فلا تركب قطارا بدون هدف .

أقدم فى كتبى حوادث وأحداثا موثقة كشهادات للأجيال .

حوار د .. مفيد فوزى



أربع نقاط ، كانت رؤوس موضوعات طرحت نفسها طرحاً ، وللدقة فرضت نفسها فرضاً على الحوار مع هيكل ، وعندما اقول «هيكل» دون أن تسبقه اى القاب ، فلا يعنى هذا مطلقاً ، انى قمت بإزالة الحواجز والاعتبارات بينى وبينه ، فانا من جيل يحترم تجربة من سبقوه وربما لا استطيع - وانا رئيس تحرير - ان اضع قدماً فوق قدم امام صفوة من الكتاب الكبار الرواد ، لكننا ، الجيل الذى رآه ، اعتدنا ان نقول هيكل كماركة مسجلة ، لليقظة المهنية التى شربنا منها ، الذين عملوا بالقرب منه او الذين تتلمذوا على مدرسته الصحفية .

الموضوعات الاربعة التى ضم المسجل حوارنا معا ، هى :

١ - الإرهاب والعنف الدموى الذى صار حديث الناس - كل الناس .

٢ - التغيير واحتمالاته على ابواب مرحلة جديدة ، وما عساه يكون .

٣ - الأمن ، وهل يسير فى سكة صحيحة أم يؤدى واجباً والسلام .

٤ - ثم كتابه الجديد ، الإضافة لتاريخ لم يكشف عن كل اسراره .

ولان هيكل رجل منظم ، اعجبه «الرول» الذى طرحته وقال كلمته التقليدية : (Shoot) اى ، ابدأ وانطلق !

■

« سأقول لك كلاماً واضحاً ومحدداً يختصر عشرات الأسئلة الفرعية والاعتراضية فى موضوع الإرهاب » .

هكذا بدأ هيكل يفند بطريقته النقطة الأولى .

ـ ماأراه من عنف او إرهاب ، كما اسميته انت هو طفح على سطح المجتمع ، ويضايقنى ان ارى قرحة أو ارى بقعا ، ويضايقنى بشدة رؤية دم (ممتدكش فكرة اد إيه) . لكن ، لابد ان يظل - فى اعتقادى دائماً - ان موطن الداء هو الاول بالعلاج من مظاهر الداء . هناك حقائق لابد ايضاً ان نضعها امامنا ، منها ان العنف ليس من طبيعة المجتمع المصرى ، ويقفز سؤال : ولماذا اتى بهذا العنف ، وستجد إن اردت التأصيل عدة عوامل . مثلاً - ظروف الحرب والصراع تربت اجيالاً كثيرة على مقاومة



القوة من أول عرابي إلى حرب ٧٣ .

كنا دائماً نقاوم كبتاً ما . « احتلال أو استعمار أو سيطرة أجنبية » . ودخلنا معارك طويلة . وهذا أفرج عن «الطاقة الحبيسة» . وببساطة دخل في المجتمع نوع ما من أنواع المقاومة ثم الحرب . ومن ثم العنف . لا ننس أن المجتمع حافل بأسبابه السياسية وبصراعاته في المنطقة فتولد العنف . ولكن بذور العنف لا تنمو إلا في مناخ معين تتوافر له أسبابه .

الأول من الأسباب هو «ضياع الهوية» . والثاني من الأسباب «ضياع العدل» . أي ضياع إحساس أن كلاً منا يعيش طالباً لحاجتي (أنه آمن .. وأن عنده حقاً) .. وعندما تجد الجماهير حقها مهدوراً .. تغضب وده بداية العنف . خلي بالك أن هدرك حقي هو نوع من العنف . بمعنى أن أي مجتمع عندما يشعر أن حقوقه مهضومة والتجاوزات أمام عينيه كبيرة . يتحرك داخله الإحساس بالعنف . الآن وصلنا إلى معادلة هامة وهي أن التجاوزات صنعت العنف . خذ على سبيل المثال (لما تسمع أن في القاهرة وحدها سبعة فنادق تنفق على الأفراح أسبوعياً ما بين ١٤ و١٥ مليون جنيه . تقول إيه ؟) .. أقول لك هذا المثال كراصد لأحوال المجتمع . فلا أحد في مقدوره أن يتهمني أني شيوعي . نعم . هناك عنف بالدم وعنف بالرصاص . وعنف بطريقة أخرى . لما أكون قاعد جوه أتوبيس مطحون ومحشور وواحد تاني راكب شبح . وأنا عايزك تركب شبح لكن تبقى فيه قيم اجتماعية معينة ماتحولش إحساس راكب الأتوبيس اللي زي علبة السردين . إلى غضب مكتوم يترجمه في لحظة ما إلى عدوان . إحنا ساعات بننسى ناخد بالنا أن اللي بيشتغلوا في الفنادق اللي فيها ١٤ أو ١٥ مليون جنيه أفراح أسبوعية عايشين في بولاق الدكرور وإمبابة والقللي . هذا الإنسان يأتي من مجتمع مطحون ليرى عالماً آخر في الفندق . ثم يعود في المساء إلى بيته حيث النقيض . هذا الشخص لا يمكن أن يكون سلبياً . لابد أن يتكلم ويحكي . لازم يفضفض . يعني لما موظف في الشهر العقاري بياخد مبلغ معين ويلاقي قدامه واحد بيسجل ملكية بعمارات بـ ١٥ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ مليون . ألا تعتقد أن شيئاً ما . يتحرك داخل هذا الغليان .. أسمع مطلب البشر الأول . ومنذ بدء الخليقة هو المساواة بين الناس والمساواة مستحيلة . وفي حالة عدم إمكانية المساواة . صار الناس يتكلمون عن (الفرصة) .. يقولك : اديني الفرصة . الناس اكتشفت أن الفرص مغلقة . ده خلق حالة خلل في المجتمع . يعني لما تلاقي الريان والسعد عاملين ١٠٠ مليون و٤٠٠ مليون . لازم تتساءل إيه الحكاية . ده كله جاي منين .. ما هو ده من حصيلة واحدة عايشين عليها جميعاً . وهي الدخل القومي . واحد بياخد منها حاله والتاني مش طايل .. أليس هذا مناخ عنف ؟! ثم تعال نتصارح أكثر من ذلك . وسأضع أمامك إشارات . أكتفي بذكرها . وأظن أن قارئك الذكي لن تفوت عليه . منذ عام وربما عامين .




المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٧

كانت هناك عملية جمع تبرعات لمجاهدى أفغانستان ، وكانت الحكومة تساعد مجاهدى أفغانستان ، لم يقف أحد ليقول بالجماعة ده بشكل خطر ، محدش قرا المستقبل ، محدش حس أنه بيتلعب بينا ، يعنى احنا نخلق وحوش وبعدين نعانى منها ، كل العالم العربى والإسلامى كان بيساعد مجاهدى أفغانستان ، حد وقف وسأل إيه معركة أفغانستان دى ، احنا تورطنا فيها ليه ؟ ارسلنا أولادنا ليه ؟حوالى ١٤ ألف شاب من العالم العربى ذهبوا لأفغانستان وتولوا تدريبه وتولت الـ(سى آى إيه) تسليحه وعلمتهم حرب المدن وشحنتهم بالعنف ، وقعدت تقولهم دى

حكومة كافرة ، هل تصورنا اننا ندرب وحوشا تحارب السوفييت ثم نغرقهم فى بحيرة ؟ هل كان خيالنا قاصراً عن إدراك انهم سيعودون مرة أخرى حيث تلتقى شحنات عنف وطنية ، ثم شحنات عنف اجتماعية ، ثم شحنات عنف طارئة ، ثم شحنات عنف قمنا بها فى الجامعات للحرب ضد الشباب الناصرى أو القومى ، ألم نكن نتصور ، وهذا كله ماثل أمام عيوننا انه سيرتد علينا ..؟

وإذا اعتقدت أن العالم الخارجى يبالغ فيما يحدث فى مصر ، تكون مخطئاً ، لا أحد يريد أن يُعبأ أحد ضد أحد ، أنت فى الإعلام المصرى تبالغ فى إبراز مشاهد المجروحين والمصابين بهدف سياسى هو تنبيه الناس إلى خطر الجماعات ، العالم بيلخد عنك لا يخترع شيئاً ، ما جرى فى السياحة ، نحن أهم أسبابه ، فالعالم عرف منا المأساة فى حجم أكبر من الحجم الطبيعى ، العالم عرف ما جرى فى مصر من مصر حتى لو نقلتها عدسات العالم ، اقرا أحياناً كلاما غير مسئول ، ومن هذه العينة أن الـ(سى آى إيه) بتشتغل ضد النظام ، لا ما بتشتغلش ، بالعكس ـ وأنا آخر واحد يدافع عن الـ(سى آى إيه) ، لكنى أتصور الأمريكان مخضوضين وقلقين على نظامك قد اتفق أو اختلف ، لكنهم راغبون فى الاحتفاظ بنظامك . العصبية تنطوى على إساءة الظن ، احنا فى حالة (سندروم) ، السندروم كلمة مهمة هى : أعراض حالة متكاملة يؤدى شىء منها إلى شىء آخر .

■ تساءلت بسؤال عن موقف إيران وسط هذا اللغط ..

التقط هيكل أنفاسه ، فقد ظل يتكلم بانفعال مخلص يشرح ويحلل ويتذكر وينقب وينبش ويريد أن ويوصل، شحنات الغضب والعنف التى اجتاحت المجتمع .



دق التليفون ثلاث مرات بجواره ولم يرد ، طلب كوب ماء ، ولم يرشف رشفة .

قال هيكل عن إيران : لا أعتقد ان إيران لها دور فيما يجرى . انا اعتقد ان مصر عصبية جداً على إيران . لو عرفت راى من تسميهم الإرهابيين في الإيرانيين ستكتشف انه سيىء جداً . اتذكر لما كنت في السجن واسال شاب من دول على الخوميني (كان الرد على طول سلبى والسبب) لانه شيعى . اتذكر انى كنت اتكلم مع مسئول مصرى - اعفيني من ذكر اسمه ، وإعط لفضولك اجازة صغيرة - وكان مصمما على ان إيران لها دور وقلت له : لا أرى من حقك ان تتهم دولة إلا ومعك دليل الاتهام .

نحن - حتى هذه اللحظة - نتهم إيران بلا ادلة . لا اعتقد ان إيران فاضية تشتغل في مصر ولا هي قادرة . فالثورة الإيرانية في حالة ضعف شديد ، وفي إيران مشاكل فوق راسها ، واريد ان اقول لك ان إيران في شوق لعلاقات طبيعية مع مصر ، واعتقد ان اهم قوتين في هذه المنطقة هما مصر وفارس القديمة . وتاريخ المنطقة كله تقريبا كان صراعا بين الاثنين . حتى في الوقت العثماني كانت في مصر قلعة السنية وكانت قلعة الشيعة . واظن ان علاقة المصاهرة بين اسرة بهلوى واسرة محمد على كانت تستهدف نوعاً من ترميم العلاقات وإقامة جسر عليها .

■

تسلل سؤال آخر عن « مسألة تمويل الارهابيين القادم من الخارج » .

قال هيكل : مفيش تمويل خارجي بالدرجة التي تتصورها ، إذا كنت بتتكلم عن السلاح . اكبر تمويل واخطر تمويل هو شحنة الغضب الموجودة . ولا تنسي الفترة اللى جمعت فيها فلوس تبرعات لاغراض قومية ومساجد الرحمة والإيمان والسعى والرحمن . فيه فلوس في البلد وفيه ناس بيدفعوا ديات . انا اتابع الحوادث وإذا اردت الحسبة كلل ستجد الموجود هنا ، ابسط إذا قورن بغيره . تعالَ نقارن ما يجرى عندنا بما يحدث مع



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٣

الجيش الايرلندى يطلع ولا حاجة . تعال نقارن ده بما يجرى مع الالوية الحمراء فى إيطاليا يطلع ولا حاجة . انت عندك (ظواهر اجتماعية) فى مجتمعك ، لابد ان تعالجها فى حدودها . فى كل المجتمعات ـ خارج حدودنا ـ تحدث فيها حوادث من هذا النوع .. اد اللى بيحصل عندنا الف مرة . والناس تلعد تتكلم فيها بمنطق .

واريد ان اضع النقط فوق الحروف . انت بتكبر إيران بدون داع لما تتهمها بالتمويل واللعب فى مصر . مصر اكبر بكثير من إيران . لا تستطيع إيران ان تؤثر فى مصر بالعنف ولا السودان . ولست اقل من قيمة او حجم احد . لكن عندما تعطى لنظام ضعيف قيمة ، تبقى غلطانين .

■ السؤال عن « الأمن » يأتى فى سيناريو الحوار . هل هو تغيير وزير داخلية بوزير آخر ؟

قال هيكل والسيجار لا يفارق اصابعه :

ــ للامن وسيلتان . مدرسة الحراسة ومدرسة المعلومات . المدرسة الاولى تفرض عليك تواجد العسكرى فى الشارع .

والمدرسة الثانية ـ مدرسة المعلومات ـ تحتم رصد مجموعات النشاط المؤثرة عليك . وتسبب لك المشاكل . واصارحك ان اخر وزير داخلية كان ومازال لديه وعى سياسى هو حسن ابو باشا . وفى مصر ـ منذ الازل ـ نوعان من الامن . امن جنائى وامن سياسى . البوليس السياسى القديم ، اتفق اختلف عليه . لكن كان تمثيلا لفكرة المعلومات بالطريقة البدائية . تحريات وملفات وقوائم اعتقالات تتاخد بالكامل فى اى كبسة . لما د . لويس عوض يروح لهم فى السجن لما اعتقلوه ويقول (انا بورجوازى) محدش فهم يعنى إيه بورجوازى . المهم ان اسمه مسجل على الشيوعيين ! انت محتاج اليوم إلى نوع متطور من الامن عما كان . لابد من المعلومات الامنية الدقيقة لان الامن إلى درجة ما ، اجتماعى . الجريمة باعثها الاول اجتماعى . يجب ان نتخلى عن فكرة (الامن القائم على وضع قوة فى الشارع) لانك ببساطة معندكش قوات تكفى لمراقبة ٦٠ مليون بنى آدم . لكن إذا كان عندك معلومات ، لا تحتاج للتواجد المكثف فى الشارع . عمليات التمشيط عمليات عضلية فى الامن لانها عشوائية .. تجعل للمجتمع (صورة بوليسية) ولا اظن ان هذا يرضى احداً .

فى سويسرا ، اكبر امن ممكن ، لكنه (امن معلومات) ، لكن مفيش عسكرى تلمحه إلا ساعة حادثة . فى اسكتدلانديارد ، الامن متابعة بمعلومات وقوة فى مكانها الصحيح . اسوا ما فى الامن



عملية الحملات . يعنى ملكة انجلترا بجلالة قدرها عندما تتواجد فى اى مكان يوجد فيه معها عسكرى بوليس واحد . فى لحظة من اللحظات قام جهاز الامن فى مصر بعمليات تصفية نتيجة تحولات اجتماعية وسياسية شديدة الخطورة وبالتالى لم يعد لوزارة الداخلية (خريطة مجتمعية امنية) انت - فى اجهزة امنك - تعتمد على التواجد فى الشارع .

قلت لهيكل : لوقت قريب كنت تقول لكل من يلقاك (لا مستقبل للجماعات المتطرفة فى حكم هذا البلد) هل لايزال هذا رأيك ؟

قال : اه ، لا يزال رايى . هؤلاء ليس لديهم لا الفكر ولا الوسيلة ولا التنظيم لفهم معنى كلمة دولة . انت امام ظواهر بسيطة .. وبدائية يعنى يدوب على مستوى قرية مش على مستوى بلد : نحن لا نواجه ظاهرة دينية - نحشد لهم الشيوخ ونتفوق عليهم - مما جعلنا فى مناخ غير معقول . إنها ظاهرة سياسية وليست دينية .

استطرد هيكل يقول : ظاهرة اجتماعية فى واقع الامر ، فإذا تصورت انك تحاول ان تحلها بالدين ، تخطىء لانك تنقل ارضية المواجهة إلى ميدان اخر فيه من هو اقدر منك وتكون قد احتكمت إلى قانون لست انت قاضيه . هل يعقل ان تقنعنى بشهادات الاستثمار بورقة من المفتى ؟ هل يعقل للاشتراك فى حرب الخليج ان يقوم المفتى يطلع ورقة ويقول إنها حرب غير شرعية ؟ إذا اردنا الدخول فى هذه الحرب ولنا اسباب سياسية او امنية او قومية ، فلندخلها ونشرح للناس الحيثيات . ماله فضيلة المفتى او فضيلة شيخ الأزهر مع الاحترام يكون الإصلاح الزراعى حرام ام حلال ؟! لماذا تقحم الدين - فى معاركك - ؟ الدين هنا ، اعطى له رخصة لتنظيم مجتمع على ضوء مبادىء عامة لا تخرج عنها . ونظم مجتمعك كما تشاء . واعظم ما قاله سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) « إنتم اعلم بشئون دنياكم » . رد الرسول نفسه عن ان يتعرض لمستقبل هو مش موجود فيه . عندما جاء الشيخ محمد عبده - وهو من اكبر المفكرين - قال إن الشيطان والملاك هما رمزا العقل والغريزة متأثراً بفرويد . بلاش متأثر .. خليها (شايف ان فيه افكار واجتهادات موجودة) . لماذا تلجأ انت إلى عسف النصوص إذا كانت تخص رسالة الدين .

في القرآن نص صريح ﴿ ياأيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ التصرف طبقا لما توحي به مصلحتك والقانون قانون . كن رجلا متفتحا : لاتأت بقضاة من خارج العصر . ياراجل اقرأ مناقشات لجنة الدستور في مصر سنة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ لما النواب جاءوا للقسم (تأدية قسم اليمين) انقسموا وحصل خلاف على كلمتين . رأى بيقول اقسم أن أؤدى واجبى بأمانة . التاني قال (اقسم بالله العظيم) . ناس قالوا مفيش داعي لاقحام اسم الله في الحكاية دى . يكفى أنا اقسم بضميرى كإنسان انت بترجع لورا وإلا بتتقدم لقدام . الغريب إننا - كل مرحلة - تفوت ناخذ السيىء ونرمي منجزاتها !

قلت لهيكل: مارؤيتك للتغيير الذى يحلم به الناس؟ هل الرجل هو الأسلوب؟

رد هيكل : عندما تقول لى إن الرجل هو الأسلوب ، كأنك تريد أن تقول إنه قادر على تغيير كل ما حوله !

وهذا غير صحيح . فليس أحد فينا قادرا على التغيير وحده . بداية التغيير أن تضع أمامك (مضمونا) Concept نعم ، أنا أوافق على التغيير لكن التغيير ليس خروج عاطف صدقى من بوابات الوزارة . ويأتى رجل آخر . والتغيير ليس (الخصخصة) . التغيير - في مفهومي - مادمت تسألني هو أنك تدرس أحوال العصر وترى تأثير هذا عليك وتخلطه بأمانيك للمستقبل . باختصار تعمل (خلطة) من أمانيك وتصوراتك . التغيير لا يبدأ بشخص إنما .. بمضمون . الوضع - اليوم - هو تراكم مراحل على بعضها . فيها بقايا من عصر الليبرالية ... واللى فشلت ولو مكنتش فشلت مكانتش تقدر الثورة تنجح . مكنتش ٧٠ ضابطا يستولون على سلطة الدولة . الثورة جاءت في الخمسينيات والستينيات ثم واجهتها ظروف . وعلى أي حال فهي مرحلة انتهت . وتغير العالم بعدها . ماذا نرى اليوم في الصورة ؟ تأملها جيداً . عندك بقايا من نظام أتت به الثورة . وعندك محاولات لاختراع شيء جديد . جربتها مرة في الانفتاح



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

ومرة في بيوت المال الإسلامي وتلقى الأموال ، ولكننا لم نجلس مرة لنقول : ما هي هوية نظامنا الاقتصادى .. بدلا من هذه الإجراءات التى تتم بالصدفة ؟ .. (الكلام ده حتنشره وإلا فيه تحفظات عليه) ؟

التغيير بالمفيد – تذكرة إلى مستقبل . لابد وانت تركب القطار ان تعرف إلى اين انت ذاهب وهو – بالمناسبة – ليس قطار مفاجآت ! التغيير يبدا بطرح التصورات دون ان اعتمد على مخلفات الماضي واحاول ارمم منها او ارقع .. اتذكر انى ذهبت إلى السادات عام ٧١ وطرحت حاجة مهمة لم ينتبه إليها احد .. وهي المتغيرات . قلت له ان العالم يتغير حوالينا وانت واحد من الناس – بحكم اتصالك بالعالم – تدركه وتعرف ابعاده ، وتعرف عمق التغيير . اذكر انى عدت من رحلة في اوروبا عام ١٩٦٤ وكتبت مقالات بعنوان (رحلة إلى شواطىء مجهولة) .

وكتبت عن عدم الانحياز فذهب سفير الهند وقابل الرئيس عبد الناصر وقال له : هل هناك تغيير في مفهومكم لعدم الانحياز ؟ .. قال له : لماذا ؟ قال السفير الهندى : هيكل كتب مقالة يلمح فيها إلى هذا التغيير . قال عبد الناصر : (والله ماقريتهاش) وبالمناسبة كان هناك بيني وبين الرئيس اتفاق على الا يقرا مقال . كان واضحا من منظورى ان هناك تغييرا ما يجرى في هذا العالم لم ننتبه له .. وهذا جزء من مصيبة ٦٧ . لم ننتبه لعالم يتغير وان الاتحاد السوفيتي وصل – وهذا عنصر من العناصر – ان سباق السلاح ارهقه . اتذكر انى طلبت من الرئيس السادات ان يطلب من الناس مناقشة اللى بيتغير في العالم وعمل ورقة عمل اسمها (ورقة المتغيرات) ونوقشت . كان الهدف هو الإحاطة بما يجرى حولنا .

اتذكر ان جريدة التايمز اللندنية كتبت تقول ان هناك محاولة جديدة لتعليم الشعب المصرى شيئا جديدا وانه جهد يستحق الاحترام . الخلاصة . العالم حولنا يتغير ونحن جزء من هذا العالم .. اليوم في ثورة المواصلات تنسى ان ما كنت تفعله في شهر ، صرت تنجزه في ٥ دقائق عن طريق الفاكس . إذن .. في التغيير لابد – اولا – ان ترصد المتغيرات . ولابد – ثانيا – ان تفهم عالمك وعصرك . وبعد ذلك تحدد على ضوء هذا مطالبك وامانيك .

واعود مرة اخرى إلى الخريطة المجتمعية التي ترشدك لاحوال مجتمعك بدقة ووضوح رؤية .. في القاهرة وحولها ٥٤ منطقة عشوائية وهذه مصادر لما نطلق عليه إرهابا او فقرا او اى



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

تسمية . ليس كافيا انك تدرس منطقة واحدة مثل إمبابة . وليس كافيا ان تذهب لدراسة منطقة مثل بولاق الدكرور .

إنما المهم ان تكون لديك (الخريطة الامنية) التى هى فى نهاية الأمر الأرضية الاساسية اللى حتشتغل عليها وسط الناس . واصل إلى نهاية النقطة التى اردتها وهى المهمة .. تفرض من يقوم بها — من الرجال — وليس العكس . متروحش تدور على اسم .. ويبقى العصر ومهامه ..

قلت للأستاذ هيكل .. وأنا أتعمد ألا أقطع استرساله المتدفق بأى سؤال اعتراضى إلا ما يتسلل من الجدار لأنه يلتقط المعلومة وقد كنت حريصا على (الاصغاء) لمرصده الذى يرى ويسمع وليس ملتصقا بدور يفقده بعض البصيرة .. قلت له : أعلم أنك تكاد تفرغ من عمل فكرى ربما كان اضافة للمكتبة العربية .. وأظن أنك سمحت بهذا الحوار ، حين استطعت أن تطمئن على ما كتبت ..

قال هيكل : الموضوع الذى انجزته او قارب على الانتهاء ، يتعلق بالذاكرة المجتمعية لهذه الأمة .

قلت له : لاحظت أنك تستخدم كثيرا كلمة (تنسى) ..

قال بسرعة : فعلا .. بننسى !

قلت : ماذا أردت أن تقول فى كتابك الجديد؟

قال : الكتاب اسمه (اكتوبر ٧٣ السياسة والسلاح) . إنه الجزء الرابع من حرب الثلاثين عاما .. اردت ان اقدم هذه المرحلة موثقة للذاكرة المجتمعية . اقول للناس : هذا تاريخكم فى مرحلة معينة وهذه معركتكم فى لحظة معينة وهى معركة لا تزال مستمرة لانها متصلة بالثابت من حياتكم . إذ يستحيل وجود اى حوار دون مرجعية . احاول ان اصل إلى ان (المحكمة النورت) ليصدر الحكم على الأحداث . اقصد محكمة التاريخ . انا لا اقدم تاريخا او تاريخا على حد تساؤلك (كلاهما واحد .. وفيهما لعب بالالفاظ) إنه عملية بحث عن الحقيقة . اقدم لاجيال قادمة شهادات كافية .

—

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صباح الخير
التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

صمتا ...

ولكنه (صمت ثرثار)، يغرى بسؤال وأسئلة وتساؤلات! وحين أشعل هيكل السيجار وبدأ يستخدم الطقطوقة الفضية، أدركت أنه يكافئ نفسه بلحظة راحة. وتركت بطارياته تشحن من جديد ليعمل المرصد بكل كفاءة!

●
●
●

«مفيد فوزى»



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ ... ١٩٩٢

من خواطر الخميس

الحس السياسى للشباب وقضية التطرف

الانسان حيوان سياسي، مقولة لا اذكر قائلها من بين الفلاسفة او المفكرين - جاءت فيما اعتقد ردا على مقولة ان الانسان حيوان ناطق «اى مفكر» التى شاعت ايضا كتعريف صورى لذلك الكائن المدعو بالانسان.

واعتقد أنه لاوجه للتناقض بين الوصفين، فمعنى ان يكون الانسان حيوانا ناطقا هو فى التحليل البسيط أنه حيوان مفكر وهو حين يفكر فلن يفكر بعيدا عن ذاته ، وذاته جزء من جماعة والجماعة جزء من مجتمع وهذه العضوية متداخلة القوى ستكون بدون شك هى المجال الحيوى لتفكير هذا الانسان.. وهو اذ يفكر فى عضويته داخل الجماعة وداخل المجتمع فهو ايضا سيفكر فى طبيعة هذه العضوية مالها وما عليها، وهو بالتالى سيجد انه مطالب بأن يكون صاحب رأى ووجهة نظر وموقفه ليس ذلك فحسب، بل انه مطالب ايضا بأن يتقدم خطوة او خطوات من اجل ان يمارس درجة او اخرى من درجات التأثير من اجل تغيير الواقع المحيط به سواء كان هذا الواقع واقعا اجتماعيا او واقعا طبيعيا، وهو الأمر الذى يقود الانسان لأن يكون كائنا سياسيا اي ضالعا فى انشطة لها علاقة بادارة شئون الجماعة والمجتمع. ومعنى ذلك ببساطة ان الانسان - بحكم انه عضو فى جماعة والجماعة عضو فى مجتمع - يصبح مطالبا بالمشاركة فى اداء مهام معينة تتبلور على صورة دور ROLE او ادوار يلعبها تارة بكفاءة واخرى بقصور، وعلى درجة كفاءته وميادانه يتبوأ هذا الانسان مكانته الاجتماعية المناسبة وينال الوضع الذى يستحقه بين ابناء الجماعة.

اذن فإن الحس السياسي للانسان ليس شيئا مصطنعا ولا هو نشاط يرغب فيه الانسان او يرغب عنه.. كلا فكل انسان هو كائن سياسي بدرجة او باخرى، حتى وان بدا انه لا يمارس السياسة بشكل رسمي، إلا انه شاء ام ابى سوف يجد نفسه جزءا من نظام سياسي، له فيه دور وعليه ان يلعبه راغبا او راغما.

وعندما تقدمنا لاجراء الدراسة الحالية على طلاب المدارس الثانوية والجامعة، كنا ندرك اننا نقوم باجراء دراسة فى مجال علم النفس السياسي وأننا سوف نطرق مع الطلاب موضوعات تدخل تحت هذا الباب من ابواب علم النفس، خاصة بعد ان اتضح من خلال الدراسات الاستطلاعية التى اجريناها فى البداية ان البعد السياسي متداخل فى النشاط الطلابى بصورة كبيرة. ومشكلة التطرف هى بكل تأكيد من المشكلات التى لها طابع سياسي واضح، يتجلى ذلك فى الشعارات المرفوعة وفى التفاعل مع الفتاوى المتعلقة باجراءات سياسية معينة ومع المطالب التى يتقدم بها احيانا الممثلون العلنيون لبعض الفصائل العاملة فى الساحة..

وإذا مارجعنا إلى بنود الاستخبار الذى تم استخلاصه من المناقشات المستفيضة مع الطلاب لوجدنا ان كثيرا من تلك البنود له طابعه السياسي الذى يمس بدرجة او باخرى حاجات اساسية او ثانوية لدى الشباب.

وبعد التحليل الاحصائى لاستجابات الطلاب (١٥٠٠ طالب وطالبة من طلاب المدارس الثانوية والجامعة بمحافظة المنيا) وجدنا من بين العوامل او الابعاد الاحصائية المفسرة لسلوك التطرف بعدا واضح المعالم له طابع سياسي اصيل متفاعل مع بعض البنود التى تدفع للتطرف وتساعد عليه ذلك هو العامل الكامن الذى تمحور حول المفردات الآتية:

١ - التفكك الاسرى وتأثيره على سلوك الابناء

٢ - المشكلات السياسية الموجودة فى المجتمع

٣ - عدم تكافؤ الفرص امام الشباب

٤ - غياب الحلول الحاسمة لمشكلات الشباب

٥ - التخلف الدراسي للفرد واثره على شخصيته

٦ - الممارسة الخاطئة للحرية.

وحين نقرأ مفردات هذا العامل المتبلور فى إطار إحصائى رياضى مفسر للتطرف نلاحظ ان هناك ثلاثة ابعاد فرعية له هي:

أ - بعد فردى يتمثل فى التخلف الدراسى والممارسة الخاطئة للحرية

ب - بعد اجتماعى يتمثل فى التفكك الأسرى والخلل فى عملية التنشئة الاجتماعية.

ج - بعد سياسى يتمثل فى إحساس الشباب بأن فرصهم غير متكافئة وفى وجود مشكلات سياسية مزمنة وفى غياب الحلول الحاسمة لتلك المشكلات المزمنة (او غير المزمنة)..

هذه هى الرؤى التى ينطلق منها الشباب فى ممارستهم لارائهم.. وهم يرون ان سلوك التطرف ينشأ عندما تتبلور تلك المفردات فى منظومة واحدة.. فالشخص «ومعه مجموعة الاشخاص المكونين لجماعة متماسكة» عندما يكون متخلفا فى الدراسة وعندما تكون أسرته مفككة، وعندما يجد انه قادر على ان يمارس سلوكه بدرجة عالية من الحرية، وعندما يمارس تلك الحرية بدون ضوابط نابعة من داخله أو آتية إليه من الخارج، عندئذ يمكن ان نتوقع انه منخرط فى سلوك التطرف او الانحراف أيا ما كانت طبيعة هذا التطرف او هذا الانحراف.. قد يكون انحرافا فى اتجاه ممارسة الجريمة او العبث وقد يكون انحرافا فى مجال التآمر والتجسس.. المهم اننا امام إنسان يمارس سلوكا خارجا عن موافقة الجماعة الأصلية او المجتمع الكبير الذى ينتمي إليه والذى تحكمه قوانين وشرائع متفق عليها.

والشخص الذى يتعرض لمثل هذه الظروف ظروف التخلف الدراسى والتفكك الأسرى والحرية غير المحكومة قد يجد ايضا من يدعوه إلى التمرد مزينا له هذا السلوك لما قد ينبهه إليه من عوامل اخرى فى



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٢



د . مصري حنورة

المجتمع، فظروف المجتمع الاقتصادية والضائقة المالية التي يمر بها الناس وغلاء الأسعار والبطالة ونقص الإنتاج الغذائي.. الخ كلها مشكلات يحس بها كل مواطن، ومن المفترض أن يكون هناك «جهاز قوي» يقدم للناس شرحا دقيقا وواضحا ومحددا لحدود المعاناة التي يتعرضون لها مع جداول زمنية تقريبية للمدى الزمني الذي يمكن ان تمتد اليه تلك المعاناة.. عندئذ سيكون من الواضح أمام الشباب أن الأمور تمضي في الاتجاه المأمول، ولكن للأسف الشديد لم يوجد بعد هذا الجهاز، مما يفسح المجال أمام المزايدين والخارجين على الشرعية والباحثين عن دور أو ميراث.

وليس ثمة شك في أن الدولة تصنع أقصى ما تستطيع من أجل مواجهة المشكلات التي يتعرض لها المجتمع، وقد كان هناك أمل كبير في أن تنتهي معاناة الناس مع الازدهار السياحي الكبير الذي بدأت ملامحه تتحدد خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويقرر الخبراء أننا كنا على أبواب رواج اقتصادي ينتقل بنا من كوننا دولة مدينة الى أفق الوفرة والفائض في ميزان المدفوعات.

ولكن ما أن بدا من لا يسعدهم ذلك يدركون تلك الحقيقة حتى تحركت الأصابع من هنا وهناك وبدأ مسلسل العنف من مطاردة أفواج السائحين. والنتيجة كما هو واضح العودة مرة أخرى الى حيث كنا في معاناة.

والأمر المؤكد أن هناك جهات أجنبية أسعدها ضرب السياحة المصرية، وليس بخاف على أحد السعادة التي استقبل بها الإعلام الغربي حوادث السياحة في مصر، ومبالغتها في تصويرها على نحو غير واقعي، وهي أمور مريبة تجعل المسئولين مطالبين بإعادة النظر في التعامل مع الواقع السياحي العالمي بدلا من أن نجتر الامنا وحسرتنا فليس بعيدا أن تكون هناك مافيا عالمية وراء هذه الاحداث وربما يتضح أخيرا أن هؤلاء الذين نفذوا تلك العمليات لم يكونوا سوى أدوات في أيدي تلك المافيات التي تضرب على وتر حساس في نفوس الشباب، ألا وهو وتر المعاناة وتأخر الحلول الى سمة للمشكلات التي يعاني منها الشباب وقطاعات عريضة من المواطنين.

اننا عندما ننظر في مفردات المنظومة المكونة لهذا العامل الذي يمكن أن نطلق عليه «عامل الحس السياسي» لدى الشباب نستطيع أن نخرج بحقيقة مؤكدة هي أن الشباب جزء من واقع هذا المجتمع، وأنهم على علاقة وثيقة بما يجري فيه ليس ذلك فحسب بل ان لهم اطلالتهم على ما يدور خارج هذا المجتمع. وربما يكون من المحتمل وجود علاقات متبادلة بين بعض القيادات التي تحرك هذا الشباب ومنظمات أخرى خارج الحدود. كل ذلك جائز، ويمكن أن يؤدي على المدى البعيد (أو القريب) الى اتساع دائرة الاستقطاب وهو الأمر الذي سوف يتحول معه الشباب - أو فئات منهم - من الولاء للوطن الى العمل ضد مصلحة هذا الوطن، وهو الأمر الذي بدا واضحا في قضية السياحة - فليس من المعقول أن شخصا يؤمن بقضية وطنه ويساهم في دفع عجلة الإنتاج، ويعمل من أجل محاربة ذل التخلف، ليس معقولا أن شخصا بهذه الكيفية يندفع الى اطلاق رصاصات طائشة على سيارات تستقلها أفواج سياحية معروف أنها تساهم بشكل أو بآخر في تحسين اقتصاد الوطن، الا اذا كان هذا الشاب قد تمت برمجة عقله بطريقة جعلته يؤمن ان ما يقوم به هو الطريق الى القضاء على المعاناة والسير في اتجاه التقدم والازدهار.

أجل ان الانسان حين يعتقد في أمر من الأمور، يمكن له بالطبع أن يلغي المنطق الواضح المستقيم، ويتبع منطقا آخر هو المنطق الذي تم رسمه له وتزيينه لمخيلته ومع مرور الوقت يجد الفتى أنه أصبح صاحب قضية حتى وإن كانت القضية تستند الى منطق مغلوط.

واذا ما كنا نعالج مفردات منظومة العامل الحالي المسئول عن التطرف في إطار حديثنا عن الحس السياسي، فذلك لأن ما أشارت اليه الدراسة مما يلعب على أوتاره أولئك الذين يتلاعبون بمشاعر الشباب، ويحاولون أن يتسللوا الى وعيه السياسي، مستغلين الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد والمواطنون.

والآن وقد وصلنا الى نهاية المطاف مستعرضين أهم العوامل والأسباب التي أشار اليها الشباب باعتبارها مسئولة عن الانخراط في سلوك التطرف، ماذا علينا أن نفعل لكي نواجه هذا الواقع المحدد الذي لا يختلف عليه اثنان؟! ان الظرف لجد خطير وليست بي - أو بغيري - حاجة الى اللف والدوران، ونحن جميعا مطالبون بأن نتحلى بأكبر قدر من العقلانية والصدق مع النفس ومع الوطن، من أجل أن تتضافر الجهود في إطار استراتيجي من أجل العبور فوق هذا الفخ المنصوب لنا وبإحكام اننا مطالبون ببذل أقصى الجهد بحثا عن الطريق ورصدا لما ينبغي لنا عمله كمشروع قومي يواجه هموم ومطامح الشباب وهي الإطلالة التي لنا معها من بعد لقاء.. ومازال الحديث مستمرا.



المصدر :  الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ | اكتوبر ١٩٩٢

انهم يضمرون الشر .. لمصر الشعب والحكومة

يحاول خصوم مصر في الداخل والخارج تصعيد الضغط والارهاب بشكل عجيب وغريب ولم يعد هذا الارهاب يفرق بين حكومة وشعب بين ضرب اقتصاد وسياحة وضرب بشر من عامة الشعب بصرف النظر عن اتجاهاتهم الطبقية والاقتصادية والسياسية وفئة عمرهم .

بقلم :
د. عبد الهادي الجوهري
استاذ علم الاجتماع والمستشار الثقافي بمصر

فماذا يريد الارهابيون من وراء ذلك هل يريدون ترويع الشعب الامن لدرجة فقدانه الثقة في قياداته وحكومته ؟ هل يريدون تحريك الشعب ليثور ضد نظام حكمه ؟ هل يريدون تشويه صورة مصر أمام العالم الذي يتعامل مع مصر كمركز استقرار في المنطقة ؟ هل يريدون تحطيم المعبد على من فيه هل يريدون لبننة او صوملة او تقزيم مصر ؟ هل يريدون الوصول للحكم ؟ ماذا يريدون ؟

اعتقد انهم يريدون اكثر من شيء لانهم اكثر من جهة فهناك مصريون يعملون بالداخل كمنفذين ومساعدين في التخطيط وهم قلة ارتضت لنفسها القيام بدور يربأ كل مصري ان يقوم به إنه دور العمالة والنذالة ومصريون يعملون بالخارج وهم فئة متطرفة في الفكر والحركة وتقوم بدور التخطيط والتمويل والتنظيم كما ان هناك فئة غير مصرية وغير عربية وغير اسلامية ممن لايرضون لمصر ان تنمو وتتقدم وتزدهر وتستقر وتقوم بدورها بحكم تاريخها وجغرافيتها وحضارتها وثقافتها وهذه الفئة لها دور كبير في التمويل والتخطيط والتنظيم ومد الاخرين بالمعلومات .

انهم يضمرون كل شر لمصر شعبا وحكومة كما يضمرون السوء وهم أهل سوء يريدون السيطرة على مقدرات الشعب من خلال تغيير نظام الحكم من ناحية وتغيير الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من ناحية اخرى والسير بطبيعة الحال في ركاب مموليهم من اسيادهم ..

ان الامر لم يعد يحتمل السكوت عليه لانهم يريدون القضاء على الاخضر و اليابس ومن هنا وجب توحيد جهود كل القوى الوطنية بصرف النظر عن انتماءاتهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية والحزبية من خلال جبهة وطنية متجردة من العواطف الا عاطفة حب الوطن والذود عنه لنقف صفا واحدا معبئة الشعب تعبئة مدروسة ومحسوبة ومحبوبة تصد المعتدين وتدحر الافاقين والارهابيين .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٢

التطرف والارهاب بين الحقيقة والأسباب

د. احمد جلال عز الدين

أتابع كثيرا مما يكتب او يقال في بعض اللجان حول موضوع الإرهاب، ولا شك ان أهمية الامر تجعله مستحقا للاهتمام مادام قد جذب الانتباه، بل اصبح يشكل خطرا على الامن القومي ممثلا في كفالة الاستقرار الداخلي كضرورة للتنمية القومية الشاملة التي هي - وفق - احد التعريفات - جوهر الامن القومي، او في انعكاسه على احد الموارد القومية الهامة مثل السياحة او على عنصر من عناصر القوه الشاملة للدولة وهو التماسك الاجتماعي.

واخوف ما اخاف هو أن يبتذل الكلام جلل الخطب، وان يصبح الجدل هدفا في حد ذاته بحيث تستغرق الوسيلة الغاية، فقد تشعبت محاور الجدل لتطرق مشكلات بعضها مزمن وبعضها حادث، في محاولة للربط بين الاسباب والنتائج، ولايدخل كل ذلك في دائرة البحث العلمي او المنطقي عند تفسير الظواهر، وانما ينطلق كل من ذاته وموقفه والاتجاه المصلحي والسياسي.

وهناك بعض محاور النقاش التي يجب ان يوضع تحتها بعض الخطوط لابراز اهميتها، وتحديد الاطار الذي يحتويها حتى يكون ذلك النقاش منهجيا، وتكون زوايا الاقتراب هادفة ومؤدية لنتائج عملية.

١- التطرف والإرهاب:

التطرف هو موقف مبالغ فيه يقفه إنسان من قضية عامة او خاصة يتجاوز حدود المألوف والمعقول وهو على انواع ابرزها اثنان:

الاول: تطرف عام ساذج غير هادف يجيء نتيجة اندفاع عاطفي تفرضه اتجاهات ذاتية حول افكار تستثير إعجاب الانسان او كراهيته فيندفع معبرا عن ذلك بآراء او عواطف متجاوزة حد الاعتدال ولا يتجاوز هذا التطرف حد الالتزام الذاتي الى الدعوة اليه او فرضه على الآخرين.

والثاني: تطرف داع هادف يجيء نتيجة ادراك ومعاناة فكرية عميقة في قضية دينية او فكرية يعبر عنها بسلوك او اقوال تهدف الى تحقيق اغراض معينة، وتوضع لها وسائل خاصة بغية الوصول الى هذه الاهداف، والتي تتخلص في فرض هذه الافكار على مجتمع معين.

ومن ثم فإن الالتزام الذاتي بفكر متطرف لا يضير المجتمع الا بقدر ما يخسر من افراد ناقعين فيه، اما التطرف الحركي والذي يسعى من خلال خطط مرسومة ودعوة منظمة واساليب عنف لفرض افكاره ومبادئه على المجتمع، فهو الذي غالبا ما يتحول الى حركة إرهابية، لذا فإن التطرف الفكري اذا ما كان في اطار التزام ذاتي بحت فهو من قبيل الحرية الشخصية وحرية الرأي والاعتقاد، اما اذا تحول الى الفعل او انتهاج العنف، فنحن اذن في هذه الحالة نواجه عنفا بصرف النظر عما يكون خلفه من افكار ومواجهة الارهاب هي عملية دفاع النظام الاجتماعي عن نفسه ضد اساليب عنف منظم يسعى الى تحقيق اهداف معينة، وهي عملية تتم بالتصدي للعنف باعتباره ارهابا خالصا pure terrorism ومن هنا يجب الا نخلط بين التطرف والارهاب، لان النظام الاجتماعي يواجه العنف المنظم بصرف النظر عما وراءه سواء أكان دينيا او فلسفة فوضوية او فكرا الحاديا، فليس كل متطرف ارهابيا وليس كل ارهابي متطرفا دينيا ..

٢- اسباب التطرف واسباب الإرهاب

البحث في اسباب التطرف ينصب على العوامل التي تفاعلت مع بعضها وتسببت بشكل او بآخر في قيام هذه الظاهرة، حيث لا يمكن بحث اسبابها بصورة حسابية تضع السبب وتضع النتيجة امامه وانما هو بحث في جملة الاسباب داخل عملية تفاعلية معقدة يدور تحركها في مجال يشمل كل الاسباب في تفاعلها مع بعضها ومع الانسان على ساحة عقله ووجدانه. لذا فإن عرض اسباب هذه الظاهرة لا يقع متسلسلا وانما يكون بشكل دائري يصير فيه العامل سببا لنتيجة ما وتكون هذه النتيجة سببا لنتائج اخرى وهكذا تتداخل الاسباب والنتائج في عملية تفاعل مستمرة.

والبحث في اسباب الارهاب هو بحث في اسباب احدى صور العنف السياسي، الذي قد لا يستند بالضرورة الى حركة تطرف ديني، وقد يكون في كثير من الاحيان صورة من صور الغزو من الداخل، والباحثون يدرسون اسباب الإرهاب، كما يدرسون اسباب الحرب او اسباب الفتن، خاصة انه في عقد الثمانينات كانت ٨٠٪ تقريبا من عمليات الإرهاب على مستوى العالم خلفها اصابع خفيه لمخابرات دول اجنبية كبيرة او صغيرة على السواء.

ومن هنا فإن مواجهة التطرف تكون بتصحيح الافكار واقناع معتنقيها بخطأ وخطر هذا الفكر، اما مواجهة الإرهاب فتكون من خلال دراسة التنظيم الإرهابي «قياداته وهيكله ونوعية الافراد فيه وتسليحه وتدريبه وتمويله واساليب عملياته الخ»، ودراسة الشخصية الإرهابية وتحديد ملامحها «السن - الجنس - الخلفية الاجتماعية - الخلفية الثقافية - اماكن واساليب التجنيد - الظروف البيئة ... الخ».

وحتى الآن - ورغم كثرة الجدل لم تقم مؤسسة علمية بإجراء دراسة موسعة عن ظاهرة الإرهاب، حيث يقصر اي جهد فردي عن اجراء مثل هذه الدراسة المتشعبة والمكلفة ويبقى ان ما يطرح للتداول الآن مجرد آراء شخصية، هي وفق المعايير العلمية ليست موضوعية تماما.

وحتى الآن فان المجتمع لم يبذل اى قدر من الجهد المنسق والهادف والمخطط لمواجهة الظاهرة، فليس هناك سوى الجهود المضنية التي تبذلها الشرطة، وتتصدى بالعرق والدم والدموع في وقفة لا تقل روعة عن تلك التي وقفتها في ٢٥ يناير ١٩٥٢ دفاعا عن مصر كلها، اما العرق فهو اضعاف ما يعرفه الناس، واما الدم فهو ما قدمه شهداء ابرار فاق ما بذلوه كل توقع واحتمال، واما الدموع فهي ما سكبته مصر الاما حارة على وجنتيها فالقاتل والمقتول من ابنائها.

والامر اخطر من ان نتعامل معه بمهرجانات خطابية تنتهي بتقرير يحمل توصيات هلامية، في عبارات انشائية مرسلة، ورحم الله قوما غيروا ما بانفسهم بالفعل لا بالكلام والاحلام.



خبير دولى فى الارهاب :

سرعة إدلاء المواطنين بالمعلومات .. ضرورة وطنية

احداث الارهاب الاخيرة تثير العديد من التساؤلات فالارهاب على اختلاف اشكاله له سياسات واهداف ثابتة لا تتغير وهى اثارة القلق العام داخل الدولة لحرمانها من فرص الاستقرار والتنمية .. ولكن حينما يتحول الامر الى استهداف المواطنين انفسهم والسعى وراء احداث اكبر قدر من الخسائر البشرية .. فان الامر بلاشك يثير العديد من التساؤلات حول طبيعة هذا الشكل من اشكال الارهاب .

فماهى حقيقة الارهاب فى مصر ؟ .. وماهى دوافعه واهدافه ؟ .. والأهم .. ماهو دور المواطن فى مواجهة هذه الظاهرة باعتباره احد اهدافها ؟ وماهو دور الاعلام فى بث التوعية للتصدى للارهاب بكل اشكاله ؟

فى محاولة للتحليل والتفسير .. التقت « الاخبار » باللواء احمد جلال عز الدين خبير الامم المتحدة فى مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة ومستشار الهيئة القومية للسلامة فى الولايات المتحدة الامريكية وخبير الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب .

— بداية ماهو تحليلك العلمى لشكل الارهاب الذى ظهر على ساحة الشارع المصرى فى الآونة الأخيرة .

● فى البداية لابد ان نعلم ان كل الشعوب التى تعانى وجود ارهاب — كما فى اوربا واوربا الغربية — تقاومه بالنظام والانضباط لان الانسان المتطرف او الارهابى لا يستطيع ان يعيش داخل مجتمع منضبط .. وللاسف فنحن فى مصر نعانى الآن مرضا اجتماعيا خطيرا وهو اننا اصبحنا شعبا غير منظم ظهرت فينا اخلاقيات الزحام وما يترتب عليها من عشوائية فى كل مجالات الحياة .. وهو ما يجعل عملية مقاومة الارهاب ومكافحته اكثر تعقيدا .

والارهاب بصفة عامة له استراتيجية ثابتة تهدف الى اثارة القلق .. ومصر بصفة خاصة لها تميز اقليمى ودولى وهى محل تنافس حاد بينها وبين بعض القوى الاخرى التى تحاول ان تحل محلها وتتبوأ مكانتها ..

وكل هذا يجعل من مصر هدفا هاما لتصدير الارهاب فى محاولة لزعزعة مكانتها .

مطلوب : تشكيل فرق أمن شعبية وشبابية لمساعدة الشرطة

اخلاقيات الارهاب !!

وقد بدأت العمليات الارهابية فى مصر بمحاولات لاغتيال بعض الشخصيات المعروفة ورموز الدولة مثل حادث وزير الداخلية ومحاولات اغتيال بعض رجال الشرطة والتعرض للسائحين والاماكن السياحية .. وكل هذا يستهدف اولا المساس برموز الدولة والنظام .. ومحاولة حرمان الدولة من مواردها الاقتصادية .. والارهاب على مستوى العالم مهما كانت ايديولوجيته فانه يبحث عن التعاطف مع بعض قطاعات الشعب .. ولكن ماحدث فى نفق الهرم او القلل من عمليات راح ضحيتها اناس لا ذنب لهم .. فهذا امر لا يتفق مع ماهو سائد بالنسبة لنشاط الارهاب على مستوى العالم كله .. والذى يحاول الاحتفاظ بتعاطف المواطنين رغم رفضه للحكومة والنظام .

حوار :
فاطمة مصطفى

◆

يشير اللواء احمد جلال الى اهمية دور الاعلام في ضرورة قتل الشائعات والمبالغات

◆

خريجو الجامعات وحراسة المنشآت

عندنا بمصر فائض من خريجي الجامعات والمعاهد الذين ادوا الخدمة العسكرية وتلقوا بعض التدريبات على حمل السلاح واستعماله من الممكن الاستفادة منهم في مجال حراسة المنشآت وعمل اجهزة امن خاصة لكل شركة او مؤسسة او مرفق عام وتقوم الشرطة باعطائهم تراخيص عمل لممارسة مهنة الأمن الخاص وفي ظل الظروف الحالية فاننا في اشد الحاجة لهذا النوع من انظمة الحراسات .. فالشرطة تقوم بعمل كل شيء وبادوار ليس من اختصاصها ..

المعلومات اساس مقاومة الارهاب

× كيف يستطيع الفرد او المواطن العادى المشاركة الايجابية والقيام بدوره في مكافحة الارهاب في مصر؟

×× اللواء احمد جلال : ان الفرد هو الضحية الأولى للارهاب سواء كان هذا الاعتداء واقع على جثته شخصيا او على مصالحه كمصالح قومية .. فقد تأثر كل منا بضرب السياحة بمصر والتي تمثل دخلا كبيرا للبلد .. وقد يكون الفرد نفسه هو الضحية كما يحدث الآن فاذا ما توافر كم كاف من المعلومات عن الافراد لدى اجهزة الشرطة فسوف تستطيع مواجهته ومقاومته وهنا يأتي دور المواطن الفعال فكل من تصل اليه معلومة او يشتبه في شيء يقوم بالابلاغ للشرطة فورا.

دور الاعلام

×× يأتي هنا دور الاعلام في كافة صوره وهو ابراز الجوانب الايجابية في سلوك المواطنين للاقتداء بها لدى الآخرين .. مثل الطفل الذي انقذ طفلة صغيرة ونقلها الى المستشفى في حادث انفجار قنبلة التلل .. كما ان ارشاد المواطنين وتوعيتهم لاداء الواجب والزامهم بالمسئولية في مثل هذه الظروف هي مسئولية الاعلام في المرتبة الأولى .. فاستراتيجية الارهاب في العالم كله هي « اقتل عدواً وانظر لضحيته » وهدفهم هو نشر الرعب.

× هل تقلل الحراسات الخاصة او حراسة المنشآت السائد الآن يمكن ان يلعب دورا ايجابيا في القضاء على الارهاب ؟

×× توجد نظرية عسكرية للقائد بريطاني تسمى « الكثافة والمساحة » وتعني حصر الأحداث المحتمل حدوثها ومحاولة تأمينها .. واول اجراء وقائي لعمليات مقاومة الارهاب هو التأمين وينقسم الى قسمين .. عمليات تأمين غير نمطية ويندرج تحت عمليات التأمين النمطية حماية المنشآت من الاعتداءات العلنية مثل السرقات ..

وعمليات التأمين غير النمطية هي عمليات خاصة جدا لحماية منشأة او شخصية بحيث تكون كفيلة بحماية هذه الشخصية او تلك المنشأة من الاعتداءات والفرق كبير بين التأمين والحماية .. فالتأمين يعني احتمال وقوع اعتداء اما الحماية فهي مواجهة الاعتداء .. ومن هنا يوجد نوعان من التدريب نوع تأميني ونوع من مقاومة الحدث .. والاشخاص المكلفون بهذه المهمة يجب ان يتم تدريبهم على هذين النوعين.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ . ٢ . فبراير ١٩٩٣

أهداف العمل الإرهابي

د. محمد الغنام

دكتوراه في القانون الجنائي

تصاعدت في الآونة الأخيرة حدة العمليات الإرهابية وتعددت أهدافها الضارة بالوطن والمواطن. ولاشك أن محاولة التعرف على الأهداف التي تسعى منظمات العنف السياسي إلى تحقيقها من خلال اعتداءاتها يمثل ضرورة لا غنى عنها لمواجهتها وإجهاض مخططاتها.

يتمثل «الهدف الأساسي» أو ما يمكننا أن نطلق عليه «الهدف الاستراتيجي» للموجة الأخيرة من أعمال العنف السياسي التي شهدتها مصر في قلب نظام الحكم القائم وإقامة نظام آخر ذي توجهات أصولية يطبق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لمفهوم معين.

ووصولا إلى تحقيق هذا الهدف النهائي توجد مجموعة أخرى من الأهداف التكتيكية التي تساعد في بلوغ الهدف الاستراتيجي من خلال دورها في توفير الظروف اللازمة والشروط الضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في قلب نظام الحكم وإقامة نظام جديد. ولعل أهم تلك الشروط تعميق حالة الاضطراب والقلق السائدة في المجتمع وإشاعة حالة من الخوف والذعر.

أولا: الاعتداءات الموجهة إلى رجال الشرطة

١ - قد يبدو للوهلة الأولى أن الهدف الأساسي من العمليات والاعتداءات الموجهة لرجال الشرطة هو الانتقام من رجال الشرطة أو الثأر لمن قتلوا أو قبض عليهم من أفراد جماعات العنف السياسي، ولكن الدراسات المتعلقة بعلم الإرهاب - والتي أجريت في كثير من الدول التي عرفت الإرهاب خلال العقود الثلاثة الماضية - تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الهدف الأساسي من الاعتداءات الموجهة ضد رجال الشرطة ليس «الانتقام أو الثأر» ولكن تلك الاعتداءات تستهدف بالدرجة الأولى «كسر حاجز الخوف» أي إزالة ذلك الحاجز النفسي الذي يمنع الأفراد من التمرد على سلطة الدولة، فطلقات الرصاص الموجهة لصدور رجال الشرطة لا تصيب أشخاصهم ولكنها تقتل ما بقي من هيبة الدولة في نفوس مواطنيها. وتكون الطامة الكبرى عندما ينجح الجناة في الهرب بعد ارتكاب جريمتهم إذ تبدو الدولة وقد خرجت مهزومة في معركة ضد الإرهاب!

وهكذا ومن خلال مثل تلك الاعتداءات والعمليات الناجحة تعرض جماعات العنف السياسي أمام المواطنين نموذجا حيا يثبت بوضوح أن سلطة الدولة يمكن أن تهزم وأن عصاها الغليظة (الشرطة) يمكن أن تكسر، مما يشجع الأفراد على الاستهانة بسلطة الدولة ويزيل حاجز الخوف فيبدأ العد التنازلي للحظة التحرك العام (الثورة الشاملة). ولقد اتبعت جماعة الجيش الأحمر الألماني R.A.F نفس التكتيك إبان حملتها الإرهابية في ألمانيا خلال الستينات والسبعينات.

٢ - تسعى جماعات العنف السياسي - من خلال اعتداءاتها الموجهة ضد رجال الشرطة إلى تحقيق قدر من الشعبية وكسب تعاطف قطاعات عريضة من المواطنين، فجهاز الأمن بحكم طبيعة عمله في تنفيذ القوانين وحفظ النظام لا يمكن أن يتمتع بقبول عام من الجمهور، وهذا الشعور سائد حتى في الدول الديمقراطية المتقدمة - لذلك فعندما توجه جماعات العنف السياسي ضرباتها لرجال الشرطة فإنها بالضرورة سوف تمس - على الصعيد النفسي - ذلك الوتر الحساس الكامن في أعماق كل مواطن تجاه جهاز الأمن.

٣ - عندما توجه جماعات العنف السياسي ضرباتها لجهاز الأمن بكل إمكانياته البشرية والمادية وتنجح - رغم أنها الطرف الأضعف - في أن تصيب بعضا من أفراده فإنها قد تحظى بقدر من إعجاب المواطنين، فالكثيرون يشعرون بالإعجاب والتعاطف مع الأكثر ضعفا عندما يستطيع أن يصيب الأكثر قوة.

٤ - أن تكرار حوادث التعدي على رجال الشرطة واستشهاد وإصابة العديد منهم من شأنه أن يولد داخل الجهاز شعورا بالخوف ويجعل أفراده يعيشون في حالة تهديد دائم، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى إنهاكهم والتأثير على مستوى أدائهم للأعمال المناطة بهم.

ثانيا: الاعتداءات الموجهة ضد السائحين

ليس غريبا أن تكون السياحة هدفا مختارا من جانب جماعات العنف السياسي في دولة سياحية مثل مصر ولقد شهد العديد من الدول السياحية اعتداءات موجهة ضد السائحين الأجانب، ففي أسبانيا شنت منظمة «إيتا E.T.A» حملة واسعة استهدفت ضرب حركة السياحة في أسبانيا - الحملة التي جرت عام ١٩٨٠م ثم الحملة الثانية التي جرت عام ١٩٨٥م وعام ١٩٨٦ - فتم تفجير القنابل على الشواطئ الأسبانية وتم إحراق بعض الفنادق.

وتستهدف جماعات العنف السياسي في مصر من تلك الاعتداءات تحقيق بعض الأهداف منها:

١ - إحداث تأثيرات سلبية على الدخل القومي في مصر باعتبار السياحة أحد مصادره الهامة وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية بما يضعف من موقف الحكومة والنظام السياسي القائم.

٢ - لفت نظر العالم لقضيتهم ووضع الحكومة المصرية في وضع حرج أمام العالم الخارجي.

ثالثا: الهدف من تصاعد عمليات العنف في الفترة الأخيرة

١ - لما كان من المعروف أن الدول لا تقدم العون والمساعدة - كقاعدة عامة - لمنظمات العنف السياسي في دول أخرى إلا إذا كانت هناك احتمالات جدية وحقيقية في وصول تلك المنظمات للحكم، فإن تصاعد عمليات العنف السياسي في الآونة الأخيرة يمكن اعتباره رسالة موجهة لقوى خارجية ولدول معينة بالذات مفادها أن جماعات العنف السياسي قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من قلب النظام القائم والوصول إلى الحكم وهي رسالة تستهدف بالطبع دفع الجهات الأجنبية إلى تقديم الدعم ومد الجسور مع تلك الجماعات.

٢ - تكثيف الضغط وإثارة حالة من القلق والاضطراب العام.

٣ - إزاء تردي الأوضاع وتزايد العمليات الإرهابية لن تجد الحكومة مفرا من اتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية مشددة سوف تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الرضا العام على الصعيد الشعبي كما أنها سوف تسهم في تصاعد العمل المسلح من خلال توفير المناخ النفسي المناسب له فمن المعروف - وفقا لنتائج الأبحاث النفسية الخاصة بدراسات الإرهاب - أن الإرهابي يعيش في حالة حرب وهمية - لا وجود لها إلا في مخيلته - وحالة الحرب تلك هي التي تفسر استعداده لأن يقتل أو يقتل، فالجندي في ساحة المعركة عرضة لأن يستشهد كما أنه يسعى لقتل خصومه.

والإجراءات التي تضطر الدولة لاتخاذها من شأنها أن تضفي قدرا من الواقعية على حالة الحرب الوهمية التي يعيش فيها الإرهابي، مما يعني توفير المناخ النفسي الملائم لنمو الإرهاب.

ختاما نشير إلى أن التعرف على الأهداف التكتيكية الكامنة وراء الاعتداءات الإرهابية المختلفة هو أمر لا غنى عنه لنجاح أي استراتيجية لمواجهة الإرهاب، على أن يكون واضحا أن تلك الأهداف ليست أهدافا جامدة أو ثابتة وإنما هي تخضع لعملية مراجعة وتعديل مستمر - من جانب منظمات العنف السياسي - في ضوء ما يستجد من ظروف والتناقضات وما يستجد من فرص، مما يستوجب - بالمقابل - أن تكون هناك دراسة مستمرة ومتخصصة للتطورات التي تطرأ على العمل الإرهابي وما تعكسه من تغيير في أهدافه أو تعديل لأولوياته حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات المضادة وفي الوقت المناسب.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : أغسطس ١٩٩٣

ظاهرة الإرهاب وإدارة الأزمات

د. نبيل السمالوطي
أستاذ علم الاجتماع بالأزهر

ظاهرة الارهاب والعنف ظاهرة وافدة جديدة لم يألفها المجتمع المصري الذي حافظ خلال مسيرته التي تزيد على الثمانية الاف سنة على تكامله ووحدته الوطنية وتماسكه في وجه كل التحديات والأزمات والمثيرات الداخلية والخارجية. ولهذا فان هذه الظاهرة تعد ازمة طارئة غير متوقعة وافدة علي مجتمعنا. ويجب التعامل معها من منطق ادارة الأزمات. ويقتضي هذا المنطق نوعا من الحلول الابتكارية غير التقليدية التي تحقق المواجهة المتكاملة الشاملة لهذه الازمة. ونحن نظلم جهاز الشرطة او اجهزة الضبط والعدالة الجنائية في المجتمع اذا اعتبرنا ان المشكلة المثارة هي مشكلة امنية فقط. فهذه الأجهزة بلا شك تقوم باداء دورها بشكل مؤثر وفعال، وتضحي برجالها في وطنية واقتدار في سبيل امن المجتمع. غير ان ادارة هذه الأزمة تقتضي تكاملية المواجهة استنادا الى فهم علمي لطبيعة الازمة والعوامل المؤدية اليها. وارى ان تستند هذه المواجهة الى مايلي:

اولا: التكامل والتنسيق بين كل المؤسسات السياسية وكل الاحزاب السياسية في سبيل مواجهة هذا الخطر المهدد لامن واقتصاديات ووحدة المجتمع المصري وكل نظمه، وذلك من خلال النزول الي الشارع المصري وتوعية المواطنين بحقيقة هذا الخطر، ويجهود المجتمع بنظمه ومؤسساته في مواجهة مشكلاتهم، والإسهام العملي في حل هذه المشكلات والتغاضي عن الاختلاف في البرامج ولو مؤقتا.

ثانيا: التكامل والتنسيق بين مختلف المؤسسات الدينية في المجتمع وفي مقدمتها الأزهر الشريف بهيئاته المختلفة ووزارة الأوقاف والجمعيات الدينية ومختلف العلماء المشتغلين بعلوم الشرع، من أجل ابراز حقيقة الاسلام وكيف أنه يدعو للسلام والتنمية وتعمير الارض والعدالة والحرية والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وأنه ينبذ العنف والارهاب والقتل وترويع الآمنين، وأنه يدعو الى الشورى والتناصح، ويرفض الغوغائية والفوضى، وأنه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا) ويدعو الى التعاون على البر والتقوى وليس علي الاثم والعدوان، وأن تركز المساجد جميعها على هذه النقطة.

ثالثا: التكامل بين كل الاجهزة التربوية والاعلامية لبيان حقيقة الاسلام وتوضيح الأهداف التخريبية للعملاء والمأجورين والمغرر بهم من الارهابيين، ومن بينها إسقاط دور مصر الريادي في العالم الاسلامي والعربي، وضرب برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي بها، وفرض التبعية والهيمنة الأجنبية عليها، وتمزيق وحدتها الوطنية.. الخ

رابعا: التكامل والتنسيق بين مختلف الاجهزة الادارية(كالمحليات) والاقتصادية (مثل مصلحة الضرائب والتأمينات والهيئات المسئولة عن الاستثمار والصناعة والزراعة.. الخ) من أجل مواجهة مشكلات البطالة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والقضاء على المعوقات الادارية وأمراض البيروقراطية لتشجيع صغار وكبار المستثمرين معا على تنفيذ مشروعاتهم، والقضاء على مظاهر الاسراف وكل المعوقات التي تحول دون زيادة الانتاج، والتي تحول دون تصدير المنتجات المصرية للخارج.. مما يقضي على البطالة والتضخم والفقر واختلال ميزان المدفوعات..

خامسا: التكامل والتنسيق بين جهود أجهزة الأمن (الشرطة) وبين الجهود الشعبية للابلاغ عن التحركات المشبوهة والقبض على المجرمين وتحويل الجماهير الى طاقة ايجابية لمحاصرة الجريمة وافساد [illegible] الارهابية و[illegible] ايجابية تنفيذ [illegible] قبل وقوعها.

[illegible] عن الاجراءات العاجلة او ما [illegible] عليه الحلول غير التقليدية التي يقتضيها الموقف الحالي، أما عن الحلول الجذرية للقضاء على المناخ العام الذي يجعل بعض ضعاف النفوس يقعون اسرى لمخططات الارهاب والعنف سواء الداخلية او الواردة من الخارج، فانني أرى انها تدور في أربع دوائر اساسية وهي:

اولا: دائرة التنمية، وهنا يجب التركيز على الخطط والبرامج التي تواجه مشكلات البطالة والاسكان وانخفاض الدخول وارتفاع الأسعار والتصدير.. الخ وهذا سوف يحل ازمات الشباب وفي مقدمتها ازمة التعامل مع المستقبل او ازمة الأمل في المستقبل، حيث يمكن لكل شاب أن يجد عملا يرتزق منه، وأن يجد مسكنا ويكون أسرة ويكون قادرا على أن يؤمن لنفسه ولأولاده حياة كريمة. وهذا سوف يزيد ولاءه للدولة ولمجتمعه، ويقلل من القابلية للاختراق سواء على مستوى المؤسسات او الافراد.

ثانيا: دائرة المشاركة باشكالها المختلفة خاصة المشاركة السياسية والاجتماعية بمعناها الواسع، ليس فقط من خلال التصويت وانما بتوسيع مجال العضوية في الأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات ومختلف اشكال العمل التطوعي، وهذا سوف يسهم في ابراز جميع الآراء والاتجاهات والتعبير عنها ولايدع فرصة لنمو آراء تحت الارض او في الظلام. ونمو الديمقراطية والمشاركة يعني قدرة المؤسسات على تصحيح الأخطاء والممارسات وشعور الجماهير بجدوى المشاركة واهمية ابراز الرأي وقيمة المؤسسات. ولاشك ان هذا سوف يؤمن مناخا مستقرا للاستثمار والعمل والانتاج وبالتالي للتنمية بمفهومها الشامل.

ثالثا: دائرة التربية: ونقصد بها بناء الشخصية المصرية على اساس من الوعي الديني والاجتماعي والسياسي الصحيح. فالتنشئة الاجتماعية خاصة التنشئة الدينية السليمة هي الأساس الأول في فهم الدين الحقيقي والتصدي لكل محاولات استغلال الدين في الأعمال الارهابية والاجرامية والدين بريء تماما من كل هذه الأعمال.

وهذه العملية يجب تحقيقها من خلال الاهتمام بالتربية الدينية في المدارس، خاصة التعليم الاساسي، وفي الأسرة والمؤسسات الدينية الرسمية في المجتمع، فاغلب الارهابيين صغار سن ووعيهم الديني مشوه وبهذا نقلل من امكانية الاختراق وتزييف الوعي الديني لدى الشباب.

رابعا: دائرة القيادات التنفيذية والشعبية. يجب التدقيق في اختيارها سواء من جانب الحكومة أم الشعب لانها هي القدوة فاذا صلحت صلحت الأجهزة التي يديرونها والعكس صحيح

خامسا: دائرة الضبط والانضباط العام في المجتمع من خلال الاجتهاد في محاربة الفساد والانحراف والتعقيدات الروتينية ومختلف أمراض البيروقراطية. فقد رفع سيادة الرئيس حفظه الله شعار الطهارة. وتعمل الدولة على تطبيقه، ولايزال يحتاج الى مزيد من الجهود المتكاملة للقضاء على ظاهرة التسيب العام التي يستشعرها المواطنون في تعاملهم اليومي مع مختلف الأجهزة والمؤسسات.

سادسا: دائرة تحديث اجهزة الشرطة بإمدادها بمختلف الأجهزة الحديثة التي تساعد ابطالها على التصدي للانحرافات والسلوك الاجرامي بمختلف اشكاله ومستوياته

سابعا: دراسة تجارب الدول الأخرى في مكافحة الارهاب وتكثيف التعاون مع الدول الأخرى في مجال مكافحة الاجرام وتسليم المجرمين ولاشك أن هناك تفاعلا ديناميا جدليا بين كل هذه الدوائر، بهدف دعم الطاقة الانمائية وتحقيق مزيد من العدالة والحرية والشعور بالانتماء وتحقيق الايجابية الشعبية وتقليل امكانات الاختراق والانحراف، وفق الله قيادات مصر وحمى مصرنا من كل شر.

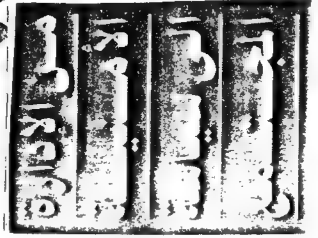


المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢

أيقظتنا ظاهرة الإرهاب على حقيقة أن البناء الاجتماعي والسياسي للبلاد يعاني من اختلالات خطيرة.. ولاشك أن الرغبة في معالجة هذه الاختلالات بسرعة وفعالية كانت وراء الدعوة العامة للتغيير. ولكن المشكلة هي أن الفلسفة السياسية التي تعطي لمفهوم التغيير معناه ومضمونه مازالت باهتة ومشوشة أو مختلطة. ومازالت معظم الكتابات الرصينة حول موضوع الإرهاب والتغيير تعالجه على السطح دون أن تنفذ إلى جوهر الاختلالات الأشد خطورة على السلام والنظام العام في البلاد.

فإذا شئنا ان نلخص جوهر الاختلالات المجتمعية والسياسية الراهنة انطلاقا من أوليات علم ادارة المجتمع فقد يكفي أن نقول انها جميعا كامنة في غياب التعبيرات المنظمة عن الرقابة الاجتماعية Social control

وربما نستطيع ان نعود بجذور هذا الموطن للاختلالات الى بداية نشوء الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي. فقد استعاضت الدولة الحديثة عن الرقابة الاجتماعية برقابة الدولة على المجتمع، وعندما كانت مشروعية هذه الدولة تتوطد في نظر المجتمع كانت تتحقق امكانية ان ينضبط المجتمع طوعيا للدولة بما يعوض جزئيا عن حاجته لانضباطه لنفسه، أي حاجته للرقابة التي تقوم بها مؤسساته هو لامؤسسات الدولة. وعلى النقيض، فانه عندما كانت تتآكل أو تتدهور مشروعية الدولة او تعاني مؤسساتها من اهتزازات شديدة بسبب الهزائم الخارجية او تدهور مقاييس الأداء في الداخل تصير رقابة الدولة مختزلة في الرقابة الأمنية او البوليسية، التي يستحيل ان تكفي لتحقيق الاستقرار والسلام الداخلي، خاصة كلما زاد تعقيد المجتمع وتفرقت قواه بين تضارب المصالح وصراع المذاهب والفلسفات. غير انه لم يحدث أبدا في تاريخ مصر الحديث أن تآكلت عوامل الرقابة الاجتماعية ومؤسساتها على النحو الذي نشهده طوال العقدين الماضيين. فحتى عام ١٩٥٢ وفر تحالف ارستوقراطية الارض والطبقة الوسطى الريفية اساسا معقولا للرقابة الاجتماعية، ومع القضاء على الارستوقراطية انشأت دولة يوليو ١٩٥٢ تحالفا جديدا بين عناصر الطبقة الوسطى الريفية والمدنية. ووفر هذا التحالف اساسا قويا للضبط والرقابة الاجتماعية وان كان جانب من فعالية هذه الرقابة قد تحقق من خلال جهاز الدولة. غير أن التحولات الاقتصادية - الاجتماعية العميقة التي شهدها العقدان الماضيان قد قضت فعليا على مكانة هذا التحالف وعناصره، سواء في الريف او في المدينة. فعناصر الطبقة الوسطى المصرية التي يعمل اغلبها في جهاز الدولة أو بالارتباط معه مازالت تحتفظ بقدر ما من الهيبة بسبب احترام المصريين العميق لقيمة التعليم. غير انها لم تعد بأي حال تحتل قمة المجتمع من حيث معيار الثروة او النفوذ السياسي ولاحتى الثقافي. فقد نشأت في قمة المجتمع وفي قاعدته عناصر كثيرة تملك من الثروة ما يكفي لابطال اثر السلطة. وتعبر ظاهرة الفساد المتفشي في جهاز الدولة عن قدرة الثروة او المال على تطويع الهيبة والقانون لمصلحتها. وصار البناء الاجتماعي كله اسيرا لما يسمى في علم الاجتماع بعدم تجانس المكانة. فعناصر الطبقة الوسطى مازالت تحتفظ بجزء من الهيبة والاحترام ولكنها محرومة من الثروة، والذين يملكون المال لايحظون بالضرورة بالهيبة والاحترام الممنوح عادة بالارتباط مع التعليم والاستقامة الاخلاقية والدور في ادارة مؤسسات المجتمع والدولة. وتضمن هذا الواقع عناصر توازن اجتماعي سلبي حيث تبطل عوامل الثروة اثر عوامل المهابة والاحترام.. وضاعت بالتالي امكانية الرقابة الاجتماعية.

وفي سياق نفس التغييرات الاجتماعية والاقتصادية تولدت ظواهر عديدة بعضها حديث وبعضها مستمر منذ فترة طويلة مثل الهجرة من الريف للمدينة، وازمة الإسكان الخانقة وانتشار الجرائم الاقتصادية، وتعاظم درجة عدم المساواة في توزيع الدخل.. الخ هذه الظواهر كلها ضغطت بشدة على كل صور التنظيم الاجتماعي، بدءا من العائلة مرورا بالمجتمع القروي والحي المديني، صعودا الى النقابات، وانتهاء بمؤسسات الدولة ذاتها. والتمزقات التي تعاني منها كل هذه الهياكل للتنظيم الاجتماعي تنطوي تلقائيا على اضمحلال قدرتها على الضبط والرقابة الاجتماعية. في هذا السياق يتحول المجتمع من ابنية ومؤسسات متناسقة - بفعل العوامل الثقافية - الى جماهير متفرقة لاينظمها بناء أو مؤسسة ولاتنضبط الا لمصالحها وللمؤثرات الاقوى عليها، سواء كانت اعلام الدولة الرسمي أو تيارات الثقافة والسياسة او حتى الحركات الإرهابية ذات التوجهات الايديولوجية المتباينة. في هذا الاطار نستطيع ان نعالج مسألة التغيير وسياسة مناهضة الإرهاب.

ونحن هنا امام خيارين واسعين. الخيار الأول متضمن في السياسة الراهنة لمناهضة الإرهاب. والفلسفة الكامنة وراء هذه السياسة هي ان الدولة تدافع عن نفسها وعن هيبتها في مواجهة الإرهاب وتأمل استئصاله كتحد لسلطتها والدولة تفعل ذلك من خلال محورين.

المحور الأول ينصرف الى تكثيف العمل الأمني والبوليسي وتنمية مقاييس الأداء في هذا المجال. اما المحور الثاني فيتمثل في الجوهر في مدخل الاصلاح

والانعاش الاقتصادي. وراء هذا المدخل الأخير اعتقاد مبسط بأن الإرهاب المتستر بالدين انما ينشأ وينتعش على ارضية اقتصادية صرفة ويسكن ماديا في الأحياء العشوائية والقرى والمدن المحرومة ويتزود بالعاطلين عن العمل. فإذا أمكن للدولة أن تواصل مسار الاصلاح الاقتصادي بل واذا توافر لديها التمويل الضروري لتخفيف المعاناة وتقليص البطالة وخاصة في المناطق المحرومة تكون قد جففت منابع الإرهاب ومصادره. غير ان الدولة في ذلك كله لاتقول لنا ماذا ستفعل بعدة الآف وربما عشرات الآلاف من الشباب الذين انتموا فعلا للجماعات والمنظمات الإرهابية واعتنقوا مبادئها وصاروا على استعداد للموت لقاء دوافعهم لقتل الاخرين وارهاب المجتمع كله. من المستحيل بداهة أن تحتفظ بهم في السجون للأبد او أن تبيدهم ماديا وسوف يظل عدد كبير من هؤلاء قادرا - من حيث المبدأ - على مواصلة العمل الإرهابي.. ولن تكون هناك قوة ادارية [illegible]

د. محمد السيد سعيد

تقدما او من حيث الكفاءة البوليسية - قادرة على استئصال الإرهاب بذاتها. والقادر الوحيد على ذلك هو المجتمع نفسه: اى أعمال اليات مجتمعية حقيقية لمناهضة الإرهاب.

هذا الأمر الأخير لايتحقق بمجرد مشاركة بعض الأهالي في مقاومة أحداث ارهابية بعينها. بالرغم من اننا نحمل تقديرا عاليا لهذه المشاركة. فالضبط والرقابة المنظمان - كتعبير عن فعالية وعضوية المجتمع - إنما يناهضان الإرهاب في كل مراحله وفي كل صوره وبتوفير كافة العناصر الضرورية: بدءا من المعلومات، والزجر الثقافي والأخلاقي مرورا بالاستبعاد الفعلي للشخصية الإرهابية وانتهاء بالاشتباك معها والحيلولة دون تنفيذ أغراضها.

والقول بان الانعاش الاقتصادي يحقق تلقائيا تجفيفا لمنابع الإرهاب هو تبسيط زائد وغير منطقي. فهناك أرهاب منظم حتى في أكثر الدول رفاهة وانتعاشا. والمنابع الحقيقية للارهاب ليست الحرمان والبطالة، وانما الفكر المنحرف الذي يجمع أدلته من وقائع منسجمة أو متفرقة تقلص من مشروعية الدولة او المجتمع او كليهما في أعين قطاع من الجيل الشاب الذي لم تسنح له فرص حقيقية في التربية الأخلاقية او التثقيف السياسي الراقي. والأمر الأكثر اهمية هو أن الفلسفة الراهنة لمقاومة الإرهاب تتجنب القضية الحقيقية، ولاتناقشها مطلقا تقريبا. فإذا كانت المسألة سياسية ولها جذورها الاجتماعية تصبح المسألة هي طبيعة الصيغة او الفلسفة السياسية والاجتماعية القادرة فعليا على الظفر في المعركة ضد الإرهاب.

والواقع ان الخطر الحقيقي هنا هو الاعتقاد بان فشل السياسة الامنية في مواجهة الإرهاب او استئصال جذوره. وهو اعتقاد مبالغ فيه بحكم الفزع المصاحب لكل عملية ارهابية. يجب أن يقودنا الى الزج بالدولة الي طريق مزيد من السيطرة الأمنية على المجتمع كله او اطلاق يد الأجهزة الامنية في الاشتباه والاشتباك والعقاب الفوري. هنا يتضاعف الخطأ بحيث نبدأ في حل المشكلة بالتحرك في الاتجاه العكسي لما هو ضروري لحلها.

الاختيار الثاني الذي تدفع اليه القوى الليبرالية واكثرية من المثقفين هو ما يسمى بالاختيار الديمقراطي.. وهناك اعتقاد واسع بين هؤلاء بأن الديمقراطية تحل تلقائيا مشكلة الإرهاب. والواقع ان هذا الاتجاه يقع في خطأ مفهومي بسيط وهو أن النظم الديمقراطية تتحمل الإرهاب ولكنها لاتستأصله او تقضي عليه بالضرورة وعلى النقيض، فمعظم حركات الإرهاب العصرية والأكثر خطورة وفعالية تتوطن في دول غنية وديمقراطية.. وتختلف المجتمعات الديمقراطية بالتحديد من حيث قدرتها عى تحمل وطأة الإرهاب والتمزقات التي يسببها، ومن حيث فعاليتها في القضاء عليه والأمد الزمني الضروري لذلك، وضبط التداعيات والمخاطر الكامنة في الفعل الإرهابي. انها تختلف في ذلك كله بسبب الفوارق في طبيعة الديمقراطية ومستوى تجذرها الاجتماعي والفوارق في عوامل أخرى يمكننا أن ننسبها كلها الى مجال الضبط والرقابة المجتمعيين.

تستطيع الديمقراطية تحمل الإرهاب لانها تصادر من حيث المبدأ على نتيجة المعركة السياسية حيث ان الإرهاب لن ينجح في مجتمع ديمقراطي في النيل من مشروعية الدولة. ويستحيل له بالتالي ان يظفر بها، بوسائل الإرهاب. ولكن المجتمعات الديمقراطية تختلف - زمنا ومكانا - من حيث الحيوية التي يظهرها المجتمع المدني وافرازه لوظيفة الضبط والرقابة.

وتعود هذه الاختلافات الى التفاوت في الميراث الثقافي وعوامل حيويته وتجديده ودرجات عدم المساواة المتأصلة في النظام الرأسمالي، ومستوى توافر اليات التصحيح الضرورية للاختلالات الاجتماعية والسياسية وفعالية اليات المصالحة والتوفيق الاجتماعي.. وهي عوامل لايكفل حيالها النداء بالديمقراطية بشكل عام وانما يمكن معالجتها فقط بالحديث بخيال عن التنمية الضرورية لمجتمع محدد وفي نطاق تاريخي بعينه.

وفي حالة مصر، سوف نقع في خطأ قاتل اذا ما عالجنا الإرهاب بالدعوة لمزيد من سيطرة الدولة. وانما نبدأ المعالجة الصحيحة فقط عندما نتجه الى تقوية المجتمع واليات ومؤسسات الضبط والرقابة فيه. وسوف توفر الديمقراطية العناصر الضرورية لبدء هذه المعالجة، ولكنها بالقطع لن تضمنها تلقائيا. فالديمقراطية بالمعنى التقليدي تبدأ بالاقرار بالتعدد وحق الخلاف والاختلاف والتنافس الشرعي حول الحق في توجيه سياسات الدولة.. وهذا كله هام وضروري لأنه الأساس الموضوعي الوحيد للمشاركة الحقيقية واحترام الانسان من حيث هو انسان ومواطن. ولكن مقاومة واستئصال الإرهاب يدعونا الى التفكير في عناصر اخرى واضافية يتعلق جلها بتمكين المجتمع من الرقابة والضبط التلقائيين بما في ذلك التصفية الدورية والدائمة لمصادر العنف واشكاله.. وما يفعل ذلك هو مؤسسات محددة. سواء كانت ملموسة ماديا او مستترة وغير ظاهرة.. إننا نتحدث عن مؤسسات دنيا مثل العائلة والمدرسة وشبكات الصداقة.. ومؤسسات وسيطة مثل الحي الديني والمجتمع القروي والنقابة العمالية والنقابة المهنية والروابط والجمعيات الأهلية.. ومؤسسات عليا مثل الاحزاب السياسية والمؤتمرات الوطنية.

إن إحياء هذه المؤسسات يمكن أن يتم فقط من خلال الحرية والتقوية الثقافية والتوجه السياسي العمدي. وهذا هو المجال الذي ندعو فيه إلى تغيير جذري في التوجهات السياسية للدولة..

وبتعبير اخر، فإن الدعوة للتغيير ينبغي ان تنطلق الى تغيير الفلسفة السياسية للدولة وللمجتمع، وليس لمجرد تغيير الأشخاص او اساليب الاداء او حتى مستويات الكفاءة الادارية والمهنية للقطاعات ومؤسسات الدولة. والفلسفة الحالية هي أسيرة تناقض متواصل بين لجوء الدولة للتخفف من مسئولياتها الجسام واعادة هيكلة ادوارها في الأصعدة الاجتماعية والسياسية واستمرار اصرارها على مركزة كل الحياة السياسية للبلاد في دواليبها والتمسك بمصادرة كل اوجه وصور النشاط الاجتماعي والسياسي خارجها. هذا الاصرار ينطلق أساسا من التقاليد الامنية الراسخة والقديمة للدولة. غير ان ما تفعله هذه التقاليد هو انها لم تمنع ظاهرة الإرهاب - وهو اسوأ ما يمكن ان تفرزه المجتمعات، ولكنها تمنع الآليات الصحية والطبيعية لمقاومته واستئصالها، وهي الآليات التي تعطي فتعبير الحقيقي عن ذات وجود المجتمع وحيويته.

الفلسفة الوحيدة اذن القادرة على مقاومة واستئصال الإرهاب هي التي تركز على السياسة - وليس على الأمن او حتى الاقتصاد، وهي التي تدعو المجتمع لأن ينطلق بمبادراته وأن يقوم على تفعيل مؤسساته، بما في ذلك مؤسسات الضبط والرقابة. وفلسفة التغيير السياسي التي ندعو اليها هي التي تستهدف بكل اخلاص وامانة اعادة هيكلة البناء السياسي للمجتمع، بما يحقق الحرية والرقابة او الضبط معا. ومن بين كافة الاقتراحات التي طرحت لمقاومة الإرهاب كان اكثر ما [illegible] هي التي طرحت اعادة منصب العمدة الى القرية المصرية. فحول منصب العمدة - اذا [illegible] لوظيفة [illegible] نية وليست ببروقر[illegible] ية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

. يمكن أن ينشأ هيكل كامل يعيد احياء المجتمع القروى كمؤسسة ضبط مجتمعية تلقائية. فاذا كان ذلك ينطبق على الريف فماذا عن المدن: هناك الحي المديني والجمعية الأهلية والنقابة العمالية والمهنية والروابط الثقافية.. الخ. ويستحيل إحياء هذه جميعا وبعث دورها في الرقابة الاجتماعية بدون التوجه العمدى لمنحها الحرية القانونية والسياسية ودعمها ماديا وثقافيا وسياسيا.

عندما نفعل ذلك ونطبقه كفلسفة للتغيير السياسي لانكون قد اضعفنا الدولة على النقيض تماما. بل نكون قد منحناها فرصة حقيقية لان تقوى من خلال قيامها بادوارها الجديدة والقديمة بما في ذلك فرض الأمن والنظام العام والقانون. ونكون في نفس الوقت قد فزنا بمجتمع جديد حر وفعال في مقاومة كل صور الانحراف الى العنف أو ثقافة التعصب والقسوة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

اللواء فؤاد علام المسئول السابق عن مواجهة النشاط الديني المتطرف :

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وا...
وراء تفشي ظاهرة الاره...

الحوار

مع الجماعات المتطرفة
والارهابية هو الطريق
الوحيد للقضاء على الإرهاب

القبض
العشوائي



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

إسرائيل تمول الجماعات الارهابية

وهذه هى الدلائل

جريمة في حق المجتمع .. ويساعد علي تفاقم الارهاب

اجرى الحوار :
سيد عبد العاطى

عندما تلتقي مع مسئول أمني سابق، خاصة إذا كان قد عمل في جهاز مباحث أمن الدولة، فإنه من الصعب أن يتحدث إليك.. وإذا تحدث فإنه سيتحفظ في الكلام.. وإذا حاولت استدراجه، فلن يبوح لك بالأسرار والمعلومات، وستكتشف في نهاية اللقاء معه أن المحصلة تساوي صفراً!

ولكن لقائي مع اللواء فؤاد علام كان مختلفاً تماماً عن هذا التصور.. فلم أجد صعوبة في التحدث إليه، ولم يتحفظ الرجل في كلامه، بل كان أكثر شجاعة.. ولم يبخل على بالمعلومات والحقائق، فتحدث معي بصدق.

واللواء فؤاد علام عمل في جهاز الشرطة ٣٣ عاماً (١٩٥٢ـ١٩٨٥) قضي منها ٢٧ عاماً بالعمل في جهاز أمن الدولة لمواجهة النشاط الديني المتطرف.. وكان ذات يوم هو المسئول الأول عن متابعة ومواجهة هذا النشاط المتطرف لعدة سنوات، حيث شغل منصب نائب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة.

ومن هنا، كانت أهمية اللقاء والحوار مع هذا الرجل حول أسباب تفشي ظاهرة التطرف والإرهاب في مصر، ومعرفة وجهة نظره في فكرة الحوار مع الجماعات المتطرفة، وكيفية معالجة هذه القضية القومية الهامة!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

في البداية، كانت المقابلة التي اجريها مع اللواء فؤاد علام، إنه من انصار فكرة الحوار مع الجماعات المتطرفة والإرهابية، وطالب الذين ينادون بنبذ فكرة الحوار مع المتطرفين أن يراجعوا أنفسهم، لأن الأمر يحتاج إلي أمانة شديدة وإلي قرار شجاع.

** قلت للواء فؤاد علام: منذ ٦ أشهر تقريباً قامت لجنة من كبار علماء الإسلام بمحاولة لمد الجسور بين الجماعات الإسلامية وأجهزة الأمن، لإجراء حوار بينهما بهدف وقف نزيف الدم، ولكن فجأة توقف كل شيء وتمت إقالة اللواء عبد الحليم موسي وزير الداخلية، وأعلنت الدولة رفضها التام لمثل هذا الحوار، بل نفت تماماً كل ماأثير حول هذا الموضوع.. ماهي وجهة نظرك في قضية فتح باب الحوار مع الجماعات الدينية؟!

* أجاب اللواء علام: إن المتطرفين والإرهابيين لديهم عقيدة بمفاهيم خاطئة يلزم تصحيحها بصورة فعالة، وليس هناك من سبيل لتصحيح هذه المفاهيم الخاطئة إلا من خلال حوار مباشر وغير مباشر مع هؤلاء الإرهابيين أنفسهم ومع من يحيطون بهم.. أما المفهوم الخاطئ الذي ينادي بعدم إيجابية الحوار مع هؤلاء بدعوي أنهم مجموعة من الإرهابيين والمنحرفين، فهذا خطأ ولايستند إلي أي دليل علمي.

وتجربتي المؤكدة علي مدي أكثر من ٣٢ عاماً تثبت بالدليل القاطع أن الحوار مع هؤلاء ضرورة، وليس هناك سبيل آخر لكشف هذا الفكر ودحضه سوي الحوار.. وأكبر دليل علي صحة ذلك أن أقوي تنظيم سري في هذا الجيل سبق تنظيم الجهاد، هو جماعة التكفير والهجرة الذي كان يتزعمه شكري مصطفي. تقضي علي هذه الجماعة بالكامل وهذا الفكر الخاطئ من خلال خطة محكمة أحد أركانها الرئيسية الحوار المباشر مع قيادات فكر هذه الجماعة.. وهنا أذكر أن الدكتور الأحمدي أبو النور وزير الأوقاف الأسبق جلس عشرات المرات علي مدي ثلاثة أشهر مع صفوت الزيني أخطر عناصر تنظيم التكفير والهجرة، حتي اقتنع «الزيني» تماماً أنه بالفعل كان علي خطأ، وأقلع تماماً عن هذا الفكر..

لذا أرجو ممن ينادون بنبذ الحوار مع هؤلاء المتطرفين أن يراجعوا أنفسهم، لأن الأمر يحتاج إلي أمانة شديدة وإلي قرار شجاع.. ولا نضع رؤوسنا في الرمال.. أما تصوير هؤلاء بأنهم مجرد مجرمين لأنهم يرتكبون حوادث القتل فهو تصوير قاصر، لأنه في حقيقة الأمر، وإن كانت أفعال هؤلاء تقع تحت طائلة القانون ووصفها الوحيد أنها جرائم سواء كانت قتلاً أو سرقة، ولكن يجب ألا نتناسي أن هذه الجرائم ترتكب من خلال قناعتهم بعقيدة مستندة إلي مفاهيم خاطئة.. فالدافع لهم علي ارتكاب هذه الجرائم دافع عقائدي بالدرجة الأولي، ويلزم لمنع هذه الجريمة تصحيح قناعتهم وعقائدهم الخاطئة، والحوار هو السبيل الوحيد لحل هذه القضية الخطيرة.

أسباب ظاهرة الإرهاب

** سألت: من وجهة نظرك، ماهي الأسباب الحقيقية لتفشي ظاهرة التطرف والإرهاب في مصر؟!

* اللواء فؤاد علام:

- أسباب تفشي ظاهرة التطرف والإرهاب هي أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، وفي النهاية أمنية.. ففي الواقع كل هذه العوامل تخلق مناخاً عاماً يساعد علي انتشار وتفشي ظاهرة الإرهاب.

فإذا أخذنا الجانب الاقتصادي.. يمكن القول أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد والتناقض الموجود في المرحلة الحالية يسهم في انتشار الإرهاب.. فالسمة الإرهاب في مصر أنه يتخذ من الدين وسيلة لتحقيق أهدافه الحقيقية مستغلاً بذلك الظروف الاقتصادية الصعبة.. فمن الناحية الاقتصادية يعيش الشعب المصري حالة من التناقضات الضخمة.. فهناك من يملكون كل شيء، وهناك من لايملكون شيئاً.. وهناك طبقة الأثرياء الجدد الذين أثروا ثراء فاحشاً، هذه الطبقة تنفق أموالها ببذخ وبطرق ظاهرة تثير حقد الفئات الفقيرة.. فمثلاً نجد أعداداً كبيرة من السيارات الفارهة باهظة الثمن تسير بكثرة في شوارع القاهرة أينما هناك اللاهين يتزاحمون داخل الأتوبيسات ويعانون أشد المعاناة.. كل هذه الأشياء تستفز الغالبية العظمي من أبناء الشعب الكادحين وتجعلهم حاقدين علي كل شيء.

أما الجانب الاجتماعي.. فيمكن القول أنه خلال السنوات الأخيرة حدث تمزق اجتماعي وأسري بالغ الخطورة.. فنجد أن رب الأسرة لم يعد يلي أسرته ويرعاها بسبب انشغاله الدائم في عمل إضافي لزيادة دخله، واضطر كثير من أولياء الأمور إلي السفر وترك أولاده بالداخل، كما أن الأم أيضاً أصبحت منشغلة بالعمل، كل هذا جعل الأبناء بعيدين عن الرقابة الأسرية، ومن هنا أصبحوا فريسة سهلة للتأثير عليهم سواء كان انحرافاً خلقياً أو سياسياً.

كما أن أزمة الإسكان، وانتشار المناطق العشوائية التي لاتجد أبسط مقومات الحياة من مياه ومواصلات وطرق مرصوفة، تحولت إلي بيئة لإفراز العناصر الإرهابية.

أما الجانب الديني فيتركز في أن الطالب في المدرسة لايحصل علي الجرعات الكافية لتحصينه ضد أية محاولة للتأثير عليه، وتركه فريسة للتشبع بأفكار قد تكون خاطئة أو ليست من صحيح الدين.. كذلك فإن وجود التيار الديني المتطرف الذي يفسر بعض الآيات تفسيراً خاطئاً دون وجود من يواجه هذا الفكر من علمائنا أدي إلي تفاقم المشكلة.

لذا فإنني ألوم بعض علمائنا الذين يتولون مسئولية الخطابة، فهم يحتاجون إلي تثقيف سياسي يمكنهم من السند الفقهي لمواجهة الحجة بالحجة، لأن هؤلاء الذين يتخذون من الإرهاب والعنف، هم في حقيقة الأمر ذوو دعوة سياسية يحاولون بها الوصول إلي الحكم ويستنبطون من الفكر السياسي مايعزز آراءهم ويحقق أهدافهم.. وللأسف الشديد علماؤنا ليس لديهم خلفية سياسية لشرح الدين من منطلق سياسي لمواجهة هؤلاء الإرهابيين.. بالإضافة إلي أن السند الشرعي الذي ينادي به هؤلاء الإرهابيون ليس محل اهتمام جانب عريض من العلماء حتي من جانب الأزهر نفسه.. الأمر الذي يدعو إلي وقفة عاجلة من قبل المسئولين في هذا القطاع، وأن يكونوا علي بينة لما يقدمه هؤلاء الإرهابيون من أدلة شرعية.. كما أن هناك جانباً هاماً، وهو أن غالبية الدعاة يتعرضون لمشاكل مادية تجعلهم في كثير من الأحيان في موقف الضعيف مما يسهل جذبه عن



المصدر : الوفد

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٣

أداء رسالته بالصورة الكاملة. وأرى أن واجب وزارة الأوقاف أن ترعى مشاكل الدعاة ليتمكنوا من تحقيق رسالتهم، وليست مهمة وزارة الأوقاف الخروج في مواكب للقاء طلاب المعاهد الدينية.

ويستطرد اللواء فؤاد علام قائلاً: أما الجانب السياسي، فلاشك أن النظام السياسي الحالي وتعدد الأحزاب مازال يحتاج إلى طفرة كبيرة جداً، لهذا بعض الممارسات والمفاهيم التي أتحفظ عليها والتي تسهم في خلق مناخ عام يساعد على انتشار ظاهرة الإرهاب وتفشيها بشكل واضح.

** قلت: كيف؟!

* أجاب: نجد أن بعض صحف الأحزاب تسعى دائماً لنشر أخبار الانحرافات وتضخيمها، في كثير من المواقف تكون هناك مبالغة شديدة في عرض مثل هذه الأخطاء والانحرافات.. مما يظهر المجتمع وكأنه مجموعة من اللصوص، ويسهم في دفع الإرهابيين والمتطرفين في اتجاه الانتقام من المجتمع بالطريقة التي نراها الآن.

التعذيب داخل السجون

** قلت: من المؤكد أن أسلوب أجهزة الأمن في القبض العشوائي عقب كل حادث وإلقاء العشرات من الأبرياء داخل السجون والمعتقلات وتعذيبهم دون ذنب ارتكبوه هو أحد أهم العوامل التي أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب.. ماهو تعليقك على ذلك؟!

* أجاب اللواء علام: بالتأكيد القبض العشوائي جريمة في حق المجتمع، وإيداع بريء داخل السجن أو المعتقل جريمة بشعة.. وأنا لا أتصور أن أجهزة الأمن تكون مستمرة في هذا الاتجاه الآن.. فقد حدثت عملية القبض العشوائي في مرحلة من المراحل حيث كان الأمر يحتاج إلى ذلك، ولكني أعتقد أن سياسة اللواء حسن الألفي وزير الداخلية الحالي تقوم على أساس عدم ضبط أي شخص إلا بناء على معلومات مؤكدة تؤكد انخراطه في عمل إجرامي.. وليس دفاعاً عن أجهزة الأمن أن أقول إنه في الفترات السابقة ومن خلال ممارساتي أنه أحياناً تدور الشبهات حول شخص معين بارتكابه عملاً إجرامياً، ومن خلال دلائل وليست أدلة، ففي مثل هذه الحالات يلزم اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لحماية المجتمع من خطر يمكن أن يقع عليه من جانب هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص المشتبه فيهم، والقانون ينظم مثل هذه الأمور، حيث أن القانون يبيح القبض والتحفظ على المشتبه فيهم واتخاذ الإجراءات في خلال المدة المحددة قانوناً للتأكد من انخراطهم في عمل إجرامي من عدمه..

ومانصح به أنه في مثل هذه الحالات يجب أن تعالج الأمور بالسرعة اللازمة وأن يكون الأسلوب في استجواب المشتبه فيه أسلوباً علمياً متقدماً، وليس اعتماداً على التعذيب.. كذلك أنصح بسرعة اتخاذ القرار بالإفراج عمن ثبت عدم انخراطهم في أي عمل إجرامي.. وبذلك نكون في مأمن من احتمال وجود بريء داخل السجن، يمكن أن يتحول إلى إرهابي أعنف من الإرهابيين أنفسهم لتعرضه للظلم.

ويهمني في هذا الاتجاه أن أؤكد على أنه يجب ألا ننساق وراء محاولات الإرهابيين لإقناع الجماهير بأنهم يتعرضون للتعذيب البشع داخل السجون والمعتقلات فقد أصبح هذا الادعاء هو خط الدفاع الأول لأي متهم، وهم بذلك يحققون أهدافاً كثيرة من بينها التأثير على الأحكام القضائية، ووجود حالة من الاستياء العام ضد السلطة.. وقد نجح الإرهابيون في نشر هذه الفكرة من خلال أسلوب علمي منظم، ومهم جداً أن نرجع إلى تحقيقات القضايا التي ادعى فيها هؤلاء الإرهابيون وخاصة في قضية مقتل الرئيس السادات، حيث ادعى المتهمون بوقوع تعذيب عليهم، وثبت من التحقيقات وبالأدلة أن الغالبية العظمى من هؤلاء المدعين هم الذين افتعلوا الإصابات في أنفسهم، ونجحوا في أن يثبتوا أمام المجتمع وأمام القضاء أنهم تعرضوا للتعذيب البشع، وكان من نتيجة ذلك تخفيف كثير من الأحكام.

مصادر التمويل

** قلت: كثر الحديث عن مصادر تمويل الجماعات المتطرفة والإرهابية في مصر.. فما هو تصورك حول هذه المصادر؟!

* أجاب اللواء فؤاد علام: إسرائيل وراء مايحدث في مصر ولكن للأسف الشديد التنفيذ يتم بأيد مصرية وهي لاتدري أن الصهيونية وراء هذه الأعمال الإجرامية.. والعلاج من وجهة نظري ليس أمنياً بقدر ماهو علاج سياسي لهذه الظاهرة.

وأنا لدي دلائل عن تورط إسرائيل في العمليات الإرهابية في مصر وليست أدلة.. فالدلائل تشير إلى أن هناك مخططاً ضد الإسلام بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.. من بين هذه الدلائل أن جميع القضايا الإرهابية التي ضبطت منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٥ -وهي الفترة التي عملت بها في جهاز أمن الدولة- جميعها من بين قياداتها شخصيات مدفوعة من الأرض المحتلة، الأمر الذي كان يؤكد وجود رابطة بين إسرائيل والحركات الإرهابية على أرض مصر، بل ومعظم الدول العربية والإسلامية.

كما أن الإمكانات المادية الضخمة تؤكد أن هناك دعماً مادياً أكبر من قدرات هذه التنظيمات الإرهابية، ومن مصلحة إسرائيل أن تدعم هذه التيارات والتنظيمات لزعزعة الأمن والاستقرار في مصر، وضرب السياحة.

والدعم الذي تقدمه إسرائيل لهذه التنظيمات الإرهابية دعم مادي ودعم معنوي، ويتم بطرق غير مباشرة، بمعنى أنه يمكن أن يسهم في طبع الكتب والأفكار المتطرفة وتوزيعها في الدول العربية والإسلامية، وهناك شبكات تعمل ليل نهار لدفع الشباب للانضمام لهذه التنظيمات دون أن يدري الشباب أن هذه الشبكات إسرائيلية هدفها تدمير الإسلام.

وجهة نظر

متى نقضى حقا على الإرهاب ؟

شغلنا الارهاب حتى كاد يغطى على جميع مشاكلنا.. اراؤه ابة فى الغرابة وسلوكه لامثيل له فى الوحشية والخسائر التى انزلها باقتصادنا ثقيلة فادحة لاتعوض فى الزمن القصير. رغم ذلك كله فهو ليس مشكلة بلا حل، فقد استطاع ابراهيم عبدالهادى أن يقضى عليه، كما استطاع جمال عبدالناصر أن يقضى عليه، ويبدو انه يسلم اليوم قلاعه الاخيرة ولا أستبعد ان يلحق بسابقيه قريبا وان يستقر الأمن والأمان.

ولكنى ارجو الا نعتبر المسألة منتهية بانتهاء الارهاب.. وعلينا ان نسأل انفسنا لما نكرر رجوعه؟.. لما رجع بعد اختفاء ليمارس العنف ويسفك الدماء؟..

الواقع انه يوجد فكر اسلامى ذو طبيعة خاصة واهداف معروفة على نحو ما.. ولهذا الفكر قاعدة فى الشعب لايمكن تجاهلها.. وله ممثلوه ولكنهم لاينالون حقهم من الاعتراف سواء كهيئة او كحزب.. ولذلك فهم محرومون من الممارسة المشروعة، وينعكس ذلك ومايتبعه من ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية فى صورة آراء متطرفة عند بعض شبابه، وسرعان ماينفعون نحو العنف من جديد.. ونعود الى التعامل مع العنف بما يستحقه متناسين ملابساته كلها ونعتبره مشكلة مفتعلة او مستوردة ونحمل عليها بكل قوة حتى نسكت صوتها وفعلها ولكن الى حين.. وليس الى الأبد طالما ان المسألة الأصلية باقية دون حل.

ولا حل لتلك العقدة إلا فى الديمقراطية.. فى ان يتمتع كل تيار بحقوقه المشروعة.. وان يسمع صوته للشعب بكل تفاصيله.. فى ان يدخل فى حوار مثمر مع مخالفيه لينتهى الحوار الى رأى واحد او أكثر.. ثم يكون الحكم للشعب..

نجيب محفوظ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

في احد المقاهي الصغيرة المنتشرة في حي السيدة زينب ، كنا نتابع على شاشة التليفزيون تفاصيل محاولة اغتيال اللواء حسن الالفي ..

كان القلب موجوعا .. ودموعنا على الابرياء لم تجف ..

وفجاة إرتفع صوت احد الجالسين ..

« ياريت الحكومة تشوف الناس دى عايزه إيه .. وتتكلم معاهم » ..

وقبل ان ينهي عبارته .. انفجر بركان الغضب . رفضوا كلماته .. لعنوه .. اتهمه البعض بالخيانة والبعض الآخر كان اكثر تهذيبا [illegible] .

ومن هنا كانت بداية هذا [illegible] .

« الحوار مع المتطرفين و[illegible] [illegible] دلوقت ؟! وهل يمكن ان [illegible] [illegible] !؟

وبدأنا في الاستماع ..



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

للذين يتصورون أنه بالإمكان التحاور مع الخفافيش .. نهدى لهم هذا التحقيق



حوار عاقل مع الذين يقتلون الوطن



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

نقاش فكرى!

● اللواء «حسن أبو باشا» وزير الداخلية الأسبق .. والرجل صاحب الخبرة الهائلة فى محاولة بعض المتطرفين لاغتياله .. قال : رأيى إن «مناقشة الفكر» مهمة جداً وليسْ «الحوار» لأن مناقشة الفكر كفيلة أن تبين أولا .. الأخطاء المشوهة للإسلام ظلماً سواء فيما يتصل بتفسير القرآن أو فيما يتصل بالسنة النبوية الشريفة ومقاصدها الحقيقية .

ثانيا : إن هذا «النقاش الفكرى» كفيل بأن يضع أمام الرأى العام حقيقة هؤلاء الأشخاص وهذه المجموعات من الناحية الفكرية ، ويكشف على الملأ زيف ما يدعونه .

وأخيراً فهذا النقاش يحمى الشباب بصفة خاصة من الوقوع فريسة لهذا الفكر الخاطىء .

.. أقول «نقاش فكرى» لأنه من البديهى ألا يتم التنازل عن المواجهة الأمنية وفرض سيادة القانون ، وغير مقبول أى اشتراطات مسبقة من أى عنصر ينتمى لهذه المجموعات ، كما إنه ليس المطلوب حواراً بوساطة السلطة وبينهم ، إنما ليتحمل مناقشة الفكر هذا كل إنسان مثقف لديه فكر سياسى أو دينى سليم (الفقهاء) ويتحمل مسئولية هذا النقاش - أيضا - الرأى العام والإعلام وأمثلة هذا كثيرة .. فلنعرض فكرة جماعة المسلمين وسندها ومفاهيمها وأصولها و ... و ... إلخ ، نتعرض لمفهوم الشورى والحاكمية والحدود والشريعة ثم نتساءل بعرض فكر الآخرين وليس بالحوار معهم لنعرف من أين جاءت ادعاءات التكفير لمن خارج دائرة المسلمين ، وما معنى تطبيق الشريعة والحدود .. وغيرها .

.. نريد الدخول فى مناقشة علمية فكرية فقهية من مفسرين وفقهاء يعرفون الرد بالأدلة والبراهين .. وما أكثرهم بمصر .

نريد أن نعتبر المسألة «هبة قومية» أو «انتفاضة قومية» تقف أمام كل من يتخذ أساليب غير منطقية فى عرض رأيه . بالمؤتمرات والندوات المدروسة وانتقالها للقرى والبلاد ليثبت فقهاؤها الفكر الصحيح فى النفوس والعقول بدلا من الضلال .

ويضيف .. للأسف نحن نتناقش مع أفكارهم الخاطئة وكأننا فى وضع اتهام .. لا أصحاب منطق وحق ، ففى سنة ٨٢ حدث انشقاق بين هؤلاء الجماعات والرأى العام الذى أدرك حقيقة فكرهم وقتها وأدانه الكثيرون فتوقفت مجموعات العنف والإرهاب هذه تماما بنسبة ١٠٠٪ ولمدة خمس سنوات كاملة دون أن يتمكنوا من القيام بحادثة واحدة ، حتى إننا لم نر ولا حتى نبلة تلقى . وحدث أن عدداً من الدول العربية طلبت أشرطة هذه الندوات واللقاءات والمؤتمرات التى تمت لعرض هذا الفكر بتعرية وجرأة تامة ! والعجيب أنه كان المفروض أن تكون تلك المحاولة مجرد بداية يجب أن تتسع لكى تشمل الأحزاب والمثقفين والدوائر الدينية بصفة عامة على اتساعها وعلى رأسها مشيخة الأزهر ، وبالطبع .. لا أقول إن المسألة اجتثت تماما ، لكن كانت هناك وقفة إيجابية كان لابد أن تستمر ونبقى عليها . أما لماذا لم تستمر .. فأنا لا أعرف !!

فأنا أزكى أن تعاد هذه المحاولات ثانية لأن الأمر ليس إرهاب شارع ومحاولة اغتيال وزير دولة أو مواطن عادى فقط ، بل هو تيار يضع نصب عينيه القفز للسلطة ، فإذا لم نضع هذا التيار أمام الرأى العام بمفاهيمه الحقيقية وبلا خوف أو مداراة باسم أى قيمة نخترعها (ولا أقول نناقش أصحاب هذا التيار) فالمسألة لن تحسم على المدى البعيد .

موضة!

ويقول د . «عبدالوهاب المسيرى» أ . الأدب الانجليزى : أخشى أن يكون «الحوار» موضة منتشرة هذه الأيام !! على جميع المستويات محلية ودولية . نحن نطالب بحوار ؛ على الأقل يجب أن تكون هناك أرضية أو قاعدة مشتركة بين الطرفين .. فهل هذا الشرط موجود ؟

أعتقد إذن أننا نحتاج لأسلوب التحليل لا الحوار لأن كلا طرفيه سيدافع عن فكره دون الوصول لنتيجة .

وبأسلوبه الساخر تساءل المنتج المسرحى «عصام إمام» : حوار مين ؟ دول عايزين قطع الرقبة ! دى غلطتنا إننا صبرنا عليهم .. للآن ! مع أن العقل يقول إنه لو أصاب أصبعى أذى وعرفت أنه سينتقل لكل جسمى .. فلابد من قطعه أفضل . وأنا أعتقد أن هذا ينطبق على وجودهم بيننا .

ثم .. ألا ترى أن الذين حاوروهم ماتوا بأيديهم ؟ لا نقول هذا خوفاً ، بل دلالة على أنه لا فائدة من الديمقراطية التى تفكر فى اتباعها معهم ، لأن أبسط قواعدها تقول : قل رأيك ودع غيرك يقول رأيه أيضا .. وفى النهاية لا تتقاتلوا لاختلاف الرأى فهل هذا ما يحدث ؟!

المصدر : صباح الخير



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٣

المعاملة بالمثل .. !!

ويؤكد د . « أحمد يونس » الكاتب الصحفى قائلا : أنا مقتنع بأن الحوار مع هذه الجماعات أضاع ٢٠ سنة على مصر . لأننا كنا مقتنعين بالحوار وكان علينا منذ اللحظة الأولى أن نرفض بشكل نهائى التحاور مع من يرفعون السلاح . فالحوار رغبة طرفين فى التواصل والوصول لحل ، وفى حالة التطرف لا يصلح أن يكون من طرف واحد هو الدولة . ثم مع من نتكلم وهم ١٢ مجموعة كلهم يتهمون بعضهم بالكفر . ومن هنا أقول للذين يعتقدون أن الإرهاب شىء والتطرف شىء آخر .. إن عمرى ما قابلت شخصاً إرهابيا معتدلا .. فلا يوجد إرهابى معتدل طبعا ! فلا تهاون معهم ولا حل حاليا سوى المقاومة بكل درجاتها وعلى رأسها الأمنية والشعبية .

أما من يقولون عن الحوار مع إسرائيل .. فأقول لهم : صحيح هناك حوار ولكن أطرافه من الناحيتين هم أصحاب شهادات ودراسات .. أى أنهم ليسوا من راسبى الإعدادية أو غيرهم .. الذين يطلقون النار عشوائيا بالشوارع !

فإذا قلنا حواراً .. فكأننا نقيمه مع الفتوة والنمور أو الحرافيت مثلا ! وما يحدث الآن لم يكن منذ ٧٠٠٠ سنة بمصر !! فإذا كنا سنفتح الحوار مع هؤلاء القتلة فلننتظر مطالبة المجرمين والسارقين بمعاملتهم بالمثل بدلا من معاقبتهم .

أما الفنان « يحيى الفخرانى » فقد اندفع قائلا : عندى ٤٧ سنة ولم أر هذا من قبل ولا أفهم الكلام ! عن الحوارات أو غيره فكل الأمور الجارية حولنا تقول ببساطة أنه لا حوار فى الإرهاب ، الذى يجب أن يواجه بأسلوب آخر .. فالمسألة متعددة الأبعاد .. لأننا خضنا التجربة من خلال « فرج فودة » الذى قتلوه لأنه لم يقدم تنازلات ولا مساومات .. بل قدم الحجج والأدلة فرفضوه .

فما هو المطلوب بالضبط ؟ .

الميت .. كلب !!

وأسأل « شوقى عبدالحكيم » الباحث فى الاسنوجرافيا (علم الأعراق والكيانات ومقدمة الانثربولوجى) فيقول : لا أعتقد أن الحوار سيكون مجديا لأن الحكاية ببساطة إن هؤلاء الناس لديهم توجه محدد وهو « انتزاع » السلطة بأى شكل .. بالإدعاء ، بالأكاذيب ، بالتمسح فى الدين .. وبأشياء أخرى بعيدة كل البعد عما سيثيرون عليه تلك الزوابع ؟

وأنا أتعجب هنا - فى الحقيقة - من مجرد طرح فكرة الحوار فمن وماذا نناقش ؟ إن هذا ليس دور الدولة ، فالدولة تريد أرقاما ، إحصاءات ، بيانات ، خططاً للتوظيف والعيش والمواصلات .. وإقحامها فى حوار كهذا بالتأكيد يضعف دورها ويضعها فى إطار المتخاذل وكأنها تقيم جنازة حارة جداً .. مع أن الميت كلب !!

●●

أما الأديب الروائى « يوسف جوهر » فقد قال : الحوار مرفوض إطلاقا . ثم ، نتحاور مع من .. قتلة ؟ إنهم حتى لم يصدروا أى بادرة تعقل تذكر وتعضد مسألة الحوار معهم ! كما يجب ألا ننسى أن الحوار فتح بالفعل كثيراً من قبل وفشل . كل الذين سقطوا قتلى لم يغتالوا لأنهم أجروا حواراً بشكل ما رفضه « هؤلاء » وقابلوه بالقتل ؟

حوار مع الخفافيش !

أما السيناريست « بشير الديك » فقال : فى البداية نتفق على أن هؤلاء ليسوا إلا قلة مجرمين لا سياسيين بالمعنى الذى يؤثر ويغير فى التاريخ الذى يخبرنا أن كل الحركات الإرهابية فى العالم لا تعتبر سياسية ولا يحدث معها أى تغييرات سياسية !

وعندنا .. الخوف ليس من الإرهابيين لأنهم قلة مجرمة يتبعها قلة مماثلة ؛ بل الخوف من الجيش الاحتياطى لهم وهم شباب مصر المتعثر فى أموره والذى يختزن الكثير والكثير .

لذلك أقول نعم لفتح الحوار مع الشباب ، حوار شجاع جرىء بلا محظورات ، يناقش كل شىء من الألف للياء ، كل ما يمسه ويخص البلد .. هذا هو الحوار المسموح فى ظل الديمقراطية .. أما أن نسمع ونحاور مجموعة خية فهذا ليس إلا إساءة للتاريخ وللحضارة ، يجب التصدى لها ، وأمثلة أخرى من التاريخ بدأت مع مقتل « على بن أبى طالب » الذى قتلوه لاتهامه بأنه لم ينفذ كلام الله ولم يحكم بشرعه ، وهو فتى النبوة وأول من أسلم من الصبية .. فالمسلسل مستمر . وعلينا الانتباه لأسبابه .. وهذا هو الذى يجب أن يناقش لا أن نفتح حوارا مع أصحاب الفكر المتطرف فنهين فكرنا وأنفسنا ، [illegible] كفتها راجحة . وهى [illegible] مرة تحدث أن القوة الديمقراطية تطالب [illegible] بضرب عناصره بقوة !

لغة الرصاص !

وتقول الأديبة « سلوى بكر » . السؤال هو مع من نتحاور ؟ فأنت تواجهين فكراً يحرج علينا أصحابه كل يوم وفى كل مكان عبر الجوامع وداخل البيوت ووسائل الإعلام علنا لا يكفرونك فقط بل يأمرون بقتلك لأنك كافرة ولم تسالى وراءهم ! فهل نتحاور مع هؤلاء ؟! لماذا ؟ . الحوار المفيد هو ما تخرجين منه بقيمة على الأقل .. فهل هذا متوقع ؟

نحن ببساطة نعلم إنه لا كهنوت فى الإسلام ، واليوم اللى نريد فيه الثقافة الدينية - لا أكثر - علينا بالعودة لقراءة د . « بنت الشاطىء » والشيخ « شلتوت » اللذين بكلامهما يدفعان المجتمع للأمام وهى رؤية إيجابية فى علاقة المجتمع بالدنيا .

ثم هل نسى إننا خضنا تجربة الحوار بالفعل ؟ عندما حاورهم د . فرج فودة فى ندوة معرض الكتاب الأسبق الشهيرة جادلهم وحاورهم بالأدلة والبراهين وبلغة العلم والحوار .. فخططوا لقتله .

ولهذا أنا ضد فكرة فتح الحوار معهم تماما . والأمر لا يحتاج توضيحا لأن نقول : حذار .. فكل ما يحدث الآن يفتت الأمة . وإن أردنا حواراً فعلا بحق .. فليكن حول المشاكل الحقيقية لظهور التطرف والبطالة والمعاناة ، فهذا هو حاجة البلد حالياً لاستقطاب الأجيال الجديدة .

● الدكتور / عبدالعظيم رمضان يؤكد أن الحوار هو أن يكون لكل من طرفى الحوار مطالب محددة يدور الحوار حولها مع الطرف الآخر ولكن الأمر هنا مختلف تماماً .

لأن ما مطالب هذه الجماعات للأسف ليس لهم مطالب محددة ، وبهذا يعتبر شرط الحوار مفتقداً ، وبالتالى يكون السؤال سقط لأن الطرف الآخر لا يعرف ماذا يريد !

ثم أن هناك نقطة أخرى هى أن هذه الجماعات تضرب فى المناطق السكانية وتضرب فى المواطنين ، وبالتالى لا يعرف أحد إلى أين تتجه ! هل تتجه بهذا العداء إلى الدولة أم إلى الشعب !! الصورة غامضة للغاية . وبالتالى فإن الحوار يفتقد لعناصره الأساسية ومقوماته . وأننا نتصور أن هذه الجماعات لا تعرف أين تتجه !

ثم أنى لا أعتقد أن الشعب المصرى على استعداد للموافقة على التفاوض مع الجماعات الهلامية الطابع . لأن « الإخوان المسلمون » كانوا يعرفون ماذا يفعلون وما يناضلون من أجله ، أما هؤلاء فلا يعرفون ما يناضلون من أجله !

لغة السلاح !

● ويقول الدكتور / أحمد عمر هاشم :

- لا للحوار مع هؤلاء الذين استباحوا دماء إخوانهم الأبرياء ، وأحلوا ما حرمه الله ! ولقد فات أوان الحوار منذ زمن بعيد والسلاح لا يحاور بالفكر وإنما يحاور بالسلاح ، وما ذنب أولئك الذين يقتلون وهم فى طريقهم إلى العمل أو لقضاء حاجاتهم ويتركون وراءهم أرملة وأيتاماً !! إن الانسانية لن تغفر لهم ما اقترفوه فى حق الأبرياء ، وفى حق وطنهم محاولة النيل من « مصر » .

●●

● ومحمود الطويل .. المحامى وعضو مجلس الشعب .. استنكر سؤالى وأضاف .. إن الحوار مع هؤلاء القتلة معناه الاعتراف بهم .. فهل سيوافق من فقد أباه أو أخاه بسببهم على الحوار .. أم أن العدل هو أن نقتص منهم جميعاً .. ؟!

● ويقول الكاتب / جمال الغيطانى :

أرفض فكرة الحوار ولا أرى أى مجال لطرحها فى الوقت الحالى لأن هذا معناه أننا قد استسلمنا لهؤلاء المجرمين ! فالحوار هنا يكون مع أشخاص تتكلم وليس قهراً مع قيادات لا أحد يعرفها ونحن نرفض أى حوار مع الإرهاب !

ولابد من التصدى لهؤلاء بكل ما لدينا من قوة ولكننا لن نحاورهم ولو أدى الأمر للتضحية بالديمقراطية حتى لا تحدث حروب أهلية لأنهم بهذا يدمرون وطناً بأكمله وهذا مرفوض !!

ميثاق شرف !

● الناقد والكاتب الكبير د / على الراعى كان له رأى مختلف فهو يقول . أنا لست ضد فكرة الحوار لكن الحوار لابد وأن يكون مع العناصر المعتدلة الموجودة على السطح . وليست الجماعات التى لا نعرف هويتها حتى الآن . فإجراء الحوار مع الجماعات الواضحة صاحبة المسئولية قد يكون للصالح العام .

ففى الجزائر مثلا يريدون الأخذ بهذا المنطق . وهو الحوار مع الجماعات غير المتورطة وغير المتطرفة ويكون الحوار بهدف تحقيق نقاط ثابتة وجوهرية . أما الذين يتحدثون بالقنبلة والمدفع فلا يصلح معهم الكلام .

لكن إذا أردنا توجيه دفة الحوار إلى المعتدلين . فلابد وأن يقوم الحوار على نقاط هامة وهى : أولا : هل البلد الذى نعيش فيه سيصرف عن التنمية ؟! . . هذا البلد الذى يزداد تعداد البشر فيه أكثر من مليون نسمة سنوياً . . هذا البلد الذى يتزاحم على شريطه الأخضر المحدود حشد من الناس يملكون من المشكلات والمعاناة غير القليل .

هل ستنصرف عن كل هذا . ونبحث عن وسيلة نخرب بها بلادنا ونقتل بعضنا ؟!

ثانيا : لابد من الاتفاق على نقطة هامة وهى حق المعتقدات الدينية ولابد للالتفات نحو حرية الرأى والإيمان بأن هذا البلد ملك لسكانه .

ويقول د / على الراعى . أعتقد أن الحوار مع هذه الجماعات الموجودة على السطح قد يكون بمثابة (ميثاق شرف) . ولكن من قتل يقتل . ومن خرب واغتال لابد أن توقع عليه العقوبة دون حوار أو جدال

ولو لاحظنا أنه فى حادث اغتيال وزير الداخلية . أرسل الإخوان المسلمون رسالة شديدة اللهجة لاستنكار هذه الأعمال الإجرامية ولو استطعنا إشاعة هذا الجو من الاستنكار وخاصة بين الجماعات الإسلامية سيكون عاملاً مساعداً فى مواجهة هذا الإرهاب لأن المواجهة الأمنية وحدها ميكانيكية . فالمشكلة متشعبة ولها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى .

ويبدى د / على الراعى إعجابه بذكاء السيدة / تانسو جيلر رئيسة الحكومة التركية فى حوارها للصحافة المصرية حيث قالت لقد واجهنا الإرهاب فى جنوب شرقى البلاد بتنميته اقتصاديا واجتماعيا .

الندية .. !

● أما الأستاذ / لطفى واكد رئيس تحرير جريدة الأهالى الصادرة عن حزب التجمع فيقول لم يكن هناك أى وقت أو إمكان أو حتى معنى للحوار مع هؤلاء الأشخاص . لأن السلطة عندما تتفاوض وتتحاور يعنى ذلك أن هناك ندية بين السلطة الشرعية وبين الخارجين عن القانون . فإذا ما حدث ذلك الحوار سيصبح هناك خلل . لأن السلطة الشرعية لابد وأن تتحاور فى إطار شرعى .

فالمتطرفون الذين يقتلون مثل هذا القتل العشوائى الهمجى ، ويكفرون المجتمع والدولة ليسوا مخالفين للفكر معى فحسب بل هم مجرمون وقتلة . ويجب معاملتهم معاملة الخارجين عن القانون . فهل سمعنا عن دولة تتحاور مع تجار المخدرات أو مع المتهمين بتزوير العملة . هذا كلام غير منطقى . فما بالك بالمتطرفين وهم أكثر إجراماً ووحشية من القتلة .

فالحوار مع هؤلاء البشر إن كانوا بشراً ليس حواراً لكنه تنازل .

هوس سيكولوجى !

وبنوع من التحليل يقول الكاتب الصحفى بجريدة الأهرام الأستاذ / سامى خشبة لابد وأن نعرف فى البداية مع من سأتحاور ؟!

هل أتحاور مع الجماعات المتطرفة الذين يحملون السلاح فى وجهنا . فهم أصلا يمشون تحت الأرض وغير مرئيين . فهم يفاجئوننى . لذلك لابد وأن نأخذ الحذر منهم ونضربهم بالنار قبل إطلاق الرصاص علينا ، وليس هناك معنى لإقامة الحوار معهم . لكننا فى احتياج لعمل حوارات مع الفكر الإسلامى والمفكرين الإسلاميين . فمن يشهر فى وجهى الكلام وله فكره الخاص . أتبادل معه الحوار بهدف الإقناع أو الاقتناع . لكن الإرهابيين ليس من الممكن إقامة حوار معهم .

هؤلاء فى حالة هوس سيكولوجى . لا ينظرون للواقع وللظروف التى نعيشها . ليس لهم إحساس باللغة أو المنطق أو الكلام أو بالمجتمع الذى يعيشون بين أفراده .

لقد وصلوا لحالة الهوس التى تتعدى مرحلة الحوار .

فإذا كانوا قد قتلوا الإسلاميين أنفسهم وأدرجوا المفتى فى قائمة الاغتيالات . إذ كانوا يقتلون بعضهم البعض الآن لأنهم فقدوا لغة الحوار بينهم وبدأوا يتحدثون مع بعضهم بلغة الرصاص . وأصبحت القنابل هى المتحدث الرسمى باسمهم هل يجوز بعد ذلك أن أفكر فى مجرد خلق حوار بينى وبينهم .

ويستكمل الأستاذ / سامى خشبة حديثه : منذ عشر سنوات مضت . قد طلبنا التحاور معهم . وأرسلت لهم الحكومة الاقتصاديين والدعاة الإسلاميين وعلماء النفس والمفكرين ولم ينجح الحوار . لأنهم مصرون على القتل ويريدون إخضاع الجميع لهم .

والحل لمواجهة هؤلاء المجرمين . هو حل مزدوج وعن طريق التوعية الثقافية والسياسية . وإن كانت هناك بدايات واضحة فى أجهزة الإعلام والتعليم .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... سبتمبر ١٩٩٢

إلا أننا مازلنا في غفلة عن الأجهزة الشعبية التي تكون أكثر فاعلية لأنها تتوسط أفراد الشعب مثل النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات والدعاة الإسلاميين .

نحن في احتياج لتطوير ذلك الجهاز الشعبي ونبدأ بعمل معامل تفريخ للكوادر والكفاءات المتميزة في تلك الأجهزة حتى تكون بوعيها الثقافي والسياسي بين التجمعات الشعبية والبسطاء من العمال والفلاحين والطلبة . فلابد وأن يقوم المجتمع المدني على تطوير هذه المؤسسات لإيجاد مساحة للحوار مع العامة من الشعب في الشارع والأزقة والساحات الشعبية . حيث تقوم هذه الكوادر بمحاولة حل مشكلات هؤلاء الأفراد وحتى يكون لمثل تلك الأجهزة الشعبية المصداقية والثقة لدى الشعب وفي الوقت نفسه . تجيب عن أسئلة الناس وتزيل حيرتهم في فهم الأمور وتصلح من أحوالهم وتغذي فكرهم وأفكارهم .

●●

● أما المذيعة / فاطمة فؤاد فتقول : إن لغة الحوار انتهت مع هذه الفئة . لأنهم يعملون بالعنف والكره . فهم غير مصريين وإن كانوا يحملون الجنسية . فكيف أتحاور مع بشر لا يشتركون معي في وطنية أو مبدأ أو عقيدة أو حتى في أي سلوك آدمي . ففي أي شيء سنتحاور . فالحوار معناه مطالب وتبادل رأي على مائدة مفاوضات من أجل المناقشة . لعندما يصل الحوار إلى لغة الرصاص والقنابل الموجهة للشعب وقد أكون أنا فاني معرضة للموت .

لكن التحاور الصحيح لابد وأن يكون مع الشباب الذين يذهبون للاستماع لأفكار هذه الجماعات المتطرفة ، لابد أن نلحق بهؤلاء الشباب ونتبادل معهم الرأي حتى ننتشلهم قبل وقوعهم في القاع الأسود .

حقي في الحياة !

● أحمد فخر .. رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط يقول :

ـ أرفض بشدة إمكانية التحاور مع شرذمة لا وسيلة لهم إلا القتل وسفك الدماء دون أي مبرر ديني أو وازع أخلاقي . وكيف بعد أن تلوثت أيديهم بدماء الأبرياء نتحاور معهم ونجادلهم !! وكيف أحاور من يريد أن يغتصب حقي في الحياة ، وهذا يعتبر من أهم وأقدس حقوق الإنسان وهو حق الحياة في أمان دون خوف .

● ويقول الدكتور / علي حسن .. مدير عام الآثار المصرية :

النقاش والحوار مع هؤلاء الأشخاص مرفوض تماما لأنهم خرجوا من جلد الإنسانية إلى الحيوانية ، وتسلط عليهم جنون القتل .

وهؤلاء خونة فكيف أتناقش مع خائن ! .

●●

ويضيف الدكتور / رامز طه ـ أخصائي علم النفس :

نرفض أن نجادل بالكلمة وهم يجادلون بالسلاح ـ لابد أن يكون الحوار بنفس أدواتهم .. بالسلاح ! فهم جماعات تفكيرهم مشوه وخاطيء بدرجة كبيرة ، وقدرتهم على التركيز السليم غير موجودة لأنه لا توجد لديهم أي مقدمات أو نتائج ولن يفلحوا في قهر وإرهاب شعب بأكمله !

●●

أما العميد / خيري عثمان ـ رئيس قسم البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة فيتساءل :

هل نتحاور مع أشخاص يقتلون أقارب لي أو أصدقاء أو حتى أحد أبنائي !! أي منطق هذا : نحن شعب يرفض الإرهاب ، ويأبى الاستسلام والهزيمة لهؤلاء ! ومعنى أن نحاورهم بأننا سوف نرفع الراية البيضاء للإرهاب وبأننا أصبحنا في موقف أضعف ولهذا نحاورهم ! ونحن لن نخشى شيئاً مهما ازداد عدد الضحايا .

وفي النهاية سوف ننتصر على أعداء الحياة !

لا .. للقتلة !

● ويقول الدكتور ـ عبدالوهاب سيد أحمد ـ محافظ الشرقية : أرفض تماماً أن يكون هناك أي نوع من الحوار مع هؤلاء وهذا الرفض ليس بجديد فقد أعلن السيد رئيس الجمهورية في أكثر من خطاب له على الملأ .

ويؤكد أن اختيارهم للأماكن المزدحمة بالمارة والآهلة بالسكان مسرحاً لأحداثهم ولعملياتهم ينفي عن هؤلاء أنهم رجال فكر وعقيدة لأن الضحايا في النهاية هم أبناء مصر .. لهذا فإننا لا نستطيع أن نصف مثل هؤلاء إلا بالقتلة الذين أكل الحقد قلوبهم بعد أن نبذهم الشعب ورفضهم ، فقد تأكدت نواياهم الخبيثة وكشفتهم أعمالهم الشريرة ..

ويتساءل الدكتور عبدالوهاب سيد أحمد محافظ الشرقية في نهاية حديثه : بعد كل ذلك .. هل يمكن أن نتصور أن يكون هناك نوع من الحوار !!

● يؤكد الدكتور ـ مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ـ استحالة فتح الحوار مع هؤلاء .. رافضا هذا المبدأ من أساسه وخاصة بعد أحداثهم الأخيرة التي تسببت في مقتل وإصابة الأشخاص الأبرياء .. علاوة على ما أحدثوه من أعمال تخريب وتدمير .

ويجب أن ندرك جيدا .. أن هذه الجماعات



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٣

خارجة عن القانون والشرعية ، وإذا سمح بالتفاوض معهم في هذه الحالة سوف يعطى الفرصة لأى شخص آخر له مطالب لدى الحكومة أن يلجأ إلى هذه الأفعال الإجرامية .

لا وألف لا..!

● بإصرار شديد يرفض اللواء ـ سيد داود ـ مدير أمن الشرقية فكرة إجراء أى حوار مع هؤلاء الإرهابيين من منطلق أنهم مجموعة خارجة عن القانون والتقاليد والشرعية .

ويضيف : أن هؤلاء الشرذمة يتصورون بغباء شديد أن ضرب وزير الداخلية ومحاولة اغتياله ـ من شأنه أن يهز النظام ويثير القلق والرعب ويدفع الناس مضطرين إلى رفع راياتهم البيضاء بالاستسلام والخضوع لدعاوى الظلام والباطل ، ولكن لا .. وألف لا ..

إن مصر لا تخضع على الإطلاق ولا تستسلم ـ كما أن شعبها كفيل بحماية نفسه بنفسه أو الدفاع عن حاضره ومستقبله وأحلامه مهما كانت الصعوبات ومهما كان الثمن .

●●

الحمد لله ..

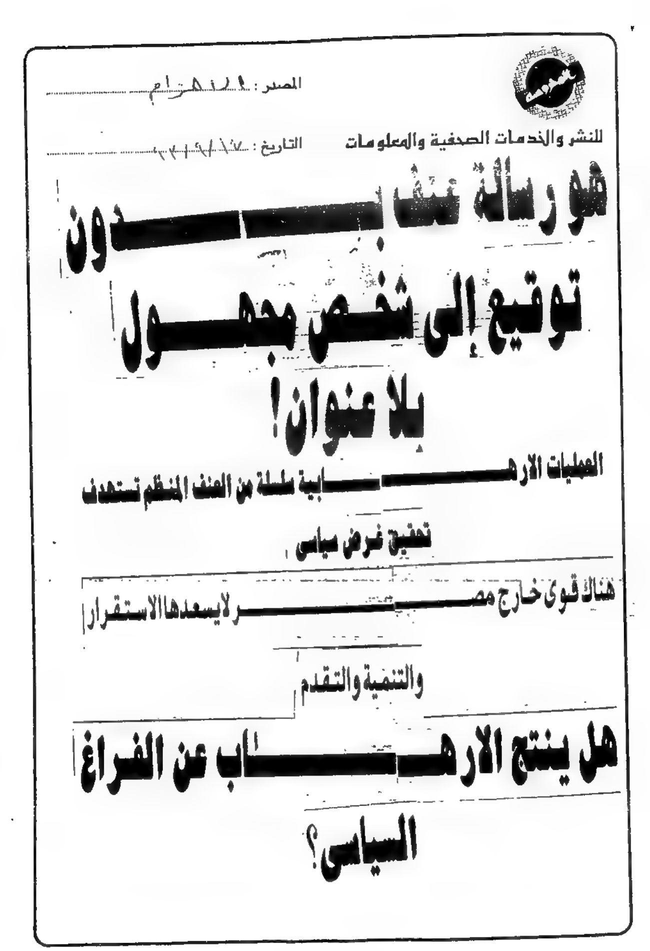
عبارة رددناها جميعا .. ونحن نرصد حصيلة ما جمعناه من آراء ..

حمدنا الله بعد أن تأكدنا أن الخوف لم يكن أبداً من طباع الإنسان المصرى ..

ربما كانت المعركة قاسية .. لكننا قادرون على الصمود فيها .. لننتزع لأطفالنا حقهم في حياة آمنة .. □

● فريق العمل ●

● ابتسام كامل ●
● أمل فوزى ●
● حمدية عبدالغنى ●
● عبدالرشيد مطاوع ●
● .. وناهد فريد ●



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧/ ٩٦/ ٢٠٠٢

هو رسالة عنف بــدون توقيع إلى شخص مجهول بلا عنوان!

العمليات الارهـــــابية سلسلة من العنف المنظم تستهدف تحقيق غرض سياسي

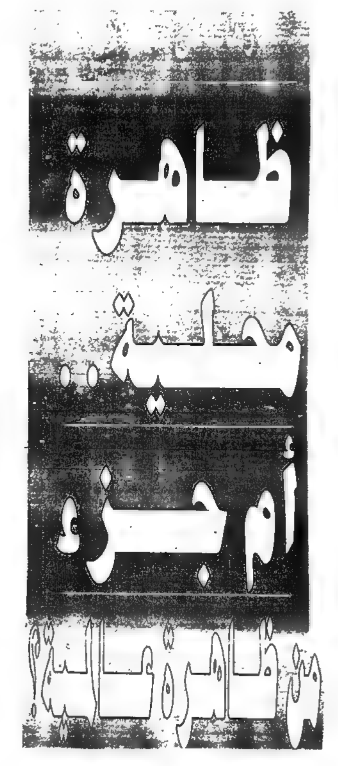
هناك قوى خارج مصـــــر لايسعدها الاستقرار والتنمية والتقدم

هل ينتج الارهــــاب عن الفراغ السياسي؟



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢






مايحدث في مصر الآن من حوادث إرهابية ليس ظاهرة محلية مصرية او بمعزل عما يحدث في دول عربية اخرى.. وهذه وتلك جزء من ظاهرة عالمية سياسية تستهدف أغراضا معينة اقلها زعزعة الاستقرار في المجتمع وإبعاد اي استثمار تنموي فيه واقصاها قيادة البلد إلى الوراء ! وهذه الظاهرة تعد جديدة علينا، فصحيح ان مصر قد شهدت وعرفت جرائم او حوادث عنف في فترات مختلفة من التاريخ لكنها كانت محدودة وفردية فلم يبلغ عددها منذ بداية هذا القرن العشرين وحتى السبعينات اكثر من عشرين عملية أو محاولة اغتيال، كان معظمها للتخلص من شخصيات استعمارية او متعاونة معه.. اما منذ منتصف السبعينات فقد اخذت شكلا اخر وصل في بداية الثمانينات الى حد اغتيال رئيس الجمهورية نفسه ثم خفتت حدة الإرهاب بعض الشيء حتى عادت من جديد وبمضاعفة النشاط في اواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وصارت الحوادث تقع على مدى السنتين الأخيرتين بمعدل مرة على الأقل كل اسبوع.. وفي العام الأخير من يونيو ١٩٩٢ إلى يونيو ١٩٩٣ وصل عدد ضحايا حوادث الإرهاب الى ٢٤٥ قتيلا و ٤٢٩ مصابا أي بمتوسط مابين قتيلين الى ثلاثة قتلى وما بين اربعة إلى خمسة جرحى كل ثلاثة ايام!

الظاهرة إذن جديدة على مجتمعنا، وجزء من ظاهرة عالمية، ومن ثم فهي تحتاج الى مزيد من الحوار والنقاش للاقتراب منها لتوصيفها وتشخيصها ودراستها حتى يمكن التعامل معها بدقة وحكمة. وحول هذا كانت «ندوة الأهرام» هذا الأسبوع التي طرحت أمام المشاركين تصورها وعناصرها ليبدأ الحوار الذي اكد ما طرحته الندوة وهو ان مواجهة الإرهاب لم ولن تكون ابدا بالأجهزة الأمنية وحدها.. والشواهد في العالم تؤكد ذلك، ومن ثم لابد من ملء ساحة العمل السياسي وتنشيط الدور الحزبي وتوعية الشباب وخلق المواطن المسيس القادر على ان يدرك انه طرف في المعادلة الإرهابية وانه مستهدف بشكل مباشر، فالنظام وحده ليس هو المستهدف وانما مصر كلها.. أرضا وبشرا ونظاما سياسيا. فالإرهاب يقصد تشويه الحاضر واغتيال المستقبل..





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

● الدكتور مصطفى الفقي : اتفق مع الاستاذ محمود مراد في ان القضية ذات طابع عالمي وان الإرهاب ليس ظاهرة محلية وان كانت جديدة علينا.. ومع صفتها العالمية إلا ان لها خصوصية المجتمع الذي تظهر فيه فتعكس بعض مشكلاته.. وهناك بعض ملاحظات محددة احب ان اذكرها:

١ ـ ان الإرهاب لايعبر عن تيار له اغلبية في المجتمع .. لأنه لو كان الامر كذلك لما احتاج الى العنف والترويع للتعبير عن ذاته ولكانت القنوات الديمقراطية هي افضل السبل لذلك بغض النظر عن أية معوقات..

٢ ـ ان الإرهاب اقرب الى اسلوب الجريمة منه إلى اسلوب المقاومة، وبذلك فان علاقته بالحياة السياسية هو مجرد إحداث الاضطراب للتأثير على الاستقرار الداخلي ومظهر الدولة.. وعلى ذلك فالإرهاب لايعبر عن جزء من النظام الاجتماعي او الحياة السياسية وانما هو عمل خارج إطارها..

٣ ـ ان الإرهاب ظاهرة مؤقتة ترتبط بظروف شعوب معينة ومجتمعات بذاتها.. ولم يعرف تاريخ المجتمعات المعاصرة إرهابا مستمرا.. فهو ليس إلا تعبيرا عن فئة قليلة، وهنا نفرق بينه وبين الكفاح المسلح او المقاومة الوطنية..

٤ ـ ان للإرهاب ـ في كل المجتمعات ـ خصائص مشتركة.. فهو لايفرق بين شخص واخر كما انه يتحين توقيتا يجعل للفرقعة الاعلامية اهمية في نتائج جرائمه بغض النظر عن جدواها..

٥ ـ وهذه نقطة مهمة.. ان الإرهاب لم يفلح على مدى التاريخ في إسقاط حكم معين ولم يقدم بديلا لنظام سياسي..

٦ ـ لقد لفظ التاريخ الاسلامي في كل مراحله الممارسات الإرهابية واستقراء تاريخ الدولة الإسلامية منذ حياة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ يؤكد هذا واعتبار الممارسين خوارج على إجماع الأمة يؤدون جرائم من نوع خاص تستحق أقصى العقوبة..

٧ ـ ان دخول منطقة الشرق الأوسط ـ خاصة بعد إتفاق غزة ـ أريحا ـ أجواء السلام.. سوف يحرم رويدا رويدا عناصر الإرهاب والتطرف من أرضية مارست عليها لسنوات طويلة جزءا من دعاويها. لانه منذ دخول التيار الإسلامي ممثلا في الاخوان المسلمين المجال السياسي للصراع العربي الاسرائيلي (منذ ١٩٤٨) وهنا مزايدة مستمرة يلعب عليها التيار المتطرف اخيرا ولانتقاد الأنظمة العربية واعتبار ان الانتفاضة وحركة حماس بالتحديد هي التيار الاسلامي الرافض لدولة اسرائيل.

ان هذه الدعاوى تسقط بلقاء الفلسطينيين والاسرائيليين.. ويستكمل ذلك ـ في مصر ـ حين تبدو ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي .. فسوف يؤدي العاملان معا ـ السياسي الخارجي والداخلي ـ بالضرورة الى تراجع موجات الإرهاب خصوصا ان المواطن العادي أصبح طرفا مباشرا في المواجهة..

أسئلة لها معناها

● الدكتور علي الدين هلال : علينا ان نعترف ـ في البداية ـ ان هذه الظاهرة جديدة علينا ـ كباحثين ـ ل وكأجهزة ـ معنية ـ وبالتالي لدينا قصور نظري في فهم الموضوع وعدم معرفة بتجارب الدول الأخرى . فالألمان استمروا ـ عندما بدأت عندهم الظاهرة ـ لمدة ثلاث سنوات في اجراء دراسة حول كيفية مواجهتها .. اما عندنا فإن بعض التفسيرات للظاهرة اقرب الى التخريجات السياسية مثل ان الإرهاب نتج عن نقص الديمقراطية ، ويدحض هذا انه لايوجد إرهاب في دول مثل سوريا والعراق او الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية سابقا..

□ الاهرام : هل تعني ان الارهاب مصاحب للديمقراطية ؟

● الدكتور علي الدين هلال : نعم .. هو مصاحب لقدر من الليبرالية السياسية ـ ايضا قالت بعض التفسيرات انه نتيجة للفقر وهذا غير صحيح، فان اكثر ٥٠ دولة فقرا لايوجد بها إرهاب، هذا في الوقت الذي يوجد فيه ارهاب في دول مثل المانيا واليابان وايطاليا والولايات المتحدة وغيرها..

اذن فنحن ازاء ظاهرة تتطلب دراسة عميقة واعية.. وهنا اطرح مجموعة اسئلة اولها : ماهو الإرهاب؟ لانه يجب التمييز بينه وبين العنف الذي هو ظاهرة أعم لها اساليب مختلفة منها الإرهاب.. لذا انادي ـ من خلال هذه الندوة ـ بالدعوة إلى البحث العلمي لهذه الظاهرة فهي في رأيي ستستمر ومن يتصور ان الإرهاب سينتهي بعد اسبوع او شهر يكون غير فاهم لما نواجهه!

ثم : من هي الشخصية الإرهابية بمواصفاتها السلوكية والنفسية.. ومن هي الجماعة الإرهابية؟ وماعلاقة الإرهاب بالإعلام.. فان بعض الدراسات تقول ان الاعلامي خير صديق للإرهابي.. فالاعلاميون من حيث لايدرون ينفذون اهداف الإرهابيين. فالإرهابي يمارس عمليته بقصد إحداث فرقعة إعلامية فإن حدث ذلك تحقق غرضه الذي سعى إليه. لان الإرهاب لايسقط حكما ولا نظاما ـ اذن ماهي السياسة الاعلامية السليمة؟ .. و .. ماهي العلاقة بين الجريمة والإرهاب؟.. وما العلاقة بين الفكر المتطرف والسلوك المتطرف الإرهابي؟ هل هذا النوع من الفكر يقود الى هذا النوع من السلوك؟

● الدكتور سعد الدين ابراهيم : ان السلوك الإرهابي يستخدم العنف للوصول الى هدف سياسي، وهو قد يقصد رموزا للنظام أو مواطنين ابرياء لزعزعة النظام السياسي وتقويض مصداقيته .. والدليل هو هذه الاحصائية (منشورة على الصفحة) ومنها يتبين ان اكبر عدد من القتلى والجرحى هم من الأهالي.

بعد هذا القول، ان التطرف هو الأب الشرعي للإرهاب والارهابي هو شخص مبرمج بغسيل مخ، بحيث يرتكب مايطلب منه من جرائم دون وازع من ضمير او إدراك للصالح العام.. فكل ارهابي لابد ان يكون متطرفا وليس بالضرورة ان يكون كل متطرفا إرهابيا..

ولكني اختلف مع ماقيل من ان هذه ظاهرة جديدة علينا فقد مررنا بثلاث لحظات تاريخية إرهابية.. الاولى في بدايات هذا القرن (مقتل بطرس غالي رئيس الوزراء) والثانية في الاربعينات (اغتيال أمين عثمان واحمد ماهر والخازندار وغيرهم) والثالثة وهي اشد خطرا واستدادا منذ السبعينات.. والتي اخذت في الآونة الأخيرة وجها متغيرا.. الذا!

تغيرات في الإرهاب

لقد اخذت الظاهرة الإرهابية منذ بداية التسعينات شكلا مفزوعا غير مسبوق في تاريخ مصر.. سواء من حيث امتدادها وانتشارها جغرافيا في ١٤ محافظة خلال العامين الآخرين.. او من حيث عدد الحوادث وعدد الضحايا.. ونلاحظ ايضا بدراسة لاعمار الارهابيين انها ـ في المتوسط ـ تقل ، واحد المحكوم عليهم بالاعدام في قضية الإرهاب بالاسكندرية كان في السادسة عشرة من عمره.. ولقد وجدنا بالدراسة ان متوسط العمر بين الارهابيين في التسعينات قد انخفض لثماني سنوات عما كان عليه في السبعينات.. وخمس سنوات عما كان عليه في الثمانينات. ايضا يلاحظ الاختلاف الطبقي.. فبدراسة كل الارهابيين وجدنا ان ٧٠٪ منهم من الجامعيين واكثرهم من كليات القمة (الطب والهندسة) وهذا كان في السبعينات..



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٣

اما في التسعينات فقد وجدنا ان الاغلبية العظمى من المعاهد والمدارس المتوسطة.. وفي المستوى الطبقي فقد كان معظمهم في السبعينات من صلب الطبقة الوسطى اما في التسعينات فالاغلبية من الطبقة المتوسطة الدنيا او حواف الطبقة العاملة. نلاحظ ايضا مهارة في استخدام السلاح والقدرة على المراوغة وعلى الهرب نتيجة تراكم خبرات محلية ومن تجربة افغانستان..

ثم اشير إلى الساحة العامة ومن الذي يملؤها !.. اننا نجد فيها رموز توظيف الاموال.. والتيار المتطرف.. والارهابيين.. والذين يقدمون لهم الزاد الفكري! وفي المقابل لا إفراز لنجوم اخرين!!

ان الظاهرة - اذن - جزء من الظاهرة العالمية لكن لدينا خصوصية في مجتمعنا تصنعها ازمات متعددة تتقاطع كلها في لحظة معينة.

● الدكتور اسامة الغزالي : ان الارهاب قديم قدم الجماعة السياسية.. ويمكن القول بانه ظاهرة جديدة لكن ليس تماما فقد بدأت بعمليات الاخوان في الخمسينات والستينات.. غير انها تبلورت في السنوات الأخيرة لتتطابق مع التعريف العلمي لها، حيث اتجهت الى احداث تفجيرات في اماكن التجمعات الجماهيرية ومهاجمة المثقفين وضرب الاقتصاد.. لكنها لم تمتد لتجنيد الطبقة العاملة التي هي عماد الاستقرار في المجتمع..

وانني اتفق مع القول بانه لايوجد سبب واحد يؤدي الى الارهاب.. لكن نحن في لحظة زمنية استثنائية في التاريخ كله بتغيرات محلية واقليمية وعالمية تنمو فيه الظاهرة.. ويساعد على هذا ضعف المؤسسة الدينية في مصر.. فكيف يمكن ان ينبري شاب صغير السن، قليل العلم للتحدث في امور الدين ويكون مفتيا للمواطن.. في غيبة عالم دين حقيقي؟ إنه يجب ان تؤدي المؤسسة الدينية دورها الحقيقي وبوعي.

ثم انني اتفق مع الدكتور علي فيما تحدث به عن العلاقة بين الارهاب والديمقراطية.. فالارهاب موجود في اعتى الديمقراطيات، وهو رافض للمجتمع كله، وعلينا الا نفزع من الظاهرة وانما المهم كيف نتعامل ونتعايش معها كظاهرة مرضية.

اما عن المواجهة، فان الظاهرة تمثل تحديا للدولة ومدى انها دولة عصرية كفء.. ونحن نعتقد ان المجتمع المصري قد اصبح اكثر خبرة وقدرة على التعامل مع الارهاب وتحجيمه.

الحلول العملية للمواجهة

● الدكتور عبدالأحد جمال الدين : انه لافرق بين الارهابي وقاطع الطريق.. والمسألة تتطلب منا وضع ضوابط معينة فلا معنى لترك المساجد وزوايا الصلاة لكي يؤم الصلاة فيها ويلقي الخطب اشخاص صغار السن غير مؤهلين.. ومهما كانت الظروف المحلية فهناك قوى خارجية تحرك هذه الجماعات ضد امن واستقرار مصر لتعطيل تقدمها خاصة ونحن في مرحلة تنمية وتنفيذ برامج اصلاح اقتصادي وطرح مشروعات للاستثمار.

ماهو الحل ؟

في رايي انه يجب على جهاز الأمن بدءا من رجل الشرطة العادي المكلف بحراسة المنشآت الهامة، فهو وبصراحة غير كفء وغير قادر وغير مؤهل للمهمة.. ويجب الاهتمام باساليب الأمن فانا لا اتصور كيف يقع حادث مثل محاولة اغتيال وزير الداخلية بهذه السهولة ؟ وباختصار فان الأمن العام - أمن الشارع المصري - هو مقدمة الأمن السياسي وامن المجتمع ضد الإرهاب.

ومن الناحية القانونية، فإنني اعتبر ان لدينا قوانين كافية لمواجهة الارهاب ولكن المشكلة في بطء الاجراءات والمثال قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب التي استمرت ثلاث سنوات قبل الحكم فيها!

اخيرا، فإن التصدي للارهاب مسئولية كل الشعب دون ترك للشرطة وحدها - حيث ينشأ احيانا ثأر بينها وبين العائلات.. وهنا تجيء ادوار الاجهزة المحلية والعائلات والافراد.. وكمثال فإنني اكاد اقول أن مرتكبي حادث مقتل رجل الامن في موقف السيارات ببيروط السبت الماضي معروفون - طبعا - لدى الناس لكن احدا لم يعترضهم خلال هروبهم او يكشف عنهم.. مع ان الجميع في هذه البلاد يعرفون بعضهم البعض!

● الدكتور احمد جلال عز الدين : بداية.. نحن نفتقد في مصر: دراسة علمية موثقة عن الارهاب.. إنما قد تكون لدينا جهود محدودة وفردية - ويمكن القول - باتفاق الباحثين - ان الارهاب هو سلسلة من العنف المنظم بقصد تحقيق مطالب سياسية وهذا يختلف عن الجرائم السياسية مثل الاغتيالات التي شهدتها مصر من قبل. فالعنف المنظم ينتج عنه ان كل شخص في المجتمع يشعر انه قد يكون الضحية التالية.

وهذا هو الهدف، فالارهابي يريد التخويف.. ولذا قيل انه صديق الاعلامي.. وعندما كنت في الولايات المتحدة جاءني من يحمل خبرا منقولا عن الاعلام المصري بانه قد تم القبض على ٣١٥٢ متطرفا ارهابيا في يوم واحد.. وقال لي انه اذا كان هذا حصاد مجهود حملة فكم يكون عدد الارهابيين في مصر ؟ وهكذا مما يدل على عدم التناول الاعلامي السليم.

اما عن الربط بين الارهاب في مصر والظاهرة العالمية - كما اشار الاستاذ محمود مراد في البداية - فان للمحلية خصائص والعالمية لها خصائص.. وفي التسعينات بالذات تغير حجم وانظمة واساليب الارهاب تماما.. وحتى نهاية الثمانينات - نظرا لظروف الحرب الباردة التي سادت - كانت ٨٠٪ من عمليات الارهاب في العالم بتدريب وتمويل مخابرات دول اجنبية - ثم تغيرت الصورة.

☐ الاهرام : ماذا عن الظاهرة في مصر.. الآن؟

● الدكتور احمد جلال عز الدين : الأحداث منذ عام ١٩٩١ تقول باننا امام ظاهرة إرهابية ستستمر بعض الوقت .. وانه حتى الآن لاتجد مواجهة منسقة لها سوى المواجهة الامنية.. ولكن لاتوجد لدينا دراسة تؤسس عليها فكرا قوميا وبرامج قومية للمواجهة.. صحيح انه لدينا لجنة عليا لكن عملها يقتصر على المواجهة الامنية.. فلماذا لاتوجد لجنة قومية موسعة تضم الخبراء والمهتمين لدراسة تضع سياسات بابعاد مختلفة.. وتجمع المعلومات.. فمن يملك المعلومة يملك القوة.

المضمون الخفي للظاهرة

● احمد حمروش : مبادرة الاهرام بعقد هذه الندوة تعني ان الارهاب اصبح يشكل خطرا.. وهذا صحيح. فالارهاب في مضمونه هو صراع للوصول إلى سلطة سياسية. وقد بدأت عمليات او



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

اعتراف

مصر فى حاجة إلى استراتيجية للمواجهة ولجنة قومية من الخبراء والمهتمين

●●

تصحيح وقائع تاريخية وسياسية فى خطاب الجماعة الخفية!

محاولات الاغتيال السياسي في مصر منذ بداية القرن غير ان الخطر الحقيقي ظهر عندما ارتدى الارهاب ثياب الدين منذ ان دخلت جماعة الاخوان المسلمين في ساحة الارهاب باغتيال احمد ماهر باشا (رئيس الوزراء) سنة ١٩٤٥ اي منذ نصف قرن. ولذا فالذين يسمون انفسهم بالتيار الاسلامي المعتدل ويطالبون بالحوار او بمناقشة الظاهرة على أساس ديني، يرتكبون خطأ مدمرا. فهذه ليست ظاهرة دينية ومن يسمون انفسهم بالمعتدلين يبررون اعمال الإرهابيين.

● الدكتور احمد جلال عز الدين : بدأ هذا سنة ١٩٤١ عندما انشأ الاخوان التنظيم السري المسلح بقيادة عبدالرحمن السندي.

● احمد حمروش : والظاهرة - بلا شك - جزء من التيار الارهابي العالمي.. ومواجهتها تكون بالحسم. وردا على الدكتور على الدين هلال اقول انه في سوريا وغيرها كان يوجد ارهاب لكن جرى ضربه بشدة للقضاء عليه. وأعود الى ماطرحته الندوة فأؤيد واقول ان هناك قوى خارجية لايسعدها ان تكون مصر قوية ومستقرة وتحدث فيها تنمية وتمارس دورها الريادي سياسيا وثقافيا وعلينا ان نرصد هذه العملية جدا

واتفق على كلام الدكتور مصطفى في ان الارهاب لن ينجح في اسقاط نظام وفي انه لايعبر إلا عن فئة قليلة ولعلني اشير الى ثورة ٢٣ يوليو التي نبذت فكرة الاغتيال قبل قيامها ثم قبل خمسة ايام من قيامها اثيرت الفكرة مرة اخرى فجرى رفضها، ولو كان عبدالناصر قد وافق على القيام بالاغتيالات.. لربما كان قد فشل في تفجير الثورة واستمرارها.

واود أن أصحح معلومة تاريخية.. فانه ليس صحيحا ان الاخوان المسلمين شاركوا في الاعمال الفدائية ضد الانجليز في القناة وغيرها.

اما عن السؤال الرئيسي في الندوة وهو ماذا نفعل في مواجهة الإرهاب ؟ فهو وضع استراتيجية سياسية للمواجهة ودعم وتطوير الدعوة الدينية ووضع برامج لتحريك الشارع المصري ضد هذه الجماعات.

ولأخيرا.. علينا ان نكشف مدبري هذه العمليات ومحركي الارهاب «الكبار» في مصر والقوى الخارجية.. فان مصر لايمكن ابدا ان تقع في ايديهم او تتحول الى حرب اهلية.. فهي اول دولة موحدة ومتحدة.

ما هو التيار الغالب ؟

● الدكتور حسام بدراوي : اتفق في ان الارهاب والتطرف الذي يؤدي الى الارهاب ليس هو التيار الغالب في المجتمع لكنه التيار الموجود النشيط الذي لايجد الشباب بدائل كثيرة عنه. وأنا المس هذا في الجامعة. ولذلك فانا أخشى من الفناء الصحي الموجود واخاف على الشباب (نحو ٢٥ مليونا في مصر تحت سن ٢٥) من التطرف.

إنني إطالب بتوعية الشباب، واقامة الحوار المستمر معهم، وعقد كثير مثل هذه الندوات وعرضها تليفزيونيا ونشرها واقامة الحوار حول القضايا المختلفة سواء في الداخل او الخارج، لانه إذا لم يحدث هذا تترك الساحة للآخرين لمناقشتها حسب وجهة نظرهم وفكرهم المتطرف الذي يقود الى التطرف!

ان الأصل في مجتمعنا هو التنوير والحوار.. ولكن المتتبع الحوارات الجماهيرية التي يجريها التليفزيون - مثلا - لتكتشف ان الناس - باختلافهم - غير قادرين على الحوار وافتقاده في الحياة اليومية والعملية.

اننا مثل مجموعة عصافير في حجرة مغلقة كل منها يطير في اتجاه مختلف فتتصادم جميعا، لهذا نحن في حاجة الى رؤية استراتيجية ننخرط فيها وتحدد لنا المعالم. ونخشى ان تظل نتحدث عاما وعامين وعشرة بلا جدوى!

● الدكتور أسامة الغزالي : أؤيد هذا .. وأطالب بعدم حجب اي نشاط سياسي لان هذا يؤدي بشكل ما إلى التطرف.

● احمد حمروش: يجب الا تتدخل الجمعيات الدينية في امور السياسة، فلا كهنوتية في الإسلام.

خطاب الطرف الآخر

● الدكتور حسن حنفي: كان بودي ان يكون حاضرا احد من الطرف الآخر (الجماعات الارهابية) ولذا ساحاول - لإثراء الندوة - التعبير عن هذا الطرف





بشكل محايد. فالإخوان المسلمون كان لهم نشاطهم السياسي قبل الثورة.. ولذا ففي ١٩٥٤ شعروا أن الثورة سرقت الثمرة ووضعتهم في السجن ومن هنا نشأ الثأر التاريخي بين الطرفين.. وفي السبعينات أخرجهم النظام من السجن لمواجهة الناصريين وكانوا هم بدورهم يريدون استعمال النظام لصالحهم ثم حدث الصدام فكان اغتيال السادات.. لهذا لابد من مصالحة تاريخية بين الثورة.. والنظام الحالي امتداد لها.. وبين الإخوان.. فإن أحداث ١٩٥٤ يجب ألا تمحى من الذاكرة ودون ذلك لاحل..

ثم هناك قضية الحاكمية ونظام الحكم.. وهم.. أي هذه الجماعات.. لايعنون ماذا تعني الحاكمية..

ويساعد هذا التيار تناول إعلامي خاطئ.. خاصة في التليفزيون.. وضعف المؤسسة الدينية إلى جانب بعض المشكلات داخل المجتمع.. لذلك يجد مايسمى «أمير» الجماعة كلمة مسموعة إذا طرح شعار «الإسلام هو الحل».

إن هذا هو تحليل مضمون الخطاب الآخر.. والحل - في رأيي - أن يتحول التيار الإسلامي إلى ظاهرة صحية بالسماح له بالشرعية السياسية..

□ «الأهرام»: استوضحك الرأي في كيفية إنهاء «الثأر التاريخي» الذي أشرت إليه؟

● الدكتور حسن حنفي: إلغاء قرار حل جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤ وعودتهم للساحة شرعاً..

● «الأهرام» و.. عن الحاكمية؟ كيف نطبقها؟

● الدكتور حسن حنفي: بالتعددية السياسية وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب.. والدخول في حوار وطني حول القضايا..

□ «الأهرام»: إذا أذنت.. فإنه في ١٩٥٤ عندما جرى حل الأحزاب.. وكان الإخوان مؤيدين لهذا.. جرى استثناء الجماعة لأنها قالت إنها دينية لاتمارس السياسة وليست حزباً.. وبهذا تركوا ثم حدث خلاف مع الثورة نتيجة محاولة احتوائها من جانبهم وفرض سيطرتها، وتصميم الثورة على أن تكون مستقلة بعيدة عن الأحزاب.. فإذا كان الإخوان قد طالبوا بثمرة الثورة.. فهذا يمكن أن ينطبق أيضاً على الأحزاب الأخرى التي كان بعض الضباط منتمين لها أو متعاطفين معها.. ومن ثم فإنك إذا قلت بثأر تاريخي مع الإخوان.. فإن نفس الشيء ينطبق على الوفد أو الماركسية أو غيرهما.. والنظرة هنا تصبح ذاتية. كل طرف يريد قطعة من الكعكة.. بينما الواقع أنها كانت ثورة تضم الجميع وتتحرك بلا حزبية ضيقة

وإذا كنت تنادي بعودة الإخوان كجماعة دينية فلا تعتقد أن هناك مانعا لكن أن يعودوا كحزب ديني فلا تظن أن المناخ يسمح بأحزاب دينية إسلامية تقابلها أخرى مسيحية وهكذا.. لكن من الممكن أن يكون محتوى الحزب دينياً وهنا نجد حزباً مثل العمل يعبر عنهم فلماذا لايمارسون من خلاله؟

أما عن التعددية السياسية وهل هي تحمل مبدأ الحاكمية.. فهناك إجماع على التعددية وحرية الرأي والتعبير والممارسة وتشكيل الأحزاب.. لكن لا أعتقد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

مناقشات حادة حول دور الجماعة الدينية والدعاوى المطروحة

ان الجماعات المشار إليها ترضى بهذا بديلاً عن الحاكمية التى قلتم انهم لايفهمونها!

تصحيح حقائق تاريخية

● أحمد حمروش: عن أحداث ١٩٥٤ ومطلب الدكتور حسن بأن تمحى من الذاكرة.. أقول إنه يجب ترسيخها فى الذاكرة! لأن هذه الأحداث تؤكد انحراف الجماعة واشتغالها بالسياسة، لكن حرص جمال عبد الناصر والثوار على أن تكون الثورة مستقلة تجمع كل الاتجاهات ولقد جاملتهم الثورة دون حلهم.. لكنهم تآمروا حتى كانت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر امتداداً لعمليات اغتيال أحمد ماهر والنقراشى والمستشار الخازندار وغيرهم..

أما عن الحوار مع الإسلاميين فمن هم الإسلاميون؟ إننا جميعاً مسلمون، واعتقد ان اى جماعة تتحدث عن الإسلام والسياسة فإنها فى الحقيقة تهدف إلى السلطة وتبدأ بنفس الكلام الذى يقوله الدكتور حسن عن إتاحة الحوار لهؤلاء.. وقد حدث هذا فى تونس من جماعة البطالة والفنوش وغيرها.. ثم تبين ان كل الجماعات الإرهابية كانت مع هؤلاء.. فأرجو عدم الانجراف فى هذا، ومن يريد أن يلعب دوراً فى الحياة السياسية المعاصرة.. عليه ان ينتمى إلى حزب سياسى شرعى.

● الدكتور مصطفى الفقى: سلك الدكتور حسن طريقاً مختلفاً ولكن كل حديثه انصرف إلى تحليل الواقع السياسى فى الاعوام الاربعين الماضية وليس هذا بالضرورة هو مايرتبط بظاهرة الإرهاب فى السنوات الأخيرة، ولكن القضية الحقيقية ان مطلب المصالحة التاريخية بين الثورة والاخوان كسبيل لمواجهة الإرهاب، هو تحميل للتيار الإسلامى لما يرفض ان يحمله. لأن هذا يعنى ان نضع على كاهل الاخوان تبعة كل مايجرى! وهل إذا سمح للاخوان بممارسة النشاط السياسى ينتهى الإرهاب؟ وهل للاخوان سطوة على هذه الجماعات؟

نقطة أخرى وهى اننى اعتقد ان التطورات فى السنوات الأخيرة غير مسبوقة فى تاريخنا المعاصر. فالإرهاب الآن ظاهرة جديدة. رغم كل حوادث العنف السياسى فى الفترات السابقة. فهذا الإرهاب عمل عشوائى.. إنه. ببساطة. رسالة عنف بلا مضمون وبدون توقيع إلى شخص مجهول العنوان!

دعاوى غير صحيحة!

● الدكتور احمد جلال عز الدين: إذا قيل إن الإرهاب ينشأ فى ظل فراغ سياسى، فكيف نبرر إنشاء التنظيم السرى المسلح للاخوان سنة ١٩٤١ ولم يكن هناك فراغ سياسى وإنما ليبرالية وحزبية.. وفى الولايات المتحدة التى لافراغ سياسى بها توجد ٢٢ منظمة إرهابية. وفى بريطانيا وصل عدد المنظمات إلى ٣٩.. إذن لاربط بين نشوء الإرهاب والفراغ السياسى فالإرهاب له هدف تغيير النظام الاجتماعى بالعنف.. أما عن الحوار فمع من؟ إنهم جماعات متفرقة ومتناقضة ويتهمون بعضهم البعض ويتقاتلون.. فالتحاور مع من؟

● الدكتور أسامة الغزالى: تعليقاً على ماقاله الدكتور حسن عن التيار السياسى الإسلامى.. فنحن إزاء امر مختلف. صحيح ان الفصل بينهما خطأ لكن الدمج بينهما ايضاً خطأ..

● الدكتور مصطفى الفقى: التيار الإسلامى يجنى ثمار مايحدث..

● الدكتور أسامة الغزالى: صحيح.. والنقطة الثانية هى ضرورة إحداث التوازن السياسى فى مصر.. وثالثاً فإنه أكثر مايدعم الإرهاب ليس قوته الذاتية وإنما سوء اداء مواجهتها وهذا هو الغذاء اليومى لها..!

● «الأهرام» نشكركم.. وإذا انتقلتم فى تعليق أخير فإنه كان بودنا حضور أحد ممثلى هذه الجماعات الإرهابية. أو أياً كانت مسمياتها. لكن المشكلة انهم يرفضون.. انهم جماعات منظورة على ساحة الجريمة لكنها غير مرئية على الساحة العامة المعلنة.. ولهذا فقد دعونا حضراتكم. باتجاهات فكرية وسياسية مختلفة. ودعونا الدكتور حسن حنفى كمفكر إسلامى مستنير لمناقشة القضية والتعبير عن تيار معين.. هذا للتوضيح ونكرر لكم الشكر.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

أزمة التيار السياسي الاسلامي المصري

نجاح في الممارسة السياسية لم يواكبه أي تطور فكري!

هالة مصطفى *

■ لا خلاف على ان ظاهرة العنف السياسي لها تاثيرها السلبي الكبير على الاستقرار السياسي والتحول الديموقراطي في المجتمع. وقد ارتبطت ظاهرة العنف في مصر طوال العقدين الماضيين بجماعات الاسلام السياسي المعاصرة على وجه التحديد، فاتخذت طابعا تصعيديا حينا، وهابطا حينا اخر، ولكنها في كل الاحوال استمرت لتشكل احد التحديات الرئيسية امام التجربة الديموقراطية في التسعينات. يعطي استمرار الظاهرة مؤشرا على ان اسبابها ما زالت موجودة على رغم النجاح النسبي في السيطرة الامنية عليها وتحجيمها في لحظات معينة.

لم تنشأ ظاهرة العنف السياسي الاسلامي في فراغ ولا يمكن اعتبارها ظاهرة جزئية تنمو بعيدا عن مجمل الظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع.

وفي المقابل تعكس هذه الظاهرة في جانب مهم منها أزمة التيار السياسي الاسلامي عموما، منذ ميلاد حركة «الاخوان المسلمين» في العشرينات من هذا القرن، بكل ابعادها الاجتماعية والسياسية والفكرية.

فعلى رغم ان مصر لم تشهد وجود احزاب دينية رسمية في تاريخها السياسي الحديث إلا انه كانت هناك دائما قوى سياسية واجتماعية تسعى بشكل دؤوب لدخول الحياة السياسية وتاكيد مكانتها الاجتماعية من باب الدعوة الدينية. وهذه القوى هي التي وضعت جذور الحركة السياسية الاسلامية المعاصرة التي جسدتها جماعة الاخوان المسلمين قبل ان تخرج الى الوجود الجماعات الاسلامية الاخرى. ولهذا مثلت هذه الحركة بشكل او باخر بديلا للاحزاب السياسية الدينية وضمت تلك القوى التي لم تستوعبها الاحزاب السياسية والتي لم تقنع ايضا بالدور التقليدي للمؤسسة الدينية الرسمية. ومن هنا كان سعيها للقيام بدور سياسي واجتماعي يتجاوز الدور الديني وبدا ذلك من شمولية مجال حركتها، ومحاولتها تغيير وجه المجتمع القائم في مختلف جوانبه. وهو عمل سياسي في النهاية.

من الناحية الاجتماعية عبرت الحركة الاسلامية عن احد جوانب ازمة الطبقة الوسطى المصرية التي خرجت منها، والتي كانت بدورها محلا لميلاد الكثير من الحركات والاحزاب والتيارات الفكرية والسياسية.

وعلى رغم ان هذه الطبقة هي المؤهلة للحفاظ على التوازن السياسي والاجتماعي اللازم لاستقرار المجتمع، الا أنها، لاسباب متعددة تتعلق بطبيعة المراحل الانتقالية التي مرت بها البلاد على مدى عقود متتالية، كانت اكثر من غيرها تعرضا للضغوط الشديدة التي تستلزمها عمليات التغيير وما يرافقها من ازمات سواء على الصعيد السياسي او الاجتماعي او الثقافي فاصبحت، بالتالي، طبقة حائرة قلقة تعاني من الانقسام بسبب اتساع الفجوة بين طموحها الذي يدفعها اليه انتشار التعليم وازدياد عملية التحضر من خلال الهجرة الواسعة من الريف الى المدن، واحباطها في تحقيق المكانة السياسية والاجتماعية المتوقعة من هذا الطموح، بل واحيانا فشلها في التكيف مع التطورات والتغيرات المتلاحقة التي تتطلبها الحياة المدنية الحديثة، وهو ما افضى في النهاية الى شعورها بازمة «هوية» زادت من حدة مشكلاتها السياسية والاجتماعية.

تعد الحركة الاسلامية نموذجا واضحا على عمق هذه الازمة التي تعاني منها الطبقة الوسطى وبخاصة في مراحل صعودها وانتقالها من المجتمع الريفي التقليدي المحافظ الى مجتمع المدينة الحديث مثل ما تنطوي عليه عملية الصعود والانتقال من تناقضات حادة. وكانت القوى التي تقف وراء الحركة الاسلامية من اكثر شرائح الطبقة الوسطى تعبيرا عن هذه التناقضات. فقد تشكلت جماعة الاخوان المسلمين منذ بدايتها في الاسماعيلية من الفئات الاجتماعية الصاعدة من الريف والتي نالت قدرا من التعليم العام يؤهلها للانخراط في الطبقة الوسطى الحضرية - اي سكان المدن - وان بقيت اصولها الدينية الريفية واتجاهها المحافظ حائلا دون تكيفها الفعلي مع بيئة المدينة بكل ما تعكسه من قيم مغايرة لتلك التي تحكم المجتمع الريفي. وهذا ما اوقعها في صراع حاد وافقدها الموقع المتوازن الوسطي الذي ارستهه الحركة الاصلاحية الاولى مع الطهطاوي ومحمد عبده، ولان الجماعة انشغلت منذ تكوينها بالعمل السياسي والاجتماعي كان ذلك عاملا مهما لتقليص مساحة العمل الفكري المجدد الذي بداه المصلحون الاوائل.

واثمر العمل السياسي للجماعة عن اكتساب الحركة شعبية ملحوظة وبخاصة بين الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى والتي تعيش في بيئات هامشية في المدينة وذلك بعد نشاتها لمركزها في القاهرة، ثم استطاعت التغلغل تدريجيا داخل الطبقة الوسطى، اي جذب مزيد من الانصار بين الشرائح الاعلى لهذه الطبقة، وبخاصة تلك التي بقيت على ميولها المحافظة.

صعود الجماعة وانتقال قاعدتها الاجتماعية من الريف الى المدينة، ومن الشرائح الدنيا الى قلب الطبقة الوسطى، يعطي مؤشرا مهما على تزايد نفوذها وتاثيرها في المجتمع، وهو ما يقود منطقيا الى تزايد طموحها السياسي، فسعت للعب دور قيادي داخلها وبشكل مباشر الى دائرة الصراع على السلطة.

كان دخول الجماعة الى هذه الدائرة نقطة فاصلة في تاريخها وبداية لرحلة طويلة واجهت خلالها الكثير من المشكلات سواء على صعيدها الداخلي، حيث تجاذبتها اتجاهات متعددة واحيانا متعارضة، او على مستوى علاقتها بالسلطة

السياسية والتي قادتها في احيان كثيرة الى الصدام معها.

ولعل ابرز هذه المشكلات ما يتعلق باسلوب عملها السياسي، والذي استلزم استخدامها لكثير من ادواته من مناورات وتحالفات مع قوى سياسية اخرى قد لا تتفق بل وتتناقض مع الاتجاه العام للجماعة. فبرز التعارض واضحا بين دعوتها السياسية «المثالية» وبين نهجها شديد العملية والواقعية. ولان الجماعة على رغم نهجها الاخير لم تستطع الوصول الى هدفها السياسي الاساسي، وهو المشاركة في السلطة، فكان ذلك نذيرا بظهور موجات الرفض بداخلها والتي جسدتها بقوة افكار سيد قطب. فتجاذب الجماعة اكثر من اتجاه وواجهت الكثير من المشكلات والصراعات الداخلية، وبرزت اتجاهات اخرى تعارض المنحى الراديكالي العنيف الذي اتخذه قطب، ولكن ظل هذا الاتجاه الرافض نقطة تحول مهمة ليس فقط في تاريخ الجماعة وانما في تاريخ الحركة الاسلامية باكملها والذي اثر على مسارها بعد ذلك.

ان اهم ما جسده هذا الفكر هو لحظة الازمة التي عاشتها الجماعة بعد قيام ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢، اذ جاءت النخبة السياسية الجديدة من قلب الطبقة الوسطى نفسها التي اتيح لها لعب الدور القيادي في المجتمع بعد انتصارها على النظام القديم وتسلمها مقاليد الحكم، الامر الذي زاد من التطلعات السياسية للجماعة، وبالذات تطلعاتها في اقتسام السلطة. ولهذا كان صراعها مع نخبة ١٩٥٢ حتميا لانه كان صراعا بين اجنحة مختلفة لطبقة اجتماعية واحدة بعد ان وصل جناح الى قمة السلطة وبقي الآخر خارجها. ولذلك لم تفلح جميع محاولات الاحتواء والمهادنة التي اتبعها النظام في فترات مختلفة في الاستيعاب الفعلي للجماعة، كما لم يثنها اسلوب الترغيب والاستقطاب لبعض اعضائها عن مطلبها الاساسي وهو المشاركة السياسية في السلطة. وهذا يفسر موقف الجماعة الرافض من بعض اعضائها الذين قبلوا تبوؤ مناصب سياسية مثلما حدث مع الشيخ حسن الباقوري في عهد الرئيس جمال عبدالناصر، واصرارها على تمييز موقف الجماعة، لان ذلك كان اقل من ارضاء طموحاتها السياسية. وكان طبيعيا ان ينتهي الامر بصدام محتوم مع السلطة. هكذا ولد فكر سيد قطب في ذروة الصراع الذي عاشته الجماعة مع نخب الثورة، وجسد حالة الازمة التي شهدتها بعد استبعادها من دائرة المشاركة السياسية والتي تطلعت اليها بقوة مع النظام الجديد

لم تكن افكار قطب قادرة على حل هذا الصراع فجاءت الى اسلوب الرفض وشنت هجوما شاملا على نظام الحكم والمجتمع معا واصبح العنف وسيلتها الجديدة للمواجهة ولادارة الصراع السياسي. وبهذا المعنى قدم سيد قطب مشروعا للاحتجاج السياسي وكان بداية الطريق الذي سارت فيه الاجيال الجديدة داخل الحركة الاسلامية، والذي مثلته الجماعات المعاصرة. ولان هذه الجماعات ولدت في ظل الازمة السياسية الكبرى لجماعة الاخوان كان طبيعيا ان تاخذ طابعا اكثر تمردا منها في منهجها السياسي كما ان خلفيتها الاجتماعية التي تتركز في الطبقات الوسطى الدنيا الريفية والحضرية وبخاصة تلك النازحة من الريف الى المدن تشير الى انها ما زالت تقف على اول السلم الذي صعد منه الاخوان، اي انها لم تصل بعد الى تاكيد مكانتها في المجتمع بقدر يحقق لها نوعا من الاستقرار والثقة. وزاد من وضعها القلق الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت سياسات التغيير والتي كان من الطبيعي ان تؤثر، وبخاصة في مراحلها الانتقالية، على العديد من الشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا. ويفسر هذا العامل استقطاب الجماعات الجديدة انصارا لها من الطبقات الدنيا وبعض الفئات الهامشية في المجتمع المتوسط الى جانب الشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة، وبخاصة من اصحاب التعليم المتوسط وليس الجامعي، سواء في الريف او المدينة، والتي وجدت صعوبة بالغة في التكيف النفسي والاجتماعي مع التطورات المتلاحقة التي يمر بها المجتمع فضلا عن شعورها بدرجة عالية من الحرمان.

واتاح المناخ الديموقراطي الذي تشهده مصر فرصة لهذه القوى للظهور والتعبير عن نفسها بل وغضبها، لما يوفره من حرية الحركة والنشاط والاتصال. والى جانب ذلك لعب العامل الثقافي دورا مهما في ابراز القوى نفسها حيث غلبت النزعة شديدة المحافظة على الثقافة السائدة والتي توارت معها اغلب محاولات التجديد الفكري، سواء على الصعيد الديني او السياسي وهو ما زاد من عوامل الارتباك والرفض وبخاصة عند تلك الفئات الاجتماعية التي عبرت بشكل صارخ عن التناقضات والازدواجية الشديدة التي تعاني منها الثقافة الحاكمة للمجتمع.

ولكن يبقى، على رغم بروز الاتجاه الاحتجاجي العنيف داخل الحركة الاسلامية وصعوده على مدى يزيد على العقدين، وجود اتجاه عام ما زال يسود الحركة الام، اي جماعة الاخوان المسلمين، يغلب عليه طابع الاعتدال السياسي وهو الاتجاه الذي اصرت الجماعة على الحفاظ عليه على رغم العواصف الداخلية التي تعرضت لها مع ميلاد فكر سيد قطب، والتي دعت مرشدها العام الثاني حسن الهضيبي لمناقشته والرد عليه في كتابه الشهير «دعاة لا قضاة». ويعكس هذا الاتجاه رغبة اكيدة من الجماعة في مواصلة مشوارها السياسي.

وترجمت الجماعة رغبتها تلك عمليا في السبعينات والثمانينات من خلال ممارستها السياسية. وعلى رغم ان ما اتيح للجماعة كان اقل من طموحاتها الا انها قبلت مبدأ الدخول الى الحياة السياسية من خلال القنوات الديموقراطية، فنشطت في الاحزاب والبرلمان والنقابات والجمعيات، كما واصلت نشاطها في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحققت بذلك وجودا ملحوظا على المستويين السياسي والاجتماعي وان بقيت تتطلع الى تحقيق الهدف الاكبر الذي تسعى اليه والذي يتجاوز الحدود والقيود التي عملت من خلالها. الا انها لم تحصل على حق التنظيم السياسي المستقل ولم تصل الى مستوى المشاركة في صنع القرار، ولذلك بقيت حريصة على تمييز نفسها عن اي قوى سياسية او حزبية تحالفت معها.

ومن هنا فإن دخول الاخوان مجال العمل السياسي لم يؤد الى اندماجهم الكامل في العملية الديموقراطية ولم يخلق مصالحة حقيقية بينهم وبين النظام.

واذا كان ذلك يرجع في جزء منه الى ان القوى الاجتماعية التي تعبر عنها الجماعة لم تجد فرصتها الكاملة في المشاركة السياسية فانه لا يلغي جوانب القصور التي عانت منها جماعة الاخوان نفسها. فعلى رغم النجاح الذي حققته في مجال الممارسة السياسية طوال العقدين الماضيين الا ان هذا النجاح ظل محدودا لانه لم ينعكس على التطور الفكري للجماعة، فانشغالها بتحقيق طموحها السياسي اثر كثيرا على اسهامها في مجال التجديد الفكري، كما لم يؤد بها اتجاهها السياسي الى صياغة مشروع فكري متكامل يلاحق التطورات الجارية في نواحي الحياة المختلفة. فقد ظلت الجماعة على فكرها شديد التقليدية والذي يحمل طابعا محافظا وليس مجددا. ولعل هذا ابرز جوانب القصور التي تعاني منها الجماعة، فقبولها بمنهج الوسطية السياسية لم يعكس بالقدر نفسه نوعا من الوسطية الفكرية التي تمكنها من التعامل مع الافكار والاتجاهات الحديثة التي يزخر بها المجتمع. وبدات مظاهر هذا القصور منذ

الاعلان عن مشروع سيد قطب الجديد الراديكالية. اذ على رغم رفضها المعلن لهذا المشروع الا انها اخفقت في تقديم مشروع بديل قادر على استقطاب الاجيال الجديدة داخل الحركة الاسلامية نفسها، ممثلة في الجماعات الاسلامية المعاصرة والتي تتخذ من العنف سبيلا وحيدا لمواجهة المجتمع وهدم النظام القائم. فجماعة الاخوان القت باللوم على عنف السلطة في مواجهة هذه الجماعات متجاهلة ان العنف يبدأ اولا على مستوى الافكار قبل ان يتحول الى ممارسة عملية له.

لم ينجح الاخوان، في المقابل، في كسب ثقة الكثير من القوى السياسية الديموقراطية على اختلاف توجهاتها، وربما يرجع السبب الرئيسي في ذلك الى غموض مواقفهم من القضايا الاساسية الحيوية التي يشتغل بها المجتمع في هذه المرحلة من تطوره نحو الديموقراطية. ولعل اهم هذه القضايا ما يتعلق بالدستور والحريات العامة وحقوق التعبير، ومفهوم المواطنة ووضع المرأة في المجتمع وغيرها من القضايا التي تمس بشكل مباشر الحياة الديموقراطية السليمة.



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ١ / ١٩٩٢

اللـواء حسـن ابو باشـا فى حوارجرىء مـع « السيـاسـى المـصرى »

إغتيـال الســادات ســبـبـه خـطأ المسـئولين عن أمـن المنصـة

الإجــهـاض المبكــر للجــرائم هــو وظيفــة الأمــن الحـقيقيــة

٩٩٪ مــن القــوانيــن الحــاليــة مسـتمدة مــن الشـريعــة الإســلامية

اللواء حسن أبو باشا واحد من وزراء الداخلية المحفوظين في ذاكرة الشعب المصرى جيدا وكيف لا وهو الوزير الذى تولى قيادة سفينة الأمن المصرى في ظروف صعبة عصيبة وأعاصير وتقلبات رهيبة فلقد تولى اللواء حسن أبو باشا منصب وزير الداخلية عقب اغتيال الرئيس أنور السادات والذى صاحبه اغتيالات لرجال الأمن واشتعال احداث أسيوط الدامية التى سيطرت فيها الجماعات الارهابية على بعض اجزاء من مديرية أمن أسيوط. بل إن الظروف التى تولى فيها اللواء حسن أبو باشا منصب وزير الداخلية كانت تنبىء بفتنة طائفية بين عنصرى الأمة والسعى لتطبيق ما يسمى بالثورة الاسلامية التى استورد الارهابيون أفكارها من ايران

واللواء حسن أبو باشا رجل بسيط متواضع. ولد في أسرة توارثت العمدية « أبا عن جد ».

ولأنه ولد في اسرة كهذه.. فقد تعلم الحزم وتحمل المسئولية منذ نعومة اظافره ولقد عشق حسن أبو باشا « ابن العمدة » دراسة الكيمياء وكان كل أمنيته أن يلتحق بكلية العلوم قسم الكيمياء ولكن والده العمدة أصر على الحاقه بكلية الشرطة.

وبالفعل رضخ حسن ابو باشا لرغبة « العمدة » والده والتحق بكلية الشرطة ليعمل بعد تخرجه منها ضابطا في مديرية امن الجيزة ثم ضابطا في مباحث امن الدولة وظل يثبت جدارته في عمله حتى ترقى لمنصب مدير جهاز مباحث امن الدولة ثم مساعدا لوزير الداخلية ثم وزيراً للداخلية ..

وطوال هذه الفترة عاش اللواء حسن أبو باشا الكثير من احداث مصر الهامة وقضاياها الساخنة - ومواقفها الصعبة - وها هو يفتح قلبه للسياسى المصرى لنقرا معاً صفحات منسية من مذكرات اللواء حسن ابو باشا ولنعرف معاً اسراراً يقولها الرجل لاول مرة .

■ **ذكرت في كتابك [مذكرات في الامن والسياسة] ان اغتيال الرئيس السادات وما حدث في يوم السادس من اكتوبر علم ١٩٨١ كانت له مقدمات عديدة فماهى تلك المقدمات ؟**

- مقدمات ٦ اكتوبر بدأت منذ ان تولى الرئيس السادات المسئولية عام ١٩٧١ عندما انزعج من موقف التيارين الماركسى والناصرى ضده والذى تمثل في كثير من الاحداث في ذلك الوقت في صور المظاهرات وأعمال الشغب ووصل الامر الى احتلال ميدان التحرير علم ١٩٧٢ من جانب بعض عناصر اليسار الماركسى لمدة يوم تقريبا وهو الامر الذى ادى بالرئيس السادات الى التفكير في احداث بعض التوازنات السياسية وبدأه تفكيره أن يواجه التيارين الماركسى والناصرى بالتيار السياسى الدينى حيث بدأ تشكيل الجماعات الاسلامية في الجامعات بصفة خاصة ومع ازدياد نشاط هذه الجماعات الاسلامية بدأ النشاط السياسى الدينى يتصاعد في صورة احداث متشابكة بدات بحادث الفنية العسكرية وحادث اغتيال الشيخ الذهبى على ايدى اعضاء جماعة التكفير والهجرة ثم احداث العنف التى قام بها تنظيم الجهاد في محافظات مصر خصوصا في الصعيد والقاهرة .

وبعض هذه الاعمال اتجهت الى ماسمى في ذلك الوقت (بالاعمال الطائفية) مثل القاء القنابل على الكنائس واختطاف طلبة النيابة من جامعة المنيا وسرقة محلات الصاغة وأحداث الزاوية الحمراء وسرقة اسلحة رجال البوليس وسرقة خزائن البريد وغيرها من الأحداث التى ادخلت البلاد في دوامة .. !

لقد وصل الامر الى حد الخطورة باستنفار المسلمين ضد الاقباط والاقباط ضد المسلمين الامر الذى بات يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وساعد على ذلك للاسف الشديد بعض التفاعل السياسى غير الصحى من جانب بعض الاحزاب السياسية التى تصورت أن النظام يتخذ موقفاً معاديا منها ومن قياداتها فوقفت بصورة مباشرة وغير مباشرة مع هذه التيارات المعارضة في خندق واحد

ولقد كان لهذا كله اثر على موقف القيادة السياسية - وانا اعتقد - والكلام للواء ابو باشا - ان سوء الموقف الأمنى والتفاعل السياسى غير الصحى وغير الديمقراطى دفع القيادة السياسية الى الانفعال اكثر من اللازم خصوصا عندما اتخذت القيادة السياسية قرارات سبتمبر بصورة انفعالية جعلتها « تضع الشامى على المغربى في سلة واحدة » الأمر الذى جعل النظام يبدو وكأنه يعارض جميع القوى السياسية والمثقفين وأصحاب الاتجاهات الدينية الاسلامية والمسيحية وكان كل ذلك مقدمات طبيعية لحادث اغتيال الرئيس انور السادات في ٦ اكتوبر وما أعقبه من محاولات اغتيال رجال الأمن بأسيوط والسيطرة على مديرية الأمن هناك وبداية اشتعال ماسمى في ذلك الوقت بالثورة الاسلامية التى كان يتزعمها تنظيم الجهاد

أجرت الحوار :

داليا الديب

■ **من المسئول عن عدم حماية السادات وتركه يتعرض للاغتيال هل هم رجال الأمن أم مسئولية من كانوا مكلفين بحماية المنصة وحماية السادات شخصياً ؟**



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

ـ اعتبر أن اغتيال الرئيس السادات وقع بسبب خلل من المسئولين عن الامن السياسى ومتابعة حركة تنظيم الجهاد والتنظيمات السرية التى تعمل خارج اطار الشرعية .

وهو ايضا خلل من المسئولين عن امن العرض العسكرى وخلل من المسئولين عن تأزم الموقف السياسى للدرجة التى وصل اليها فى سبتمبر ١٩٨١ .

الحسابات الخاطئة

■ هل حسابات الرئيس السادات بخصوص التوازن السياسى بين التيارات كانت خاطئة بدليل انقلاب اليسار على السادات فى يناير ١٩٧٧ ثم انقلاب اليمين ضده فى اكتوبر ١٩٨١ ؟

ـ التوازن السياسى لايتم باللعب بالتيارات غير الشرعية وتقوية تيار على آخر وانما يتم التوازن السياسى بدعم الممارسة الديمقراطية التى تقوى السياسة الشرعية ..

قرارات سبتمبر

■ هل تتحمل وزارة الداخلية مسئولية قرارات سبتمبر ؟

ـ وزارة الداخلية فى ذلك الوقت كانت تفتقد قدرتها على الاحاطة بالعمل السرى بدليل حدوث عدد من حوادث العنف والاغتيال بعيدا عن علمها به ثم حادث اغتيال الرئيس السادات الذى كان بعيدا عن تقديراتها وعن حساباتها بدليل أن الداخلية بعد هذا الحادث ضبطت الاف الضالعين فى الارهاب من اعضاء هذه التنظيمات كما ضبطت مخازن مليئة بالقنابل والذخيرة ومدافع الاربجيه وكل ذلك بعيدا عن الامن مع أن وظيفة الأمن الحقيقية هى الاجهاض المبكر للجرائم وذلك يعنى بوضوح انه كان هناك تراجعا خطيرا من جانب الامن اثناء احداث سبتمبر ..

■ توليت وزارة الداخلية وكان الموقف صعبا جدا كما نعرف جميعا حيث التطرف والارهاب وظروف اغتيال الرئيس السادات ومع ذلك نجحت فى ثلاثة اشهر فقط فى حصار التطرف كيف حدث ذلك ؟

ـ حدث ذلك بالعمل الجاد وتشجيع طاقات المطورين والاستعانة بالقيادات ذات الكفاءة وعدم الوقوف عند القشور وانما الاتجاه الى قلب وباطن العمل السرى لكى نصل الى رؤوسه وجميع تفريعاته وهذا ماتم فى الثلاثة اشهر الاولى لتوليتى وزارة الداخلية ثم بعد ذلك تم وضع خطة أمنية قادرة على الاجهاض المبكر فى مراحل الاعداد والتخطيط والحمدلله ساد الهدوء بعد ذلك لمدة ٤ سنوات متوالية

مدافع الأربجيه

■ هل صحيح انك امرت باستخدام مدافع الاربجية فى قذف المنازل اثناء احداث اسيوط ؟

ـ منزل واحد فقط ضرب بمدفع اربجيه كان يحتمى فيه مجموعة من الإرهابيين كانوا يطلقون الرصاص على رجال الشرطة وكان من المهم جدا لاستعادة السيطرة الكاملة على مدينة اسيوط ان يتم القضاء على جميع الجيوب الارهابية ولقد تم اطلاق قذيفة واحدة من المدفع الأربجيه بطريقة لم تؤد الى موت العناصر التى كانت تحتمى بهذا المنزل ولكنهم شعروا بخطر نتيجة ذلك فسلموا انفسهم على الفور .

الحوار مع الجماعات

■ كنت احد رواد مبدأ الحوار مع الجماعات الدينية ماخلاصة تجربتك ؟

ـ مبدأ الحوار كان ولازال انجح اسلوب لمواجهة الفكر الدينى المتطرف وليس من المجدى على الاطلاق ان يكتفى بالاجهاض الامنى لتيارات يلجأ بعضها الى العنف استنادا لمنطق دينى خاطىء تغذى به عقولهم

اسلوب عبدالحليم موسى

■ لماذا لم يصلح اسلوب الحوار الذى اتبعه اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق مع الارهابيين من وجهة نظرك ؟

ـ هذا الموضوع تم فهمه خطأ من جانب الكثيرين حيث تصور البعض أن هناك لجنة مصالحة ووساطة بين الدولة وبين العناصر والمجموعات الارهابية وليس بداية لحوار معهم وصور البعض خطأ ذلك بأنه استسلام من الدولة للجماعات الارهابية وفرضا لشروطها على الدولة وهو امر مناف للحقيقة تماماً .

عدد الجماعات المتطرفة

■ فى بداية الثمانينات وقبل توليكم المسئولية هل كان هناك عدد تقديرى لحجم الجماعات المتطرفة فى مصر ؟

ـ المسألة ليست عدد مجموعات تعمل فى مجال العنف والارهاب بقدر ماهى تيار اصولى يجمع اجنحة كثيرة الجناح الرئيسى فيه هو الاخوان المسلمون وهو جناح يعمل بالسياسة والاقتصاد حالياً ويعمل فى السياسة من خلال اندماجه مع حزب سياسى ودوره واضح فى انتخابات النقابات المهنية والانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس الشعبية المحلية ـ وهناك اجنحة اخرى اكثر تطرفاً فى الفكر والعنف ويجمعهم هدف واحد هو اقامة نظام حكم دينى فى مصر وهى القضية التى تحتاج الى حوار للاقناع والاقتناع ..

فرصة التيار الدينى

■ كيف ترى فرصة التيار الدينى السياسى فى الوصول الى الحكم ؟ وهل تؤيد قيام احزاب دينية ؟

ـ انا شخصيا لا أؤيد قيام احزاب دينية انما فى نفس الوقت اقول ان دور وواجب اى حزب على سبيل المثال حزب العمل الذى يضم الاخوان المسلمين ان



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٣



حكـم دينـى فـى مصـر

يقول اننا نريد أن ننقى قوانينا من أى تعارض مع الشريعة الاسلامية واذا نوقشت هذه القضية بوضوح وبصراحة وبعملية يمكن ان نتبين ان ٩٩ ٪ من قوانينا مستمدة مباشرة من الشريعة

سياسة الداخلية

■ **ما رايك فى سياسة وزارة الداخلية لمواجهة التطرف والارهاب ؟**

ـ سياسة الداخلية اقسمها الى ثلاثة مراحل المرحلة الاولى من ١٩٨٦ الى ١٩٩١ وهذه المرحلة ساعدت على تصاعد النشاط الارهابى وتفاقمه بعيداً عن تقديرات جهاز الامن لدرجة خطيرة وكان من محصلة هذا التراجع الامنى فى تلك السنوات والتى استحدثت اربع سنوات ان العمل السرى والارهابى سبق قدرة جهاز الامن مرة اخري كما حدث فى نهاية السبعينات واوائل الثمانينات وظل هذا التفاقم طوال اعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ الذى كان اخره محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الالفى ويكفى أن اقول انه فى الفترة من نهاية ١٩٨٦ الى سنة ١٩٩٠ حدثت محاولة اغتيال اربعة وزراء داخلية ومنهم وزير الداخلية الذى كان موجودا فى ذلك الوقت اللواء زكى بدر وأنا ونبوى اسماعيل بالاضافة الى مكرم محمد احمد كصحفى والمحجوب رئيس مجلس الشعب خلال الاسبوع الأول من تولى عبدالحليم موسى وزارة الداخلية وكان عبد الحليم موسى هو المقصود بها .

وتصاعد الأعمال الارهابية بشكل ملحوظ طوال اعوام ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ وكان من الواضح خلال تلك الفترة ان الامن فقد خطوط اتصاله بالعمل السرى واصاب جهاز الامن بعض مظاهر الضعف ومن هنا فقد قدرته على اجهاض الاعمال الارهابية واصبح الأمن يتحرك بمنطق رد الفعل مع ان الأمن من المفروض ان يتحرك بمنطق الفعل بمعنى ان يمنع الجريمة بقدر الامكان اما اذا كانت الظاهرة هي ملاحقة الجريمة بعد وقوعها خصوصاً فى مثل هذه الجرائم الهامة التى تؤثر على الاستقرار الداخلى فإن الأمر يصبح خطيراً للغاية .



المصدر : ...... تيارات ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ ......

تيارات

جيل كيبيل يكتب عن :

العنف الأصولي والأزمة الاقتصادية في مصر والجزائر

جيل كيبيل، أحد ابرز المستشرقين الشبان في فرنسا، ومؤلف كتب عدة عن الاسلام والبلدان الاسلامية، منها «النبي وفرعون» و«ضواحي الاسلام» و«يوم الله».

في دراسته هذه التي خص بها «تيارات»، يتحدث كيبيل عن الخلفيات والمنهجيات والتكتيكات، مستخلصاً ان الأزمة الاقتصادية المستفحلة ستدفع نحو جعل العنف، في مصر والجزائر، مقوماً من مقومات الحياة السياسية.

في الثاني والعشرين من آب (اغسطس) ١٩٩٢، اغتيل قاصدي مرباح في سيارته، في الجزائر، وهو رئيس وزراء سابق، كان يشغل منصب رئيس شعبة المخابرات العسكرية إبان فترة حكم الرئيس بومدين، قبله بأسبوع، أصيب وزير الداخلية المصري حسن الالفي، بجروح خطيرة، سببها انفجار دراجة نارية مفخخة، أثناء مرور سيارته في وسط العاصمة. ونسب هذا الهجوم الاخير الى «تنظيم الجهاد» وهو التنظيم المسؤول عن اغتيال الرئيس انور السادات، وعن انتفاضة مدينة اسيوط في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١.

اما «تنظيم الجماعة الاسلامية»، فقد برزت ساحته، وهو المسؤول عن معظم اعمال العنف الدموي في السنوات الاخيرة، بما فيها الهجمات المتعددة على السياح الاجانب



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٣

في ما يخص عملية الاغتيال في الجزائر، ادانتها «جبهة الانقاذ الاسلامية» عبر ممثليها في المنفى، لكن «الجماعة الاسلامية المسلحة» التي تعمل في الخفاء تبنتها عبر بيان صادر عنها يندد بقادة «الانقاذ» الذين اختاروا المنفى والتنعم «برفاه البلدان الكافرة» بدلاً من الالتحاق بإخوانهم في جهادهم المقدس على أرض الوطن.

وهناك مصادر في مدينة الجزائر، وفي المنفى، ربطت عملية الاغتيال هذه بدوائر تنتمي الى الهيئة الحاكمة، وذلك بسبب الصراعات الداخلية لهذه الدوائر. وقاصدي مرباح هو الذي رتب عملية الاتصال بقادة «الانقاذ» في المنفى بهدف الحث على مصالحة وطنية.

على غرار ذلك، وعشية حادث الاغتيال، عينت السلطة العسكرية في الجزائر السيد رضا مالك، العضو القديم في «جبهة التحرير الوطنية» وهو ديبلوماسي عنيد، ومعاد لكل الحلول الوسط مع الحركات الاسلامية.

هذه الاحداث التي تعبر عن حدة الأزمة السياسية التي تعصف بدولتي مصر والجزائر، تعبر ايضاً عن الصراعات الداخلية التي تخص الحركة الاسلامية ليس في مصر والجزائر فحسب، بل في العالم كله. فالشيخ المصري عمر عبدالرحمن، اعتقل وأودع السجن في الولايات المتحدة الاميركية، وهو المرشد الديني للجماعة الاسلامية في وادي النيل، كما انه المحرض لشبكة ارهاب قيل ان من بين افعالها عملية تفجير المركز العالمي للتجارة في نيويورك. وهذا الاعتقال يطرح مجموعة اسئلة ليس اقلها: كيف أعطت الولايات المتحدة تأشيرة دخول الى أراضيها، ومن ثم أوراق الاقامة الى مناضل اسلامي بهذه الشهرة.

ويعكس تنقل الحركات الاصولية بين الجماعات ذات الاصول الاسلامية التي هاجرت الى الولايات المتحدة إبان عقد الثمانينات، تطوراً جيوستراتيجياً بالغ الاهمية في ما يخص عملية اعادة الانتشار لهذه الحركات. فقد شهدت الثمانينات المسألة الاسلامية تطرح نفسها في اوروبا الغربية مع تمركز الجاليات المهاجرة في المدن.

وتمثل ذلك في الصراعات الناشئة في المملكة المتحدة حول قضية سلمان رشدي، وفي فرنسا حول اشكالية الحجاب. كذلك تواترت العمليات الارهابية للجماعات اللبنانية المصرية على ايران والمرتبطة باختطاف الاجانب في بيروت كرد فعل على الدعم الفرنسي للعراق في حربه ضد ايران.

وخلال التسعينات، يبدو أن الحركات الاسلامية في العالم رأت ان تنقل خطوط المواجهة، عبر المحيط الأطلسي، الى قلب الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة الباقية بعد انهيار الشيوعية. فللتأثير على سياستها، يجب العمل في قلب القوة العظمى وعلى ارضها بالذات. لذلك فإن نشاطات الشيخ عبدالرحمن، عبر الاطلسي، لا تشكل عملياً سوى عنصر من عناصر هذا الانتقال الجيوستراتيجي فهناك شخصيات مرتبطة بالجهات المحافظة للحركة الاسلامية، شكلت لوبي، ونظمت نفسها في محاولة لاقناع وزارة الخارجية الاميركية ومختلف المسؤولين بأن للولايات المتحدة، كل المصلحة في تسهيل مجيء ودعم حكومات قوية، تطبق الشريعة الاسلامية، وتعمل على ترسيخ المجتمع الاسلامي في مصر والجزائر بدلاً من تلك الحكومات العلمانية الضعيفة والمهددة بالسقوط.



لفهم حركات الدعوة الاسلامية المعاصرة في مصر والجزائر، ولفهم العلاقات التي تربطها بالسلطات المحلية، كما بالولايات المتحدة، ولتقويم وزنها الاجتماعي وحظها في الوصول الى السلطة يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار السياق العالمي والمحلي الذي تنمو ضمنه منذ نهاية الثمانينات. فهذه الفترة شهدت تحولاً كبيراً أثّر بشكل حساس في استراتيجية هذه الحركات، كما أثّر في فعالية حضورها على الساحة السياسية. وبدوره فغياب الكتلة السوفياتية، غيّب معه حركات الاحتجاج على النظام القائم، لاغياً طموحها في التحول الثوري وتغيير الهياكل الاجتماعية بما ينتمي الى المثاليات اليسارية.

منذ اواسط السبعينات احتلت حركات الدعوة مواقع الاحتجاج على حساب المعارضة والجماعات الماركسية، كحزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر او التجمع الوحدوي التقدمي المصري. واصبحت تمارس بشكل شبه احتكاري الدور الطليعي، حاملة صوت المستائين والبائسين، والمتروكين لامرهم في عملية التحديث التي تقودها سلطة النخبة منذ الاستقلال. فالخطاب الاسلامي، صاغ المطالب الاكثر بداهة كحقوق السكن وحق العمل وحق الزواج والكرامة الانسانية، كما صاغ اشدها تعقيداً، كشكل الحكم، والهوية الثقافية ودور الرجال والنساء في المجتمع الخ... ومن الآن فصاعداً باتت الدلالية القرآنية تحتل الخطاب السياسي، فيما وجدت السلطات الحاكمة نفسها مكرهة على الإكثار من القوانين والنظم الشرعية الاسلامية، كي تكون في وضع يخولها ان تطلب من رجال الدين العاملين في مؤسسات الاسلام الرسمية الاكثار من التصريحات التي تشهد على الطابع الاسلامي للنظام.

وهكذا ففي الجزائر، حيث لا توجد مؤسسة ذات هيبة، كالأزهر في القاهرة او كالزيتونة في تونس، او كالقرويين في فاس، بنت الدولة، بتكلفة عالية، جامعة اسلامية في مدينة قسنطينة، واستجلبت لها عالمين من مصر، هما الشيخ محمد الغزالي، والشيخ يوسف القرضاوي، المقربين من الاخوان المسلمين، واللذين يمثلان الاتجاه المحافظ في الحركة الاسلامية. وكان دورهما على راس هذه المؤسسة الجديدة يهدف الى اسباغ صبغة المسلم الورع، على الدولة الجزائرية، كما يلغي انتقادات المناضلين الاسلاميين، الذين يرون في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، التجسيد الملعون للاشتراكية «عدوة الله». الا ان العالمين المصريين، على العكس من ذلك، ساهما في بناء كوادر الحركة الاسلامية الذين ما لبثنا ان وجدناهم في جبهة الانقاذ ومن ثم في الفصائل الاسلامية المسلحة بعد ان حلت جبهة الانقاذ في بداية ١٩٩٢.

ولدى عودته الى مصر مسقط رأسه شغل محمد الغزالي مناصب مهمة في المؤسسات الاسلامية التابعة للدولة، كما في لجنة دار الفتوى. وفي حزيران (يونيو) ١٩٩٣ طلبت منه هيئة الدفاع عن المناضلين الاسلاميين المتهمين باغتيال الكاتب فرج فوده ان يدلي برأيه في الموضوع، فكانت فتواه ان كل من ولد مسلماً واعترض على تطبيق الشريعة الاسلامية مرتد يجب قتله بحكم الشرع، وهذه هي حال المؤلف فرج فوده. وبناء على فتواه فان قاتل المرتد بريء من تهمة القتل طالما ان الدولة عجزت عن تنفيذ حكم الشرع او رفضت تنفيذه.

وهذا الاعلان من طرف الغزالي، اثار حفيظة السلطة في مصر، التي اعتبرته بمثابة دعم للحركة الثورية المسلحة من قبل الجناح المحافظ في الحركة الاسلامية.

بين راديكالي ومحافظ

منذ بداية هذا العقد، في الجزائر كما في مصر، وجدت ثلاث قوى سياسية رئيسية تتصارع في ما بينها: السلطة، المناضلون الاسلاميون الراديكاليون، والحركة الاسلامية المحافظة. اما الاولى والثانية فكان يتحكم بينهما العداء والصراع المفتوح على رغم وجود تناقضات واختلافات داخلية في كل منهما. واما الثالثة فكانت موضوع اغراء لكل من الفريقين المتصارعين، وراح دعمها يتأرجح بين هذا الفريق او ذاك، على قدر استشرافها لتطور الاحداث ولمعدلات القوى التي في حوزة كل من الفريقين، وعلى ما تمليه عليها مصالحها الخاصة.

لقد استقلت الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٢، وتبوأ الضباط الاحرار عملياً سدة الحكم في مصر عام ١٩٥٤. ومع مرور الوقت، اصبح الفرقاء الذين في السلطة مستهلكين الى درجة كبيرة. فقد توالوا على الحكم، عاجزين عن بناء نظام تناوب دوري لنخبة فشلت في تجديد نفسها. لذلك تبدو الحالة الجزائرية، من وجهة النظر هذه الاكثر مرضية. فالرجال الذين كانوا يأكلون الفول في منفاهم في مصر ابان حرب الجزائر، هم الذين ظلوا يمسكون بعنان السلطة في الجزائر واستمروا حتى اليوم.

وعلى رغم احداث تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨ التي عبرت عن الرفض الشعبي الكثيف لدولة جبهة التحرير، وعلى رغم النجاحات المتعددة لجبهة الانقاذ، والتي توجت بنجاح ساحق في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، بقيت السلطة في يد طغمة (اوليغارشيا) مؤلفة من افراد، قطعوا الصلة مع اجيال الجزائر الجديدة. هذه الاجيال التي صاغت التركيب الديموغرافي والبنية الثقافية للجزائر المستقلة.

لكن قبل الخوض في اي جدل عقائدي حول افضلية النظام الاشتراكي او الليبرالي او الاسلامي، يجدر التذكير بأن الجزائر فرزت طغمة حاكمة على نسق حكام الدول الاشتراكية الذين كانوا لها بمثابة النموذج.

وبقيت تلك النومنكلاتورا الحاكمة صاحبة امتيازات، بخاصة بعد انحسار سوق البترول عام ١٩٨٣. فلها الافضلية في السكن والخدمات والحصول على العملة الصعبة والسفر الى الخارج، اي باختصار، كل ما هو محروم منه رجل الشارع العادي. ولقد غذت امتيازات هذه الطبقة، التي تحلقت لقطف ثمار الاستقلال، روح عداوة صميمية عند المتبقي من الشعب الجزائري هما المحرومون من جهة، ومجموعات النخب الجديدة من جهة اخرى.

اما المحرومون الذين يسمونهم استهزاءً «الحيطيين»، اي الشبان العاطلين عن العمل الذين يتكئون بظهورهم على الحيطان طيلة النهار، خوفاً عليها من السقوط فيعيشون مكدسين في مجمعات السكن الشعبية القذرة، مجمعات الـ ٥٠٠٠ مسكن والـ ٣٠٠٠ مسكن وغيرها من المسميات الباقية كاطلال نظرية لوكوربوزييه المعمارية.

واما القادمون الجدد من الريف، فلهم من الصفيح في اطراف المدن او هم يسكنون «المدينة القديمة» شبه المهدمة والآيلة للسقوط او ما يعرف بوسط المدينة القديم.

وهؤلاء المكدسون في شققهم المكتظة، يكسبون قوتهم الضئيل إما من معاش شهري لأحد افراد العائلة، او من الاتجار والتكسب بطرق غير مشروعة. وهم ينظرون نظرة العداء الى اولئك المتنعمين من اهل السلطة الذين استأثروا بدارات المستعمرين وفيلاتهم بعد ترحيلهم، والذين اغدقوا على اولادهم المتنعمين السيارات الفارهة. ونظرة العداء هذه تشمل كل صاحب امتياز حرموا



هم معه، كاولئك الذين يجيدون اللغة والثقافة الفرنسيتين. فهؤلاء كلهم وغيرهم هم مصدر يوحي الشعور العميق بالكراهية الذي لا يلبث ان يتحول، في سياق الظروف الحالية، الى رغبة في القتل.

هذه العامة من اهل المدن صوتت لجبهة الإنقاذ بكثافة في انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩١ لأسباب عدة، اولها ان هذه الانتخابات اتاحت للجماهير حرية التعبير عن رفضها الجذري لدولة جبهة التحرير. ومن جهة اخرى فإن الجمعيات الإسلامية المنتمية الى جبهة الانقاذ، اخذت على عاتقها بناء تعاونيات الاحياء وترميمها، وفتح المستوصفات، والاهتمام بمختلف الخدمات الاجتماعية المتمركزة حول الجوامع التي لم تكن توفرها الدولة، والتي إن وجدت كانت في حالة غير صالحة للعمل.

واخيراً وليس اخراً، فان رؤية العالم عند هذه الفئات مشوبة بانماط تفكير المناضلين الاسلاميين، الذين زرعوها في النفوس خطبة بعد خطبة، في قاعات الصلاة، حيث كان يجتمع الشبان لتادية صلواتهم قبل ذهابهم الى نادي الكرة الاسلامي، او لمراجعة دروسهم مع افراد من الشبان الملتحين. الا ان حل جبهة الانقاذ في بداية ١٩٩٢، واستبعاد امل الوصول الى السلطة عبرها، ادبا بهذه الحركة الشعبوية الى الاختفاء من منابر التعبير والنضال المطلبي للمحرومين الجزائريين. لذلك التحق بعض فصائلها بجماعات النضال المسلح العامل في الخفاء ممن اطروا حقدهم في صراع ضار ضد رجال امن الدولة، او حتى ضد المثقفين المتفرنسين على رغم انه لا تربطهم بطغمة جبهة التحرير الحاكمة اية رابطة. ومع هذا فإنهم اعتبروا بمثابة طغمة اخرى نخبوية تتحكم بخيوط الثقافة المحرومة منها جماهير الشعب.

اما الآخرون الذين فقدوا الامل بمستقبل الحركة الإسلامية، فارتموا في احضان الانحراف الأخلاقي والاجتماعي هذا الانحراف الذي انعكس في نمو ظاهرة الادمان، وكذلك في مختلف النشاطات الجرمية المرتبطة بها.

فقد اصبح العنف، من الآن فصاعداً، نموذج الحياة اليومية في الاحياء الشعبية في الجزائر، سواء نجم عن بعض العصابات المسلحة، ام عن تنظيمات الاسلاميين المسلحين. وهذه الاحياء شبه الخالية من رجال الامن غير خاضعة لسلطة الدولة بشكل فعال، وهي بذلك انما تتحول الى بؤرة للحياة السيئة والانحراف الخلقي، على غرار المدن الاميركية الكبرى.

النخبة الاسلامية المضادة

الى جانب فئات المحرومين، نجحت حركة الاسلاميين في استقطاب جزء مهم من مناضليها وكوادرها، من بين شبان «النخبة المتعلمة» في مؤسسات التربية الحكومية، التي تاسست بعد الاستقلال. وهؤلاء الشبان المتعلمون وجدوا انفسهم محرومين من مجالات التوظيف بما يتناسب واهليتهم، كما لمسوا ان مراكز المسؤولية الحساسة مصادرة من قبل النومنكلاتورا الحاكمة. والكثيرون من اعضاء هذه «النخبة المضادة» وجدوا انفسهم ضمن جبهة الانقاذ في صفوف الاتجاه الذي ينعت نفسه بالوطنية الجزائرية.

اما قائدهم فهو المهندس الكيميائي عبدالقادر حشاني، الذي اقنع اعضاء حزبه بقبول المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١، على رغم وجود قادة التنظيم كعباسي مدني وعلي بلحاج، في المعتقل.

كان حشاني يطمح الى ادارة البلاد بدلا من الكوادر المهترئة لجبهة التحرير الوطنية. وكان يدعو الى اسلمة مؤسسات الدولة والخطاب السياسي والى فتح مجال الترقي الاجتماعي امام الفئات المتعلمة. كل ذلك من دون ان يتضمن برنامجه ابعادا ثورية كالتي تقدم الى عامة الجماهير البائسة كثيراً من الوعود الغامضة عن «العدالة الاجتماعية بوحي من القرآن».

وغداة حل جبهة الانقاذ، اختار الكثير من كوادر الاسلاميين الذين فازوا بمقاعدهم في الدورة الاولى من الانتخابات التشريعية، طريق المنفى باتجاه اوروبا والولايات المتحدة الاميركية. اما موقفهم تجاه الجماعات الاخرى المسلحة فاتصف بالغموض. فهم من جهة يدعون انهم يسيرون العمليات المسلحة من الخارج، ومن جهة اخرى تبنوا بعض العمليات المسلحة، وتبرأوا من بعضها الآخر، ملقين باللوم على جهاز الدولة المسبب الاول لاعمال العنف. وبحكم الاتصالات التي جرت في الغرب بينهم وبين اعضاء من نخبة «جبهة التحرير» لم يتخلوا عن الامل بعودة ظهورهم في الساحة السياسية (وذلك قبل ان تستفحل الفوضى)، اذا لم تعط سياسة القمع الحالية النتائج المرجوة.

وهم، في الولايات المتحدة، يروجون، وبانتظام، لسياستهم هذه على ابواب الادارة الامركية. اما في اوروبا، وفرنسا [illegible] لم تعد سلطته قد اوصدت ابوابها في وجوههم، خصوصا بعد مجيء شارل باسكوا الى وزارة الداخلية، ومنعهم من اصدار منشوراتهم كـ «الميزان» Le Critère و المقاومة Résistance والعهد L'Etendard. وهي المنشورات التي عرفت باسم منشورات الاخوية الجزائرية في فرنسا (F A F).

اما اتصالاتهم في الجزائر بالجناح الاكثر اسلامية والاشد عروبة في «جبهة

الانقاذ» وغيرهم ممن يسميهم الجزائريون بالملتحين، فتوحي باحتمال نشوء حلف مستقبلي، حول مشروع اسلامي محافظ يبقي على الاساسي من التراتبية الاجتماعية الحالية ويسمح في الوقت نفسه بدورة تناوب للنخب، مع ابقاء خطاب العدالة الاجتماعية الموجه الى البائسين خطاباً يستلهم نفسه من القرآن والسنة.

المفارقة المصرية

على رغم ان التباينات والتناقضات في المجتمع المصري تبدو للوهلة الاولى قليلة الحدة، فإن الاوضاع تقدم صورة تتشابه الى حد ما مع الذي يجري في الجزائر.

صحيح ان مصر شهدت تعاقب الاشخاص على السلطة، فحدث بعض التغيير والتبدل على الاقل من ناحية الاجيال. هكذا التحقت بالنخبة الناصرية طبقة من رجال الاعمال والمقاولين بدءاً من سياسة الانفتاح الاقتصادي التي نشئت في عهد الرئيس انور السادات عام ١٩٧٤، والتي تابعها الرئيس حسني مبارك من بعده. اضف الى ذلك انه، على غرار الجزائر، توجد في مصر مؤسسة اسلامية قديمة يمثلها «الازهر» تلعب دورا مهماً كوسيط او كصمام امان، بين الدولة والحركات الاسلامية الراديكالية.

لكن الحاجة المتنامية لدى السلطات المصرية، الى الاسلام المؤسساتي طلباً للشرعية التي يحتاجها النظام كي يواجه الاسلام الراديكالي، اجازت لعلماء الدين تمرير الكثير من مطالبهم المتعلقة باسلمة الحياة اليومية، والتي انعكست على الصورة الاجتماعية للمجتمع المصري خلال السنين الخمس الاخيرة. ففي القاهرة اليوم يفوق ارتداء الغالبية العظمى من النساء الحجاب في الشارع وفي المكاتب درجة التزامهن بالمثل العليا التي افرزها التحول في النظام، فالفئات المثقفة المنبثقة عن الاسلاميين تتحكم بتصورها للعالم على نحو يحدد رؤياها له، ومكانتها فيه.

وهذا التحول الذي تمتدحه المجموعات المسلحة، تم خلال عهد الرئيس مبارك الذي وصل الى السلطة غداة اغتيال الرئيس السادات في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ على يد رجال تنظيم الجهاد الاسلامي. ولم يطل الامر حتى تبنت الدولة سياسة القمع العنيف تجاه المجموعات الاسلامية المسلحة. فمعظم قيادييهم اعتقل وحوكم. وفي الوقت نفسه مارس الرئاد اسلوب الانفتاح السياسي فسمح بالترخيص لاحزاب المعارضة، وتم رفع الرقابة، بهدف خلق مجال للنقد وللمعارضة السياسية. فلا يكون النضال الاسلامي هو الوسيلة الوحيدة لمعارضة السلطة.

هذا الخيار السياسي اعطى نتائج ايجابية حتى ١٩٨٦. وقتها اندلعت فتنة، قام بها جنود متمردون من الوحدات المجندة حديثاً ضد... الشعب، فقد ساءتهم شروط حياتهم البائسة مما نبه الى ان الانفتاح

السياسي، ان لم يكن مشروطاً ببرنامج اصلاحي يتناول المشاكل في عمقها، بقي ترفاً فكرياً للنخب المثقفة.

في الوقت نفسه عاد الهياج الاصولي الى سابق عهده، وبالتحديد في منطقة وادي النيل، وفي مصر العليا والوسطى وكذلك في واحة الفيوم حيث كان الشيخ عمر عبدالرحمن، حينما برئت ساحته من عملية اغتيال انور السادات، فعاد الى عظاته التي تركزت حول زندقة النظام القائم ووجوب التخلص منه واستبداله من اجل انشاء الدولة الاسلامية.

لقد بدأت جموع الاسلاميين تتراص على وتر اطلاقهم من السجون. فالكثيرون منهم قضوا فترة عقوبتهم القصيرة بعد ان حوكموا عام ١٩٨٢ بتهمة التحريض على الشغب في مدينة اسيوط حيث وقع العديد من الضحايا. ويبرز بوضوح توجهان. فبالنسبة للبعض، او من يعرفون بمجموعة العقيد عبود الزمر، مخطط اغتيال السادات الذي بقي في السجن، كانوا يرون وجوب الالتحاق بالجيش من اجل اعلان الجهاد الحاسم ضد الدولة الكافرة. اذ عندما يكثر عدد المجاهدين في صفوف الجيش تصبح فرصة الفشل امراً بعيد الاحتمال. وهذا التنظيم المعروف بتنظيم الجهاد، اراد ممارسة ما يمكن ان نسميه بالصبر السياسي. فلا اغتيالات، ولا تورط في اية عمليات ارهابية، حتى لا يتعرض المناضلون للقمع قبل المواجهة النهائية مع النظام. الا انهم بهجومهم على وزير الداخلية في آب (اغسطس) ١٩٩٣، ارادوا الانتقام لمناضليهم الذين اعدموا لاسابيع خلت، وفي الوقت نفسه ارادوا ان يثبتوا ان اكثر رجال النظام حماية يمكن ان يكون ضحية هجوم محكم التنظيم.

اما التنظيم الآخر المعروف بالجماعة الاسلامية والمنضوي تحت لواء قطبه الشيخ عمر عبدالرحمن فله وجهة نظر اخرى. فعلى رغم ان «الجماعة» اقل تنظيماً من «الجهاد الاسلامي» المحكوم بالتنظيم العسكري، الا انها بمثابة حشد لجمعيات وحركات يقودها «امراء» عينوا انفسهم بانفسهم في مختلف مدن وعساكر مصر، وقد اتهموا بتنظيم الهجمات على السياح وارهاق الجيش والبوليس، وهم الذين اغتالوا الكاتب فرج فودة. ويتميز تكتيكهم بعدم الصبر والتسرع السياسي. فهذا عندهم هو الوسيلة لتركيز جهود مناضليهم الشبان الراغبين في القطيعة التامة مع النظام. اذ بانطلاقهم واندفاعهم بلا تفكير وعملياتهم المسلحة، وشهدائهم وغنائمهم يحيون تقاليد خوارج منشقين تختفي فيها الحدود بين اللصوصية الشريفة واللصوصية العادية، والمقاومة المسلحة.

وهم بافتعالهم مسلسل التحريض والقمع، يسعون الى تعبئة ضحايا القمع الى جانبهم. ففي مصر العليا غالباً ما يتلمس الاخذ بالثأر مع الرغبة في المحافظة على السلام.

يبقى ان المناضلين من هاتين الحركتين لا يتعدون بضعة آلاف لكنهم نجحوا في وضع ثقلهم على خيارات النظام الذي اضطر الى ان يخصص موارد هائلة لمحاربتهم من دون نتيجة مشرفة لحد الآن.

وبالاضافة الى ذلك، فالنظام في مثل هذه الظروف، بحاجة متزايدة الى دعم الحركة الاسلامية المحافظة (علماء الازهر)، والتي تجعله يدفع غالباً ثمن خدماتها الموزونة، الحذرة والمحتاطة في تقديرها لضعفه.

ففي ما يخص جمهور العلماء فهم حريصون على اقصاء وطرد كل ما له علاقة من قريب او بعيد بالعلمانية. وهم اول من خاض حملة اعلامية ضد فرج فوده محاولين فرض الرقابة على مؤلفاته. وفي بلد كمصر، حيث شبيبة المدن متعلمة في غالبيتها، لكنها تعيش من دون كبير امل في المستقبل المنظور، فهي تنظر الى العالم من خلال المقولات العقلية والطروحات الذهنية للاسلام المحافظ لذلك فاصحاب المقام الاسلاميين مدعوون اكثر الى تطوير هذه الرؤية، وذلك بقدر ما يحتدم الصراع بين السلطة والراديكاليين لكي تبقى هذه الشبيبة على الصراط المستقيم.

في الجزائر كما في مصر، يبدو المستقبل السياسي مرهوناً الى حد بعيد بالموقف الذي ستتبناه جماهير المدن المحاصرة بين تطور العنف الاسلامي وامكانياتها الضحلة في الترقي الاجتماعي، كالحصول على العمل والسكن وبعض الرفاهية.

والمؤشرات الكثيرة تدل على ان العنف قد اخذ ينحو بشكل اعمى مع مرور الوقت. فهو لم ينجح في اشعال فتيل التضامن والتعاطف لدى الناس الذين باتوا يخافون من ان يكونوا هم الضحية، سواء كانوا في الباص او في الشارع او في المقهى.

يبقى ان السلطة القائمة، من اجل ان تكون لها شرعية شعبية قوية، لا بد لها من انتهاج سياسة اصلاحية لا تملك حتى بعضاً من مقوماتها. فاسعار البترول ضعيفة، والتحويلات الخارجية الناجمة عن الهجرة على وشك النضوب، والسياحة في مصر تجرجر خطواتها.

لذلك يبدو من المحتمل جداً ان نكون بدانا ندخل مرحلة جديدة، العنف فيها جزء من مقومات الحياة السياسية، كما ان دور الوساطة الذي يمارسه اصحاب المقام من رجال الدين في الحركة الاسلامية المحافظة سيشهد اضطراداً ونمواً مستمرين.

جيل كيبيل

(ترجمة معن مخول)



مصر:
الحركة الاسلامية السياسية فى مصر
{ دراسة ميدانية علي عينة من أعضاء تنظيم الجهاد }

أحمد السعيد الهجرسى

تعتبر قضية الحركات الإسلامية السياسية ، من أهم القضايا الفاعلة والمؤثرة فى حياة المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات وحتى الآن. وترجع أهمية تلك الحركات إلى أنها توجه نشاطاتها وفعالياتها الاجتماعية والسياسية نحو المجتمع بوجه عام ، والنظام السياسى على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار يعتبر تنظيم الجهاد ، من أهم تنظيمات ، وفصائل الحركة الإسلامية السياسية فى مصر ، وأكثرها فعالية فى الآونة الأخيرة. ولعل أهم مظاهر فعاليته وقمة مواجهته وصدامه مع النظام السياسى ، تمثلت فى تنفيذ عدد من عناصره عملية اغتيال الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٨١.

ولذلك ، فان من أهداف هذه الدراسة محاولة الكشف عن اثنين من أهم جوانب التنظيم، وهما : الأول : البنية الأيديولوجية للحركة الإسلامية فى مصر. بما يتيح الفرصة لتحليل أهم مقولات الأيديولوجية الموجهه لفعاليات الحركه ونشاطاتها السياسية والاجتماعية.

والثانى : دراسة الحركة الاسلامية السياسية فى مصر كحركة اجتماعية. وذلك من خلال تحليل الشروط السوسيولوجية لتكون الحركات الاجتماعية ، ومدي توفر تلك الشروط فى الحركة الإسلامية السياسية ، بالقدر الذى يمكننا من الحديث عنها كحركة إجتماعية.

من هذا المنطلق تود الدراسة أن تركز على عدد من القضايا الهامة التى تراها ضرورية فى إطار فهم ظاهرة الحركات الإسلامية السياسية فى مصر :

– إن ظاهرة الحركات الإسلامية السياسية هى ظاهرة ممتدة بعمق فى التاريخ الإسلامى ، وإن إتخذت تجليات وانعكاسات مختلفة. وذلك باختلاف السياق الاجتماعى السائد ، ومنظومة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية المسيطرة. بعبارة أخرى ، باختلاف طبيعة التكوين الاجتماعى من فترة تاريخية لإخرى.

وعلى هذا الاساس ، فان الباحث يرى ، أن التناول التاريخى لظاهرة سوسيولوجية ، لابد وأن يختلف عن المعالجة التاريخية للأحداث والوقائع. فهذا مستوى فى التناول ، لابد لأى باحث سوسيولوجى أن يتجاوزه. فسرد الأحداث والوقائع والعمليات التاريخية أمر غير مجد وغير فعال فى التحليل السوسيولوجى ، بدون الأخذ فى الاعتبار طبيعة التكوين الاجتماعى السائد ، والمجموعات المسيطرة ، والاطار الاجتماعى للمشاركين فى تلك الأحداث.

وفى هذا الاطار ، تعد حركتا الخوارج والقرامطة ، من الحركات الاسلامية السياسية الهامة والمؤثرة فى التاريخ الإسلامى.



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

فالخوارج هي التعبير الديني عن الأزمة المجتمعية التي اشتملت المجتمع الإسلامي في تلك الفترة. فلم يكن ظهور الخوارج كحركة دينية سياسية وليد ظرف تاريخي معين ، أو حادثه معينة فقط ، وإنما يمكن النظر إليها كنتاج طبيعي للأزمة المجتمعية التي عاشها المجتمع المدني*.

ولقد تمحور الفكر الخارجي حول قضية أثارت جدلا لم يشهد المجتمع الإسلامي في ذلك العصر مثيلا له وهي قضية الخلافة أو الإمامة ، فلقد كانت أزمة الخلافه هي أولى الأزمات الكبرى في التاريخ الإسلامي ، ولقد نشأت هذه الأزمة بعد وفاة النبي ، وفي غياب التعيين الواضح والتكليف المحدد لمنصب الخليفة. «١» ولا شك أن تداعيات هذه الأزمة ظلت ممتدة حتي لعبت دوراً ملموساً في عملية الخروج على عثمان بن عفان وقتله فيما عرف تاريخياً بأحداث «الفتنه الكبرى».

ولقد كان ثمة قوى أساسيه وهامة في عملية الثورة على عثمان وهي :

١ – الجنود العرب من مختلف القبائل الذين خرجوا إلى الفتوحات مضحين بحياتهم ، فإذا بهم يرون حصيلة جهودهم تسلب منهم ، وتوزع على أثرياء بني أمية.

٢ – العامة. ولقد لعب العامة دوراً أساسياً في المرحلة الأولى من انبعاث الإسلام ، إلا أنهم وجدوا أنفسهم يزدادون تهميشاً على مر السنين وتقدم بناء الدولة.

٣ – أما منظرو هذه الحركة وطليعتها المثقفة ، فيتكونون من مجموعة من الصحابه الذين ينتمون إلى فئة المستضعفين والعبيد سابقاً. «٢»

ومن الواضح أن الخوارج هم أول من وضع لبنات فكر التكفير ، الذي نادت به العديد من حركات القوى الاسلامية فيما بعد ، على الرغم من تباين السياقات التاريخية والأطر الاجتماعية لتلك القوى، حيث كفروا علي بن ابي طالب على أساس أنه ارتكب الذنب.

أما القرامطة ، فهي تمثل إحدى صور الاحتجاج الديني السياسي ، التي عبرت عن نفسها بقوة ، وخرجت عن سلطة الدوله العباسية ، التي كانت تحتضر آنذاك على أيدي خلفاء ضعاف ، تركوا السلطة الحقيقية في أيدي الترك والعسكر ، مما خلق مناخاً عاماً من الإستياء والرفض الاجتماعي والسياسي. أفرزا عدداً من الحركات السياسية ، اتخذ بعضها رداء دينياً.

وفي الواقع لعب نمط الإنتاج السائد في العصر العباسي الثاني دوراً ملموساً في تخلق الرفض والاحتجاج السياسي باسم الدين. فلقد تعزز النمط الإقطاعي في عهد الدوله العباسية ، كما أدى انتقال المجتمع من طور زراعي إلى طور تجاري إلى تباين في الثروات وتكدس رءوس الأموال عند فئه محدودة. «٣».

ولقد كان التقسيم الطبقي والتشكيلة الاجتماعية السائدة في العصر العباسي الثاني ، نتاجاً لسيادة الإقطاعية كنمط إنتاجي ، وتعاظم دور العناصر غير العربية في العالم الاسلامي ، استنادا إلى أسباب إقتصادية داخلية وخارجية. على ذلك يمكننا رصد معالم البنية الاجتماعية والطبقية لتلك الفترة على النحو التالي«٤»:

١ – الارستقراطية الإقطاعية

٢ – الطبقة البرجوازية

٣ – الطبقة الكادحة

ولقد حمل الفكر الشيعي لواء الاعتراض والاحتجاج ، بتبنيه قضية العدالة الاجتماعية ، والتي كانت مدخلاً لنقد النظام السياسي ، وتطور النقد إلى بناء تنظيمي سياسي ، تجسد في دوله القرامطه التي نجحت في خلخلة بناء الدولة العباسية لفترات طويلة.

– لعب التكوين الاجتماعي للمجتمع المصري في الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٥. دوراً في إفراز وصعود الحركة الإسلامية السياسية. فلقد كان الانفتاح الاقتصادي ، وما صاحبه من سياسات وآليات وانعكاسات وآثار على البنية الاجتماعية ، من أهم ملامح تلك الفترة. ولقد حفل التكوين الاجتماعي بالعديد من الظواهر الهامة ، التي أثرت على مسار المجتمع مما خلق مناخا إجتماعيا وسياسيا مواتيا لظهور الحركات الاسلامية ، وتنامي فعاليتها الاجتماعية والسياسية من هذه الظواهر. الهجرة الداخلية «الريفيه – الحضرية» ، خارجية «النفطية» والنمو العشوائي خارج إطار المدن ، مما يشكل مناطق هامشية أو عشوائية "Slames" أو ما تعرف بعشش الصفيح "Shanty towen" بعيدا عن سلطه الدوله والتزامها الفعلي تجاه ساكن تلك المناطق ، مما تركها في أيدي القوى البديلة التي حلت محل الدولة ، وكان أبرزها وأقواها القوى الاسلامية ، بأيديولوجيتها المتميزة وتنظيمها الدقيق.

كما أن تلك المناطق تمثل مسرحاً لافتقاد المعايير نظراً للطابع غير المتجانس للسكان ، الذين ينتمون بدورهم إلى أطر اجتماعيه متباينه ، مما دفع إلى تقدم الايديولوجية الدينيه السياسية ، كبديل اخلاقى واجتماعى وسياسى لافتقاد المعايير.

وثمه ظواهر أخرى داخل التكوين الاجتماعى ، هامه ومؤثرة فى مسار الرفض والاحتجاج الدينى السياسي، مثل الحراك الاجتماعي بمعاييره الزائفة ، إرتفاع معدلات العنف السياسى ، تنامي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، توقيع معاهدة كامب ديفيد.

- يمكننا القول أن بروز ونشوء الحركة الاسلامية السياسية فى مصر هما تعبير عن أزمة عامة. فسياق الأزمة هو السياق المواتى لصعود الحركات الإحتجاجية بصفة عامة ، ولاسيما الحركات الإسلامية السياسية. ويمكننا الحديث عن أهم معالم تلك الأزمة فى :

أ - الأزمة الإجتماعية - الثقافية : والتى كان من أهم تجلياتها :

«١» - الفساد :

حيث أدركت الجماعات الإسلامية المجتمع المصرى باعتباره مجتمعاً يسوده الفساد فى السبعينات. حيث أدركت أن مشكلات مصر الاقتصادية هى نتاج لسوء التصرف فى الموارد الأساسية ، وتطبيق سياسة الاستيراد على نطاق واسع والاستهلاك الشامل الذى تغلغل فى معظم جوانب المجتمع. هذا إلى جانب فساد كبار الموظفين والانخفاض العام للإنتاجية. «٥»

«٢» - تعثر جهود التنمية الاجتماعية :

لقد ارتبط ظهور التيار الإسلامى بفشل الجهود التنموية فى استكمال حركة التحرر القومى ، سواء فيما يتعلق بالأرض ، أو بالثروة وإنجاز الخطوات الأساسية فى التحديث والتنمية. حيث أن فشل مشروع البرجوازية الليبرالية فى ميدان التنمية الإجتماعية الاقتصادية ، والتحرر الوطنى ، قد خلق الظروف المناسبة ، التى فتحت السبيل للناصرية. ولكن الناصرية لم تحقق النقلة الكيفية المتوقعه ، لا فى مجال تصورها للمشروع الإجتماعى والسياسى ، ولا فى مجال الثورة الثقافية وقد فتح هذا التراجع فصلاً جديداً هو فصل تأزم بجميع أبعاده ، فلا شك أن هذه الأزمه هى إلى حد كبير نتاج لفشل اليسار ، الذي خلق بدوره فضاء ملأه المشروع السلفى. «٦»

«٣» - مشكلة الهوية والانتماء القومى :

لقد تعرض المجتمع الإسلامى ، والمجتمع المصرى على وجه الخصوص لأزمه هويه حادة ، تحولت هذه الأزمة إلى مكون أساسى من مكونات الوعى الإسلامى ، لا سيما حينما تحولت إلى موقع الدفاع عن الهوية الاسلامية ، فى مواجهة القوة العسكرية الغربية وتأثيراتها الإيديولوجية«٧».

«٤» - التحديث المشوه :

يعتبر التحديث المشوه - على نحو ما ذهب إليه احد الباحثين - أحد الظروف المهيئة لقيام حركة الإحياء فى العالم الإسلامى. ويقصد بالتحديث المشوه ذلك التحديث الذى يتأسس وفقا للنمط الغربى الذى لا يأخذ فى الاعتبار تطوير المجتمع جملة واحده ، بل إنه بدلاً من ذلك يشيع فى المجتمع حالة من الانقسام الثنائى حيث يتم تركيز الجهد التنموى فى المدن والعواصم الأساسية ، ولصالح شرائح الصفوه فى هذه المدن. وذلك لأن بالمدن الحشد الحضرى الذى يخشاه النظام السياسى ، ولذلك ، فإن فرص الحياة فى التجمعات الحضرية تتجاوز نظائرها فى الحياة الريفية ، بحيث أدى ذلك إلى إنطلاق عقال الهجرة من الريف إلى الحضر التى لها فى العادة نتائج خطرة. «٨»

وعلى هذا ، فان التحديث على هذا الأساس ، ثم دون وعى بمفهوم الحداثة ذاته ، وبالأيديولوجية التى أطلقت على نفسها هذا الأسم ، ودون وعى بالخصوصية التاريخية للإطار المجتمعى المتميز للمجتمعات العربية ، والمجتمع المصرى بصفة خاصه ، ومنظومة القيم الاجتماعية والثقافية المسيطرة فى هذا المجتمع وبطبيعة القوى الاجتماعية السياسية المهيمنة والقطاعات المهمشة فى المجتمع ، والتى هى بحاجه إلى جهود التحديث والتطوير.

«٥» - هشاشة الخطاب الدينى الرسمى :

يلعب الخطاب الدينى الرسمى دورا هاما فى تدعيم قاعدة الإسلام السياسى ، أو الحركة الاسلامية السياسية ، ففى الوقت الذى يبدى فيه الخطاب الدينى السياسى إهتماما كبيرا بقضايا المجتمع ، الاجتماعيه ، والاقتصادية ، والسياسية. ويطرح رؤية وأن كانت جزئية غير متكامله ، بصدد تلك القضايا ، نجد أن الخطاب



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

الدينى الرسمى يركز على مجموعة من القيم الأخلاقية والطقوسية ، من خلال طرح محافظ ، يبتعد عن القضايا الفاعلة فى المجتمع والمؤثرة فى حركته وصيرورته.

«ب» – الأزمة الاقتصادية :

لقد عانى المجتمع المصرى فى الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٥ ، من أزمة اقتصادية ، استمدت جذورها هى الأخرى من فترات سابقة ، تشكلت من خلالها جذور الأزمة وآلياتها. ولقد كان لهذه الأزمة تجليات مختلفة أثرت بطبيعتها على مسار حركة الاحتجاج والرفض بصفة عامة ، وخاصة الحركة الدينية السياسية ، التى انفعلت بتلك الأزمة ، وغيرها من الأزمات التى تعرض لها المجتمع ، وكانت لها استجاباتها التى تمثلت فى رفض كل الطروحات السابقة لمواجهة تلك الأزمات ، واللجوء إلى الطرح الدينى كبديل لإخفاق الطروحات والتجارب السابقة فى مواجهه ومعالجة مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية.

«جـ» الأزمة السياسية :

فى الواقع ساهمت الأزمة السياسية التى مر بها المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات وحتى الآن ، فى صعود الحركة الاسلامية السياسية فى مصر. ولقد كان من أهم ملامح تلك الأزمة :

١ – قضية الشرعية والتوظيف السياسى للدين :

فى الواقع ترجع أزمة الشرعية فى المجتمعات الاسلامية إلى فشل الصفوة السياسية والفكرية فى تأسيس أيديولوجية علمية وفكرية لها أساسها الجماهيرى ، كأساس لشرعية بديلة للشرعية الاسلامية التقليدية.

ففى الفترة الناصرية ، كان الدين رافدا أساسيا من روافد الشرعية ، حيث استخدم كأداة للتعبئة والتجنيد السياسى للجماهير ، واستخدم النص الدينى حتى المقدس منه كأداه للتبرير ، أى تبرير المقولات التى طرحت للتطبيق والتى قيل أنها اشتراكية ، وإن هذه الاشتراكية [illegible] مضاده للدين الاسلامى. «٩»

ولقد أدت هزيمة ١٩٦٧ ، إلى اختلال شرعية النظام السياسى فلقد أخفق النظام السياسى – على نحو ما ذهب اليه أحد المحللين – فى تحقيق الهدف الأساسى لأى نظام وهو الحفاظ على حدوده واستقلال ترابه الوطنى. «١٠»

وفى محاولة من النظام للحفاظ على هذه الشرعية لجأ إلى الدين يستمد منه العون ، حيث قدم النظام تبريرا قدريا للهزيمة وكذلك تبريرا دينيا لها وفى حقبة حكم السادات ، كانت أزمة الشرعية فى أوجها ، حيث بات واضحاً ، أن السادات قد خرج كلية عن الخط الناصرى ، وكانت أزمة مايو ١٩٧١ ، هى نقطة التحول الواضحة فى سياسة السادات ، ومن ثم كان حكم السادات بالنسبة لبعض القطاعات من الناصريين واليساريين يفتقد إلى الشرعية ، وربما كان كذلك بالنسبة لبعض القطاعات من الجماهير ، التى كان يمثل عبد الناصر بالنسبة لها رمزا وقيادة ، يصعب تعويضهما. ولذلك كان على السادات أن يبحث عن مصادر أخرى لتدعيم شرعيته ، ومن هنا كان الدين هو الرافد المهم فى هذا الإطار. «١١»

«٢» – أزمة الديمقراطية والمشاركة السياسية :

لقد تعرض المجتمع المصرى فى الحقبتين الناصرية والساداتية لأزمة فى الديمقراطية والمشاركة السياسية وان اختلفت وطأة الأزمة فى الحقبتين التاريخيتين. الا أنها كانت فى مجملها ، تعبيرا عن أزمة التعدد السياسى والثقافى فى المجتمع ، والاحساس الجماهيرى بالاغتراب السياسى المتزامن مع الاغتراب الاجتماعى وعدم وجود قنوات ومؤسسات قومية تستوعب المطالب الشعبية ، والتقييد الشديد على حرية النشاط السياسى خارج عباءة السلطة. «١٢».

«٣» توقيع معاهدة كامب ديفيد :

لقد مثل اتجاه الرئيس السادات إلى توقيع معاهده للصلح مع إسرائيل تحدياً مباشراً لمختلف القوى الوطنية السياسية فى مصر وفى العالم العربى. وقد دفع هذا الموقف العديد من القوى والجماعات السياسية إلى التعبير عن رفضها لهذا الاتجاه بشتى الطرق. ولقد كانت هذه السياسة أحد المبررات الهامة التى دفعت الحركة الاسلاميه السياسية إلى تصعيد ممارساتها ضد النظام القائم ، ومحاولة هدمه ، [illegible] ١٩٨١

«٤» : النموذج الإيرانى :

ذهب احد الباحثين إلى أن الثورة الإيرانية ذات تأثير إيجابي على الحركة الاسلامية السياسية فى مصر ، فقد شكلت هذه الثورة مصدراً لإلهام الكثير من الحركات



الإسلامية داخل العالم الاسلامي. ويمكن إيجاز آثار الثورة الإيرانية في ثلاثة آثار رئيسية :

الأثر الأول : أن الثورة الإيرانية قد أثبتت بما لايدع مجالاً للشك ، وبأسلوب عملي أنه يمكن في ظل الأوضاع الراهنة للمصر أن تقوم حكومة وفق أسس إسلامية.

الأثر الثاني : أن الثورة الإيرانية قد أجابت على تساؤل يمثل أهمية بالغة بالنسبة للفكر الإسلامي والحركات الاسلامية السياسية. وهو يدور حول أسلوب استخدام المقولات الإسلامية في بناء حركة سياسية قادرة على النضال الفعال ضد السلطة القائمة واسقاطها.

الأثر الثالث : أن الثورة الإيرانية قد قدمت للحركة الإسلامية رصيداً هائلاً لكيفية سياغة أدوات صنع حركة جماهيرية إسلامية. «١٣».

- تكشف الخريطة التي [illegible] للحركة الاسلامية في مصر عن تداخل وتنوع واضح بين فصائل الحركة الإسلامية السياسية من ١٩٧٥ - ١٩٨٥. حيث كشفت عن عدد من التنظيمات الاسلامية الفاعلة داخل الإطار العام للحركة الاسلامية السياسية في مصر وهي «١٤»

«١» - الاخوان المسلمون

«٢» - جماعة الفنية العسكرية.

«٣» - جماعة التكفير والهجرة.

«٤» - تنظيم الجهاد : وينقسم إلى :

أ - تنظيم الجهاد بالوجه البحري.

ب - تنظيم الجهاد بالوجه القبلي «الجماعة الاسلامية بالصعيد».

«٥» - الجماعات الهامشية وتتكون من :

أ - التوقف والتبيين «أو الناجون من النار».

ب - الشوقيون.

جـ - السلفيون.

أهم النتائج :

ولقد توصلت الدراسة الراهنة إلى عدد من النتائج الهامة منها :

- تذهب الدراسة الراهنة إلى أن المد الشيعي يمارس تأثيراً مباشراً على الحركة الاسلامية السياسية في مصر. منذ سيد قطب بدأت ملامح هذا التأثير في الوضوح والتزايد. وكان الإحتكاك بكتابات العديد من المفكرين الشيعة من أمثال على شريعتي والمودودي يمثل العامل الأساسي والمهم في هذا الإطار ، ولعل من أهم شواهد هذا المد وآثاره ، ظهور مقولات أيديولوجية جديدة ، نابعة من الإطار الشيعي التقليدي. وتزعم الدراسة الراهنة أن قطاعاً مهماً الآن داخل الحركة الإسلامية في مصر ، شيعة سلوكاً واعتقادا والقطاعات الأخرى يمكن اعتبارهم راديكاليي السنة. وهذا من وجهة نظر الباحث سيشكل بؤرة هامة من بؤر الصراع داخل الحركة الإسلامية السياسية في المستقبل.

- اختلف موقف تنظيم الجهاد عن موقف تنظيم التكفير والهجرة بصدد قضية التكفير فبينما ذهب تنظيم التكفير والهجرة إلى تكفير النظام السياسي وصفوته الحاكمة والمجتمع ككل نجد أن تنظيم الجهاد قد تحفظ في أحكام الكفر ، حيث نجد أنه لم يكفر إلا شخص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ، على أساس أن كفرهما ، كفر عملي يأتي من باب التشريع والحكم المباشر. أما الصفوة الحاكمة فليست كافرة على إطلاقها. والكفر بها أحكام شخصية تنطبق على أشخاص بعينهم وفقاً لقاعدة «تكفير المعين **».

أما بالنسبة للمجتمع ككل ، فقد أكدت عينة الدراسة على أنها لا تكفر المجتمع ، وأن المجتمع ككل مسلم ، ومن أكثر مجتمعات المنطقة تديناً وتمسكاً بالدين ، وأن مقولة تكفير المجتمع هدفها تشويه صورة التنظيم ، وربما يفسر ذلك في ضوء رؤية الحركة الإسلامية كحركة سياسية تهدف إلى الوصول إلى السلطة ، وتركز وتعتمد على الجماهير كأداة فعالة تحقيق هذا الهدف ، وقضية التكفير من شأنها أن تضرب القاعدة الاجتماعية لتنظيم الجهاد.

- اختلفت رؤية الحركة الإسلامية السياسية في مصر بصدد قضية التغير السياسي وآلياته ، ففي حين أكدت جماعة التكفير والهجرة على ضرورة الهجرة أولاً لتكوين الدولة الإسلامية بعيداً عن أرض الكفر ، ثم إعلان الجهاد لإقامة الدين ونشره ، وبالتالي رفضت أية آليات أخرى لتحقيق التغير السياسي المطلوب ، ومنها الانقلابات العسكرية أو الثورة الشعبية أو غير ذلك من الآليات. بينما يقدم تنظيم التكفير والهجرة هذه الرؤية نجد أن تنظيم الجهاد يؤكد على إدانة هذا الفهم للعمل الاسلامي وأصر على المواجهة المباشرة مع النظام السياسي بهدف



إسقاطه ورأى أن الآلية الوحيدة الفعالة في ذلك هي «تصعيد العنف على كافة المستويات ، حتى يصل النظام إلى درجة من العجز ، يصعب معها مواجهة التردى فى الحالة الأمنية ، واستشراء العنف فى قطاعات عريضة من المجتمع ، بما يخلق مناخاً مناسباً يتيح للحركة الاسلامية السياسية الانقضاض على السلطة.

– يؤكد تنظيم الجهاد على ضرورة ان يتم التغيير السياسى من القمة وليس من القاعدة. وبالتالى فإن التنظيم لا يستبعد حدوث الانقلابات العسكرية ، أو الثورة الشعبية الشاملة. أو اتباع وسيلة الاغتيالات السياسية والأرهاب ، كاحدى الفعاليات المهمة فى استراتيجية العنف.

– يعتبر العنف مكوناً أساسياً من مكونات الأيديولوجية الدينية ، حيث يعد الآلية الأساسية لتجسيد مفهوم الجهاد. وليس مناخاً للعنف المضاد من قبل السلطة أو لتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فقط ، بل أن له مشروعية دينية توجهه وتحدد مجالاته.

– أثبتت الدراسة الميدانية ، امتلاك الحركة الدينية السياسية فى مصر ، لرؤية براجماتيكية نفعية فى علاقاتها بالجماهير ، فهى تخطط للاستفادة من الجماهير المعبأة لمناصرة الثورة الإسلامية ، أو على الأقل ، عدم التحرك ضدها ، ولكن اذا تعارضت توجهات الجماهير مع أهداف الحركة ومخططاتها ، تكشف الحركة هنا ، عن رؤية نفعية فى تعاملها مع الجماهير أى أن الجماهير التى هى المطية التى ستحمل الحركة إلى السلطة ستكون أولى ضحاياها.

– بالنسبة لقضية الديمقراطية كشفت الدراسة عن موقف متسق للحركة الدينية السياسية تجاه قضية الديمقراطية ، تنطلق من رفضها كفلسفة وكمنهج فى الحكم. وأجمعت على أنها كفر.

– رفض تنظيم الجهاد [illegible] تكوين حزب سياسى دينى فى مصر. حيث أكدت العينة على أن العمل الحزبى مرحلة تجاوزتها الحركة الاسلامية السياسية فى مصر ، وأن العنف الآن هو الآلية الوحيدة والفعالة للعمل السياسى.

ومن ثم فان الباحث يرى أن تأكيد القيادة السياسية فى مصر الآن ، على عدم السماح بتكوين حزب دينى إسلامى أو مسيحى فى مصر حفاظاً على الوحدة الوطنية. إنما هو طرح موجه أساسا نحو تيار دينى سياسى يمارس العمل الحزبى ويعترف بالديمقراطية وهم الإخوان المسلمون وهم يمثلون القوى المعتدلة داخل الحركة الدينية السياسية وينبغى التأكيد على ضرورة إتاحة الفرصة لهذا التيار بأن يمارس العمل السياسى الحزبى المشروع ، حتى يمكن مواجهة القوى المتشددة والمتطرفة فى الحركة. لأن الاصرار على جعلهم فى نفس خندق الجهاد وجمعهم فى سلة واحدة ، واغلاق قنوات التعبير فى وجوههم سوف يولد تنازعات أكيدة بأن الطرح الجهادى ، هو الطرح الواقعى والمقبول فى ظل نظام سياسى يصادر حق التعبير ويغلق قنواته الشرعية فى وجه القوى السياسية. وموقف كهذا يعمل على تزويد التيار المتشدد وتنظيم الجهاد بأعضاء جدد ومناصرين جدد ، أقتنعوا بعدم جدوى محاولة التعبير من خلال مؤسسات النظام.

– أثبتت الدراسة وجود خلط واضح بين مفهومى «التغير الاجتماعى» و «التغير السياسى » حيث أجمعت عينه الدراسة على أن المقصود بالتغير الاجتماعى هو الوصول إلى مجتمع اللاتخبة أى القضاء على الصفوة. السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهذا يؤكد سطوة الجانب السياسى فى الفكر لدى عينه الدراسة.

– تذهب الدراسة الراهنة إلى أن الخطاب الدينى السياسى يعيد إنتاج مقولات القهر والعنف والقسر ومصادرة الأموال ، التى كانت من أهم أسلحته فى الهجوم على النظام السياسى فى الحقبة الناصرية والتى كانت تعطى له بعض المصداقية لدى الجماهير.

– كشفت الدراسة الميدانية عن اتساق موقف الحركة الإسلامية السياسية فى مصر ، من قضية البرامج الاجتماعية والاقتصادية ، مع تصورها عن قضية الممارسة الديمقراطية وموقفها من النظام الحاكم. حيث أكدت عينة الدراسة بداية على رفض التعامل مع الحاكم لأنه كافر والتعامل معه يكون فى أطار الثورة عليه وه حاولة خلعه ، وبالتالى ليس من دور الحركة طرح حلول لمشكلات النظام ، بل العمل على تفاقمها وزيادتها.

وأكدت العينة على رفض مبدأ العمل الحزبى والممارسة الديمقراطية لأن الظروف فى مصر لا تسمح ولن تسمح بوصول الحركة الدينية السياسية إلى الحكم بأى صورة من



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ودخول الحركة الممارسة الديمقراطية يعنى طرح برامج.. وبرامج بدون سلطة تقوم على تنفيذها سيكون مصيرها الفشل ، والفشل سيكون للمشروع الإسلامى ، مثل أن يكون فشلاً للقائمين عليه ، فالهدف الأساسى يجب أن يكون اسقاط النظام بالقوة ، ثم طرح البرامج الاسلامية لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، بعد تهيئة المناخ الملائم لنجاحها.

أجمعت عينة الدراسة على إدانه نظام التعليم الحالى ، وقررت أنه غير إسلامى على الإطلاق وإنه من الضرورى أن يتم تغيير شامل لأنظمة التعليم لتتوافق كلياً مع التطور الإسلامى عن العلم والتعليم.

– كما انتقدت عينة الدراسة المناهج الدينية المقررة فى المدارس العامة ، فهى فى نظرهم مجموعة من النصائح والدروس الأخلاقية ، التى تهمش الدين وتنزع منه فعاليته الإجتماعية والسياسية وتؤطره داخل إطار الطقوس الدينية والعبادات والسير والمغازى ، دون ربط بين الماضى والحاضر والمستقبل.

– بالنسبة لقضية الصراع العربى الإسرائيلى، كشفت عينة الدراسة عن اجماع لدى العينة على أن الصراع يجب النظر إلية على أنه صراع حضارى بين المسلمين واليهود ، وليس فى إطار ضيق ، يشمل العرب وإسرائيل.

– أكدت عينة الدراسة على رفضها التام لأى محاولات للحل السلمى ، وأكدت على أن القوى الإسلامية لن تسمح للحل السلمى بالمرور.

– بالنسبة لمؤتمر السلام الحالى ، ذهبت عينة الدراسة إلى أنه من الممكن أن يتوصل لحل للقضية على مستوى الأنظمة. وإن إسرائيل ستقدم تنازلات ، لأن استمرار حالة التوتر ليس من صالحها. ولذلك فانها سوف تحاول أن تحول الصراع إلى صراع قومى ، بين القومية العربية والقوميه الفارسية (الإيرانية).

– أكدت عينة الدراسة أن مستقبل الصراع الإسرائيلى مرتبط بسقوط العراق فى قبضة القوى الإسلامية فى إيران واشتعال الجبهة الشرقية.

– ذهبت عينة الدراسة إلى أن السياق القرآنى قد قدم الحل الإسلامى للقضية وهو يعتمد على المواجهة بين القوى الإسلامية واليهود. وفى هذا الإطار نظرت العينة إلى الانتفاضة الفلسطينية على أساس أنها مرحله من مراحل المواجهة ولكنها لن تحل القضية ، وأن غيابها وتوقفها لن ينهيا الصراع أو يحسماه لصالح اليهود.

– توقعت عينة الدراسة نشوب حرب مستقبلية بين المسلمين واليهود ، وإن هذه هى مرحلة المواجهه المنتظرة والتى قررها القرآن ، أما عن آليات المواجهة حتى نشوب تلك الحرب ، فتذهب العينة إلى أنها تتمثل فى إدارة صراع طويل الأمد سياسياً وعسكرياً. بالتنسيق مع إيران والسودان ، وإسقاط كل ما يمكن إسقاطه من الأنظمة العربية والدخول فى حرب استنزاف مع اليهود تمهيداً لشن الحرب الإسلامية ضدهم.

– أثبتت الدراسه الميدانية صدق الافتراض الأساس الذى تنطلق منه الدراسة ، وهو أن الحركة الإسلامية السياسية فى مصر هى حركة اجتماعية سياسية ، وفقاً للشروط السوسيولوجية المقررة لتكون الحركات.

حيث أثبتت الدراسة الميدانية ما يلى :

– تملك الحركة الاسلامية السياسية فى مصر هدفاً عاما ومشتركاً بين فصائل الحركة المختلفة ، تمثل فى إسقاط النظام الحاكم ، وإعلان الدولة الإسلامية وقيام الخلافة والدخول فى صراع مباشر مع إسرائيل.

– كما أكدت عينة الدراسة أن هناك تنسيقاً بين مختلف فصائل الحركة الإسلامية السياسية فى مصر ، بما يخدم الهدف الأساس والمشترك للحركة.

– كشفت الدراسة عن وجود هيكل تنظيمى واضح ومحدد للحركة الاسلامية السياسية ، حيث أجمعت عينة الدراسة ، أن أهم ملامح هذا التنظيم هى وجود قيادة خارجية وقيادة داخلية وأن القيادة الداخلية تنقسم إلى أمراء الأقاليم أو المحافظات الذين يشكلون مجلس شورى التنظيم ، والذى يتكون بدوره من ثلاث لجان أساسيه هى:

١ – لجنة الدعوه.
٢ – لجنة العدة.
٣ – اللجنة الإقتصادية.

– أكدت عينة الدراسة أن هناك مبدأ لتوزيع الأدوار داخل التنظيم ، حيث أن القيادة الخارجية تختص بالتمويل ورسم الإستراتيجية العامة للتنظيم ، فى حين يكون تنفيذ تلك الإستراتيجيات من مهام القيادة الداخلية.



– أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك أسلوباً محدداً للتجنيد داخل تنظيم الجهاد ، يتكون من ست مراحل أساسية وهى الدعوة إلى الصلاة ، ومرحلة استكشاف الميول والاختبارات ، ومرحلة الفرز ، ومرحلة الصدامات المحدودة ، السجن.

– أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك نمطاً من المسئولية داخل التنظيم تجاه أعضائه وأن هذه المسئولية ، مسئولية معنوية ، ومسئوليه مادية ، حيث يتولى التنظيم توفير بعض المخصصات المالية لأسر الأعضاء الذين تم إعتقالهم أو يقتلون فى المواجهه مع النظام.

– أثبتت الدراسة الميدانية ، أن هناك مصادر تمويل ثابتة للحركة ، تنقسم إلى :

أ – مصادر داخلية : وتتكون من تبرعات الأعضاء وأموال الصدقات.

ب – أموال الغنيمة : وهى أموال المسيحيين الضالعين فى التآمر على الحركة الإسلامية كذلك أموال الدولة ، التى هى تحت قبضة النظام وسيطرته.

جـ – مصادر خارجية : وتتكون من هيئات ومؤسسات غير حكومية خارجية وأنظمة سياسية.

– وفى هذا الإطار أبدت عينه الدراسة ، عدم ثقتها فى أن لإيران دوراً أساسياً فى التمويل حيث أكدت العينه ، أن هذا أمر يصعب إثباته بالنسبة لاعضاء التنظيم شخصياً ، وهو فى الحقيقة يقع ضمن مسئوليات القيادة الخارجية.

– يتبنى تنظيم الجهاد أسلوباً فى الدعوة ، يختلف باختلاف الظروف والمرحلة التاريخية ونوعية من توجه إليهم الدعوة. ولكنها تنطلق بصفة أساسية من استراتجية الجهاد.

– تميز تنظيم الجهاد بوجود أسلوب مميز لمناقشة القضايا داخله. وأن هذا الأسلوب يختلف حسب أهمية القضية أو المشكلة. وهناك مستويات للمناقشة. المناقشة المحدودة ، والمناقشة الجماعية. كما أن هناك المناقشة بين الأعضاء والمناقشة بين القيادات. والمناقشة الجماعية بين الأعضاء والقيادات. والمناقشة المحدودة بين القيادات والأعضاء.

– اثبتت الدراسة الميدانية أن العامل الهام والمحدد فى اختيار أمراء الأقاليم هو الأوضاع الداخلية والخارجية يعنى أنه حينما يكون من إستراتجية الحركة تصعيد المواجهه مع الأمن والشرطه ، فان معيار اختيار الأمراء يكون هو التطرف الزائد والحماسه البالغه والخبرة بممارسات الشرطة. أما اذا كان الهدف هو التهدئة والكمون ، والحوار ، والمساجلات الكلامية ، فإنه يتم اختيار الأمير الذى تؤهله قدراته لإدارة ذلك الحوار.

– أثبتت الدراسة الميدانية وجود إستراتجية محددة لتنظيم الجهاد ، والتى تعتمد على المواجهة المباشرة مع النظام. وينطلق التنظيم من إستراتجية أساسية هى «التصعيد تمهيداً للتغير» وتعنى تصعيد العنف على كافه المستويات حتى يصل العنف فى المجتمع إلى درجة يصعب معها السيطرة عليه ، ويبدو النظام أمامها عاجزاً.

– وثمة إستراتجيات أخرى فرعية تهدف إلى تحقيق الهدف الأساسى للتنظيم وهى :

١ – إستراتجية الإغتيالات السياسية والإرهاب.

٢ – إستراتجية الخداع والتضليل.



المراجـــع :

«*» - الدراسة فى الأصل عبارة عن رسالة ماجستير ، من اعداد الباحث ، تحت اشراف الاستاذ الدكتور/ محمود عادل مختار الهوارى ، بعنوان : الحركات الاجتماعية والسياسية ، والحركات الدينية ، ١٩٧٥ - ١٩٨٥.

«**» تقصد بالمجتمع المدينى - المجتمع الاسلامى بالمدينة ، فى مقابل المجتمع المكى. وآثر الباحث استخدام كلمة «مدينى» وليس «مدنى» للتميز بينها وبين المفهوم السوسيولوجى للمجتمع المدنى (   ).

«١» R. Hair Dekmejian, islamic revolution, Fundemtalism in the Arab world Syralure university, 1985, P 12

«٢» مصطفى التوانى ، التعبير الدينى عن الصراع الاجتماعى فى الإسلام ، دار الفارابى بيروت ، ١٩٨٦، ص ص ١٠١ - ١٠٤.

«٣» عارف ناصر: القرامطة ، أصلهم ، نشأتهم ، تاريخهم ، منشورات مكتبة الحياة ، ١٩٧٩، ص ٣٦.

«٤» - محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ، مكتبه مدبولى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ ، ص ٣٧٩ ، ٣٨٠.

«٥» على ليلة ، العالم الثالث ، قضايا ومشكلات ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٩٧.

«٦» - سمير أمين نحو نظرية للثقافة نقد التمركز الأوروبى والتمركز الأوروبى المعكوس ، معهد الانماء العربى الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٣.

«٧» R hair Dekmejian, op - cit. P. 27.

«٨» - على ليلة ، الشباب فى مجتمع متغير تأملات فى ظواهر الاحياء والعنف ، مكتبة الحرية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩ ص ٣٤٨.

«٩» - نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيف ، صراع الدين والدولة فى مصر ، مكتبه مدبولى ، ١٩٨٣ ص ٣٤.

«١٠» محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، قصه بداية ونهاية عصر السادات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية عشرة ١٩٨٥

«١١» انظر : عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتى ، تحليل الحقل الأيديولوجى للخطاب الساداتى ، كتاب الأهالى ، رقم ٢٧ / اغطس ، ١٩٩٠.

Amira El-Azharysonobl, islamic rivivalism in the Arab East Egypt, in The politices of islamic Rivialisms.

«١٢» نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

«١٣» على ليلة ، الشباب فى مجتمع متغير ، مرجع سابق ، ص ، ص ٣٣٨ ، ٣٣٩.

«١٤» - انظر :

صالح الوردانى : الحركة الاسلامية فى مصر ، واقع الثمانينات ، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١

- Justin writile, islamic Fundementaleism, Dilip-Hiro 1988.

- Saad Eddin Ibrahim, islamic Militancy as a social Movement, the case of two goups in Egypt, Edited by Ali. ElHilal Desouki, purccr pufulishers, Newyork, 1982.

«***» - قضية تكفير المعين» من القضايا الهامة فى الفكر الاسلامى أو الفقه الاسلامى وتعنى تكفير الشخص بعينه ، أى شخص محدد وليس اطلاق الاحكام بصفة عامة. وترتبط بها قضية أخرى ، وهى قضيه «العذر بالجهل» فالتكفير قد يرتبط بالعذر بجهل المعين ، فلا يكفر فى رأى تنظيم الجهاد بالوجه القبلى ، أو ليكفر كما يرى تنظيم الوجه البحرى. والاختلاف هنا بصدد العامة. أما الصفوة والنظام فلا عذر لهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

ملاحظات أولية حول الأصولية الاسلامية

د. طيب تيزيني

- ١ -

ثمة ظاهرة في العالم العربي تشد الأنظار باتجاهها على نحو متصاعد وعلى مدى العقدين المنصرمين، وهي ماجرى الإصطلاح عليها بـ «الأصولية الإسلامية» فنحن نسمع عن تنظيمات وتيارات وأحداث «أصولية» تكاد تكون سيدة الموقف في الإعلام العربي الرسمي. ويكاد الافتراض المرجع يعلن عن نفسه بأن الإعلام المذكور يسهم - غالباً بقصد ذي بعد إستراتيجي - في تضخيم الظاهرة وتعميم مقولاتها في الأوساط الشعبية مع مواجهة أشكالها «المتطرفة» المحتملة ذات الطابع المسلح، خصوصاً، وذلك يداً بيد مع محاولات إنتاج نمط إسلامي يستجيب لإحتياجات الأنظمة القابعة وراء ذلك الإعلام.

وقد نرصد بدايات هذا النشاط المزدوج مع بواكير السبعينيات، أي مع بروز الحقبة النفطية والإتجاهات الأولى العمومية لتشظي وتساقط الفئات الوسطى كعامل إجتماعي للتنظيم السياسي العربي وبنيته الأيديولوجية، ومن ثم مع إستكمال مهمات ومقتضيات التبعية النازعة إلى الشمول للنظام الرأسمالي الأمبريالي العالمي.

ويلاحظ أن ذلك روفق بتعاظم عملية الأفقار النسبي والمطلق في المجتمعات العربية، وبروز إستقطاب إجتماعي وإقتصادي بين الأعلين والأدنين في إطار مجتمعات إستهلاكية تابعة، وإستلام السلطة السياسية من قبل أنظمة سياسية تمارس القمع والدكتاتورية والإستبداد بأسم الديموقراطية أو الشورى أو الإشتراكية وغيرها. ضف إلى ذلك الهزائم الوطنية والقومية المطردة أمام إسرائيل ومن معها من قوى محلية وعالمية. وأخيراً إنهيار المنظومة الإشتراكية، ومن ضمنها الإتحاد السوفيتي، وإظهار ذلك من قبل قوى سياسية محلية وعالمية على أنه إنهيار لـ «الإشتراكية» بمثابتها البديل التاريخي عن النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي وملحقاته الوظيفية فيما يطلق عليه خطأ «العالم الثالث أو البلدان النامية» ومنها البلدان المنتشر فيها الإسلام أو المهيمن، كما هو الحال في العالم العربي.

في هذه الوضعية المركّبة والمعقدة، قد يضع الباحث يده على حركة ذات وجهين متضايفين، وهي تعاظم حضور الخطاب الإسلامي الديني عمقاً وسطحاً في المجتمع العربي عموماً. أما الوجه الأول من هذه الحركة العمومية فيتمثل في تخصيصها وتشخيصها ضمن أوساط الفقراء والمفقرين الجدد المنحدرين من الطبقات الدنيا والفئات المتوسطة المهمشة والمصدعة إقتصادياً على نحو متسارع. هنا تتصاعد إتجاهات «الخلاص الديني» من الواقع المأساوي، مع الدعوة إلى «الجهاد» ضد قوى «الإستكبار» في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

الداخل والخارج. ومن ثم، فإن «معجمية خلاصية» مقترنة بشعبوية مفعمة بروح الجهاد ضد تلك القوى، تأخذ فى التبلور والإتساع فى هذا الحقل، باحثة - عبر ذلك - عن صيغ تنظيمية لها غالباً ماتأخذ طابعاً سرياً.

وعلى النقيض من ذلك، يتبلور الوجه الآخر من الحركة الدينية المعنية على صعيد الطبقات العليا الجديدة فى هياكل كثيرة لها. فهنا وبفعل المصالح الأساسية فى الداخل والخارج، تفصح عن نفسها جهود جديدة حثيثة لصوغ معجمية دينية إسلامية تتناسب مع واقع الحال القائم والآخذ فى الشمول والهيمنة. وقد تصل هذه المعجمية إلى حدود الأخذ بفكرة «الحداثة الغربية» ضمن علاقة «تناقضية تكاملية» مع فكرة «الأصالة الدينية» : إنها علاقة النسبى المتغير(الحداثةالغربية) مع المطلق الثابت(الأصالة الدينية). تلك العلاقة التى تثمر أنماطا إجتماعية بشرية تريد أن تنتمى إلى عصرين على نحو متجاور(ميتافيزيقى). وفى سياق هذا وذاك، تستمر عملية التبعية البنيوية والوظيفية وتتعاظم بالنظام الرأسمالى الأمبريالى، وتتصاعد عوائد النخب الطبقية العليا ومدخراتها التى تتيح لها العيش بصور ملحلة من الإنفاق والتهتك والبذخ.

وإذا كانت تلك النخب الطبقية تحقق، على صعيد البلد العربى الواحد أن لم يكن على صعيد الوطن العربى ككل، حداً أساسياً من التجانس والوحدة فى المصالح الإقتصادية، والتصورات الإجتماعية والمواقف الأيديولوجية(الدينية ضمنها)، فإن الأمر فى أوساط الفقراء والمفقرين ضمن الطبقات الدنيا والفئات المتوسطة المخترقة بقوة، يكتسب منحى آخر. فهنا وبدءاً بيد مع عملية الإختراق العاصفة التى تلحق بتلك الفئات، قد نسجل أربع ظواهر تعلن عن نفسها بقليل أو كثير من الوضوح. تتمثل الظاهرة الأولى فى أن عملية إستكمال عملية التهيكل المجتمعى فى جل البلدان العربية مازالت آخذة مداها بصيغة الإضطرابين الإجتماعى والأيديولوجى، حتى الآن، تفتقد جموع الفقراء والمفقرين(الجدد) مايجعل منهم بنية إجتماعية موحدة طبقياً فى المصالح الإقتصادية عموماً وإجمالاً. فى الحين الذى يلاحظ فيه كذلك - وهذا مايمثل الظاهرة الثانية - إفتقاد الوحدة أو التجانس الأيديولوجى والثقافى العام ضمن الجموع المذكورة (نواجه على هذا الصعيد كل أو معظم التيارات الأيديولوجية والنظريات الفلسفية وغيرها، من الأسطورة إلى السحر فالدين فالبراغماتية والماركسية والوجودية... ألخ)، مع الإشارة إلى أن التيارات الأولى تتحول شيئاً فشيئاً إلى الموقع المهيمن. أما الظاهرة الثالثة فتفصح عن نفسها فى إطار النظام السياسى(العربى)، وهى بروز ماقد نصطلح عليه بـ «الدولة الأمنية». وبحسب المعطيات والملاحظات الميدانية المباشرة على هذا الصعيد، قد نستنبط الشعار المركزى لهذه الدولة، متمثلاً بالتالى : إفساد من لم يُفسد بعد، بحيث يغدو الجميع مداناً تحت الطلب!

أن مايحدث فى المجتمع العربى بمعظم أقطاره ينطوى على بعدين اثنين كبيرين، يتمثل الواحد منهما فى بروز إستقطاب إجتماعى طبقى ببواكير أولية وبإتجاه إسقاط أو «رفع الحد الثالث - الفئات الوسطى» بوصفها الحامل الإجتماعى أو أحد الأوجه الكبرى للحامل الإجتماعى للفكر العربى والتنظيم السياسى العربى ربما منذ أوائل هذا القرن العشرين. أما البعد الآخر فيظهر بصيغة تلك البنية الطبقية الهلامية الفتية الآخذة فى التكون بين الفقراء، والمفقرين والمفتقدة، حتى الآن، شرائط الوحدة والتجانس الطبقى والأيديولوجى والثقافى. ولعلنا نجازف بالقول بأن إتجاهات الأفساد المنطلقة من أجهزة «الدولة الأمنية» تتركز أو ستتركز صوب البنية المذكورة، وضمن إستراتيجية الأولويات والخيارات المتعددة.

وإذا ماصح لنا أن نفترض أطروحة مستقبلية فى هذا الحقل، فلعلنا نراها كما يلى: إن الرهان على المستقبل العربى الناهض(بحرية وإنتاج وإستقلال وعدالة) سيكون على ذلك الوليد الجديد، وإن الصراع سيكون - بخط أولى - عليه، من أجل انتصاره بتحقيق إنتقاله من حالة التشتت والتشظى والفعل المخترق إلى حالة الوحدة فى البنية والوظائف والأهداف، أو من أجل المصادرة على سياقه التاريخى التقدمى والإبقاء عليه عاجزاً متصارعاً مخترقاً من الداخل والخارج. وكلا الأمرين محتمل، لأن المسألة لاتتعلق بحتمية ميكانيكية قطعية وإنما بحتمية تاريخية جدلية تبرز فيها المبادرات بدور قد يكون فى أحوال معينة حاسماً.



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

وهنا يبرز الحديث عن الظاهرة الرابعة التى ترافق عملية الإختراق لتهاوي الفئات الوسطى. فهى تتمثل في تصاعد هائل لوتائر التبعية البنيوية والوظيفية، التى تشد المجتمع العربى إلى النظام الرأسمالى الأمبريالى العالمى. أن هذا الأخير - وخصوصاً بعد إستفراد الموقف مع تصدع المنظومة الإشتراكية السابقة - لن يكون خارج الرهان التاريخى المذكور آنفاً، بل إنه يحاول - بصيغة "النظام الدولى الجديدة" أن يكون سيد الموقف، يملي على المجتمع العربى إقتصاداً وسياسة وثقافة ألخ.. مايستجيب لإحتياجاته في التوسع والهيمنة وإحكام القبضة.

إن اللوحة السوسيوثقافية المقدمة آنفاً يمكن النظر إليها بمثابة مهاد أولي وعمومي لـ «الأصولية» في صيغتها الإسلامية وضمن الحقل العربى. ومع الإقرار المنهجي بأن التيار المذكور يظهر مخصصاً ومشخصاً في الوضعيات الإجتماعية المشخصة المتعددة. فإن الإحتمال المنهجى، كذلك، وارد للنظر إليه كحالة تمتلك من الخصائص العمومية الإجمالية مايجعل منها موضوعاً نوعياً لبحث مستفيض. إن «الأصولية» ظاهرة ذهنية يمكن أن تظهر في كل النشاطات الإنسانية الإجتماعية. فهى قد تظهر على الصعيد الأخلاقى(أصولية أخلاقية)، وعلى الصعيد الإقتصادي(أصولية إقتصادية)، وعلى الصعيد السياسى(أصولية سياسية)، وعلى الصعيد الدينى الإقتصادى(أصولية دينية)، وهكذا... ولعلنا نرى أن مصطلح «الأصولية» تعبير ملتبس ويحتاج التدقيق اللغوى والإصطلاحى وربما كذلك المعنى ففى اللغة العربية يأتى التنسيب مع المفرد وليس الجمع، حيث يقال فى الحال التى نحن فيها : الأصلية. ومع ذلك، جرى الأمر مجرى القبول لـ«الأصولية» بفعل التداول المديد لها على أقلام الكتاب وألسنة الناس. أما على الصعيد الإصطلاحي، فيلاحظ أن الغاية المطلوبة من ذلك التعبير «الأصولية» يتمثل في المواءمة مع التصور التالي : الأصول بماهى كذلك، أي أصول، مطلقة، والفروع بماهى كذلك، فروع، نسبية، وتستمد ماهياتها من تلك. ويمكن صوغ التصور المعنى على نحو آخر، هو : الأصوليون(مبدعو الأصول أو الشاهدون عليها أو المعايشون لها) لم يدعوا شيئاً للفروعيين. وإذا ماواجه هؤلاء الأخيرون مشكلات وأسئلة ومهام، فحلولها والأجوبة عليها تكمن - ضرورة - فى رحاب أولئك(الأصوليين). ولما كان هذا التعبير(الأصولية) قد أتى نسبة دون تمذهب، أي دون إحالة إلى مذهب، ومع أن المطلوب منه أن يتضمن هذه الإحالة. إذ فى هذه الحال، يمكن أن تطلق التعبير المذكور على مجموعة أو أفراد مسلمين تحديداً لإنتمائهم للأصول المعنية، ليس إلا، دون أن يعنى ذلك أن هذه الأصول مطلقة إطلاقاً وأن «الفروع» المتحدرة منها نسبية على نحو مطلق. من هنا، قد يصح الإقتراح بإدخال «واو» لضبط التمذهب، فتصبح «الأصولية» «أصولوية». وحينذاك، يمكن القول بوجود أصولى إسلامى دون أن يكون أصولوياً. ويلاحظ أن أهمية ذلك تبرز خصوصاً، على صعيد النشاط السياسى والصراع السياسى، حيث ميز بين أصوليين مسلمين(هنا : مؤمنين عاديين) وأصولويين منظّرين ومخططين لموقف ما.

اما وجه التدقيق المعنى لتعبير «الأصولية» فيكمن فى أن إستعمال هذا الأخير بالدلالة المذهبية المأتي عليها، قد يلبس الموقف إذا ماأتى ذكر «أهل الأصول» الإسلاميين في إطار البحث. فهذا التعبير المركب الأخير له حضوره فى التاريخ الإسلامى ممثلاً بجموع كبيرة من المفسرين والمؤولين والكلاميين والفقهاء، وغيرهم. وهو - وفى السياق الذى نشأ فيه وعبر عنه - يُحيل إلى من يتمسك بـ«الأصول الإسلامية»، لكن دون أن يفضي ذلك بالضرورة إلى الأخذ بـ«التصور الأصولوي» المذكور فيما سبق(أنظر مثلاً كتاب البغدادى :الأصول). فمن أجل تجاوز ذلك الموقف الملتبس المحتمل، يأتى إستخدامنا لـ«الأصولوية» أكثر إستجابة لواقع الحال التاريخى. ودون أن نوغل فى هذه المسائل، كأن نطرح - مثلاً - بدائل إصطلاحية محتملة عن ذلك المصطلح(الأصولوية)، ننتقل إلى الشق الآخر من القضية التى نحن بصددها، ونعنى بذلك تحديد «الأصولوية» الإسلامية وضبطها في بنيتها ووظيفتها أو وظائفها المترطة بها.

حين تحيل الأصولوية الإسلامية إلى «الأصول الإسلامية» فإنها تكون - بذلك - قد انطلقت من تصور معين بـ«التاريخ». فالأصول الإسلامية هذه، لدى الجميع، لابد أن تشتمل على القرآن والسنة النبوية، بغض النظر الآن عما تضيفه فرقة أو أخرى إلى ذلك(كالشيعة الإمامية التى تضيف مأثور على). أما التصور المعنى للتاريخ فيقوم على ثلاثية مطلقة، هى ماقبل الإسلام والإسلام ومابعد الإسلام، ففى المرحلة الأولى، تظل البشرية فى حالة من الطفولة الجاهلية، برغم مايرافقها من «رسالات دينية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

غير كاملة». ومن ثم، فهي تعيش حالة من الطموح إلى "الخلاص"، الذي لايتحقق إلا بالخروج من هذه المرحلة «الناقصة» والدخول في «مرحلة الإسلام» المتسمة بسمة «التمامية المطلقة». ولكن هذه المرحلة الثانية لاتلبث أن تنحسر مع وفاة النبي والخلفاء الراشدين، اللذين يختلف في شأنهم مع «إجتماع السقيفة»، فتدخل البشرية في المرحلة الثالثة، التي تجسد إتجاه الإنحسار والتراجع والإنحراف. ويُلجأ عادة إلى القرآن والحديث لإستنباط مايضفي الشرعية على ذلك «التصور التاريخي - الأصولي».

إن الأصولية الإسلامية إذ تطرح ذلك التصور، فإنها تقوده بإتجاه النتيجة التالية : إذا كان الأمر كذلك، فإن المطلب في «التغيير الإنقلابي» يغدو على بساط البحث، وذلك عبر العودة إلى البواكير «الصافية والنقية» للإسلام بتدمير مالحقه من إنحراف في مرحلة الإرتداد، باليد أو باللسان أو بالنية. وبهذا تعيش الأصولية الإسلامية وضعاً من الإضطراب المتواتر مابين الواحد والمائة. فإذا كانت «الجاهلية الأولى والثانية» قبل الاسلام قد انحسرتا الى غير رجعة مع نشوء هذا الأخير، فان المهمات المطروحة هي مواجهة «الجاهلية الجديدة»، «جاهلية القرن العشرين»، وربما كذلك جاهلية القرن الواحد وعشرين الوشيكة.

وجدير بالذكر أن الأصولية المعنية إذ تضع نصب عينيها استعادة الاسلام «الصحيح» من القرن السابع الميلادي، فإنها تفعل ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي الاجتماعي الذي أتى فيه الإسلامي، والآخر الذي تنطلق هي نفسها منه. ان إقامة علاقات مع الماضي الاسلام يتم، وفق ذلك، من موقع هذا الماضي، دون وسائط وجسور مباشرة وغير مباشرة. بهذا، لاتدرك الأصولية ان انجاز ذلك الهدف يتم، دائماً، عبر توسط الحامل الاجتماعي الذي يقبع وراءها في عصر معين ومنطقة معينة. ومن ثم، فالعلاقة بين «الماضي» الإسلامي الباكر وبين «الحاضر» الذي تعيش فيه الأصولية الاسلامية الراهنة ليست مباشرة أوذات بعد مستقيم، وانما هي ذات طبيعة متوسطة، غير مباشرة وذات أبعاد مركبة. أما عنصر التوسط الحاسم هنا فيتمثل في الوضعية الاجتماعية المشخصة التي تنطلق منها الأصولية معرفياً وايديولوجياً، بما في ذلك الحامل الاجتماعي المذكور. وعلى ذلك، فإن انتماء الأصولية الاسلامية الراهنة - وهنا معقد المسألة - هو بالدرجة الأولى إلى الوضعية الاجتماعية المشخصة التي تتحرك في حقلها وفي ضوئها، وليس الى الاسلام الباكر. وهذا ماقد نعبر عنه بجدلية الداخل والخارج، التي بمقتضاها يبرز الداخل(وهو هنا الاصولية في عصرها الراهن) بمثابة مصهر الخارج(وهو هنا الاسلام الباكر)، بحيث لايؤثر هذا في تلك ولاتتأثر هذه بذاك إلا عبر النواظم والمشكلات والهموم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية الخ.. المنبثقة من تلك الوضعية.

واذا كان الأمر كذلك، يغدو الافتراض التالي مرجحاً الى درجة كبرى، وهو ان الاصولية الاسلامية المنظمة وذات البرامج السياسية والاقتصادية وغيرها هي تنظيم أو تنظيمات سياسية، من حيث الأساس، تعبر عن وجه من أوجه الوضعية الاجتماعية المشخصة المندرجة فيها. وهذا، بدوره، يقود إلى نتيجة طريفة ومدهشة، وهي ان مصطلح الأصولية(الاسلامية وغيرها) يقوم على علاقة زائفة - بالاعتبار المنطقي - مع الواقع المشخص. أما السبب الكامن وراء ذلك، فيتمثل في الهدف الاستراتيجي للظاهرة المذكورة، وهو استجلاب الماضي الاسلامي الباكر(الصحيح) من حيث هو، وليس من حيث عصرها(وضعيتها الاجتماعية المشخصة)، أي في الهدف الذي يقوم نسيجه على وعي وهمي غير مطابق للواقع المشخص على الأقل من موقع جدلية الدال بالمدلول. لذلك، يصبح من مستلزمات الاتساق المنطقي والواقعي النظر الى تعبير «الاصولية الاسلامية» من موقع ايديولوجية وهمية وتوهيمية، لأنه يتحدث «حيص بيص»، أي لأنه «يعرف بما لايعرف» : انه وهمي، لأنه ملتبس، وإنه توهيمي، لأنه يطرح مهمات ووظائف كاذبة بالاعتبارين المنطقي والتاريخي. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، يمكن القول بأن ماهو، بالأساس - منوط بـ«الأصولية الاسلامية»، يتمثل في التعبير عن موقف اعتقادي سياسي منطلق من عصره الناشئ في حقله

واذا من أجل ان يزيل «الأصوليون الاسلاميون» في الوطن العربي الالتباسات العالقة بحركتهم، لابد أن «يكتشفوا» أنهم تنظيم سياسي اعتقادي(ايديولوجي)، أولاً بأول، يتكلم بهموم عصره ومشكلاته، قبل أن يهتم بالاسلام الباكر. وحديثهم عن هذا الاسلام هو من قبيل الاستلهام الذي يمر بالوضعية الاجتماعية المشخصة التي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: قضايا فكرية

التاريخ: نوفمبر ١٩٩٣

يعيش أولئك في كنفها، ويلبس لبوسها ويمتطي صهوتها بنيوياً ووظيفياً. ولما كانت الوضعية المذكورة تفرض نفسها على الجميع، بمن فيهم الأصوليون الاسلاميون (فهم ينتمون غالباً الى الفئات الوسطى والطبقات التحتية الكادحة في المجتمع العربي)، فقد تكون احتمال للمناورة على "اطلاقية" الماضي الاسلامي الباكر و«قاميته»، للوصول بذلك لاي تصور «التجديد» لهذا عن التصور الساذج حول تلقفه كما هو ومن حيث هو. ان هذه المحاولة «التجديدية»، وما يتصل بمعجميتها، أريد لها ان تبدو تحريراً للموقف الاصولي من زيفة المنطقي وفظاعته الايديولوجية الجسودية. بيد أنها وإن لم يكن بمستطاعها انجاز هذه المهمة المعرفية، إلا أنها مثلت استجابة ما للواقع العربي وتنازلاً أمامه، في آن واحد.

ان النقد المعرفي لـ«الاصولية الاسلامية»، في صيغها المتعددة ومنها الاصلاحية والتجديدية، يظهر - والحال كذلك - في حقلين اثنين، واحد اصطلاحي وآخر معنمي. وكلاهما، في الحالة التي نحن بصددها، يشير الى الآخر ويدل عليه. وجدير بالذكر أن انجاز ذلك النقد، بشقيه المنوه بهما، حتى وإن تحقق بوتائر عميقة، فإن الأصولية الاسلامية ستبقى تحوز على ثقل اجتماعي كبير في المجتمع العربي الراهن. ذلك ان هذا الثقل يزداد شمولاً مع اتساع الأزمة البنيوية التي تخترق المجتمع المذكور. من هنا، يبرز النقد السوسيوثقافي للظاهرة المعنية شرطاً متمماً لشرط نقدها المعرفي، وذلك في سبيل تقديم لوحة شاملة دقيقة عنها تسمح باتخاذ موقف أو آخر منها.

- ٣ -

ان نقداً سوسيوثقافيا للأصولية الاسلامية يبدأ متقاطعاً مع نقدها المعرفي، أي مع النظر إليها على أنها موقف سياسي، ببطانة اقتصادية واجتماعية تحديداً. وقد لاحظنا أن أحد أوجه النقد المعرفي يتمثل في إستخراج «الخطاب السياسي» من «الخطاب الديني الاعتقادي»، وذلك باكتشاف ان الخطاب الأخير يقوم على وعي وهمي تفصح عن نفسها وهميته من خلال اعتقاده أن مسوغ وجوده (شرعيته) يستمد، مباشرة وعلى نحو غير متوسط، من القرآن والسنة النبوية، بعيداً عن الوضعية الاجتماعية المشخصه التابعة وراءه والمخترقة إياه والناظمة له اتجاهات تحركه. ويمكن القول بأن هذه الوضعية هي التي ستكون هدف النقد السوسيوثقافي وقاعدته، في آن واحد.

وثمة نقطة على غاية الحساسية والرهافة، وهي أن الاصولية الاسلامية، في تقديمها نفسها كامتداد شرعي ووريث شرعي للاسلام الباكر (النقي)، تضفي على نفسها طابعاً قداسياً. وهذا يمنحها قدرة تأثرية خصوصية على أوساط المؤمنين الشعبية، بحيث يراد لذلك أن يفرض لغة خاصة لحوار بينها وبين هذه الأوساط، نعني بذلك «لغة المقدس». من هذا الموقع، تعمل الأصوليةالاسلامية على إكساب نفسها مواقع قوة حيال طرفين رئيسين، هما السلطة السياسية القائمة (ذات الطابع الاستبدادي المضاد - في هذه الحال - لحاكمية الله) والخصوم السياسيون والثقافيون العلمانيون. على هذا الصعيد، يتجه النقد السوسيوثقافي صوب فك الارتباط بين الأصولية المذكوره من طرف والاسلام الباكر (المرموز اليه قداسياً) من طرف آخر، مفضياً الى الكشف عن البنية العميقة - مقابل البنية السطحية - للظاهرة المعنية، أي إلى تقديمها وبسطها، كما هي حقاً : تياراً (أوتنظيماً) سياسياً يحمل مشكلات عصره وهمومه وآفاقه بطريقتها الأصولية، أي بالطريقة التي تعبر عن هذه المشكلات والهموم والآفاق بصورة ملتَبسة.

بيد ان الأصولية حين تواجه نقداً من خارجها، فإنها ترى فيه نقداً لـ«القداسة» التي تتأسس عليها. ولا يقتصر ذلك على البنية الاعتقادية الخاصة بها، بل يمتد كذلك الى ماتطرحه من «برامج» اقتصادية واجتماعية وتعليمية وسياسية. وبذلك، فإن بروز مثل ذلك النقد يكون بالنسبة إليها بمثابة استثارة لتلك القداسة، ممثلاً بالله والرسول والأصلين، القرآن والسنة، فتنطلع، من ثم، شرارة الانتقام من الخصوم، تلك الشرارة التي قد تتحول إلى نزوع ظلامي بعواطف اعتقادية هادرة حيال كل من يقول «لا» للأصوليين. ويشار، في هذا السياق، إلى أن المصادرة على النقد من الخارج مرتهنة بتنظيم حديدي صارم داخل الحقل الاصولي، أي بمصادرة عليه في الداخل كذلك، ومن هنا، تستبين لحظة أخرى في البناء الأصولي تتحدد في أن هذا البناء يكتسب من القوة والنجاح القريب أو البعيد في المجتمع العربي، بقدر ماستبدو عليه إشكالية الديمقراطية وآفاقها فيه، بما يتضمن ذلك من تعددية سياسية وثقافية فعلية أولاً، وإقرار بمبدأ تداول السلطة سلمياً ثانياً. وهنا، بدوره، يشير إلى أن صعود أو هبوط



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

الأصولية الاسلامية الراهنة مرتهن بالتحولات التى تطرأ على المجتمع المذكور، بمن فى ذلك القوى السياسية الدينية المستنيرة والأخرى العلمانية. وعلى نحو أكثر تحديداً، ان مصائر الأصولية الاسلامية الراهنة فى المجتمع العربى مرتبطة بما سيحدث بنيوياً ووظيفياً فى إطار الهيكل الاجتماعى الطبقى الجديد المحتمل المتمثل بالقوى الكادحة فى أحد طرفى التقاطب الجديد المأتى عليه فى مطلع هذا المقال.

ومع الاشارة إلى أن الاصولية الاسلامية يمكن ان تظهر فى صيغة ذهنية تأملية وذات طابع فردى غير منغمس سياسياً تنظيمياً، إلا أن النموذجى المهيمن حالياً فى المجتمع العربى هو ذو الطابع الجماعى السياسي والتنظيمى. وربما كمن السبب فى ذلك وراء حافزين أوثلاثة حوافز، هى على التوالى :-

١- الأهداف الاستراتيجية لمعظم الانظمة العربية الراهنة، التى يبرز منها الحفاظ على الاصولية المذكورة كورقة فزاعة فى يديها ضد اليسار العربى الحالى أو المحتمل، ولكن شرط الا تصل إلى سدّة السلطة. والانظمة العربية المذكورة إذ تفعل ذلك، فإنها تنطلق من واقع الحال الشعبى المتأزم حتى الانفجار، هذا الواقع الذى يجعلها تحيل الأجوبة على مشكلاته الى قوى سياسية(اصولية) هى، بالأساس، عاجزة عن الحلّ، اضافةً الى انها ملجومة ومحاصرة من الانظمة المعنية. وهنا يمكن ان نسوق الأطروحة المرجحة والتى لاتخلو من مجازفة بحثيه، وهى أن الحيلولة دون وصول الاصوليين الاسلاميين فى الجزائر تمت بتواطؤ مابين السلطة نفسها وقوى أصولية «وسيطة». أما سبب ذلك فلعله يكمن فى ان الاصولية هذه لايجوز أن تخفق فى عين الفقراء والمفقرين الباحثين عن «الخلاص». وقد تكون التجربة التى خاضتها قوى اصولية اسلامية فى الاردن قبل حين تدليلاً على أن هذه الأخيرة ما ان [illegible] السلطة حتى [illegible] اتجاهات سقوطها إخفاقاً وهزيمةً لمشاريعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التعليمية الملفوظة من قبل العصر الراهن. أما المواجهة التى تتم أحياناً بين نظام عربى وقوى أصولية اسلامية، فتفهم من موقع أنه توجد ضمن هذه القوى عناصر متطرفة وتدعو للاحتكام الى السلاح وتهديم المؤسسات(الشرعية) القائمة.

٢- ان الأصولية الاسلامية تخفى فى طياتها حالة من التأسى والتحسر والتحفز والشعور بالاستفزاز ونزوعاً إلى التوتر حيال الشقة، المتعاظمة فى منظومتها الذهنية، ما بين طرفين متوازيين توازياً مطلقاً لايسمح بالالتقاء بينهما أو التصالح، وهما الواقع «الجاهلى» المطلوب تقويضه و«الشريعة الربانية» التى تعانى غربة تامة. ومن ثم، فإن تلك الحالة من شأنها الا تتصالح مع الواقع المعنى والا تسكت عنه، مما يحيل - غالباً - إلى اللجوء إلى فعل جماعي يرفع شعاراً يدل عليه، مثل «الطاوعة» أو «الهجرة والتكفير» أو «الدعوة الى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر».

٣- مع عملية الإحكام المتصاعد لعلاقة التبعية بين النظم العربية والمنظومة الرأسمالية الامبريالية الراهنة، يسعى دهاقنة هذه المنظومة الايديولوجيون إلى توسيع دائرة خياراتهم الاستراتيجية والتكتيكية فى الوطن العربى، بحيث يسعون إلى اصطياد هذا الفريق أو ذاك من الجماعات الاصولية الاسلامية وادراجهم فى تلك الدائرة، بالاعتبار الوظيفى: محتفظين بهم «رهائن» ويُزجّ بهم فى المواقف المناسبة المطلوبة.

وقد تبرز ملاحظة هامة فى سياق تلك الفكرة الأخيرة، وهى التى تفصح عن نفسها بصيغة التساؤل التالى : هل الموقف السياسي الحالى الذى تأخذ به معظم المجموعات الأصولية الاسلامية من «الغرب» الاميركى والاوربى ومن اسرائيل هو، ايضاً، موقف اجتماعى واقتصادى أو يمكن، كذلك، أن يطال هذا الموقف الأخير فى مرحلة مالاحقة؟ إن الإجابة عن ذلك معقدة وغير ناجزة، دون شك. بيد ان معطيات ووقائع لعلها تسهم فى بلورة تلك الأجابة : ليس فى البرامج الأقتصادية الاجتماعية للاصوليين الإسلاميين فى الوطن العربى ما قد يؤكد العلاقة بين الموقف السياسي والموقف الاجتماعى الطبقى من الغرب. وهذا من شأنه أن يمتنع [illegible] على أن [illegible] «الغرب» لدى الأصوليين المذكورين المناهضين له تختزل بالبعد «السياسى» وأحياناً بالبعد «الدينى». وكما هو ملاحظ، فإن المسألة حين تكون على هذا النحو، فإنها تشير إلى حدود التحالفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخ... التى قد تطرح نفسها على بساط البحث بين الاطراف الدينية المستنيرة والأخرى العلمانية من طرف، والاصولية من طرف آخر.



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان الأصولية الاسلامية تمثل نمطاً قرائياً محتملاً للقرآن الكريم والسنة النبوية. فهي - من ثم - واحد من أنماط قرائية محتملة ومتعددة للنص المركب المذكور. وعلى هذا، فهي تمتلك مشروعية اجتماعية، نظراً الى أنها لم تنحدر من فراغ اجتماعي بشري، كما تمتلك شرعية نصية منطلقة من ذلك النص. واذا كانت الظاهرة المعنية - بحكم خصوصيتها الاعتقادية المنهجية - غير مهيأة للإقرار بـ«الآخر» من القراءات الاسلامية، فإنها ترى في نفسها «الفرقة الناجية»، التي تحدث عنها النبي، مختزلة - بذلك - الاسلام كله بشخصها. وهذا من مقتضياته الأصولية أن يولد نزوعاً إلى تكفير الآخرين من المسلمين، وإلى إدانة غير المسلمين والدعوة إلى «الجهاد ضدهم. وهي، بذلك، مناهضة للديمقراطية بالمعنى المأتي عليه هنا (وكذلك للشورى بالاعتبار الاسلامي).

في ضوء ذلك، يلاحظ أن الخصوصية الاعتقادية للأصولية المذكوره لاتتيح لها أن «تقرأ» النص القرآني الحديثي بوصفه بنية مفتوحة تحتمل الاستجابة لمعطيات متعددة متنوعة متحدرة من وضعيات اجتماعية مشخصة ومن ثم، فهي تتنكر للموروث النبوي، مثلاً، الذي يضعها أمام تحد كبير لايمكنها التنكر له إلا إذا كانت مجرد تكتيك سياسي يفتقد العلاقة المتوسطة مع النص الديني. أما إذا كانت، حقاً، «أصولية إسلامية»، أي نسقاً ذهنياً يأخذ بتلك العلاقة علناً أو إضماراً، فإنها - حينئذ - لاتستطيع إلا الوقوف حائرة أمام أحد تجليات ذلك الموروث الثبوي الكبير [illegible] الأمة [illegible] صيغة أخرى - اختلاف أمتي رحمة.



المصدر : قضايا فكرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

مساهمة فى التحليل المعرفى للعنف

د . على مبروك

إذا كان للمرء ان يأسف لما آلت إليه الأوضاع فى العالم العربى من مجابهات دامية تكاد ان تتحول إلى حرب أهلية شاملة تقضى على ما تبقى من إمكانات هذه الأمة البائسة، فإن الأمر ينبغى ان يتجاوز الأسف على ما يجرى إلى محاولة فهمه والوعى بما ينتجه، لا عند السطح، بل فى بنية الثقافة والعقل السائد فى حقلها ذاته. اذ الحق انه ليس يمكن أبدا رفع الغمة، إلا بالوعى بما يؤسس للعنف فى عقل الأمة، وهنا ما لا يتجه إليه جهد الفكر للأسف. ففى حالة مصر، التى تقدم نموذجاً دالاً للحال فى العالم العربى بأسره، انهمك المثقفون المصريون – منذ أن بدأت تتصاعد، وعلى نحو لافت، موجة من العنف تكاد تغطى ساحة المشهد السياسى بأسره – فى تدبيج الحواشى التفسيرية على متن هذا الحدث الأليم، وراحوا مع كل مواجهة دامية ينخرطون فى صلوات جنائزية لا تنتهى يرددون خلالها الأناشيد المعادة والتراتيل المكرورة التى لا تتجاوز أبدا سطح الحدث إلى ما يخفيه ويضمره. فليس ثمة، على الدوام، إلا الحديث المعاد عن الأزمة التاريخية والاجتماعية والنفسية التى تأخذ بخناق أجيال بائسة لم تجد سوى العنف مخرجاً من حصارها.. وهكذا دون التجاوز من آليته إلى ما عساه يمثل جذراً قاراً للعنف، فيما وراء هذه الضروب المعلنة للأزمة، ينتجه ويغذيه. فبدا وكأنهم لا يقصدون حقاً إلى إزاحة غمة العنف عن كاهل الأمة بقدر ما يقصدون إلى مجرد التطهر وإبراء الذمة، إذ الحق أن الجذر الأعمق للعنف لا يمكن أن يقوم فى هذه الضروب المعلنة للأزمة التى لا تعدو ان تكون، على الرغم من أهميتها البالغة، مجرد تجليات سطحية لأزمة أعمق وأشمل، هى أزمة خطاب النهضة العربى المعاصر... ذلك الخطاب الذى أخفق فى انتاج وعى مطابق بواقعه، وظل يكرس على مدى قرنين لضرب من الوعى الزائف بهذا الواقع آلت به فى النهاية إلى أزمته الشاملة الراهنة. إنها اذن أزمة خطاب فكرى لابد ان يؤول إلى مفاقمة العنف، لا بسبب إخفاقه فى تحقيق أى من غاياته النهضوية فقط، بل – والأهم – لطبيعة ثوابته ومقولاته وطريقة إنتاج المعرفة السائدة فى حقله. وهكذا يجد العنف تفسيره الأشمل، لا عند المستوى المعلن من الأزمة رغم أهميته، بل فى الأزمة الأعمق للفكر العربى المعاصر وخطابه المتهافت... ومن هنا ذلك التفجر المتعاظم للعنف لا فى مصر وحدها بل فى معظم بلدان العالم العربى، وذلك على نحو ينبىء بأن إفلاس الخطاب يبدو شاملاً.

إذ الخطاب وبعد هيمنة دامت طويلا ولم يسجل – وعلى قول احد كبار دارسيه – أى تقدم ذى بال فى أية قضية من قضاياه»(١). فلا الديمقراطية انبعثت على تلك



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأرض التى لا تنبت إلا التسلط والقهر، ولا الوحدة أنجزت، بل دامت الدول القطرية وتدعَّم وجودها.. وليتها حتى كانت دولاً، بل ان الكثير منها لم يكن غير قبائل لها أعلام، ولا العدالة أشرقت شمسها، بل ثمة النهب المنظم لثروات الأمة من جانب نخبة فاسدة، لم تكتف فقط بتبديد ما يخصها من تلك الثروة بل راحت ترهن ما يخص أجيالا لم تولد بعد، ولا حتى الاستقلال دام واستقر بل استحال الى تبعية كاملة لم يعد معها الوجود الأجنبى على الأرض العربية وصمة تسوء جبين أحد، بل لعله صار شرفاً يسعى كثيرون الآن إلى نيله. لقد بدا إذن أن دورة سقوط الأوهام قد اكتملت، وان العالم العربى قد بات عارياً لا تستره ورقة توت واحدة. ولعل ذلك، ولحسن الحظ، كان مجمل ما عبر عنه، وبكل المرارة، احد أقطاب جبهة التحرير الجزائرية الذى راح يقرر بأسى انه «وبعد ان ضُربت عندنا مختلف الشرايين واحداً تلو الآخر، فإننا وجدنا انفسنا، بعد أربعين عاما من النضال والمعاناة، نعود إلى نقطة الصفر مرة اخرى، وأصبح يتعين علينا ان نبدأ من جديد رحلة الدفاع عن مختلف المقومات الأساسية للمجتمع». فقط لابد من التأكيد، هنا، على ان هذه النهاية المأساوية ليست امرا يخص الجزائر وحدها، بل ينصرف - والوضع الراهن خير شاهد - على الحال فى العالم العربى بأسره، وفقط تبقى الجزائر النموذج الأكثر دلالة من غيره.

ولقد كان لزاماً، حينئذ، أن يسقط عن خطاب آل إلى تلك المأساة، ادعاء كونه خطاب نهضة، لتبقى فقط حقيقة أنه مجرد ستار ايديولوجى تخفى به النخبة واقع هيمنتها على المجتمع وتسلطها عليه. لكنه - وبزمانه الدائرى المغلق - راح يسعى إلى إطالة أمد بقائه، ممارسا لآليته الأثيرة فى إنتاج نفسه من جديد عبر السعى الى زركشة محتواه المتهافت بالمفاهيم الأكثر حداثة فى العلوم الإنسانية المعاصرة قاصدا إلى التماهى معها، الأمر الذى يجعله لا يمل من ترديد ادعائه بأنه الأكثر معاصرة وعصرية، ناسيا، على الدوام، ان المعاصرة لا تعنى مجرد التزامن مع الآخر فى لحظة تاريخية تخصه، وأن العصرية لا تكون بمجرد استهلاك الآخر، بل بإنتاج الذات. هكذا يفعل أبدا، ودائما يخفق أبدا، والغريب انه راح دائما يعلق خيبته، لا فى رقبة مجمل عوائقه الذاتية، بل على عاتق مجتمع جاهل وجماهير يائسة، كانت - وبموروثها التقليدية - أعجز من أن تفهمه أو تقدر إنسانية رسالته.

ولقد كانت هذه الجماهير اليائسة هى التى اندفعت - وقد اعتصرها الإحباط والعجز، وانهكها حصارها بين خطاب مفلس ونخبة متسلطة - تبحث لنفسها عن ملاذ، لم تجده إلا فى الإسلام الذى بدا الحصن الأخير لقطعان يائسة يتهددها خطر الانسحاق الحضارى والاجتماعى. لكنه كان يتكشف - ولسوء الحظ - لا عن الوعى بالعالم، بل عن اليأس الكامل منه، وهنا تتجلى أزمته التى تجعله أحد أقنعة خطاب الأزمة الذى جاء يزعم الثورة عليه، وذلك من حيث يعجز، بدوره، عن انتاج معرفة مطابقة بواقعه. اذ المعرفة الحقة تتجاوز كل ضروب اليأس والتمزق إلى مستوى أعلى من الوحدة والتطابق. ومن هنا فإن ما ينطوى عليه من اليأس لا يملك إلا ان يؤول به إلى ضرب من العنف قد يفتح الباب الى مجرد تسلطه على المجتمع، ومن دون ان يتجاوز ذلك إلى السعى الواعى نحو بلورة خطاب بديل. والحق ان ما يوحده مع خطاب الأزمة، جاعلاً منه مجرد أحد أقنعته المتعددة، ليتجاوز مجرد عجزهما معاً عن انتاج معرفة مطابقة بالواقع، إلى توحدهما على صعيد أداة انتاج المعرفة السائدة فى الحقل الخاص بكل منهما. واذن فإنه ليس ابدا بديلاً لخطاب الأزمة، بقدر ما هو التعبير الأجلى عن أزمة الخطاب. إذ الحق ان خطاباً بديلاً ما كان لينبثق إلا بالتموضع خارج شبكة المفاهيم والآليات التى يتنج بها خطاب الأزمة نفسه، وذلك أمر غير ممكن إلا بالتموضع، أولياً، فى التجاويف العميقة لبنية الخطاب المنقود سعيا إلى خلخلة مفاهيمه وزحزحة آليات إنتاجه للمعرفة، ولأن شيئا من ذلك كله لم يتم إنجازه، فان أى تفكير يسعى إلى الانفلات من هيمنة هذا الخطاب قد ينتج تفكيرا احتجاجياً - وهو ما نراه الآن بالفعل -، ولكنه يبقى، مع ذلك، مجرد وجه لخطاب الأزمة، أو أنه مجرد واحد من التشكيلات الإيديولوجية تطفو على سطح الخطاب.

لابد، اذن، من التمييز فيما يتعلق بالخطاب، أى خطاب، وبين جملة من التشكلات الأيديولوجية المتباينة تطفو على سطحه، وبين نظام معرفى واحد أو بنية قارة خلف هذه التشكلات تنتظم حركتها وتوجه مسارها، وتتحكم، لا فى انبثاقها وتطورها فقط، بل وأيضا فى انكسارها وتدهورها. ورغم أن التباين بين هذه التشكلات، عند السطح قد يبلغ حد الصراع والتصادم، فانه لا ينجح أبدا فى إخفاء وحدة نظامها الباطن، بل لعله يزيدها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

وضوحا وقوة. وذلك من حيث ان كل واحد من هذه التشكلات يضطر فى صراعه مع الآخر إلى الارتداد للوحدة الأصلية للخطاب، ساعيا إلى التماهى معها، قصد تأكيد ذاته فى مواجهة الآخر. وإذ الآخر، بدوره، يمارس بنفس الطريقة فإن ذلك يعنى ان كلا منهما -وضمن هذا السياق التناحرى - لا ينجح فى تأكيد ذاته، بقدر ما ينجح فى الكشف عن وحدة الخطاب واضحة جلية. ولكن ذلك لا ينبغى ان يدفع المرء إلى الاعتقاد بتفاهة أو هامشية هذه التشكلات الإيديولوجية على سطح الخطاب، اذ الحق انها تمثل نقطة البدء الجوهرية فى التحليل المعرفى للخطاب سعياً إلى رصد بنيته العميقة، بل إن الخطاب ذاته لا يكون له أى وجود حال عدمها، رغم انها من انتاجه، الأمر الذى يعنى أنه إذا كان الخطاب يحقق هذه التشكلات فى جزئيتها، فإنها، بدورها تحقق هذا الخطاب فى كليته وشموله. ومن هنا فإنها تمثل نقطة البدء فى مجرد التحليل المعرفى فقط، ومن دون ان يعنى ذلك ان ثمة أولوية انطولوجية لها على الخطاب، أو العكس - اذ الحق ان الجدلية وليست القبلية Apriori، هى مضمون العلاقة بين الخطاب وتشكلاته، وعلى نحو ينتفى معه القول تماماً بأى أولية ميتافيزيقية للواحد منهما على الآخر. وأخيرا تبقى الإشارة إلي أن مجال الخطاب لا ينطوى فقط على ما ينتمى إلى حقل الايديولوجيا الصريحة، بل ينطوى أيضا على كل نتاج تبدو فيه الأيديولوجيا أكثر تخفيا أو إضمارا وذلك على النحو الذى تبدو فيه فاعلية الخطاب شاملة تطال كل نتاجه، وفقط يتحول التباين بين نتاج تكون فيه الأيديولوجيا معلنة، وأخر تكون فيه الأيديولوجيا مضمرة، إلى التباين بين فاعلية للخطاب أكثر ظهوراً، وأخرى أكثر خفاء، لكن حضورها يبقى شاملاً.

ولعل هذا التميز المتعلق بالخطاب عموما، بين تباين تشكلاته الإيديولوجية عند السطح، ووحدة نظامه المعرفى الباطن فى العمق ليمثل نقطة البدء الجوهرية فى التحليل المعرفى للخطاب العربى المعاصر تحليلاً يستهدف خلخلة بنيته الثاوية خلف مجمل تشكلاته، توطئة لتجاوزه إلى خطاب بديل. اذ الحق ان البدء من غير هذه النقطة لا يسمح إلا بإنتاج نقد ايديولوجى ذى نبرة راديكالية عالية فى أحسن الأحوال، لكنه يبقى مجرد جزء من الخطاب الذى جاء يبغى الخروج عليه، لأنه يكون - وبلا وعى منه - مستلبا فى احبولة المفاهيم والطرائق التى ينتج بها الخطاب كافة تشكلاته على تباينها وتعددها. ومن هنا فإن أى نقد للخطاب العربى المعاصر يستهدف - وقد بدا إفلاسه شاملا - زحزحته وتخطيه بالكلية، لابد ان يبدأ من التمييز، عند سطحه، بين تشكلاته الإيديولوجية التى تتباين بين ليبرالية وماركسية وقومية وسلفية والتى لا تعدو كونها مجرد أقنعة هشة لا تنجح أبدا فى إخفاء وحدة النظام المعرفى الثاوى خلفها فى العمق، وأعنى بالنظام المعرفى طريقة الخطاب فى انتاج كل ضروب المعرفة بواقعه. ولعل الخطاب العربى المعاصر لم يعرف، وعلى تباين ما أنتجه إلا طريقة واحدة فى إنتاج معرفته بواقعه، الأمر الذى يكشف عن أن الخطاب لم ينتج ليبراليته أو قوميته أو ماركسيته إلا بنفس الطريقة التى ينتج بها الآن سلفيته، ومن هنا بالذات، يأتى التوافق بينها جميعا فى العجز عن الخروج بالواقع من أزمته، وأعنى بذلك أن إخفاقها وعجزها لا يكونان من، بل من الطريقة التى ينتجها الخطاب.

ولعل الخطاب، حقا لا ينتجها، بل هو، بالأحرى، يستهلكها ناقلاً ومستعيراً لها من آخر. يبدو ذلك واضحاً عند من راح يقطع بأنه ولا يستطيع ان يتصور نهضة عصرية لأمة شرقية ما لم تقم على المبادئ الأوروبية للحرية والمساواة والدستور (٢)، وعند من راح يجابهه فى المقابل، بأنه لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، فكلاهما - فيما يظهر - لا يعرف لواقعه نهضة أو صالحا إلا عبر الاستعارة الكاملة لنموذج جاهز سبق أن أظهر فاعلية فى لحظة ما. ولا يمكن التعويل هنا أبدا على ما يقرره البعض من السعى إلى إعادة تشكيل هذه النماذج لتتلاءم مع معطيات واقعه، أو أن هذه النماذج هى، بالفعل، ما يحتاج اليه واقعه، اذ الحق ان نظام انتاج الخطاب يبقى ثابتاً لا يطاله أى تغيير، وفقط يتكشف ما يسمى بإعادة تشكيل النماذج عن مجرد السعى إلى تبرير عملية الاستعارة، وليس الاعلالات منها. وإذن، فإنها آلية النقل والاستعارة هى ما يهيمن على عقل الخطاب فى إنتاج الآخر (الغرب والسلف معا). وهنا لا يختلف (السلف) عن (الغرب) فى كونهما (آخراً) بالنسبة للخطاب، وذلك من حيث ان ما ينتمى حقا الي مجال (الذات) هو ما تنتجه هذه الذات في صميم وجودها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

التاريخى الخاص. وليس من شك فى ان الخطاب العربى المعاصر يحيا مستهلكا، لا منتجا، حتى فيما يخص السلف، ومن هنا آخرية السلف ايضا. اذ كان الأمر يقتضى ان تستدمجه الذات فى صميم بنائها الخاص استدماجاً خلاقاً يتحول معه عن وجوده الخاص إلى وجوده من أجل الذات، بدلا أن تكون هى الموجود من أجله فى حالها الراهن. ولعل ذلك يكشف عن أن مأزق الخطاب لا يقوم فى الآخر (الغرب أو السلف)، وإنما يقوم فى الكيفية التى يؤسس بها الخطاب علاقته معه، وأعنى فى كونها مجرد استعارة فقيرة له، وليست استدماجا خلاقا يتحول معه الآخر عن وجوده الخاص إلى وجوده من أجل الخطاب.

والحق ان هذه الإبستمولوجيا الاستعارية لتكشف عن أن كافة التشكلات على سطح الخطاب - والتى ينشأ تباينها عن تباين المصادر المستعارة منها - لا تعدو كونها مجرد تكوينات هشة تُفرض على الواقع من خارجه، ومن دون ان تكون أبدا نتاجاً لتطوره الخاص. فهذه التشكلات - النماذج لم تتبلور فى عملية معرفية يتحقق فيها الصعود من الواقع إلى نموذجه، ثم العودة إليه عبر ضروب من التحليل والفهم بل تبلورت واكتملت خارجه، وجاءت نماذج جاهزة معطاة تتنزل عليه - كالقدر الذى لا راد له و بضروب من الأمر والنهى. وهى فى هذا التنزل على الواقع من أعلى لا تعرف أبداً فضيلة الإنصات إليه، ناهيك بالطبع عن أن تتعدل طبقا لمقتضيات تطوره الخاص، وأعنى أنها لا تقبل من الواقع شيئا أقل من الإذعان والخضوع الكاملين. ذلك انها حين تتبلور خارج الواقع من أعلى لا تعرف أبداً فضيلة الإنصات إليه، ناهيك بالطبع عن أن تتعدل طبقا لمقتضيات تطوره الخاص، وأعنى أنها لا تقبل من الواقع شيئا أقل من الإذعان والخضوع الكاملين. ذلك انها حين تتبلور خارج الواقع، وبمعزل عن أى عملية معرفية تتم فى إطاره، فإنها تحوز سمات كل معرفة متعالية مطلقة. ذلك الضرب من المعرفة التى لا يقبل من متلقيه شيئا أقل من التقبل والانقياد، دون أدنى مساءلة له أو اعتراض. ان هذه المعرفة، لا ترى الواقع حقلا تتبلور منه وفيه تنطلق منه ثم تعود إليه فى مراوحة مستمرة لا تنتهى، بل تراه مجرد موضوع لابد ان ينصاع لمطالبها ولو بالقسر. لا يمكن إلا ان تمد العنف بواحد من أكثر جذوره عمقا وخفاء. ويبدو أن فى مسيرة الخطاب التاريخية ما يؤكد ذلك لحسن الحظ. اذ الخطاب، وعلى مدى تاريخه، لم يعرف إلا نماذج جاهزة معطاة راح يسعى إلي غرسها، طوعا أو كرها، فى سياق واقعه الخاص ولأنها دوما [أى هذه النماذج] لم تكن نتاجا لتطوره الخاص، فإنه قد أخفق أبدا فى غرسها طوعاً، وبحيث لم يبق له إلا أن يسعى إلى غرسها قهرا. ومن هنا فإنه ليس لأحد أن يندهش حين يرى ليبراليا كبيرا [هو السيد احمد حسن الزيات] يستصرخ زمانه الردىء ان ينجب - [وما بين القوسين هو تعبير الرجل نفسه](٣). (مصلحا متسلطا) يحقق (بالسيف فى يده) ما أخفقت فيه ليبراليته الكسيحة. اذ الرجل هنا، يعبر عن منطق الخطاب الذى آثر إلا أن يحقق للرجل أمنيته بالفعل. فبعد حقبة طويلة راح عبرها الخطاب يسعى إلى استعارة الأفكار الأوروبية عن الليبرالية والتنوير هادفاً إلى غرسها فى واقعه المغاير، فإنه - وحين لم يطاوعه الواقع، وكان ذلك لازما بالطبع - قد انتهى تاريخيا إلى ان سلم مقاليده للعسكر يسمون للفرس كرهاً وقهراً. فبدا وكأن الليبرالية قد انتهت فى العالم العربى إلي التنكر لأحوالها. والحق انها لابد ان تنتهى كذلك، لا لنقص فى إخلاص الليبراليين عندنا، بل لاستحالة استعارتها بصورة نموذج جاهز يفرض على الواقع من خارجه. وحين أخفق العسكر أيضا فى هذا المسعى، فإن الأمر قد انتهى فى العالم العربى، أو كاد، إلى ردة سلفية تسعى بدورها - وطوعا أو كرها أيضا - إلى استعارة وغرس نموذجها الدينى المضاد. ورغم النفوذ المتعاظم لهذا النموذج الأخير، فإن مصيره لن يكون أبدا أفضل من مصير سابقه، إذ الأمر لا يتعلق بمضمون النموذج المستعار المراد غرسه، بل يتعلق بآلية الاستعارة ذاتها كأداة لإنتاج معرفة - لابد ان تكون - زائفة بالواقع. ولكن ذلك لا يعنى التفكير بطريقة حرق المراحل، فى امكان القفز على هذه المرحلة التى يسعى فيها النموذج الدينى للهيمنة، لأن ذلك يرتبط بقدرة الخطاب العربى على تجاوز مرحلة التفكير باستعارة النماذج - الأمر الذى يبدو أنه غير قابل للتحقق إلا بعد ان يتبدى له إخفاق آخر نماذجه الجاهزة، وهو النموذج الدينى. فعندئذ فقط سيدرك الخطاب ضرورة التحرر من هيمنة إبستمولوجيا الاستعارة، هذه الإبستمولوجيا التى يبدو وكأن العنف هو أهم ثوابتها البنيوية.



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

لعله لاح، اذن، أن نفى الواقع يأتى نتاجا ضروريا للإبستمولوجيا المنتجة للخطاب، ومن هنا فإنه يتبدى كالقدر اللازم للخطاب لا يقدر على الإفلات منه، وذلك رغم سعيه الحثيث - وبما يعلنه - إلى إخفائه والتستر عليه. حقا ان أقنعة الخطاب تتباين، فيما بينها، فى إجلاء هذا النفى الثاوى تحت السطح، فثمة منها ما يتجلى عن نفى للواقع صريحا لا خفاء فيه، وثمة منها - فى المقابل - من يسعى إلى اخفاء هذا النفى خلف حشد من المفردات الناعمة يلوكها القناع - وللمفارقة - عن ضرورة اعتبار الواقع ولزوم الإنصات إليه - وعلى أى حال فإن القناع الدينى للخطاب يبدو - ولطبيعة نموذجه المستعار - الأكثر تكشفا عن هذا النفى، ولعل ذلك يرتبط بأنه يدرك مصدر قوته القصوى فيما يحوزه نموذجه من سمات الإطلاق والتعالى. ولذا فإن قوة نموذجه لن تأتى فقط من مجرد أنه - وكغيره من النماذج - سبق أن أظهر فاعلية فى لحظة ما، بل من كونه يبدو قرينا للمطلق ذاته. اذ القناع(٤)، هنا، يتزع إلى ان يماهى بين نموذجه وبين الوحى ذاته، لكنه ليس الوحى، بوصفه نصا تشكل عبر تحاور واستدماج وتجاوز لمعطيات الواقع ذاته، الأمر الذى يكشف عن حضور الواقع فى تشكيل نص الوحى لحظة التنزيل، ويؤسس، بالتالى، لحضوره - بعد ذلك - فى تشكيل معنى الوحى عبر التأويل. بل الوحى من حيث لا يتكشف إلا عن الحضور المطلق لله، الوحى بما هو انكشاف للذات الله، بل وتوحد معها، ولقد كان لابد ان ينتهى هذا التوحد مع الله إلى أن يمارس هذا القناع مع الواقع انطلاقا من رؤية راحت تعلن بصراحة : «ان أولى الخطوات فى طريقنا هى أن نستعلى على هذا المجتمع الجاهلى وقيمه وتصوراته، وألا نعتزل نحن عن قيمنا وتصوراتنا قليلا أو كثيرا لنلتقى معه فى منتصف الطريق، كلا إننا وإياه على مفرق الطريق، وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق»(٥). تبقى الإشارة إلى أن «قطب» لا يكشف بذلك عن ممارسة تخص قناعه، بل يكشف عن ممارسة عامة لكل أقنعة الخطاب، وفقط يتميز الرجل بأنه يكشف عنها بحسم وصراحة يفتقدهما المرء عند الآخرين.

واللافت ان العنف الذى تؤسسه هذه الإبستمولوجيا لا يتكشف فقط فى هذا النفى أو التسلط من الخطاب على واقعه، بل يتكشف ايضا فى نفى واقصاء دائم تتبادله التشكلات الطافية على سطح الخطاب فيما بينها. وهنا فإنه يبدو وكأن الخطاب يسعى - عبر تبعثر هذه التشكلات على سطحه - إلى اكساب نفسه تعددا وثراء مزعومين. لكن ثراءها ليس حقيقيا أبدا، لا لأن آلية معرفية واحدة قد انتجتها جميعا. والأهم - لأن كل واحد من هذه التشكلات يسعى إلى إزاحة الآخر ونفيه مما ينتهى إلى إفقادها جميعا فإذ يجد كل واحد من هذه التشكلات ما يؤسسه فى نموذج مستعار، فإن هذه النماذج قد تحولت داخل الخطاب - وبسبب من تنكره المزدوج لتاريخها الذى انتجها ولتاريخ واقعه ايضا تنكرا يؤسس استعارته لها - إلى كيانات صورية مجردة، يكاد الواحد منها ان يحتفظ بوجوده الخاص فى هوية مغلقة، ومن دون ان يتفجر فى هوية عينية واحدة، يضحى فيها كل نموذج بوجوده الخاص فى وحدة أشمل يحتفظ فيها كل نموذج باختلافه عن الآخر، ولكن مع ملاحظة ان اختلافه، هنا، لا يكون من أجل تأكيد ذاته، بل من أجل إثراء وإغناء وحدة عينية تحتويه وتتجاوزه فى آن معاً. وهكذا تحول الخطاب من ساحة تتفجر فى محيطها نماذجه، تثريه بتنوعها وتغنيه باختلافها، إلى ساحة يؤكد عليها كل نموذج وجوده الخاص. ولقدكان لزاماً ان يسعى كل نموذج فى سبيل تأكيده لوجوده الخاص، إلى نفى وإزاحة كل ما يزاحمه من نماذج تسعى، بدورها، إلى تأكيد وجودها الخاص على ساحة الخطاب، حتى لقد تحول الخطاب إلى مجرد ساحة للصراع يمارس عليها كل نموذج نفيه وإزاحته للآخر. وضمن هذا السباق التناحرى للنماذج، فإن الخطاب لم يفعل إلا ان راح يتوهم إمكان ان يصالح بينها ويوفق. ولكنه ابداً، وعلى مدى تاريخه، لم ينتج توفيقا بل أنتج - على الدوام - تلفيقا. إذ الحق ان نماذج مضطرة - بسبب طابعها الصورى المجرد - إلى أن ينفى كل منها الآخر، لا يمكن أن يقوم بينها أى توفيق، بل لا شىء سوى التلفيق الذى كان يستحيل فى لحظات تأزم الخطاب - وما أكثرها - إلى ضروب من العنف العاتى.

وإذ بلغ الخطاب، الآن، واحدة من لحظات تأزمه، فإنه قد راح يأكل بعضه بعضا فى عملية من النبذ المتبادل بين كل أجنحة الخطاب وأقنعته. وبإزاء هذا النبذ المتبادل بين الأقنعة، فإن كل واحد منها يرتد إلى الوحدة الأصلية للخطاب، ساعيا بذلك - تأكيدا لوجوده وحفظا لبقائه - إلى التماهى مع الخطاب ذاته. لكن هذا التماهى للواحد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

منها مع الخطاب كان يضطره - وللمفارقة - إلى التماهى مع ما يتصوره نقيضا له. ولذلك فإنه يبدو أن كل واحد من أقنعة الخطاب كان ينتهى به الأمر، فى سعيه إلى تأكيد وجوده عبر نفى الآخر، إلى تأكيد وجود ذلك الآخر أيضا، وذلك من حيث انه ينتهى إلى التماهى معه بالفعل. ولقد كان ذلك مثلا هو ما حدث فى الجزائر، حين أدرك البعض أنه لا سبيل إلى مجابهة من حسبوهم يسعون إلى الانقضاض على الديمقراطية، إلا بأن يسارعوا إلى الانقضاض عليها قبلهم، ولعله ايضا جوهر ما يحدث فى مصر الآن، حيث يبدو وكأن الدولة لا تجد الآن شيئا تجابه به الإرهاب إلا بتبنيه. والحق أنه يبدو هنا، وكأن الأقنعة قد أدركت لا جدواها، فراحت تتساقط كاشفة عن الوجه الخفى للخطاب، ذلك الوجه الذى جهدت طويلاً فى محاولة اخفائه بسبب ما ينطوى عليه من عنف وتسلط.

وإذ يطال النفى أيضا علاقة الخطاب بجملة الأقنعة الطافية على سطحه، وذلك من حيث ان استعارته للنماذج، المنتجة لهذه الأقنعة تفترض منطقيا إمكان عزلها وانتزاعها من جملة السياقات التى أنتجتها، مما يكشف عن إهدار فاضح لتاريخيتها تستحيل معه إلى كيانات صورية مجردة لا حياة فيها، حتى لتتحول إلى مجرد أيقونات وحلى جامدة يعلقها الخطاب على صدره، وبحيث لا يكون لها من أثر إلا زركشة فضاء الخطاب وتجميله، واللافت أن هذا النفى من الخطاب لأقنعته ذاتها، ليكشف عن اكتمال دائرة النفى، المهيمن على عالم الخطاب بأسره والذى يؤسس - والحال كذلك - لعلاقة الخطاب بالواقع خارجه، وللعلاقة بين الأقنعة داخله، الواحد منها بالآخر، وأخيرا لعلاقته بهذه الأقنعة ذاتها. ولعله يتجلى - لذلك - كخطاب عنف شامل، وفقط تتباين تياراته، أو أقنعته، فى شكل العنف الذى تمارسه، فثمة ضروب من العنف الفظ الخشن، وثمة ايضا ضروب من العنف الناعم المغلف، لكنها جميعا تتفق فى كونها عنفاً يؤول إليه منطق الخطاب وكيفية انتاجه للمعرفة باستعارة لنموذج أو أصل سابق.

ولعله يلوح - اذن - أن عنف الخطاب هو نتاج أصوليته. والحق ان الخطاب العربى المعاصر بأسره هو خطاب أصولى، لكنها الأصولية هنا، لا بمعناها الأفقر الذى تتداوله الأدبيات السياسية الراهنة مختزلة إياه فى اتجاه بعينه، بل الأصولية بمعناها المعرفى الأشمل، والذى يراد به كل تفكير ينطلق من أصل جاهز سابق - بصرف النظر عن مصدره - قصد فرضه على الواقع قهرا. واللافت ان الأصولية فى الخطاب لا يؤسسها مفهوم الأصل بذاته، بل تؤسسها الكيفية الراهنة لعلاقة الخطاب به. ومن هنا فإن تجاوز الخطاب لأصوليته، لا يكون أبدا بتنكره لأى أصول، بل يكون بتأسيسه لعلاقته معها على نحو آخر، وأعنى أنه لا يكون فى السعى إلى البدء من نقطة مطلقة لا تسبقها أى معطيات أو أصول، فإن ذلك مما يستحيل على أى تفكير بشرى، بل - ومن حسن الحظ - أن الله نفسه، وبنصوصه الموحاة، يكشف عن استحالة هذا الضرب من التفكير، وذلك من حيث ان نصوص الوحى لم تتجاهل أبدا كل المعطيات والأصول السابقة عليها، بل راحت تحاورها وتستوعبها وتتجاوزها منتجة، بالطبع، لخطاب مغاير عنها. ولعل ذلك بالضبط هو ما يحتاج إليه الخطاب، أعنى ان يحاور ويستوعب ويتجاوز أصوله، ويستدمجها فى بنيته، بدلا من تركها هكذا... سلطة مطلقة تمارس على الخطاب هيمنة شاملة لا يملك بإزائها الخطاب إلا التكرار والاجترار، وأعنى - بعبارة أخرى - أن يحيلها الخطاب إلى وجود من أجله، بدلا ان يكون هو الموجود من أجلها فى حاله الراهن. والحق ان ذلك يكشف عن أن خلاص الخطاب لن يكون ألبتة فى تنكره لأصوله، بل فى علاقة معها تتجاوز الاجترار إلى الحوار، وتتخطى الاتباع إلى الإبداع. وعندئذ فقط ينبلج خطاب الفجر الآتى.

المراجع :

(١) محمد عابد الجابرى : الخطاب العربى المعاصر، (دار الطليعة - بيروت)، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ١٧٨.
(٢) سلامة موسى : ما هى النهضة و (دار الجيل للطباعة)، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٠٨.
(٣) نقلا عن : محمد جابر الأنصارى : تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى، (المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، الكويت ١٩٨٠، ص ١٦٧.
(٤) لا نرى، اذن، فى هذا التجلى الدينى خطابا منفردا، بل واحدا من أقنعة متعددة لخطاب واحد. ولعل ذلك يرتبط بأن تحليله لا يكشف إلا عن ذات الآليات والقواعد المنتجة لكل الأقنعة الأخرى، مما يعنى أننا بإزاء خطاب واحد، لا عدة خطابات.
(٥) سيد قطب : معالم فى الطريق، (مكتبة وهبة)، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٩.



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التطرف والعنف فى المجتمع المصرى

د . محمد أحمد بيومى

محتويات البحث

مقدمة :

والتطرف(١) «Extremism» فى ابسط معانيه هو الخروج عن القواعد الشفهية(العرف) أو المكتوبة(القانون) والقيم والأطر الفكرية والدستورية التى حددها وارتضاها المجتمع كتحديد لهويته. وسمح من خلالها بالتجديد والحوار والمناقشة. وموضوع التطرف قد يكون فكريا أو سلوكيا. ومن ناحية اخرى فالتطرف هو كلا نهايتى مقياس الاعتدال وليس باحدهما فقط. ويتبع التطرف اتجاها عقليا وحالة نفسية تسمى بالتعصب« Fanaticism الجماعة التى ينتمى اليها. وفى حالة غياب الحوار واللغة المشتركة بين ندعى متشدد عن المبادىء التى يؤمن بها الفرد أو التى تؤمن بها الفكرة أوالسلوك «المتطرف» المشحون بصبغة «تعصبية» غالبا ما ينعزل تدريجيا عن الفكر السائد، خاصة فى الحالات التى يشعر اصحاب هذا الفكر أو السلوك بتحدى النظام الاجتماعى لهم أو فى الحالات

التى يمثلون فيها الاقلية ضد الاغلبية. وقد يصل التطرف الى نهاية مقياس الاعتدال - اما بسبب شطط فى الافكار او السلوك او بسبب اساليب قمعية يقوم بها النظام ضد معتنقى هذا الفكر - ويتحول المتطرف من فكر او سلوك مظهرى الى عمل سياسى وهنا يلجأ المتطرف الى استخدام وسيلة «العنف» Violence لتحقيق المبادئ، التى يؤمن بها الفرد او جماعته الدينية أو السياسية أو الفئوية. وعندما تستطيع «الجماعة المتطرفة» ان تحقق بعض الانتصارات. أو تمتلك وسائل العنف والقوة فانها تلجأ - سواء على المستوى الفردى أو المجتمعى أو الدولى - الى استخدام وسيلة الارهاب Terrorism الفكرى أو النفسى أو المادى ضد كل من يقف عقبة لتحقيق اهدافها.

لقد جاء اهتمام علم الاجتماع بدارسة ظاهرة التطرف انطلاقا من اهتمامه بمشاكل التغير والثورة. ثم تطور هذا الاتجاه فيما بعد وعولجت ظواهر التطرف والعنف كنوع من «الاعتراض» العنصرى - وفيما بعد الاقتصادى والسياسى للتمايزات الاجتماعية فى الحياة الاجتماعية(٢). وفى أواخر الستينات - وخاصة بعد ثورة الطلاب فى فرنسا(١٩٦٨) بدأت دراسات العنف والتطرف تعالج كجزء من الحركات الاجتماعية وكجزء من «ثقافة الشباب» أو ثورة الطلاب. ومما دعم هذا الاتجاه بروز الاتجاه الراديكالى واليسار الجديد بين جمهور الشباب ويلاحظ قصور علم الاجتماع الدينى فى التصدى لمعالجة ظاهرة التطرف. فمعظم التحليلات التى يعتمد فيها هذا المجال مستمدة اساسا من علوم اجتماعية اخرى خاصة علم الاجتماع السياسى. وقد يرجع هذا اساسا الى اهتمام المحللين بالجوانب السياسية للتطرف والعنف. الا اننا نؤكد بالحاجة الماسة الى وجود المزيد من الدراسات الشمولية التى تهتم بهذه الظواهر خاصة فى العالم الثالث حيث ان الكثير من الحركات الثورية تنبع اساسا من التراث الدينى، ومازالت العديد من الحركات الدينية فى العالم الثالث تشكل المعارضة الحقيقية للانظمة القائمة، ومازالت هذه الحركات تدفع بالعديد من الشباب بافكار وموجهات عقائدية جديدة أو مستمدة من التراث ومن ثم تدفعهم تحمل مسئولية تغير الواقع القائم.

ظاهرة التطرف ظاهرة عالمية تشمل العالم باجمعه ولاتقتصر على قطر دون آخر، ومن ثم فإن محاولة تشخيصها وعلاجها على اساس من الظروف المحلية فقط يفضى الى خطأ فى التشخيص وخلل فى العلاج. ومن ناحية اخرى، فإن هذه الظاهرة - اعنى التطرف - ظاهرة قديمة قدم الانسانية ذاتها. فما ظهر دين أومذهب أو نظام والا كان من بين أعضائه أو أنصاره متطرفون ومعتدلون. وتقع الخطورة فى التطرف فى القاعدتين الفكرية والاقتصادية اللتين ينطلق منهما، كذلك درجة اتساعهما ومدى التعاطف والتشجيع الذى يلقاه هؤلاء المتطرفون فى بداية نشاطهم باعتبارهم مظهراً حياً من مظاهر الانبعاث الدينى أو الصحوة الدينية ويصعب فى كثير من الاحيان من رؤية مداخل التطرف والشطط ومظاهر العلاج والانحراف فى منهج وافكار واسلوب بعضهم من الدعوة واسلوب العمل. واخيرا، فإن هذه الظاهرة لها ابعادها الاجتماعية والسياسية والدينية والنفسية. فهى، اذن، ظاهرة مركبة ومن ثم لاينبغى أن يكون تشخيصها وعلاجها منحصرا فى اطار منظور واحد فقط مهما بدت له من اهمية واعتبار(٣)

(أ) معنى التطرف :-

من الناحية القانونية هناك فارق بين «التطرف» و«الجريمة» أو الجناح. فالجريمة اساسا هى خروج على القواعد الاجتماعية أو القانونية باتخاذ سلوك مناقض كما تقتضى به تلك القواعد فهى اذن حركة فى عكس اتجاه القاعدة. أما التطرف فأنه فى جوهره حركة فى اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الاخلاقية، ولكنها حركة يتجاوز مداها الحدود التى وصلت اليها القاعدة وارتضاها المجتمع. والحق ان هذا يشكل صعوبة بالغة حيث يصعب تحديد أين يبدأ المتطرف وهل ينتهى بحرمان. فالمتطرف يبدأ بسرية كما يبدؤها سائر الناس داخل القاعدة وفى اتجاهها الصحيح، ولايمكن فى هذه المرحلة مؤاخذته لانه يتحرك مع القاعدة الاجتماعية وفى اتجاهها، بينما يمكن للدولة أن تؤاخذ المجرم أو تحاسبه من اللحظة الأولى لنشاطه لانه حركة فى اتجاه مضاد للقاعدة الاجتماعية ايضا فأنه من الصعوبة كذلك تحديد اللحظة التى يتجاوز

فيها المتطرف حدود الحركة المقبولة اجتماعيا والتى يمكن عندها فقط وصفه بالتطرف والغلو. وهنا مايقابل الاجهزة السياسية والقانونية والامنية كيف تضع حدودا فاصلة بين المعتدلين والمتطرفين فالمشكلة تطرف من وعن وماذا تظل مفتوحة حسب نسق القيم السائدة والجهاز الحاكم(٤) على أية حال فأنه فى مجال التطرف الدينى فإن الفرد يبدأ متدينا عاديا يأخذ نفسه بتعاليم الاسلام ومبادئه ويدعو الناس الى الاخذ بذلك، وهو حتى هذه اللحظة يدعو الى شىء لايملك المجتمع ازاءه الا التعبير عن الرضا والتشجيع، الا ان هذا الداعية غالبا ما يواصل مسيرته متجها نحو التشدد مع نفسه أولا ومع الناس ثم يتجاوز ذلك الى اصدار احكام قاطعة بالادانة على من لايتابعه فى مسيرته أو دعوته. وقد يتجاوز ذلك الى اتخاذ موقف ثابت ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته. ويبدأ هذا الموقف عادة بالعزلة والمقاطعة المبنى على أصدار حكم فردى على ذلك المجتمع «بالردة» أو «الكفر» و«العودة» الى «الجاهلية» ثم يتحول هذا الموقف الانعزالى عند البعض الى موقف ايجابى «عدوانى» يرى معه المتطرف أن هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب الى الله وجهاد فى سبيله، لان هذا المجتمع – فى نظر المتطرف – هو مجتمع جاهل منحرف لايحكم بما أنزله الله.

وهنا يتدخل المجتمع لوضع حد لهذا التطرف ومصادرة اى نشاط يصل بصاحبه بالاصطدام بالعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية، فالامر بالمعروف والنهى عن المنكر أساء هؤلاء استخدام تفسيرهما ودعاهم هذا الى الاعتداء على حقوق ليست لهم والى تهديد أمن الافراد وحرياتهم وحقوقهم.

وكما أشرنا، فإن حدود التطرف نسبية وغامضة ومتوقفة على حدود القاعدة الاجتماعية والاخلاقية التى يتطرف المتطرفون فى ممارساتها. فمقدار تدين الفرد يتوقف على تدين المحيط الاجتماعى الذى يعيش فيه وله اثره فى الحكم على الاخرين بالتطرف أو التوسط أو التسيب، فمن الملاحظات من كانت جرعته الدينية قوية وكان الوسط الذى يعيش فيه شديد الالتزام بالدين، فانه يكون مرهف الحس لاى مخالفة أو تعضيد يراه، وكلما قل درجة تدين الوسط الاجتماعى كلما زادت مسافة البعد بينه وبين هذا الوسط وغالى فى حكمه واتهامه لكل من لا يلتزم بأوامر الله ونواهيه بالكفر وقد يغالى البعض اكثر من هذا فى اعتبار كل من لا يتمسك بالمأكل والمشرب والملبس الاسلامى – أن صح التعبير نوعا من الخروج عن القاعدة الاسلامية(٥).

ومن ناحية أخرى لايعنى وصف انسان ما بالتطرف فى دينه ربما لاختياره رأيا من آراء الفقهاء المتشددة بشرط أن يعترف بأن هناك آراء اخرى غير رأيه هذا. فلا تطلق تهمة التطرف لمجرد تشدد المرء على نفسه واخذه من الاراء الفقهية ما يراه، كذلك ليس التمسك بطريقة معينة على الملبس نوعا من التطرف أو التعصب. فما التطرف اذن وما دلائله ومظاهره.

(ب) اسباب التطرف :

واذا حاولنا تشخيص الاسباب المؤدية الى التطرف الدينى نجد أنها متعددة : فمنها مرتبط بمكونات القيم الثقافية السائدة وبعضها مرتبط بالنظام السياسى والبعض والبعض الاخر مرتبط بالاوضاع الاجتماعية واخيرا شخصية المتطرف نفسه، هذه المكونات تتفاعل فيما بينها بنسب مختلفة باختلاف الظروف الشخصية والموضوعية التى تحيط بالمتطرف والمجتمع على السواء. وسوف نحاول ايجاز هذه الاسباب فى الاتى:-

١- الفهم والخاطىء للدين ومبادئه واحكامه والظروف التى تهيىء له وتسقيه عليه.

٢- الاحباط الذى يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم المثل العليا التى يؤمنون بها فى سلوك المجتمع أو سياسة الحكم.

٣- الخطأ فى ادراك حقيقة المثل العليا وطبيعة المجتمعات الانسانية واسلوب الاصلاح.

٤- الخطأ فى تبسيط الاحكام وتعميمها بحيث لايكون هناك الا التفرضية ويغلب التشاؤم أو التفاؤل على غير أساس أو حساب، وغالبا ماينتهى الامر باليأس من اصلاح الوضع القائم ويسود الوهم بامكان التغيير بالعنف لازاحة شخص أو تنفيذ حكم اجرامى.

٥- شيوع القهر والقمع – بدلا من الطمأنينة والحوار والاقتناع سواء على مستوى الاسرة أوالمدرسة أو المجتمع أو الدولة، ويكون رد الفعل صورة تمرد عنيف من جانب الشباب إزاء السلوك الذى يمارس القمع، واحيانا يكون القمع ذاته نسببا لاثارة التطرف والعنف وليس علاجا له.

٦- غياب الحوار المفتوح من قبل رجال الفكر الديني لكل الافكار «الواردة» أو المتطرفة ومناقشة بعض الجوانب التي تؤدي الى التطرف في الرأي خاصة مايتعلق «بالامانة» والاجتهاد والجهاد والعلاقة بين الدين والسياسة واسلوب الدعوة(٦).

(ج) مظاهر التطرف :

١- أن أول مظاهر التطرف هو «التعصب» للرأى تعصبا لا يعترف للاخرين برأى. وهذا يشير الى جمود المتعصب على فهم ما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ولا يسمح لنفسه بالحوار مع الاخرين. فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق ومن عداه على الضلال وكذلك يسمح لنفسه للاجتهاد فى الحق وادق القضايا الفقهية ولكنه لايجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعين طالما أن ماسوف يصلون اليه مخالف لما ذهب هو اليه. ومن مظاهر التطرف ايضا :

٢- التشدد فى القيام بالواجبات الدينية ومحاسبة الناس على النوافل والسنن كأنها فرائض والاهتمام بالجزئيات والفروع والحكم على اهمالها بالكفر والالحاد.

٣- وهناك مظهر آخر من مظاهر التطرف وهو «العنف» فى التعامل والخشونة فى الاسلوب والغلظة فى الدعوة.

٤- ومن مظاهر التطرف ولوازمة سوء الظن بالاخرين والنظر اليهم نظرة تشاؤمية لاترى أعمالهم الحسنة وتضخم من سيئاتهم. فالاصل عند التطرف هو الاتهام والادانة وقد يكون مصدر هذه الثقة الزائدة فى النفس التى قد تؤدى فى مرحلة لاحقة بالفرد أو الازدراء للغير.

٥- يبلغ هذا التطرف مداه حين يسقط المتطرف عصمة الاخرين ويستبيح دمائهم واموالهم وهم بالنسبة له متهمون بالخروج عن الاسلام. ولهذا تصل دائرة التطرف مداه فى حكم الاقلية على الاكثرية بالكفر والالحاد وهذه الظاهرة متكررة ليست وليدة العصر بل وقع فى نفس الخطأ الخوارج وغيرهم من غلاة الفرق الاسلامية(٧).

(د) المناهج والاساليب المستخدمة لتحقيق اهداف التطرف :

ان المطلع على التاريخ الاجتماعى لمصر يجد أنه منذ بدايات الارهاب أن التطرف والارهاب يستخدمان نفس الوسائل ونفس الاهداف من عقائد اسلامية ودينية.

فيعمل التطرف المؤدى الى العنف على التغرير بالشباب لتكوين منظمات وخلايا سرية وتدريبهم على اعمال السلاح والقيام بأعمال التدمير والتخريب بهدف اغتيال القادة واشاعة الفوضى والانتفاضة على مرافق الحكم. الا أنه فى كل محاولة ينكشف امر المخطط ويتم القبض على المنفذين والمخططين والاتباع. يحدث هذا فى كل محاولة منذ الاربعينات من هذا القرن حتى المحاولة الاخيرة التى انتهت بمقتل السادات ومحاولة الجماعة الاسلامية فى اسيوط الاستيلاء على الحكم وتنطوى الجماعات المتطرفة فى كافة اشكالها على مجموعة من المداخل المنهجية التى تستعين بها(٨).

١- المنهج الحرفى فى تفسير النصوص ويعتمد على انتقاء آيات واحاديث معينة والتمسك المطلق بحرفيتها دون الالتفات للمقاصد العامة لها دون ملاحظة للوظيفة والواجبات الدينية فى تحقيق اهداف عملية فردية واجتماعية، كذلك دون الالتفات الى أسباب النزول أو معرفة بأصول الاستدلال اللغوى والفقهى ودون التمييز بين القاعدة والاستثناء المرتبط بسببه ومن هذا القبيل اعتبارهم المجتمعات الاسلامية المعاصرة مجتمعات كافرة لانها تحكم بقوانين وضعية وذلك استنادا لتفسيرهم للنص القرآنى : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون» ولقد ذهب المتطرف فى هذا الاتجاه الى حد استخدام العنف وتخريب مؤسسات المجتمع استنادا الى قوله تعالى «ماقطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على اصولها فبأذن الله وليخزى الفاسقين »(الحشر : ٥).

٢- اخذ المعرفة الدينية عن طريق السماع عن الخطباء والوعاظ والاستخفاف باراء الائمة والمجتهدين والتسليم بحق الاجتهاد المطلق لزعامتهم فى حركاتهم. ويتصل بهذا ما وصل اليه بعض «امراء» تلك الجماعات من ادعاء الاجتهاد المطلق وممارسة الافتاء فى أمور الدماء والاموال والاعراض. ويزعم البعض منهم انه يتعين الاستناد الى القرآن ولاحاجة لهم للاستئناس باراء علماء المسلمين فى امتداد تاريخ الاسلام. ونتيجة هذا الافتاء أن يتورط بعضهم فى أمور تخالف صريح المعقول والمنقول وتخالف الشريعة مخالفة لاتحتمل التأويل فقد قام هؤلاء استنادا الى مثل هذا الافتاء بتزويج اخته أو أمه المتزوجة دون أن تطلق استنادا الى أن زوجها كافر لرفضه الدخول فى

الجماعة بعد أن بلغته دعوتها أو أنه مرتد لخروجه منها وأساس هذه الفتوى أن كفر الزوج الاول يترتب علية فى زعمهم فسخ عقد الزواج ولا حاجة بعد ذلك الى طلب التطليق من القاضى.

٣- الطاعة المطلقة لامير الجماعة والذى غالبا ما لا يكون على علم بأحكام الشريعة ومقاصدها أو على دراية باساليب العملين الجماعى والسياسى أن هذه الطاعة المطلقة التى تستند الى التعبية فى المنشط والمكره هى الاسباب التى يندفع منها مجموع الشباب الى مصارعها والى هلاك الحرث والنسل من حولها دون أن تتوقف وتتراجع أو تتسا ءل(وهى) الاداة الرئيسية التى تصبح عن طريقها تلك الجماعات دولا داخل دول.

٤- العزلة عن المجتمع. والعزلة فى نهج هذه الجماعات تؤدى الى وظيفتين : الوظيفة الاولى، تجنب اعضاء الجماعة المنكرات التى تملأ جوانب المجتمع وحمايتهم من أن يشاركوا فى نهج الجاهلية. والوظيفة الثانية، تكون مجتمع خاص بهم تطبق فيه مبادىء الاسلام وتتسع دائرته شيئا فشيئا حتى تستطيع فى النهاية غزو المجتمع الجاهلى من خارجه. وكما هو واضح فان الوظيفة الاولى دينية فكرية، بينما الوظيفة الثانية سياسية وحركية.

وتتميز قضية العزلة عن المجتمع فى نهج الجماعات المتطرفة بصور مختلفة فهناك الذين يناضلون المجتمع بالشعور وبالفعل بينما تكتفى جماعات أخرى باعتزاله ومفاصلته شعوريا. ويذهب اصحاب الاتجاه الاخير الى ان الجماعة الاسلامية تعيش هذه الايام مرحلة العهد المكى حيث تكون الجماعة المسلمة مستضعفة لم تقو شوكتها بعد. ويرتبون على هذا عدم وجود صلاة الجماعة والعيدين وعدم تحريم الزواج من المشركات وعدم وجوب رد العدوان، انما يجب ذلك عندما تصل الجماعة الى عهد التمكين. اما الذين بادروا بالمفاصلة الكاملة فانهم قرروا اعتبار المشاركة فى الانتخابات أو الترشيح لها كفرا كما أن الصلاة فى المساجد القائمة ردة عن الاسلام لانها معابد الجاهلية الحديثة، كذلك ينادون بالهجرة المادية ولو الى الكهوف والجبال مع ضرورة مقاطعة الوظائف العامة والمدارس والجامعات، وفى تقديرنا أن فكرة اعتزال المجتمع هى أخطر مكونات المنهج الفكرى والحركة بالجماعات المتطرفة فالعزلة بطبيعتها هى البيئة السوداء التى تفتح فيها أبواب العقل والقلب بتشغيل كل صور العلاج والانحراف ففيها تغيب شمس الحقيقة وتختلف ألوان الشجار وتتداخل احجامها ويقف العقل والنفس معا على ابواب فصام حقيقى عن عالم العقلاء والاسوياء.

٥- وتدور معظم افكار هذه الجماعات حول فكرة محورية هى فكرة الحاكمية لله وحده وما سيكون عليها من نزاع سلطة التشريع عن الجماعة ولقد ردد هذه الفكرة أبو الأعلى المودودى وتابعه فيها سيد قطب وروجها السنة وأقلام الاف الشباب. ويذهب المتطرفون فى هذه الفترة الى اعتبار الديمقراطية كفرا لأنها تسمح للاغلبية أن تصدر تشريعات تبيح المنكرات وتحل المحرمات. ولقد ذهب كل فريق من هؤلاء الى جماعته. لو كانت عشرة أو عشرين - هى جماعة المسلمين وان من بلغته دعوتها ولم ينضم اليها فقد كفر ومن لزمها ثم تركها فقد ارتد(٩).

٢- التطور التاريخى لظاهرة التطرف الدينى وارتباطها بالعنف فى المجتمع المصرى.

(أ) التطور التاريخى لارتباط ظاهرة التطرف الدينى بالعنف السياسى ظاهرة عامة نجدها فى بداية الاسلام، كما نجد لها صورة فى محاولة بعض الشباب التسلل الى المسجد الحرام ومحاولة ادخال السلاح فيه ومبايعة المهدى المنتظر لديهم ولقد ظهرت أول صورة للتطرف الدينى فى بدايات الأسلام وهى التى أودت بحياة الخليفة الثالث عثمان بن عفان. وفى هذه الحالة نجد ان البواعث لها كانت خليطا من الفتنة السياسية والتطرف الدينى، الا ان التحليل النهائى لها يبدو وكان للتطرف الدينى الدور الاساسى. فقد كانت كل المآخذ التى روجها المتطرفون تعتمد فى تقديرهم على مخالفات دينية(١٠).

والتطرف كظاهرة هو نوع من القلق الزائد الذى يعانى منه المتطرف اما لفراغ فكرى، او لنظرة تشاؤمية، او طاعة عمياء لاحد القادة الدينيين ومحاولة وضع حل لاعادة الاسلام الى مكانه فى المجتمع الاسلامى. والعنف كإحدى وسائل التطرف ظاهرة واهدافها معروفة سواء فى الثلاثينات او اواخر الاربعينات ومنتصف الخمسينات والستينات من هذا القرن بنفس الافكار ونفس الوسائل ونفس الاهداف.-

فالتطرف الدينى عامة يحاول تكوين منظمات وخلايا سرية وتدريب الاعضاء على استعمال الاسلحة واعمال التفجير بهدف اغتيال بعض القيادات واشاعة الفوضى ثم الانقضاض على مواقع الحكم واعلان الدولة الاسلامية.

بدأت هذه المحاولات منذ الاربعينات وانتهت بالمحاولة الاخيرة وهي اغتيال الرئيس السادات وعشرات من رجال الشرطة والاهالي باسيوط وما كانت الاحداث التي تمت في اسيوط الا المرحلة الثانية من خطة هذه التنظيمات والتخطيط لتكرار هذه الحوادث في مختلف المدن والمحافظات لاشاعة الفوضى ومن ثم الاستيلاء على الحكم ولو عدنا للوراء لوجدنا أن العنف الديني ظهرت أول عملية له في يناير ١٩٤٨ حين اكتشفت اجهزة الأمن المصرية مركزا للجماعات الدينية للتدريب على استخدام الاسلحة في المقطم وفي اطراف القاهرة وضبطت معهم قنابل واسلحة زعم انها تستخدم للتدريب لخوض معركة فلسطين ١٩٤٨.

الا أن الاحداث أشارت إلى عكس ذلك فلقد اغتال شباب الجماعة الاسلامية المستشار احمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات التي اصدرت حكما بالسجن على أخ مسلم اتهم بمهاجمة مجموعة من الجنود البريطانيين في أحد الملاهي الليلية بالاسكندرية وتوالت أعمال الارهاب والتدمير والتخريب في الساحة المصرية فبدأ بتدمير محل شيكوريل ومحل اريكو بالقاهرة ثم محلات بنزايون وشركة الدلتا الصناعية.

ولعل اهم حادث تدمير هو الذي وقع في نوفمبر ١٩٤٨ عندما انفجرت سيارة ملغمة في مدخل شركة الاعلانات الشرقية والتي كانت الخسائر فادحة في الممتلكات والارواح. وفي هذه الأثناء ضبطت اجهزة الامن مخبأ للاسلحة والمتفجرات في الاسماعيلية مملوكا لاحد كبار الجماعة الاسلامية، كما ضبطت بطريق الصدفة سيارة كانت معدة للانفجار امام احد المباني بالقاهرة. ولقد كشف داخل هذه السيارة على وثائق كشفت عن وجود جهاز سري تابع للجماعة الاسلامية، وقد أدت هذه الوثائق الى القاء القبض على عدد من اعضاء الجهاز السري.

ومما ساعد على انتشار وتطور صور العنف في تلك المرحلة هو الموجة العدائية ضد الاستعمار الانجليزي وضد الصهيونية لاحتلالها الاراضي الفلسطينية وخرج العديد من الطلاب في تظاهرات حماسية أدت الى وقوع اصطدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة، مما أسفر عن القاء قنبلة على اللواء سليم زكي حكمدار بوليس القاهرة وقتله. هذا الحادث دعا النقراشي باشا رئيس الحكومة ووزير الداخلية الى اصدار أمر عسكري في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين بكل فروعها في جميع انحاء البلاد ومصادرة أموالها للانفاق على الخدمات الاجتماعية الخيرية وعلى الفور قامت أجهزة الشرطة باعتقال اعداد كبيرة من أعضاء الجماعة. وجاء رد الفعل سريعا فبعد عشرين يوما اغتيل النقراشي باشا وهو متوجه الى المصعد على يد ضابط مزيف يدعى عبد الحميد احمد حسن وكان طالبا بكلية الطب البيطري بجامعة القاهرة وأنه رئيس لاحدى خلايا الجهاز السري بالجامعة وقد اعترف هذا الشاب بانتمائه الى الجهاز السري للاخوان وتدريبه على استخدام السلاح وقسمه على الطاعة والولاء، وجاء رد الفعل مرة أخرى من الحكومة بالاعتقالات التي قام بها ابراهيم عبد الهادي رئيس الحكومة بعد مقتل النقراشي ووضع معظم الاخوان في السجون والمعتقلات – حتى افرج عنهم في بدايات ثورة ١٩٥٢. ولقد وصل الامر من الحكومة والقصر الى اغتيال المرشد العام حسن البنا نفسه في عام ١٩٤٩ وبالرغم من العلاقات التاريخية والنضالية بين الاخوان والثورة الا أنه سريعا ما ظهر الصراع بين الجماعتين. ففي حادث المنشية ١٩٥٤ بسبب مضي مجلس قيادة الثورة في توقيع اتفاقيات الجلاء مع الانجليز حدثت محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، مما أدى الى أعدام ستة من زعماء الاخوان واعتقال الكثير من رجالهم.

ولم تمت الحركة بل دخلت في طور الكمون حتى ١٩٦٥ عندما اعلن بالعمل داخل الجامعات فانها كانت تعمل على عقد الندوات التي تطرح فيها القضايا الاسلامية وكل مايتعلق بشئون المجتمع المصري وعلاقته بالمجتمعات الاخرى.

كذلك ظهرت حلقات تحفيظ القرآن وتجويده وتفسيره [illegible] كذلك انتشار الزي الاسلامي [illegible] [illegible] من التمسك والتشبع والاتجاه الى الطريق الاسلامي والحرص على الصلاة الجامعة كمظهر من استعراض القوى الصدية بالخدمات.



المصدر : قضايا فكريه

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

ومن الناحية التنظيمية فقد أقيمت المعسكرات الاسلامية(اقيم اول معسكر اسلامى في الجامعة عام ١٩٣٧) والترشيح لتولى قيادات الاتحادات الطلابية ونشر وطبع الخطب الاسلامية واقامة المعارض اللازمة لها وجمع التبرعات المالية وتوزيعها على المحتاجين أما لشراء الكتب الدراسية أو الزى الاسلامى أو توفير اتوبيسات للطالبات أو للسفر فى رحلات للحج أو العمرة(١١).

٣-السلبيات :

وبالرغم من ادعاء الجماعات الاسلامية بأن هدفها الرئيسى هو تربية الشباب على الاسلام وتطبيق شريعة الله وذلك عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، وبالرغم من اعلانها بان عملها هذا تلقائى ولا علاقة له بأى هيئات دينية أو غير دينية فى الداخل أو الخارج وأنها تلفظ كل اشكال العنف والعمل السرى وتقوم بالتصدى لكل الافكار المتطرفة أو المنحرفة، الا أن الاحداث اثبتت عكس ذلك تماما فلقد نصبت الجماعات الاسلامية من نفسها محتسبا على سلوك الطلبة والطالبات بصفة خاصة فيما يتعلق بالملبس. والاختلاط واداء الفرائض اكثر من هذا فان الجماعات تدريجيا بدأت تمارس نوعا من الضغط على العملية التعليميه كتعطيل الدراسة اثناء اوقات الصلاة وترتيل القرآن فى المدرجات وبدأت فى ظهور مقالات نقدية منشورة بالنسبة للسلوك الجامعى وحدثت بعض المضايقات منهم لبعض اعضاء هيئة التدريس ايضا فان الاحتكاك بين هذه الجماعات وبعض الطلاب المسيحيين قد أدت الى تصوير هذه الجماعات كجماعات مناهضة للوحدة الوطنية. ولم يستطع الكثير من اعضاء هذه الجماعات التحكم فى حماسهم الدينى، وصدرت منهم بعض الافعال الانفعالية، سواء فى المستوى السلوكى، أو المستوى العقائدى، مثل ماحدث فى جامعة اسيوط. ونظرا لتعدد مواقف هذه الجماعات وارائها فقد فصلت الجامعة بعض [illegible] [illegible] أجهزة الدولة ووسائل الاعلام فى التصدى لهذه الجماعات وتقديم «صورة» عنها للرأى العام فانها نقدت الكثير من أعضائها. وجاءت الاحداث الاخيرة قبل وبعد مقتل السادات ١٩٨١ باختفاء الكثير من أعضائها وتخليهم الظاهرى عن انشطتهم داخل وخارج الجامعة. ودخلت هذه الجماعات مرة أخرى دورة الكمون للاعداد لمرحلة مقبلة(١٢).

٣-التطرف الدينى ومظاهرة الفكرية والسلوكية فى المجتمع المصرى

ينشأ التطرف الدينى - كما يذهب البعض - من فراغ فى النفس، أو الثبات فى الفكر أو رد فعل لتطرف ينتقص من نفوذ الاسلام، أو استعمار خبيث تقوده قوى غامضة لتقويض الدين وهدفه(١٣).

والتطرف ظاهرة عامة اصابت جميع الأديان فى شتى المراحل التاريخية ولا يزال لكل دين خوارجه، يخرجون عن الماطه السائدة. أو ماهو متعارف عليه بانه مقبول ومألوف. وهؤلاء مايطلق عليهم فى العصر الحديث المتطرفون. فالتطرف الدينى، أذن، مجاوزة الاعتدال فى السلوك الدينى فكرا وعملا أو هو الخروج «عن مسلك السلف فى فهم الدين وفى العمل به فمسلك السلف فى الاسلام هو المعيار والمقياس الذى يناسب عليه، السلوك القويم»(١٤)

وبالرغم من ان الاسلام ذاته هو دين الوسطية والاعتدال فان الرسول عليه الصلاة والسلام قد واجه التطرف وقاومه بحزم. فكم تذكر الاحاديث بان الرسول اعتبر المغالاة فى الصوم والصلاة والترهب من الامور التى تؤدى الى التطرف ولهذا نهى عنها ولكن الاسلام مثله مثل اى دين آخر قد تعرض لكثير من الاهدار المتطفلة والافكار المتطرفة فى العديد من المراحل التاريخية. ولقد بدأ التطرف الدينى فى الاسلام بالفتنة التى أودت بحياة الخليفة الثالث عثمان بن عفان.

وان كانت البواعث خليطا من الفتنة السياسية والتطرف الدينى، فان التطرف الدينى كان هو العامل الرئيسى. فلقد كانت المآخذ التى روجها المتطرفون تعتمد فى تقديرهم على مخالفات دينية. ورغم أن الخليفة فقد أكثرها، ورجع عن بعض الافكار التى حسبت على حكمه فان المتطرفين لجحوا فى خلق الفتنة. وراحوا يتوسلون بالمنطق الدينى وحده للتأليب على الخليفة والتحريض على ذمته.... واستحلوا مقتل الرجال والاطفال وسبى النساء المسلمات وبقوا فى ساحة اللعب مائة عام أو تزيد يردعون الدنيا ويشكلون الحكومات. لقد كانوا أوضح وأبشع صورة للتطرف الدينى. ومن عجب أنهم كانوا فى سلوكهم فى العبادة من كبار العابدين ومع هذا فقد تجاوز بهم التطرف كل حدود العدل والرحمة والحق والعقل(١٥).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

التطرف الدينى هو نابع أساساً من القلق الهستيرى الذى يعانيه المتطرفون اما لفراغ فى نفوسهم وشعورهم بالتحط القاتل. واما لاثبات تفكيرهم ومشروعهم عن جادة الصواب والحق.. وأما لاحساسهم الذى قد يكون صادقا بنقصان نفوذ الاسلام فى المجتمع المسلم. واما لمؤامرات خبيثة تمارسها بوسائل غير منظورة قوى خارجية. تطارد الاسلام وتعمل لاحباط دعوته وتمزق وحدته. وكثيرا مايجئ التطرف الدينى رد فعل آخر فى جانب الرذيلة والشر(١٦).

لقد شاهدت مصر بعد نكسة ١٩٦٧ نوعا من العبث الدينى الذى كان فى بداياته يتخذ شكلا هلاميا وغموضا ونكوصا بل وقد خالطته فى كثير من الامور الخرافات والغيبيات. ومن الملاحظ أن النظام السياسى فى تلك الفترة استشعر نحو هذا الشعور الدينى وحاول استغلاله فى حادثى «شعرة النبى» و«كنيسة الزاقيون».

ومع نهاية حكم عبد الناصر بدأ هذا التروع الدينى الهلامى يتخذ شكلا محددا وثبتت له اشكاله ومن هنا بدأنا نسمع عن الجماعات الاسلامية المنظمة داخل الحرم الجامعى، التى تدعو الى فرض التعاليم الاسلامية والى تخليص مصر وغيرها من الدول الاسلامية من كل الايديولوجيات المستوردة من النفوذ الاجنبى وقد تزامنت هذه الظاهرة مع بدايات حكم السادات، فكان ان سعى لاستغلالها محاولا تحويلها الى قاعدة شعبية يوازن بها قاعدة الناصريين واليساريين. بمعنى آخر ان الجماعات الاسلامية كانت هى البديل العقائدى للسادات فى مواجهة الفكر الاشتراكى والناصرى. وبعد انتصار ١٩٧٣ واقدام السادات على سياسات الانفتاح الاقتصادى والتسوية مع اسرائيل والانحياز الى الغرب بدأت التصادمات من هذه الجماعات الدينية وبين النظام الحاكم ويتجلى هذا الصدام فى ابريل ١٩٧٤ وظهور جماعة منظمة التحرير الاسلامية والتى أطلق عليها من كل اجهزة الاعلام - جماعة الكلية الفنية العسكرية وقد سميت بهذا لان تخطيطها للاستيلاء على السلطة يبدأ باحتلال الكلية والاستيلاء على مخزن الاسلحة ثم تنطلق بعد ذلك الى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى حيث كان من المقرر أن يعقد الرئيس السادات وبقية الصفوة الحاكمة اجتماعا رسميا كبيرا وبالرغم من فشل هذه المحاولة، فأنه حدث أكثر من مواجهة عنيفة بين النظام وبين جماعة اسلامية تلو الاخرى مثل جماعات تنظيم الجهاد وجند الله أو جماعة المسلمين أو الجماعة الاسلامية أو جماعة التكفير والهجرة والتى اختطفت وأعدمت فى عام ٧٧ أحد الوزراء السابقين الشيخ محمد حسين الذهبى وزير الاوقاف. وبعد الصدام المسلح. شهدت هذه الجماعات اعتقالات ومحاكمات واعدامات لاعضائها كل هذا كشف النقاب على أن الجماعة ضمت مابين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ من الاعضاء المنتشرين فى كافة أرجاء المجتمع ومنذ ذلك التاريخ والجماعات الاسلامية لها دور فعال على الساحتين السياسية والعربية للمجتمع المصرى سواء داخل الجامعات أو خارجها.

ويأخذ التطرف الدينى مظاهر متعددة تبدأ «من الخروج عن مسلك السلف فى فهم الدين والعمل به» والتطرف فى الفكر صورة للتطرف فى العمل - وكلاهما «تزيد فى الدين واتهام له بالتقصير وكأن الرسول قد بلغ رسالة منقوصة يجئ هؤلاء المتطرفون ليكملوها ويتمموها»(١٧)

ولعل أول مظاهر التطرف الدينى الاتى «التطرف المظهرى» عندما تلمح سيدة أو آنسة تغطى وجهها بما يشبه العباءة ولا تترك من نقابها الا فتحتين صغيرتين كفم العصفور أمام عينيها.. من أين جاءت بهذا الزى الرئيس جمال عبد الناصر وهو فى موسكو يصرح بأن أجهزة الأمن قد أحبطت محاولة للاخوان للانقضاض على الحكم وأعدم فيها بعض زعماء الاخوان ومن بينهم سيد قطب(١٨).

ولعل نكسة ١٩٦٧ هى التى أعطت الجماعة الاسلامية الفرصة لظهور مرة أخرى على مسرح الأحداث فى المجتمع المصرى. وبموت عبد الناصر بدأت قيادات الحركة فى اعادة تشكيل تنظيماتها والظهور العلنى لأنشطتها(١٩).

(ب) ظهور الجماعات الاسلامية فى المجتمع الجامعى: الاسباب الانجازات والسلبيات:

١ - الاسباب :

كنوع من رد الفعل لهزيمة ١٩٦٧ شهد المجتمع المصرى حركة اجتماعية جديدة اعلنت عن نفسها باسم الجماعات الاسلامية وعملت فى أوساط الشباب سواء داخل الجامعة أو خارجها. ولقد أدى ظهور هذه الجماعات أثر ظهور موجة دينية غير عادية فى البيئة المصرية وساد جو من التدين وعلى الهيكل المظهرى. صاحبه محاولة كل شخص



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

فى البحث بداخله عن الخلاص الفردى. وطول هذه الدراسة تكونت بعض الجماعات الدينية ولقد دفع الشباب الى الانضمام الى هذه الجماعات الكثير من العوامل.

١- غياب الثقة والرؤية القوية لدفع محاولات التدخل الخارجية.

٢- عدم وجود برنامج مخطط لاستيعاب الشباب ومشاركتهم فى خطط التنمية التى تحقق لهم المستقبل والموقع الاجتماعى اللائق.

٣- اصبحت هذه الجماعات(البديل) أمام الشباب منذ عام ١٩٧٢.

٤- تكونت هذه الجماعات اساسا بهدف مواجهة الجماعات اليسارية ويومها لم تعترض الدولة على تشكيل هذه الجماعات بأعتبارها دولة مسلمة وشعبها متدين ومارست هذه الجماعات انشطتها مستهدفة الدعوة الاسلامية الخالصة وقامت هذه الجماعات أول الامر بتقديم العديد من الخدمات الطلابية وراحت هذه الجماعات تنمو بسرعة فى الاوساط الطلابية من سنة ١٩٦٢ - ١٩٧٦. وكانت عبارة عن أمر واقع ليس له سند من الشرعية التى سعت لاكتسابها بعد ذلك من خلال محاولات السيطرة على الاتحادات الطلابية التى وفرت لهم الامكانيات المادية ومكنتهم من مختلف اوجه النشاط لتوجيهها حسبما يريدون وساعدهم على ذلك الغاء نظام الريادة والاشراف فى اللائحة الطلابية(٢٠).

والملاحظ أن الاتجاهات الدينية كانت تنمو بمعدلات سريعة لم تتجه اليها انظار الدولة، لترشيد حركاتها ونفذ اليها المتطرفون من الجماعات وراحوا ينشرون أفكارهم فى شكل مجموعات لكل حسب تقبله أو من يجدون عنده الاستعداد يستمرون فى تغذيته بالمزيد من الجرعات الى أن يقتنع بنفس افكارهم محققين بذلك السيطرة الكاملة على الاتجاهات الدينية فى الجامعة كذلك يجند من يستطيعون من بين أعضاء هذه الجماعات(٢١).

وبدأت الاتجاهات المتطرفة تتحد فى اوساط شباب الجامعة وبالرغم من قلة عددهم فى البداية الا ان تأثيرهم كان كبيرا لانهم لم ينغلقوا على انفسهم بل انتشروا فى كل ارجاء الجامعات جامعة القاهرة - الاسكندرية - اسيوط عين شمس والجامعات الاقليمية وراجعوا الى

افكارهم والتيار الاسلامى العام(٢٢).

ولقد وجدت الجماعات الاسلامية فى المعسكرات الصيفية التى كانت الجماعات تغلقها على نفسها كما وجدوا فرصتهم فى المدن الجامعية من حيث أنها مركز تجميع لاكبر عدد من الطلبة ويقيمون مع بعضهم اكبر وقت ممكن. وبدأت هذه الجماعات تتخذ مواقف منشورة ومتسلطة تجاه النشاط الطلابى تحت ستار ما يحدث يناقض الدين وبدأت الحديث عن الهلهلة الفكرية ثم الاتجاهات المعادية للنظام.

وفى عام ١٩٧٨ بدأت الجماعات الاسلامية تتخذ موقف الضعف لكل ما يجرى حولها منذ هذا العام عند الانتخابات الطلابية لجامعة القاهرة عندما وجدت الجماعة أن النتائج ليست فى صالحها ثاروا وحطموا صناديق الادلاء بالاصوات وفى جامعة عين شمس استخدموا العنف ضد العناصر الوطنية التى قاطعت الانتخابات تحت تهديدهم فاجريت الانتخابات من جانب واحد. ونظرا لاعتماد وزارة التعليم نتيجة هذه الانتخابات فان هذه الجماعات صمموا على أرائهم فتجمعوا لئن أن تستجيب الدولة لضغوطهم وبهذا زادت حدة استخدام العنف منهم فى كل تصرف.

وفى بداية الامر لم تكن الجماعات الاسلامية منظمة تنظيما كافيا بل كان يكتفى بالتردد على المساجد والالتحاء أو التحجب والاحتكاك بباقى الطلاب والتعامل معهم ويتولى كل واحد منهم حركة الامير فى الجامعة التى يحتلها بها وبالمناقشة والاقتناع يستطيع أن يصل الامير معهم الى اقتناعات كاملة به تحقق له السمع والطاعة عندهم. بمعنى آخر أن تكوين افراد الجماعة لم يعتمد فى البداية على مسلك تنظيمى مسجل بل كان تنظيمهم يقوم اساسا على أسلوب الخلايا غير المترابطة وغير المسجلة ولكن حركة الجامعات كانت ملحوظة عن طريق وسائل اتصال سريعة ومضبوطة واذا حدث أمر فى أى مكان يكون له صداه فى نفس الوقت فى كل مكان كل هذا يشير الى ان هناك تنظيما آخر وراء هذه الجماعات ولكن ماهو معروف حقا أن فى كل كلية أميرا لكل جماعة وعلى مستوى الجمهورية هناك أمير وهذا يعنى أن هناك تنظيمين داخل الجامعة. تنظيم يضم قياداته من العناصر المتطرفة ولكن أعضاء من الجماعات الاسلامية يتعاطفون معه



المصدر : قضايا فكرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

بدرجة أو بأخرى ومهمته كسب الرأى العام وتحريكه مستغلا الواقع الدينى. وتنظيم آخر يقسم قيادات هذه الجماعات. وقيادات أخرى خارج الجامعة ويتولى هذا التنظيم التخطيط والتنسيق والتدريب وجمع الاموال وانتشار المعسكرات لاعداد الكوادر(وهذا ماكان مخططا فى حوادث اسيوط ١٩٨١ حيث كان يعمل هذا التنظيم على السيطرة على أجهزة الامن وحتى الاذاعة والتلفزيون والاعتماد على الجماعات الاسلامية لتأكيد الحركة والتعاطف الدينى معهم)(٢٣).

ولاشك أن الجماعات الدينية استطاعت أن تكسب تعاطف الكثير من الشباب وليس بسبب قوتهم ولكن لحين اعتمادهم على ابراز العامل الدينى وابراز سلبيات النظام والسعى الى اقامة حياة فاضلة. فالافكار المتطرفة التى يدعو لها بعض الجماعات الدينية تجد صدى بالنسبة للعديد من الشباب الحائر الساخط على النظام والقلق على مستقبله والذى يبحث عن مخرج من كل مشاكله سواء على المستوى الشخصى أو المجتمعى(٢٤).

تاريخيا، فأن الجماعة الاسلامية ظهرت فى جامعات مصرية وبعض المدارس كما حاولت من قبل قيادات الاخوان المسلمين فى مقابل الاحزاب السياسية الى الدعوة للشباب بالعودة الى الاسلام الحنيف والتخلى عن ماعداه من ايديولوجيات وضعية. الجماعة الاسلامية اذن لقب يطلق أو بمعنى أصح تطلقه على نفسها أى جماعة ترى أنها تتمسك بالدين عقيدة وسلوكا فى الوقت الذى يعزف فيه غيرهم عنه باسم المدنية والتحضر أو بأى اسم آخر. ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن ظهور هذه الجماعات الدينية داخل الجامعة كتجمع شبابى مثقف فى محاولة لسد الفراغ الهائل الناجم عن انقسام التعليم بالمجتمع المصرى الى دينى يتمثل فى الازهر ومعاهده والى علمانى متمثل فى الجامعات المصرية وخاصة ان مايدرس فى المدارس عن الحرية أما يوصف بالشكلية من جانب القائمين على التدريس ويعده الاعتراض من قبل التلاميذ.

ومن الناحية السياسية خاصة فى فترة السبعينات نجد أن الدولة غالبا ماتشجع على قيام هذه الجماعات كمحاولة منها لتصفية الحركات اليسارية أو الفكر الناصرى بين صفوف الطلاب وكأتجاه عام فى المجتمع المصرى فى تلك الفترة هو التمسك أو على الاقل الظاهرى بالامور الدينية ولهذا ظهر مصطلحا دولة(العلم والايمان)، (واخلاق القرية) وقانون العيب، ودعم الدعوة الاسلامية، وتطبيق الشريعة الاسلامية وغيرها.

وتحت هذا الانطباع خرجت بعض الجماعات الدينية من طورها الكمونى الى العمل الظاهرى فى الجامعات، وتولت بعض القيادات مساندة هذه الجماعات وتقديم التبرعات لها والسماح لها بعقد مؤتمرات. وكأى نظام سياسى فأنه بعد تصفية الجناح اليسارى من الجامعات، فأن النظام وأجهزته يحاولان تصفية تلك الجماعات من حيث البناء والوظيفة وتساعد وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية على وصف هذه الجماعات مثل(القلة الحاقدة)، (القلة العميلة)(المتاجرون بالدين)، المتطرفون وراء الدين وغيرها(٢٥).

٢- الانجازات، وفى الحالات التى كان يسمح لهذه الجماعات الدينية العجيب وكذلك فان المتطرفين يهاجمون الحضارة الانسانية ويدعون لمقاطعتها ويقفون فى تناقض عجيب وغريب فهم يتحدثون فى التليفون، ويستضيئون بالكهرباء ويركبون الطائرات فى سفرهم.. الخ(ويطالبون بأن) تقاطع الحضارة فى أبسط مظاهرها وهو أرتداء البنطلون والقميص ونستعيض عنها بالجلباب يتوجه به الطبيب الى مستشفاه والمهندس الى عمله والطالب الى جامعته لابسا فى قدميه «الشبشب» الذى يطلق عليه اسم «زنوبة»؟(٢٦).

ويصف سعد الدين ابراهيم نماذج من التطرف المظهرى والذى اكتسب الشكل الدينى فى الآتى :

ثمة صور أخرى تفاجىء زائر القاهرة فى العقد الاخير وهى منظر النساء المحجبات، وشبه المحجبات فى الشوارع وفى الاماكن العامة هناك تجد العشرات من الطالبات الجامعيات - فى طريقهن الى كلية الطب.. والشىء الغريب عن هؤلاء الطالبات هو أن عددا غير قليل منهن محجبات ويتناول الكاتب عما اذا ماكان ظهور الحجاب مرة أخرى بين النساء والمتعلمات عن رده لاضطهاد المرأة العربية وعودة مرة أخرى الى مركزها المتدنى. فلقد اختفى الحجاب منذ حركة هدى شعراوى وسعت المرأة بعد ذلك بالحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية وكان لها ما أرادت فلماذا اذا عاد الحجاب الى الظهور؟ ولماذا بالذات بين مجموعة تمثل اكثر القطاعات تعليما - أعنى قطاع



الطالبات الجامعيات في المدن؟ وماذا يعني هذا بالنسبة لقضية حقوق المرأة وهل يمثل هذا نكسة؟ وأين موقع هذه الظاهرة بالنسبة للنظام الاجتماعي الناشيء الجديد في الوطن العربي. أن الدافع الذي دفع هذه الطالبة للحجاب - كما يذهب سعد الدين ابراهيم - هو سلوك بعض بنات القاهرة ومهرجان الازياء الباهظة التكاليف التي يلبسنها وتحديهن للقيم الاصيلة والمبادىء الاسلامية. فقرار الحجاب هو من أجل الابتعاد عن هذه المظاهر وعن الجماعة المنحرفة وتدريجيا انخرطت هذه الفتاة في الجماعات الدينية وتابعت الاحداث السياسية داخل الجامعة والمشاركة في أنشطة هذه الجماعات. أن مثال هذه الطالبة التي قررت التحجب بمحض ارادتها تمثل «لغزاً مبهما» أمام المراقبين الخارجيين فهؤلاء الفتيات لسن سيدات في طريق العمرة ولا هن في متوسط العمر ولا منتميات الى الاجيال التقليدية بل هن شابات تطمن شوطا كبيرا في طريق التعليم كذلك تحجبن بأرادتهن الحرة بل وفي كثير من الاحوال ضد رغبات أبائهن فهل الحجاب يمثل نكسة ضد الحداثة والمعاصرة(٢٧).

أن الاجابة على هذا يمثل في رأى سعد الدين بأن مثال طالبة الطب المحجبة هو استجابة معقدة لعالم معقد من حولها عالم لاتستطيع السيطرة عليه.. وبالرغم من النجاحات الباهرة التي أحرزتها هذه الفتاة في الامتحانات إلا أنها تجد نفسها مهزومة غريبة تكاد تكون تائهة وسط عالم حضاري لا مجال فيه للهو واللذات كذلك فهي تتعلق «بتراث» يبدو وكأنه يستعيد أحساسها بجدارة ويحميها من المجهود ويعيد تأكيد وجودها وشخصيتها. هؤلاء الفتيات تأخذ من الحداثة ماتحتويه من علم وتكنولوجيا ومن التزام بمستقبل مهني، ثم يتركن بقية(محتويات حقيبة الحداثة يحبوهن شعور وقناعة عميقة، بأن ما اخذته من خبرة الحقيبة انما يتسق مع تراثهن ومع تعاليم الاسلام ومع الاصالة. وهذا هو السبب لهن لكي يفرض بعض النظام على عالم يبدو لهن متسما بالفوضى والاضطراب)(٢٨).

أما المثال الاخر الذي يقدمه لنا سعد الدين أبراهيم فهو يستمد من أحدى القيادات الدينية في أحد من المحاولات الانقلابية، والذي صدر حكم بأعدامه مع غيره من زعماء تلك الجماعات الا أن الحكم خفض الى السجن المؤبد لصغر سنه(٢١ سنة). ويرمز الى الشخصية بطلال- وهو من أسرة صغيرة - مرتبه صغير - ومن طبقة وسطى والاب والام من بيئة ريفية يعمل فيها الاب موظفا حكوميا ولم تنل الام الا قسطا محددا من التعليم، ومن ثم فهي ربة منزل متفرغة تماما لبيتها. وتقدم هذا الطالب في التعليم الثانوي والتحق بكلية الهندسة جامعة الاسكندرية. وسبب النكسة العسكرية في ١٩٦٧ انعكاسة لهذا الشاب فاعتزل في غرفته لعدة أيام تتناوبه حالات البكاء والتأمل والتفكير والندم ولم يخرجه من هذا الا قراءة القرآن وتسرب المعاني القرآنية الى تفسير. وبين «تلال» الحيرة التي وقع فيها بعد سماعه لأحدى الخطب السياسية والتي حولت الأنظار عن آثار الهزيمة في التمسك بالقائد والزعيم. ولم تجد هذه الحيرة نهاية لها الا في جامعة الاسكندرية حيث التحق بها «طلال»، وفي مسجد الكلية بعيدا عن أسرته - اقترب منه أحد المصلين ودعاه الى حضور محاضرة في الحرم الجامعي حول الكفاح والنضال ضد اسرائيل. وكان لتأثير هذه الخطبة السياسية أثر كبير في نفس طلال حيث أكد الخطيب على اتهام مافعله الاخوان المسلمون ضد اليهود في حرب سنة ١٩٤٨. ومنذ ذلك الوقت بدأ طلال في الاطلاع والتعمق في كتابة وفكر الاخوان(٢٩).

وسرعان ماتم «تجنيد» طلال في احدى الجماعات الاسلامية، وقد رشحته حماسته واخلاصه للجماعة كي يصبح في مدى عام واحد من الخلايا الاساسية التي تتزعم الجماعة، والتي كان أهدافها انقاذ العالم الاسلامي من جميع النظم الفاسدة حتى تصل الى العمل بالشريعة الاسلامية. فظاهرة «طلال» و«غيره» من أبناء جيله ساخطون أشد السخط على النظام الاجتماعي الراهن وسخطهم هذا يأخذ عادة شكل مواجهة متسرعة ضد النظام، وهم أحيانا يدركون أن مثل هذه المواجهة لن يكون من شأنها اسقاط الحكم القائم ولكنها كما يصفونها «غضبة في سبيل الله» وهي بالنسبة لهم نوع من «الدعوة من حول المسلمين» ولن تكون نتيجتها الا الشهادة أو النصر.. فالمستمع يخرج بانطباع واضح عما يقفون ضده، في حين أنه لن يخرج الا بانطباع مبهم غامض أو بعبارات مزدوجة عما عساهم ان يفعلوا اذا ما استولوا على السلطة ان في وجدانهم عداء متأصلا للغرب وللشيوعية ولاسرائيل

المصدر : قضايا فكرية
التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

واى حاكم يتعامل مع هذه الجهات أو يصادقها لابد من أن يكون قد خان قضية الاسلام. كذلك فالثروة الفاحشة والسفة، والاسراف، فضلا عن الفقر المدقع والاستقلال واغتصاب الحقوق كلها لامكان لها فى اطار مسلمى مصر، وهم فى هذا يعارضون تقريبا جميع نظم الحكم فى الوطن العربى والعالم الاسلامى وهم يفسرون كثيرا من مظاهر الانحلال فى السلوك فى مصر اما لتأثيرات آتية من الغرب أو بعثرة اموال النفط، وهم ايضا على اقتناعات عميقة، بأنه اذا ماجرى تطبيق «الاسلام الحق» فان مصر والعالم الاسلامى جديران بتحقيق الاستقلال والحرية والرخاء والعدالة واقامة مجتمعات صالحة مستقيمة(٣٠).

هذان المقالان يوضحان لنا طبيعة شخصية المنتمين للجماعات الاسلامية سواء داخل الجامعة أو خارجها - فهم من أسر الطبقات الوسطى أو الدنيا وجاء معظمهم من اصول ريفية وهم جادون فى تحصيلهم الدراسى. الا أنهم يعيشون - أو هكذا يتصورون - فى عالم معقد لا يستطيعون معه التفاعل والتأقلم. وهم لايستطيعون مهادنة أو التعامل مع النظام الذى يعيشون فى ظله فهم وأسرهم يشعرون بوطأة التضخم المرتفع الذى يكاد يعتصرهم اقتصاديا، أنهم يشاهدون مظاهر البذخ والاسراف من حولهم، ولكن الحسرة تنتابهم اذ لايستطيعون أن ينالوا نصيبهم العادل من تلك الاموال التى تبدد بسفة واسراف فى مظاهر استهلاكية وترفيهية(٣١).

وعلى أية حال فان الجامعات تعد بالنسبة للجماعات الاسلامية «المخاضة» التى يربى فيها القيادات الدينية، ولهذا فالجماعات الدينية تدفع العديد من الطلاب للانضمام لها، ويأخذ الانتماء الى هذه الجماعات مظاهر من أهمها :

١- انتشار الحجاب وهو يتدرج ما بين غطاء الرأس الى النقاب وهو يمثل بالنسبة لهم قمة التحدى للحضارة الغربية المنحلة وبداية الالتزام بالاسلام.
٢- الالتزام بالسنة كاطلاق اللحية، وهذه تمثل بالنسبة لهم واجبا شرعيا، ولبس الجلباب حيث أنه بالنسبة لهم أحب الثياب لرسول الله(صلى الله عليه وسلم) واستخدام المسواك والبخور.. الخ.
٣- الزواج المبكر حيث يتم الزواج فى المسجد ويتفق الزوجان على اقامة حياة زوجية اسلامية وبيت مسلم تتفرغ فيه الزوجة لمنزلها ورعاية أبنائها بينما يتفرغ الزوج للكد والسعى مما يعيد التوازن الى الاسرة المسلمة.
٤- صلاة العيد فى الخلاء، حيث يتم صلاة العيدين فى الخلاء وفقا للسنة ومن ناحية أخرى فان هذا بمثابة استعراض القوة العددية للجماعة الاسلامية.
٥- فعل الخير العام ويظهر هذا فى قيام أعضاء الجماعات الاسلامية من خلال الاتحادات الطلابية بطبع الكتب والمذكرات الجامعية والقروض المالية للطلاب الفقراء.. الخ ومشروع أتوبيسات الطالبات وحل مشكلات الطلاب مع ادارة الجامعة، والتعبير عن شعور الطلاب فيما يقع من أحداث تمس الوطن، والقيام بالرحلات الترفيهية بتكاليف رخيصة وتشجيع الرياضة وطباعة الكتب الاسلامية بسعر رخيص من أجل نشر الثقافة والفكر الإسلاميين(٣٢).

٤- التطرف والعنف وظاهرة تكفير المجتمع:

يرتبط بالتطرف الدينى ظاهرة أخرى هى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق الافكار التى يؤمن بها المتطرفون. والعنف ما هو اذن، الا وسيلة قد تستخدم لاغراض دينية أو سياسية أو يكون عنفا تلقائيا لبعض المشكلات اليومية التى يعانى منها الانسان المصرى المعاصر. والعنف أيضا ليس ظاهرة خاصة بالمجتمع المصرى ولكنه وسيلة عامة يستخدمها الشخص عندما يكون فى وضع قوة أو ضعف - يحاول فيه ان يحقق ما يعتقد فيه بالقوة بعد أن فشل فى استخدام الفكر أو الحجة - فالعنف - وفيما بعد الارهاب - يبدأ فى الفصل وتتحول الفكرة التى يؤمن بها الشخص الى فعل عدوانى ضد الافراد أو المجتمع.

(أ) العوامل التى تؤدى الى الارتباط بين التطرف والعنف :

١- العنف عبارة عن سلوك عدوانى بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما الى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعى معين. والعنف هو وسيلة لايقرها القانون. وكما هو واضح فان من يستخدم العنف يكون غالبا الطرف الاضعف الذى يواجه طرفا آخر يملك السلطة(٣٣).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

٢- ان المناخ ساهم على الاقل بالتعجيل لنشوء مثل هذه المنظمات أكثر من هذا فان الموقف السياسي هو الذي حدد الموقف الديني. فالمسألة ليست خطأ في فهم الدين أو أن الشباب ينقصه الوعي الديني، فالعنف ظاهرة سياسية واجتماعية قبل ان يكون دينية، وقد اتخذت الدين وسيلة لتحويل الفكر الى سلوك.

٣- عندما نتحدث عن العنف يجب ان نميز بين العنف وموضوعه. فهناك تناقض بين ماهو «عنف» وبين ماهو «ديني» ولذلك فان من الخطأ أن نجمع بين المصطلحين في عبارة واحدة. فالعنف وسيلة، ولهذا يمكن أن يستخدم العنف لتحقيق اهداف سياسية أو اهداف اقتصادية أو اهداف دينية وهكذا.. وقد يصل العنف الى حد الارهاب، وكلاهما صورة من صور الاخر. فالعنف وسيلة لتحقيق أهداف معينة أما الارهاب فهو صورة مبالغ فيها وقد يكون الارهاب فكريا تدعمه قوة مادية للسيطرة على الموقف. وباختصار فان الارهاب صورة خاصة لايمكن فهمه الا من خلال فهم العنف بصفة عامة ولكن لايجب أن تخلط بينهما. ولا يمكن أن نصف الجماعات الدينية بالارهاب حتى ولو كانوا رافضين أو غاضبين، لان الارهاب صورة خاصة وبه أوضاع خاصة وسيظل عملا خاصا لفرد معين أو مجموعة أفراد ولايمكن تعميمه(٣٤).

٤- موضوع العنف في مصر هو موضوع له جوانب كثيرة ومتشابكة. والعنف المرتبط بالجماعات المتطرفة قد اختلط بالايمان وليس عنف الفرد الذي يعلم أنه يرتكب جريمة. وهو «عنف» مختلط بالايمان ومؤيد ببعض النصوص التي أرهقت تفسيرا. بل أكثر من هذا اقترن ايضا بفكرة التكفير. العنف من التكفير. «لان هذا معناه أنني لا أعترف اطلاقا بالدولة القائمة لانها دولة ولانه مجتمع كما وصفوه مجتمع جاهلي وكافر وبالتالي يجب ازالته بأي صورة من الصور وبأي اسلوب من الاساليب فليست هي حالة معارضة سياسية عنيفة ولكن عنف قائم على تدمير الدولة ومؤسساتها وعدم الاعتراف بها»(٣٥).

٥- لايمكن فهم العنف بعيدا عن الموقف الفعلي الذي يحرض على العنف. فمناقشة هذا الفكر هامة حتى ولو خلا من العنف. ذلك لان هذا الفكر قائم أساسا على الغاء العقل والاستسلام للمسلمات دون مناقشة وقائم على الفرار من المجتمع وتعطيل الفكر والعقل(٣٦).

٦- ان الذين يقومون بالعنف من المنتمين لشريحة الشباب الصغير الذي ينتمي الى الطبقات المطحونة اقتصاديا أو الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. ومن ناحية أخرى فان مشكلة العنف مشكلة فكر الكبار الذين كانوا في المعتقلات في ٥٤، ٦٥ فهذا الفكر هو نتاج فكر المعتقلات(٣٧).

٧- ان العنف كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية هو صدى لعوامل خارجية، فلا يمكن أن نعزل ما يحدث في العالم الخارجي عن شباب مصر. فالمشكلة اذن حلقة في سلسلة مرتبطة الحلقات يساندها قوى خارجية في ظروف معينة في المنطقة العربية. كذلك لايمكن ان نعزل المشكلة عما يعاني منه المجتمع داخليا أو ما يتعرض له من ضغوط خارجية(٣٨).

٨- يمكن تفسير هذه المشكلة بالرجوع الى ازدواجية الشخصية المصرية بين ما هو مثالي وبين ماهو متطلع للمستقبل فهناك أنماط معيارية تؤدي بالشباب الى التمعقد الشديد ثم هناك أيضا النظرة المستقبلية للامور. ويتدخل الحاضر بكل مافيه من خلل الى انفصام بين المثل والواقع أو بين القول والفعل. فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتغيير المنكر حتى لو باستخدام اليد هذه المثل تصطدم بالواقع ولهذا تنشأ الحاجة الى استخدام القوة أو العنف لتحقيق المثال أو الامر الديني(٣٩).

٩- ومن ناحية أخرى أزدواجية الهوية والايديولوجية للمجتمع. فتردد المجتمع بين الفكر الناصري وما تلاه من فكر اشتراكي أو شيوعي والفكر الاسلامي ومن ارتباط بالتقاليد والتراث أو محاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين السابقين. والحق أن هذه المشكلة



ليست وليدة الاونة الاخيرة. بل بدأت منذ القرن العشرين. وتبرز هذه القضية على السطح كلما انتصر أحد الاتجاهين أو استطاع الناس أن تعبر عن رأيها بحرية. كل هذا جعل الشباب حائرا بين هذا وذاك. وكذلك فان طبيعة التنظيم السياسى قد فرضت ضغوطا معينة أدت الى وجود احباط نتج عنه عدوان ضد المؤسسات والاوضاع القائمه فى المجتمع. كل هذا فى غياب اطار أيديولوجى موجه نحو جذب الشباب واستيعاب كل طاقتهم بحيث يعملون فى اتجاه أهداف المجتمع العليا. فالشباب يتفاعل مع واقع المجتمع وليس أيضا منعزلا عن ما يدور فى المجتمعات الاخرى(٤٠).

١- ان هذا الاحباط مرتبط باحباطات أخرى فرضتها الاوضاع الاجتماعية مما أدى الى زيادة معدلات الاحباط بين مجموعات الشباب التى غاب عنها الامل فى مستقبل مهنى وأسرى. فالاحباط والشعور بالقلق نتيجة عن عدم الشعور بالاستقرار والامان. هذا ساعد على استقطاب العديد من هؤلاء الشباب للحركة الاسلامية وتحويل للاحباط من كونه ذاتيا الى كونه اجتماعيا يأخذ شكل الرفض الاجتماعى ويعبر عن مضمونه فى صورة العنف(٤١).

١١- ان انتماء الشباب للجماعات الاسلامية هو بديل لما يعانيه هؤلاء الشباب من الحرمان النفسى. فعلاقة العضو بأمير الجماعة «شعور نحو أب - نحو اكبر من أب وهو ليس شعورا بقيادة دينية فقط.. لا، أنه شعور كمن يلقى يدى أمه الحنون... يلقى واحد يتعلق فى ذراعه.. ويستطيع أن يوجهه الى هذا العمل يفتح له الدنيا ببساطة وتعليمه ببساطة.. لقد اعطاهم الحل السريع الذى خيل لهذا الاحد منهم أنه يستطيع ان يضع رأسه برأس الكبير فى البلد فتم له الحل. كل منهم وجد نفسه فجأة قد نزل من انساق لا وجود له - المجتمع لا يتجاوب معه ولايسمع له ولا يعترف به.. (أما الجماعات الاسلامية فتقول له تعال بجلابيتك، انت اهم من الذى يرتدى أحسن بدلة.. وانت بهذه اللحية تشكل قوة الدنيا، وبهذا الفكر أنت قمة الفكر، أنت منزل الحلول(٤٢).

(ب) المنظمات الدينية المتطرفة: ظهور ظاهرة تكفير المجتمع:

١- انتشار ظاهرة تكفير المجتمع - رغم انها ظاهرة تاريخية متمثلة فى ظهور فرق الخوارج - لها أسبابها الاجتماعية والدينية والسياسية. وباختصار فان هؤلاء المنتمين لهذه الفرق معظمهم من الشباب يكفرون المجتمع ويكفرون المرتدين من أخوانهم. فظاهرة التطرف ليست ظاهرة مصرية فقط بل ظهرت فى التاريخ العربى الحديث والمعاصر سواء فى السعودية، والجزائر، وليبيا، والسودان وسواء معظم هذه الحركات لجأت الى «العنف» لتغيير الاوضاع القائمة، وهناك بعض التشابهات بين الكثير من وسائل هذه الحركات سواء ماهو دينى منها أو ماهو سياسى أو اجتماعى.

لقد ظهر هذا الفكر لاول مرة فى السجون المصرية فى منتصف الخمسينات كرد فعل لالوان التعذيب التى تعرض لها أعضاء الجماعات الاسلامية المعتقلون وقتئذ. ففى السجون جرى النقاش بينهم حول هل يكفر من لم ينضم اليهم على اعتبار أنهم الجماعة التى يعتقدون بأن القرآن قد أمر بالانضمام اليهم.

كذلك تناول النقاش أمر جنود الشرطة وضباطها الذين ينفذون أوامر التعذيب واجراءات غسيل المخ وذلك استنادا الى قوله تعالى «أن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين» فالحكم بأثم الجنود مع أنهم مأمورون كما اقتنع الشباب بأن المجتمع الذى يعيشون فيه هو مجتمع جاهلى وانهم يعيشون جاهلية القرن العشرين. وقد استراحت نفوسهم لكل وصف للمجتمع بالجاهلية. حقيقة لم يدخل هؤلاء فى التفصيلات وظلوا عند هذه العموميات ولقد تكررت الاعتقالات لهذه التجمعات الاسلامية ذاتها فى ١٩٦٥ وتعرضوا لما سبق ان لاقوه فى الخمسينات. كانت نتيجة كل ذلك ان ذاع بعض الشباب أن وراء هذه العمليات مخططا عالميا يهدف الى تطويع الاسلام ليخدم اهداف الغرب والصهيونية هذه الاساليب كانت الدافع المباشر لنشأة فكر التكفير الذى اعتبر عيد ميلاده فى مايو ١٩٦٧ بمعتقل أبى زعبل السياسى بمصر عندما طالبت السلطة من المعتقلين تأييد الحكومة بالسلاح والدم(٤٣).

ان ظهور هذا الفكر كان اذن بمثابة ردود فعل لما لقيه البعض من ظروف الاعتقالات. ولم يكن هناك فهم لدى رواد هذا التفكير وهم معظمهم من الشباب وأكثرهم طلاب فى الجامعات والمدارس الثانوية. ونتيجة لاصطدامهم



المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٣

بالمجتمع والسلطة الحاكمة وتكفير كل منهم للاخر، تطور هذا الفكر وأصبح له فرق متعددة أظهرها فرقتان :

(أ) عرفت الاولى باسم جماعة المسلمين واطلق عليها اسم جماعة التكفير والهجرة. وتتميز بالوضوح والعلانية وتكفير الحاكم وجميع المحكومين الذين لم ينخرطوا فى جماعتهم.

(ب) أما الجماعة الاخرى تعرف باسم الجماعة الحركية وأن كانوا لايعلنون هذا الاسم وهى تعمل فى الباطن وتؤمن بهذا الفكر ولكنها لاتظهر تكفيرهم للمحكومين وتعلن كفر الحاكم فقط وهؤلاء يرون أن هذا الاسلوب ضرورة حركة اقتضتها مصلحة دعوتهم وجماعتهم فى تلك المرحلة لانها كما يقولون مرحلة استضعاف كالمرحلة المكية التى سبقت هجرة الرسول الى المدينة(٤٤).

لقد تبنت كل طائفة عن نصوص شرعية تؤيد بها معتقداتها وهو مايمكن تلخيصه بالنسبة لكل فئة على النحو التالى :

١-جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) المبادىء والاساليب :

(أ) المبادىء :

١- الاعتقاد بأن المسلمين جميعا قد ارتدوا كفارا لانهم يحكمون بغير ما أنزل الله وأنهم قد رضوا بذلك ولم يعملوا على تغييره. وذلك استنادا الى الاية «فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما).

ولقد ظل الحوار الهادىء مستمرا بين معارضى هذا الفكر ومؤيديه، حتى اقتنع بعض ممثلى فكر التكفير وعلى رأسهم شيخهم على عبده اسماعيل فى صيف ١٩٦٩ وأذاع هو وجماعته بانه خلع التكفير كما يخلع ثوبه وألقى بثوبه على الارض هنا اعترض شكرى مصطفى وكون جماعته من عدة افراد، عدل الكثير منهم عن هذا الفكر ولم يبق منه الا شخص واحد كان طالبا بالثانوية. وولكن شكرى مصطفى يرد على منتقديه بأن جماعة المسلمين قوامها من كان على الحق ولو كان فردا واحدا. وبهذا اقنع نفسه هو وفتاه أنهما جماعة المسلمين وأن الجماعات الاسلامية والافراد فى العالم كلهم كفار، مالم يبايعوا هذا الامام.

وفى صيف ١٩٧١ خرج شكرى مصطفى من المعتقل وتركت له حرية تكوين جماعة من شباب الجامعات ووضع كتابا شرع يشرح فيه فكره ولكن حال دون ذلك اعتقاله ومن معه فى قضية مقتل الشيخ الذهبى وأعدم بسببها(٤٥).

ولقد ظهر هذا الاعتقاد فيما بعد ليكون على الشكل التالى :

(أ) تكفير جميع المسلمين منذ القرن الرابع الهجرى.

(ب) تكفير من لم ينضم الى جماعتهم والجماعات الاسلامية فى مصر وفى أى مكان فى العالم.

(ج) هجرة الجماعات المعاصرة كضرورة شرعية لنصرة الدين الممثل فى جماعتهم.

(د) تكفير من يرتكب أى معصية ولو كانت من الصغائر.

(هـ) تحريم الالتحاق بالمدارس والمعاهد العلمية لان الله يقول(هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم".

(ج) العمل من خلال خطة العدو فان كان لليهود مثلا مصلحة فى اقامة دولة الحكومة الاسلامية من خلال رجل يصلح لتحقيق اغراضهم، فليس هناك مايمنع من الدخول عليهم من خلال خطتهم.

(ب) استخدام العنف ومقتل الشيخ الذهبى:

كما أشرنا بأن فكر هذه الجماعة قد نشأ أصلا بعد اعتقالات ١٩٦٥ وما تبعها من تعذيب فى ساحات السجون «سجن القلعة، أبو زعبل، القناطر، الفيوم، طره، السجن الحربى» وتبصر تعرض المعتقلين لكافة أنواع التعذيب عندئذ طرحت قضية التكفير كرد فعل لهذا الذى يحدث، ولم تنحصر دائرة التكفير بين القائمين على تنفيذ العقوبات، ولكنها اتسعت حتى شملت أعضاء مجلس الشعب وقتئذ. واتسعت الدائرة أكثر فشملت الشعب لانه راض عن هذا الذى يحدث تحت سمعه وبصره. ولكن شيوع هذه الافكار بقى محصورا بين عدد محدود من المعتقلين يتناقلونها فيما بينهم. وبعد النكسة ومحاكمة رجال الحكم السابق وتخفيف موجة القهر، بدأت الاصوات التى تنادى بالتكفير على الحاكم وعلى الشعب ولقد بذلت محاولات للتصدى لهذا الفكر وصدرت كتابات فى هذا المجال وأجرى حوار داخل السجن مع أصحاب هذه الافكار، الا أن

شكرى أحمد مصطفى رفض المشاركة فى الحوار واعتزل على نفسه. وبعد ان افرج عنه اخذ يدعو الشباب للدعوة الى فكره وبالرغم من انشقاق بعض اعضاء الجماعة عن زعيمها الا أنه كان له أتباع يؤمنون بفكره.

وكمحاولة من الدولة للتصدى لهذه الافكار قام المكتب الفنى بوزارة الاوقاف باصدار العدد الثانى عشر من سلسلة «مكتبة الامام» وقد قدم لهذا الكتاب الدكتور محمد حسين الذهبى وزير الاوقاف وقتئذ وكان هذا هو السبب الرئيسى وراء اختطافه وقتله.(٤٦)

٢-الجماعة الحركية:

ولم تكن هذه الجماعة كيانا مستقلا عن الجماعة الاولى، فكانوا جميعا يعلنون كفر جميع المسلمين ومن ثم يجب اعتزال المسجد وعدم الصلاة خلف كل مسلم حتى يوضح موقفه ويبايع الجماعة وينضم اليها ويسمع ويطيع قياداتها كما يستلزم تحريم النبائح المقدمة اليهم من أسرهم مع فسخ عقود الزواج اذا لم تعلن الزوجة ايمانها بهذا الفكر وتبايع امام الجماعة، وأنقسم أعضاء هذه الجماعة على أنفسهم. حيث رأى كبار السن منهم أن مراجهة الابوين والزوجات والعلماء والمجاهدين من المعتقلين بكفرهم سيؤدى الى سخط المجتمع على الجماعة والى انصراف الكثير عنهم ولهذا رأى هؤلاء ان فكرهم يحتاج الى من يوجهه بالتدريج الان ومصلحة هذه الجماعة تقتضى الا نخسر من آمن به فالمفهوم الرئيسى لهذا الفكر يلقن بالتربية، وهذا مايسمى عندهم الحركة بالمفهوم، وهى جزء من العقيدة.(٤٧)

وهذه الضرورة الحركية جعلتهم يخضعون تكفيرهم لغيرهم واستبدلوا لذلك أمرين :

(أ) المفاصلة الشعورية وتقتضى عدم اعتزال المساجد والجماعات الاسلامية والعمل من خلالهم مع اعتقاد كفرهم، فاذا صلوا خلفهم - مثلا فلا ينوى أحدهم صلاة الجماعة بل ينوى صلاة الفرد.

(ب) عهد الاستضعاف، رأى هذا الفريق أن أكلهم ذبائح من يكفرونهم وعدم فسخهم عقود زوجاتهم وعدم قيامهم بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر فى المجتمع لانه كافر راجع الى تعرضهم فى العهد المكى عهد الاستضعاف الذى كانت تحل فيه هذه الاشياء فى نظرهم.(٤٨)

٣-مقارنة بين الخصائص التنظيمية والقيادية والفكرية للجماعات الدينية المتطرفة:

ان ظهور جماعات التطرف الدينى فى مصر - جماعة التكفير والهجرة وجماعة صالح سرية رغم اختلافهما، فان تنظيمهما يبدأ برجل واحد فى كل جماعة

(أ) فالقائد الاول صالح سرية - حاصل على الدكتوراه فى العلوم - فلسطينى الجنسية فى الثلاثينات - كان عضوا بالاخوان المسلمين فرع الاردن(المعروف باسم حزب التحرير الاسلامى) انضم بعد هزيمة ١٩٦٧ الى بعض المنظمات الفلسطينية وحاول التعاون مع بعض الدول العربية التى تحرض على الثورة. قضى فترات فى السجن واستقر فى مصر ابتداء من ١٩٧١ حيث حيث عمل فى منظمات جامعة الدول العربية فى القاهرة.

بدأ فى جلب اهتمام بعض الطلاب المتدينين وشكل بعض الخلايا السرية فى القاهرة والاسكندرية.

(ب) اما جماعة التكفير والهجرة - زعيمها شكرى مصطفى خريج كلية الزراعة كان أيضا فى الثلاثينات من عمره وكان عضوا فى الاخوان المسلمين والقى القبض عليه ١٩٦٥ وسجن بسبب ذلك وفى السجن اصابه خيبة أمل فى اعضاء الاخوان الاكبر سنا الذين انهاروا تحت التعذيب.

وبدأت الخلية الاولى للتكفير والهجرة اثناء وجود شكرى مصطفى فى السجن وبعد الافراج عنه سنة ١٩٧١ بدأ فى توسيع حركته.

هناك اذن سمات مشتركة بين مؤسسى الحركتين :

(أ) السن. (ب) التعليم.

(ج) عضوية الاخوان السابقة.

(د) تجربة السجن والاحباط تجاه الجماعات الدينية السابقة.

(هـ) قوة سيطرة كل منهما على جماعته.

فالشعور بالحبس نحو صالح سرية يقابله الرهن تجاه شكرى مصطفى.

أما عن أوجه الاختلاف:

١- اعتمد شكرى مصطفى على القرابة والصداقة فى تجنيد الاعضاء فى حين اعتمد صالح سرية على الصداقة والقيادة.

٢- خريطة أفكار سرية من القاهرة للاسكندرية(دلتا نهر النيل) ،في حين أن معظم أعضاء التكفير والهجرة صعيد مصر، وهذا راجع الى أن سرية كان يعمل في القاهرة وله صوت في الاسكندرية أما شكرى مصطفى يعمل في أسيوط.

أما ما هو متاح عن بيانات اجتماعية عن الاعضاء فهي : في جماعة التكفير والهجرة كان الاعضاء منتمين من بين ١٧ - ٢٦ سنة، بينما الاعضاء في جماعة صالح سرية كان منهم من ٢٢ - ٢٤ سنة بمعنى أن المتوسط في الجماعة الاولى ١٤ سنة وفي الثانية ١٦ سنة وهذا يعنى أن الاتباع أقل سنا من المؤسس وكان ثلثا الاعضاء من القرى والمدن الصغيرة وانتقلوا الى القاهرة والاسكندرية من أجل الالتحاق بالعمل أو المعاهد التعليمية وكل واحد منهم يعيش اما بمفرده أو مع زملائه، ومعظم الاعضاء كان أباؤهم يعملون كموظفين حكوميين(شهادات متوسطة) وكان تعلم الابناء أعلى من الاباء، ومن تخرج منهم يعمل في وظائف حكومية. أما الطلبة فكانوا في كليات لاتقبل أقل من ٨٠٪ في الثانوية العامة. اما عن الوسط الاسرى لهم فهو أن نصف الاعضاء يعانون من توتر عائلى والبعض فقد أحد والديه. وتتفق كلا الجماعتين في تكوين نظام لمراقبة الاعضاء وكانت تأمر الاعضاء بترك الوظائف وهجرة المجتمع حتى تصبح الجماعة هي العالم الكلى لاعضائها وكان هناك التهديد بالفصل من الجماعة والايذاء البدنى للاعضاء وقد تعرض الكثيرون للتعذيب البدنى.(٤٩)

وتكونت الجماعتان في وقت واحد ومع هذا كانت كل واحدة مستقلة عن الاخرى، وفي عام ١٩٧٤ علمت كل منهما بوجود الاخرى وقامت محاولة لتوحيد جهودهما ولكنها فشلت بسبب الزعامة حيث أن شكرى مصطفى كانت له الكلمة الاولى وكان له مكان مسيطر على كل شيء في جماعته حتى على أمور الزواج والطلاق بين افراد الجماعة. وكان اعضاء الجماعة يعتبرون له سلطة حتى على أمور الدين والعبادة ومع مرور الوقت اصبح من حقه اصدار حتى أحكام الاعدام على اعضاء الجماعة وحتى بعد أسابيع من شنقه لم يصدق الكثيرون أنه مات.

اما عن موقفهم الفكرى فيتلخص في الآتى:-

(أ) الموقف من المرأة : لم تقبل جماعة صالح سرية عضوية المرأة للجماعة في حين أن شكرى مصطفى يقبل ذلك وكان يكاد يمنع الاختلاط مع النساء في الاماكن العامة، دعوة المرأة الى المنزل وعدم العمل. والاسرة في نظرهم لاتقوم على الاستقلال والمساواة.

(ب) الموقف الاقتصادى : لم يكن لديهم فكر اقتصادى وعندما ينحرفون عن التنظيم الاجتماعى عن المجتمع نجد أن فكرهم خليط غير متجانس من أفكار أخرى وهم يستعملون تعبيرات بدون دلالات محددة. ويعتبر بعضهم ان نجاح تجربة ماوتسى تونغ في الصين راجع الى الهامه بالاسلام ومن الموقف الاقتصادى يقيمون خليطا من اشتراكية حزب العمل البريطانى مع اشتراكية عبد الناصر.

(ج) الموقف السياسى : يقولون ان الحاكم لابد ان يكون شابا دون أن يقولوا السبب في ذلك ودون أن يوضحوا الطريقة في اختيار هذا الرئيس أو طريقة استشارة اعضاء المجتمع. وتكلموا عن التفويض الاعلى لقائد الجماعة وعدم مناقشته وضرورة طاعته العمياء.

(د) الموقف من رجال الدين والازهر : ينظرون الى العلماء على أنهم مجرد موظفين لدى الدولة وتصل الهجمية بالبعض الى القول بأنهم ببغاءات المنابر وينظرون في البعض الى وصفهم بالانتهازية والنفاق. وعندما قررت الجماعة الصدام مع الحكومة اختارت وزيرها د. محمد حسين الذهبى وكان اعدامه تعبيرا عن عداء الجماعة للمؤسسات الدينية الرسمية في مصر. وينظر علماء الجماعة الى علماء الازهر على أنهم عقبة أمام تطبيق الاسلام الصحيح. أما موقف هذه الجماعة من الاخوان المسلمين يبدو مختلفا، فهم يعتبرون حسن البنا من الرواد وتأثر اعضاء جماعة صالح سرية بأدبيات الاخوان خاصة كتابات حسن البنا وسيد قطب، ويهاجم أعضاء هذه الجماعات أفكار المنادين بفصل الدين عن الدولة خاصة على عبد الرازق.

(هـ) هدفا الجماعتين الرئيسيان هو قلب نظام الحكم

وليس المقصود النظام السياسى فقط، بل النظام الاجتماعى والخلاف بينهما فى طريقة التنفيذ. تعتمد جماعة صالح سرية على المواجهة لاسقاط النظام وذلك من خلال التدريب الشاق على الاسلحة والتسلل الى الشرطة والقوات المسلحة واعداد دراسات مفصلة عن السلوك والروتين اليومى للرتب والقادة الاخرين وعمل خرائط عن الاماكن الاستراتيجية فى العاصمة. واعداد البيانات التى ستذاع من وسائل الاعلام.

ولكن جماعة التكفيروالهجرة كانت تعتمد على تغير كل المؤسسات الاجتماعية لان كل افراد المجتمع فاسدون والتغير يبدأ من القاعدة التى هى كل المجتمع وبعد اجراء التغير فى الناس يتحرك التنظيم لاسقاط الحاكم نفسه ولقد اصطدمت جماعة صالح سرية بالدولة سنة ١٩٧٤، ولكن جماعة التكفير والهجرة اصطدمت بالدولة فى سنة ١٩٧٧.(٥٠)

٥ - خاتمة

بينا فى هذا البحث كيف ان «التطرف» ظاهرة عامة تصيب كل المجتمعات الشرقية منها والغربية. كذلك بينا أن ظهور هذه الظاهرة يرجع اساسا لابتعاد «الواقع» عن «المثال» وغياب التحديد الواضح «للهوية الحضارية» هذا بالاضافة الى التفاوتين الاقتصادى والاجتماعى والبحث عن «مخلص» للازمة الشخصية والمجتمعية.

ولايمكن فهم التطرف - خاصة مايعرف بالدينى - الا بفهم طبيعة التنظيمات الدينية التى هى «مخاض» لهذا الفكر. فمن خصائص هذه التنظيمات ان تفرض على اعضائها طريقة معينة فى الحياة تهدف الى النقاء الخلقى والروحى، وفى نفس الوقت الاحساس بالهوية والذاتية والتمايز. وغالبا مايتقبل الافراد هذه «الاوامر» بدون مناقشة. اكثر من هذا، فان المتطلبات المفروضة من قبل هذه التنظيمات على الاعضاء تؤثر بشكل مباشر على الشخص بأكمله، فقد يطلب من العضو الذى ينتمى الى تنظيم دينى ان «يضحى» أو يتنازل عن حريته الشخصية فيما يتعلق بممتلكاته المادية أو مشاعره أو واجباته الاسرية أو الاستمرار فى عمل مستقر او الامتناع عن بعض المتع الحسية. كذلك قد يطلب من العضو أن يعيد تصوره لعالمه النفسى وتصوراته الفكرية. وفى بعض الاحيان نجد ان هذه الاوامر المفروضة على الفرض قد تبلغ مداها. ولهذا يفرض التنظيم من العضو الانسحاب أو العزلة من الحياة الاجتماعية. وعندما يصطدم هذا التنظيم بالنظام القائم فان الاوامر قد تفرض على الفرد اعدامه «والعصيان» والعمل على قلقلة النظام القائم، ومن ثم استخدام العنف لاهداف دينية أو سياسية. والحق اننا لانجد مثل هذا الالتزام الا فى التنظيمات الدينية أو بعض التنظيمات السياسية خاصة السرى منها.

وتمثل القيادة الدينية لهذه التنظيمات عنصرا هاما واساسيا فى تحديد درجة التطرف ومداه. فالملاحظ ان هذه القيادة قائمة على اساس «كرزماتى» أى «سلطة ملهمة». وهنا تكمن الخطورة، فالقائد الذى يتصف بهذه الصفات الكرزمائية - سواء ادعاها هو بنفسه او اضفاها الاعضاء والاتباع عليه - يتطلب الطاعة العمياء من اتباعه. وغالبا ماتكون اتجاهات هؤلاء القادة معادية للنظام القائم، اما لطبيعتهم الثورية، أو لما يعتنقونه من افكار وبرامج تتسم «بالراديكالية» أو لان تجربتهم الشخصية مع النظام القائم قد تميزت بالتحدى والمطاردة والتعذيب. كل هذا جعل هؤلاء القادة فى موقف «مواجهة» ان لم يكن «خصومة» و «عداء» من النظام القائم، ومن ثم يعملون على حث الاتباع الى «المواجهة» التى غالبا ماتلجأ الى العنف فى مواجهة قوى النظام القائم.

أما عن الاعضاء الذين ينتمون الى هذه التنظيمات والذين يتصفون فيما بعد «بالتطرف» فأغلبهم من «الشباب الحائر» الذى يبحث عن «بديل» يحقق له ذاتيته ويحقق له الراحة النفسية فى مستقبل أفضل. ففى مقابل جموع الشباب الذى وجد «البديل التطرفى» مبعدا له الانحلال الخلقى والمخدرات والجرى وراء الفكر العلمانى والتغرب، نجد جماعات التنظيم الدينى تحاول تقويم التراث الدينى «كمحدد» للهوية الشخصية «ودافعا» للسيطرة على مقاليد القوة فى المجتمع «وناقدا» للوعى الكاذب الذى عرضه الاتجاهات العلمانية والالحادية فى المجتمع. ان انتماء هؤلاء الاشخاص لهذه التنظيمات يحقق، اذن، مايفتقده أو يبحث عنه هؤلاء الشباب من انتماء وعلاقات بديلة افتقدوها فى أسرهم ومجتمعاتهم.



المصدر : قضايا فكرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

ولقد ظهرت الافكار الدينية - والتى وصفت فيما بعد بالتطرف - فى المجتمع المصرى كنتيجة تلقائية للتطرف العلمانى والمظهرى الذى اصاب المجتمع المصرى فى بداية هذا القرن، وحاولت الجماعة الدينية - الاخوان المسلمون - تغيير الواقع الاجتماعى نحو المثال الدينى. وقد لجأت هذه الجماعة - مثلها فى ذلك مثل الجماعات السياسية فى ذلك الوقت - الى استخدام العنف عندما اصطدمت بالنظام أو عندما احس النظام بخطورتها. واستمر هذا الاتجاه - الارتباط بين الحركة الاصلاحية واستخدام العنف لتحقيق التغير أو المجتمع المنشود - حتى يومنا هذا وفى الازنة الاخيرة - خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأ العامل الدينى فى الظهور بعد حالة الكمون الى حالة الشكل المظهرى(اللحية - الحجاب.. الخ) وقد عملت القيادة السياسية فى تلك المرحلة على «استثمار» هذا الدافع الدينى لدى الشباب لتصفية التطرف الشيوعى فى الجامعات الا أن هذه التنظيمات الدينية أخذت تنمو بمعدلات سريعه، وظهر فى الساحة المصرية بعض القيادات الدينية للاخوان بعد الافراج عنهم من المعتقلات، كذلك بروز بعض التنظيمات الجديدة التى عملت قياداتها على تجنيد الشباب من اجل تغير «الواقع الجاهلى» والحكم بما أنزل الله من شرائع. وخرج من هذا المعسكر تنظيم الفنية العسكرية(١٩٧٤) والتكفير والهجرة(١٩٧٧) وتنظيم الجهاد الذى قضى على رئيس الجمهورية ١٩٨١.

ان المجتمع المصرى المعاصر مازال يحمل فى طياته نفس الظروف والاسباب التى خلقت هذا الفكر وهذه التنظيمات. أكثر من هذا فان نتائج الانفتاح الاقتصادى والازمة الاقتصادية، وتراجع فرص العمل فى الدول النفطية - كل هذا جعل من المشكلة الاقتصادية اكثر وضوحا - وهى فى نظرنا من العوامل الهامة المعجلة بظهور هذه التنظيمات. كذلك فانه الى الان هناك «تميع» للهوية الحضارية للمجتمع المصرى. فالشباب القابل للتشكيل يرى، ازدواجية قيمية من حيث التناقض بين ما يأمر به الدين وبين مايراه من مظاهر النساء فى الشارع المصرى - ووسائل الاعلام ورجال الفكر والذين يكتبون عن الشباب المنحرف والمتعصب والمتطرف والارهابى والى الان لم تبذل أى محاولة جادة لعرض اتجاهات لشباب نحو هذه الظواهر.

المراجع

(١) انظر : محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف : الأسباب والعلاج، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.
(٢) سعد الدين ابراهيم، مصر تراجع نفسها - القاهرة : دار المستقبل العربي سنة ١٩٨٣، ص : ٥
(٣) أحمد كمال أبو المجد، التطرف غير الجريمة والتشخيص الدقيق، مجلة العربي ١٩٨٢، العدد ٢٧٩، ص : ٣٦ - ٤٠. انظر ايضاً عبد العزيز كامل "القمع سبب للتطرف وليس علاجاً له "مجلة العربي، المرجع السابق ص ٤٨ - ٥١.
(٤) احمد كمال ابو المجد، «التطرف غير الجريمة والتشخيص الدقيق مطلوب» مجلة العربي سنة ١٩٨٢، العدد ٢٧٩، ص ٣٦ - ٤٠.
(٥) المرجع السابق.
(٦) انظر محمد الغزالي «حذار من التدين المغشوش» مجلة العربي، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٣، عبد العزيز كامل «القمع سبب للتطرف وليس علاجا له» مجلة العربي، مرجع سابق ص ٤٨ - ٥١.
محمد فتحي عثمان، «الوسيط الغائب بين الشباب والسلطان» مجلة العربي مرجع سابق ص ٥٦ - ٥٧.
(٧) يوسف القرضاوي، «علامات للتطرف الديني» مجلة العربي، مرجع سابق، ص ٣٢ - ٣٥.
(٨) احمد كمال ابو المجد، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٣٩.
(٩) المرجع السابق.
(١٠) خالد محمد خالد، «اسباب اربعة للتطرف» مجلة العربي، مرجع سابق، ص ٥٢ - ٥٥ لمزيد من التفاصيل عن ارتباط العنف بالتيارات السياسية في مصر انظر :

محمود متولي، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، القاهرة : دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٥.
لطفي المراغي، قضية الاغتيالات السياسية، القاهرة، مطبعة الرياض، ١٩٨٥.
عادل حموده، اغتيال رئيس : بالوثائق اسرار اغتيال أنور السادات، القاهرة : دار سينا للنشر، ١٩٨٥.
See : Mitchell, M, The society of Muslim Brethren, London : Oxford University Press, 1969.

انظر ايضا ماكتب عن هذه الحركة :
زكريا سليمان بيومي، الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨، القاهرة : مكتبة وهبه، ١٩٧٩.
رءوف شلبي، الشيخ حسن البنا ومدرسته «الاخوان المسلمون»، القاهرة : دار الاعتصام ١٩٧٨.
شوقي زكي، الاخوان المسلمون والمجتمع المصري، القاهرة : مكتبة وهبه ١٩٥٤.
اسحاق موسى الحسيني، الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية الحديثة، الطبعة الاولى ١٩٥٦.
جابر رزق، مذبحة الاخوان في ليمان طره، القاهرة : دار الاعتصام، ١٩٧٩.
جابر رزق، مذابح الاخوان في سجون ناصر، القاهرة : دار الاعتصام، ١٩٨٠.
لجنة كتب قومية، جرائم عصابة الاخوان، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.
(١٢) عصام الدين العريان «المد الاسلامي في الجامعات في القرن الرابع عشر» مجلة الدعوة العدد ٥٥ نوفمبر ١٩٨٠ ص ٧٢ - ٧٤.
انظر ايضا :
مصطفى فرغلي، رأي في الجماعات الاسلامية مجلة الدعوة : العدد ٣٨ لسنة ١٩٧٩ : ص ٤٥.
(١٣) يوسف القرضاوي، «صحوة الشباب الاسلامي» مجلة الامة العدد العاشر، اغسطس ١٩٨١ ص ٦ - ٧.
(١٤) المرجع السابق.
(١٥) المرجع السابق.
(١٦) المرجع السابق.
(١٧) مصطفى فرغلي، رأي في الجماعات الاسلامية مرجع سابق، ص ٤٥ وما بعدها.
(١٨) المرجع السابق.
(١٩) المرجع السابق.



المصدر : قضايا فكرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

(٢٠) خالد محمد خالد «اسباب أربعة للتطرف» مرجع سابق، ص ٥٢.
(٢١) المرجع السابق.
(٢٢) لمزيد من التفاصيل عن الحركات الدينية المتطرفة التى ظهرت فى العالم الاسلامى انظر.
محمد عمارة، تيارات الفكر الاسلامى، القاهرة : دار الهلال ١٩٨٢.
محمد جابر عبد العال، حركات الشيعة المتطرفة واثرهم فى الحياتين الاجتماعية والادبيةلمدن العراق أبان العصر العباسى الاول القاهرة : مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٤.
محمد مال الله، الشيعة وتحريف القرآن، بيروت : دار الوعى الاسلامى، ١٩٨١.
أحمد علوش، الجمعية الماسونية حقائقها وخفاياها. القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦.
خضر حمد، هذه هى الماسونية فاقتلوا جذورها. القاهرة : دار الاعتصام ١٩٨٠.
محسن عبد الحميد، حقيقة البابية والبهائية. بيروت : منشورات المكتب الاسلامى ١٩٦٩.
محب الدين الخطيب، البهائية القاهرة : المطبعة السلفية، ١٩٧٣.
احمد الجبالى : البهائية فى الماضى والحاضر. الاسكندرية : المركز العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
على رشدى، الحكم على البهائية. القاهرة المطبعة السلفية، ١٩٣٢.
عبد الله النورى، البهائية سراب. القاهرة : دار الاعتصام، ١٩٧٠.
محمد الخضر حسين، القاديانية. القاهرة : سلسلة البحوث الاسلامية ١٩٧٠.
انور الجندى، القاديانية خروج عن النبوة المحمدية. القاهرة دار الاعتصام، ١٩٨٣.
سليمان الحلبى، طائفة النصرية تاريخها وعقائدها. القاهرة المطبعة السلفية ١٩٧٩.
عبد الحميد مهدى العسكرى، العلويون أو النصيرية، تونس : شركة الشماع للنشر، ١٩٨٠.
(٢٣) المرجع السابق، ص ٥٥.
(٢٤) المرجع السابق.
(٢٥) المرجع السابق، ص ٥٣.
(٢٦) المرجع السابق ص ٥٣ - ٥٤.
(٢٧) سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص٣٩ - ٥٠.
(٢٨) المرجع السابق.
(٢٩) المرجع السابق.
(٣٠) المرجع السابق.
(٣١) المرجع السابق.
(٣٢) عصام الدين العريان «المد الاسلامى فى الجامعات..»، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٤.
انظر ايضا فرج فوده «التطرف السياسى - الدينى فى مصر» مجلة فكر الدراسات والابحاث العدد ٧ سنة ١٩٨٥، ص ١١ - ٢٦ -
ندوة التطرف السياسى الدينى فى مصر، المرجع السابق عدد ٨ ديسمبر ١٩٨٥ ص ٣١ - ١١١.
(٣٣) مجلة المصور «حوار حول العنف والتنظيمات السرية فى مصر» العدد ٢٩٨٤ - ديسمبر ١٩٨١.
(٣٤) المرجع السابق.
(٣٥) المرجع السابق وظهرت العديد من المقالات التى تناقش فكرة هذه الجماعات أو تدعو الى تفهم مشاكلهم والحوار معهم. انظر : الجرائد والمجلات المصرية عقب اى حادث عنف أو ظهور تنظيم دينى جديد.
(٣٦) المرجع السابق.
(٣٧) المرجع السابق
(٣٨) المرجع السابق.
(٣٩) المرجع السابق.
(٤٠) المرجع السابق.
(٤١) المرجع السابق.
(٤٢) المرجع السابق.
(٤٣) المرجع السابق.



المصدر : قضايا فكرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

عرض لكتاب:

النزاع الديني في مصر: الأزمة والصراع الأيديولوجي في السبعينات

للدكتور نادية رمسيس فرح

تعليق : غادة الحلواني

في مقدمة كتابها «النزاع الديني في مصر..»، تشير د.نادية فرح الي أن المحاولات التي سعت للكشف عن أسباب هذا النزاع الديني جاءت مبتسرة وجزئية، وانها وان كانت تفيد في فهم بعض الشروط الخاصةالتي ساعدت علي تفجر الظاهرة. الا انها ليست كافية لتقديم تفسير كامل ودقيق.ومن هنا استقرت الباحثة علي المنهج البنيوي لدراسة صعود المد الديني والنزاعات المصاحبة له، حيث يأخذ ذلك المنهج في اعتباره بالتفاعلات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية المسئولة عن سلسلة الحوادث التي تم تصنيفها تحت عنوان «النزاع الديني».

بدأت د.فرح بمناقشة الأسباب الرئيسية التي فجرت ظاهرة العنف الديني وهي :

- تفاقم أزمة الهوية بعد هزيمة ١٩٦٧
- استخدام الصفوة الحاكمة الاسلام كأداة للشرعية
- غياب الديمقراطية
- ازدياد التفاوت الاقتصادي خلال السبعينيات.

أبدت الباحثة اهتماما خاصاً بقضية أزمة الهوية، فعرضت لآراء بعض المثقفين المصريين الذين يرون أن انتشار التدين في مصر بعد حرب ١٩٦٧ قد جاء كردة فعل للهزيمة، خاصة مع انهيار أيديولوجية القومية العربية وارجاع النظام الحاكم الهزيمة الي نقص الحماسة الدينية وغياب التماسك الأخلاقي. نتيجة لذلك بدأت أزمة الهوية في التفاقم وانتقلت من المستوي العام الي المستوي الفردي لتجد تجليها في ازدياد التوجه نحو الدين.

واذا كان هؤلاء المثقفين قد طرحوا اشكاليتهم في صيغة السؤال «لماذا تتجه الجماهير نحو الدين بالذات ؟» فان د.فرح تري في هذا الطرح تحجيما للظاهرة بوضعها فقط علي الصعيد الثقافي – الايديولوجي. ومن ثم تطرح اشكالية بديلة تعطي للسياسي أهميته بصياغتها القضية في سؤال هو «لماذا هيمن الاتجاه الاسلامي علي الساحة السياسية بعد هزيمة ١٩٦٧ ولم ينجح أي اتجاه آخر في تحقيق نفس القدر من الهيمنة؟».

للاجابة عن السؤال السالف قامت الباحثة بتتبع المنعطفات الأكثر أهمية في الفترة منذ ١٩٦٧ وحتي ١٩٧٧ وتأثير التيار الاسلامي بفصائله المختلفة فيها. وبجرد الأحداث السياسية لتلك الفترة توصلت الباحثة الي أن التيار الاسلامي لم يكن فاعلاً مؤثرا في أحداث ماقبل ١٩٧٧، فالمظاهرات الجماهيرية التي خرجت لتثني عبد الناصر عن قراره بالتنحي لم تكن مصبوغة بأية صبغة دينية، ومظاهرات الطلاب في فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ كانت في جوهرها احتجاجاً علي الأحكام المخففة التي صدرت بحق القادة العسكريين المسئولين عن الهزيمة وجاءت حركة الطلاب والعمال لتطالب بتحرير سيناء وحل المشكلات الاقتصادية. ومن هنا تصل د.فرح الي أن تلك الأحداث لم يكن لها أدني علاقة بالاخوان المسلمين، الفصيل الأساسي في التيار الديني، وانما تمت تحت قيادة تحالف من الاتجاه الوطني القومي والاتجاه الشعبوي واليساريين.

ولكي تؤكد الباحثة هذه الاستنتاجات عادت مع التاريخ المصري الي الفترة التي أعقبت ثورة ١٩٥٢ لتدرس موقع الاسلام والاخوان المسلمين خلال حكم عبد الناصر. وفي شأن تلك الفترة تري د.فرح أن السنوات الخمس الأولي للحكم بعد ١٩٥٢ لم تؤد الي تحول ايديولوجي عنيف، حيث نجح الضباط الأحرار في



المصدر : قضايا فكرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

ادماج الاتجاهات الايديولوجية الأساسية في الاتجاه العلماني لاضفاء صفة علمانية علي الدولة. لكن ذلك السلوك جاء علي حساب الجانب الديمقراطي في العملية السياسية، ففي الوقت الذي استخدم فيه النظام الايديولوجية الاسلامية لاضفاء الشرعية علي سياساته، لم يعط الأخوان المسلمين، وكذلك بقية الأحزاب، اليسارية منها والليبرالية، حق العمل السياسي.

وتمضي الباحثة في تأكيد تصورها من خلال توضيح ماتقصده «بالشرعية» حيث تري أن السلطة تظل دائما بحاجة الي قاعدة اجتماعية واجماع من دائرة الصفوة والمسئولين علي تنفيذ قواعد محددة، وعلي ذلك يمكن للشرعية أن تستند الي مؤسسة بيروقراطية في بعض الأحيان، والي كاريزما قوية في أحيان أخري، أو الي نظام تقليدي في أحيان ثالثة. وبقراءة سريعة في المفهوم نجد أن د.فرح تتبني نظاما مفاهيميا مركبا، فهي تلجأ الي التحليل الفيبري (نسبة الي فيبر) ومفاهيمه الرئيسية، مثل : الصفوة، الشرعية، البيروقراطية، الكاريزما، النظام التقليدي، وان كانت تدمجها في تحليل بنيوي ماركسي التوجه، حيث يظهر بوضوح تأثرها بأفكار بولانتزاس حول الهيمنة الأيديولوجية والتعبئة. اذ تقول في معرض حديثها عن استخدام نظام يوليو للايديولوجيا الاسلامية كأداة للهيمنة وتعبئة الجماهير حولها، ان التعبئة «تهدف الي خلق قاعدة اجتماعية تعمل علي دعم سياسة النظام، وهذه القاعدة الاجتماعية أبعد ماتكون عن السلبية، فهي تتحرك بنشاط لارساء سياسة النظام وايقاع الهزيمة بالمجموعات الأخري. وتؤدي هذه العملية الي تثبيت هيمنة النظام أيديولوجيا علي المجتمع».

علي أساس من هذا الموكب المفاهيم (الشرعية – التعبئة – الهيمنة) تقرأ د.فرح الخريطة الاجتماعية – الاقتصادية والتحولات الأيديولوجية للنظام المصري كي تفسر عملية صعود التيار الاسلامي في السبعينيات. ففي نهاية الستينيات – حسبما تري الباحثة – أدي ظهور التوترات الاقتصادية، التي نتجت عن تآكل سياسة تصنيع بدائل الواردات، الي انقسام النخبة الحاكمة. ولقد برز توجهان أساسيان : جناح ناصري يساري يري أن الحل الوحيد لأزمة الاقتصاد المصري والمشكلات السياسية التي يواجهها النظام هو تعميق رأسمالية الدولة، وتمتين الصلات مع الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي، وتحرير سيناء من خلال العمل الدبلوماسي أو العسكري. وجناح يميني يري أن حل هذه المشكلات يكمن في اطلاق اليات السوق، والتخلص من القطاع العام وانهاء العلاقات القائمة مع الاتحاد السوفيتي، وتشجيع رأس المال الخاص، والتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، وعقد اتفاقية سلام مع اسرائيل، والتحلل من العلاقات مع العرب، والتركيز علي المشكلات الداخلية والنمو الاقتصادي. ولقد حسم هذا الصراع موت عبد الناصر وتولي السادات الحكم ليقود البلاد تحت راية الجناح اليميني.

كان تولي السادات فاتحة لظهور الصفوة الجديدة، التي طالبت باتباع استراتيجية الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وكان اختيارها لهذا النموذج الاقتصادي يتطلب احداث تغيير كامل في بناء علاقات القوة. ولهذا كان علي النظام الجديد أن يخطو خطوتين أساسيتين :

١– تأسيس طبقة مسيطرة جديدة

٢– القضاء علي تحالف القومويين / الشعبويين

ولقد استخدم النظام الأيديولوجيا الاسلامية لتنفيذ هذه المهام، أي أن الدعوة الدينية التي أطلقها السادات كانت تستهدف :

المصدر : قضايا فكرية

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

١- صياغة طبقة مسيطرة واحدة متلاحمة أيديولوجيا

٢- توسيع قاعدة المساندة للنظام

٣- وضع برنامج سياسي واضح مميز

٤- تشويه وعزل القوي المضادة، عن طريق وصمها بالالحاد، وبذلك يتم تنفير المجتمع منها ونفض جماهيرها من حولها.

من هنا انطلق نظام السادات في عملية تعبئة ايديولوجية واسعة ذات طابع اسلامي، وذلك من خلال ابراز شبح متوعد يهدد المجتمع المصري المسلم، ذلك الشبح الذي يتمثل في مؤامرات الأقباط والاشتراكيين واليهود والعالم المسيحي ككل ضد المسلمين. وعلاوة علي ذلك حاول النظام استخدام الشريعة الاسلامية كأداة شرعية للهيمنة. وبالطبع كان من نتيجة ذلك أن بدأت تتوتر العلاقة بين الجماعتين المسلمة والقبطية.

ولكي يؤكد السادات هذا التوجه قام في سبتمبر ١٩٧١ باجراء استفتاء رسمي علي جعل الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وأقر ذلك في الدستور الدائم الجديد، كما قام من ناحية ثانية باطلاق سراح الاخوان المسلمين من السجون. ولقد أدت هاتان الخطوتان الي احداث تقارب بين البيروقراطية الساداتية والجماعات الاسلامية المحافظة المعبرة عن مصالح النخبة التجارية، وأثرياء المزارعين، وشرائح من الطبقة المتوسطة، وملاك الأراضي الزراعية.

لم يكن لليسار المصري، كما تري الباحثة، القدرة علي مواجهة تلك التوجهات الساداتية، حيث كان اليسار ككل في حالة دفاعية منذ عام ١٩٧٣، فاذا كانت الحركة الطلابية ١٩٧٢ - ١٩٧٣ قد حولت الاهتمام الشعبي من الخطر المزعوم الذي يتهدد الاسلام الي التهديد الحقيقي الذي تمثله اسرائيل، فان النظام استطاع تدمير الأثر الذي أحدثته هذه الحركة من خلال حملة اعتقالات واسعة للقوي الوطنية - الشعبية، كما أسهمت حرب أكتوبر في ازدياد شعبيته. وعلي الرغم من استمرار مظاهرات الطلبة والعمال حتي عام ١٩٧٧، الا أن اليسار لم يكن قادرا علي تنظيم صفوفها أو ترسيخ وجوده وسط الطبقة العاملة.

من ناحية ثانية، ترصد الباحثة آثار التحولات الاقتصادية وتسييد اقتصاد السوق وقوانين الانفتاح، علي نمو التيار الاسلامي. فازدياد التضخم والبطالة نتيجة لتلك التحولات قد أدي الي خلق حالة توتر اجتماعي شديدة الحدة. تجلي ذلك في المظاهرات الواسعة التي ماجت بها القاهرة عام ١٩٧٥ احتجاجا علي التضخم وزيادة التفاوت في الدخول وسياسات القمع والقهر. ولمواجهة هذا التمرد، عمد النظام مرة أخري الي اللجوء الي القوي الدينية حيث سمح للأخوان المسلمين في يوليو ١٩٧٥ باعادة اصدار جريدتهم. كما لجأ من ناحية أخري، الي تمرير قانون من خلال الأزهر يسمح له بضرب الحركة اليسارية، وهو قانون الردة الذي يقيم الحد علي من تحول عن الاسلام بعد اعتناقه. ولقد وصل الأمر ذروته في ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، عندما انطلقت مظاهرات الخبز وعمت جميع انحاء مصر. واتهم السادات قوي اليسار باثارة هذه الاضطرابات وقام بحملة اعتقالات واسعة. وبهذا تم له القضاء علي حركة اليسار لتخلو الساحة السياسية تماما أمام الجماعات الاسلامية.

تفرد الباحثة قسما هاما من كتابها لتتبع علاقة التيار الاسلامي بالنظام فعلي حد قولها، كان اليمين الاسلامي المحافظ أحد أقسام الكتلة المهيمنة التي نظم السادات صفوفها. ولقد أثمرت استخدامات النظام للأيديولوجيا المتأسلمة في نشوء العديد من الصدامات بين

المسلمين والأقباط وصلت ذروتها في نوفمبر ١٩٧٢ وهي الأحداث المعروفة باحداث قرية الخانكة وتقدم د.فرح تفسيراً جديداً بالاهتمام لظاهرة النزاع الديني في مصر السبعينيات اعتمادا علي مفهوم خاص للصراع الاجماعي. فالباحثة تري أن النزاع الديني في مصر يشكل جزءاً من ظاهرة أوسع هي الصراعات عبر الطبقية اذ يمكن لهذه الصراعات أن تأخذ أشكالا متعددة، عرقية أو عنصرية أو لغوية أو دينية. ولكي تكتمل شروط تحول النزاع الديني الي صراع إثني لابد من وجود أقلية خاضعة علي جميع المستويات، سواء الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، كما يتطلب ذلك حدوث تفاعلات ثقافية عدائية بين الأغلبية والأقلية. وتحدد الباحثة ثلاث حالات لعلاقة الصراع الإثني مع الصراع الطبقي.

الحالة الأولي : ويتداخل فيها الانشقاق الإثني مع الانشقاق الطبقي. ففي حالة ازدياد الفجوة الاقتصادية بين الطبقات، نتيجة لأسلوب معين في التنمية، يمكن للصفوة ان تستخدم التوترات الاثنية كأداة لادارة الصراعات الطبقية، حيث تتوزع الانفعالات العرقية وفقا لخطوط طبقية.

الحالة الثانية : قد يؤدي أسلوب التنمية المتبع الي حدوث تطور لا متكافئ، تزدهر معه أقاليم معينة، ويصيب الركود والتخلف أقاليم أخري. ويؤدي تطابق الانشقاق الاقليمي مع الانشقاق الاثني الي خلق شروط ينفجر معها صراع إثني حاد.

الحالة الثالثة : قد تنفجر الصراعات الدينية مع وجود انشقاق اثني لا يتطابق مع انشقاق طبقي أو اقليمي. وتري د.فرح أن النزاع الديني في مصر هو ناتج عرضي لصراع طبقي نشب بين الجماعات الاجتماعية التي لاتنتمي الي تكوينات عرقية مختلفة، وأدي ذلك الي تبني بعض التيارات لأيديولوجيات خاصة ذات طبيعة عدوانية تهدد حقوق الاقليات.

بالعودة الي علاقة التيار الاسلامي بالنظام نجد أن الاسلاميين، متحالفين مع السادات، حاولوا اثارة نزعات دينية طائفية لدي الجماهير. ولقد استفاد طرفا التحالف (الاسلامي - الساداتي) من تلك الممارسات طوال الفترة من ١٩٧١ الي ١٩٧٧. بيد أن الفترة التي أعقبت ١٩٧٧ اتسمت العلاقة بينهما بالتوتر، فلقد اتضح للاخوان المسلمين، بعد مظاهرات يناير ٧٧، ضعف الموقف السياسي للنخبة البيروقراطية، ومن ثم فقد قرروا القيام بمناورات مستقلة عن النظام في محاولة منهم التعبير عن أيديولوجيتهم الخاصة والتعامل المباشر مع الجماهير. فبدأت مطبوعاتهم تعارض بعض سياسات النظام خاصة معاهدة كامب ديفيد، وذلك في اطار استراتيجية مزدوجة

١- ترهيب النظام عن طريق دعم والدفاع عن الهجمات الارهابية التي قامت بها الحركات الاسلامية الجديدة

٢- تبني مطالب الشعبويين - القوميين المعارضين للنظام لاستثمار شعبيتهم.

تشير د.فرح من ناحية ثانية الي أن خطر النزاع الديني قد ازداد بظهور الجماعات الاسلامية الجهادية الجديدة. وتربط الباحثة بين الأصول الاجتماعية لأعضاء تلك الجماعات وخصائصهم العقائدية، فتري أنهم ينتمون أصلا الي فئات برجوازية صغيرة معادية بشدة لسياسات النظام. ولصغر سن أعضائها وميلهم الي العنف (وهي سمة مميزة للشباب) وتشددهم الأخلاقي المثالي، اتجهت هذه الجماعات الي العنف كوسيلة للاطاحة بالنظام والصدام مع الأقباط. ويتضح ميل الجماعات المشار اليها الي



العنف الديني في حرق الكنائس، تلك العمليات التي بدأت منذ عام ١٩٧٤ واستمرت حتي نهاية السبعينيات. ويبرر أعضاء الجماعات تصرفاتهم العدوانية بأن الأقباط يعتنقون ديانة مخالفة ومن ثم فهم يحاولون منع تحول مصر الي دولة اسلامية، وأن الكنيسة تحاول بشتي الطرق العدوانية تحويل المسلمين عن دياناتهم.

من ناحية أخري، أخضعت د.فرح المجتمع القبطي في مصر للتحليل حتي تكتمل صورة النزاع الديني بطرفيها الاسلامي والقبطي. وفي ذلك تشير الي عامل هام كان له دوره في اعادة صياغة ملامح المجتمع القبطي المصري، ألا وهو تولي البابا شنودة الثالث. ففي رأيها أن انتخاب البابا شنودة قد سجل تغيرا كبيرا في هيراركية الكنيسة. ذلك أن راعي الكنيسة الجديد، وهو الحاصل علي تعليم عال، لديه درجة مرتفعة من الوعي السياسي، ورؤية أعمق وأكثر حداثة لدوره، وهو يختلف في هذا عن أسلافه من رجال الاكليروس المحافظين السابقين. وبتولي البابا شنودة أصبح هناك انقسام عميق في هيكل قيادة الكنيسة متطابق بدرجة أكبر أو أقل مع الانقسام الحادث في المجتمع القبطي ككل بين الجديد الراغب في التحديث والقديم المحافظ.

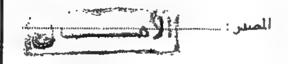
وبشأن العلاقة بين الكنيسة والدولة في السبعينات، تشير د.فرح الي مرحلتين. اتسمت الأولي بقدر من الهدوء والتفاهم، استعان فيها السادات بقيادة الكنيسة لاكساب تصرفاته بعض الشرعية، مثلما حدث عندما أعلنت الكنيسة موافقتها علي معاهدة كامب ديفيد. لكن حتي في هذه المرحلة لم يعط السادات للكنيسة أي دور سياسي. أما المرحلة الثانية فقد اتسمت بتوتر العلاقة واتهام البابا بالتآمر.

وحول موقع الجماعة القبطية في المجتمع المصري بوجه عام، تري د.فرح أن الأقباط لم يعيشوا في عزلة عن مجتمعهم اقتصاديا أو سياسيا أو جغرافيا، حيث يتواجدون في صفوف كل الطبقات الاجتماعية، الطبقة الوسطي، الطبقة العاملة، الفلاحين، لكن دورهم السياسي كان ضئيلا للغاية ولا يتوازي مع وجودهم العددي. ومن الناحية الأيديولوجية تجدهم

موزعين علي مختلف الايديولوجيات السياسية. وعلي الصعيد الثقافي، تؤكد الباحثة انتماء الاقباط الي الثقافة المصرية الواحدة غير مختلفين في ذلك عن المسلمين المصريين. من هنا يمكن أن نصل مع مؤلفة الكتاب الي قناعة مفادها أن مصر لاتحمل بذور الطائفية في أرضها، وانما هو صراع تجرته اتجاهات غير بعيدة عن العنصرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣



المجموعة الارهابية الحالية اكثر كفاءة من المجموعات السابقة الدولة تفتقد الخطة الشاملة للمواجهة

توقعت حدوث عملية الخليفة المأمون بعد فترة الهدوء المريبة رسالة العملية الأخيرة وصلت للناس ولم تصل للمسئولين !

تثير حوادث العنف الارهابية بدءا من الخازندار الى منشية البكرى . مرورا بحوادث الازبكية ونفق الهرم والشيخ ريحان العديد من التساؤلات حول تطور آليات هذه العمليات ومدى خطورتها على أمن النظام وامن المجتمع .

« الأهالى » تستضيف فى هذا الحوار الخبير الأمنى ومفتش المباحث الاسبق اللواء فؤاد علام ليشرح لنا



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ... ١٩٩٢

الوضع الامنى الراهن ويفسر العمليات الارهابية الاخيرة .

تصعيد العمليات الارهابية

□ سألناه في البداية عن الجديد في هذه العمليات فقال :

لا نستطيع القول بأن هناك جديد ، وانما يمكن القول أن هذه الحوادث تتطور وتأخذ الشكل الذى يقدره الارهابيون حسب ظروفهم واهدافهم .

كما أن هناك تصعيدا في العمليات الارهابية من حيث الاسلوب المستخدم والشخصيات المستهدفة والنتائج المترتبة على هذه الحوادث ، فلم يعد في حسابات الارهابيين أو اهتماماتهم ان يتحاشوا أو يقللوا من آثار عملياتهم على عامة الشعب ، بقدر اهتمامهم باحداث دوى كبير واهتزاز الأمن الداخلى بشكل عام .

□ وما هى اهدافهم في تصوركم ؟

هم يستهدفون الحكم بالدرجة الأولى والثانية والثالثة والأخيرة .

□ هل يوجد تطور في اليات تنفيذ العمليات الارهابية الأخيرة ؟

بالطبع يوجد تطور في تنفيذ هذه العمليات ، فهم يطورون التصميم بحسب اهدافهم التى يريدون تحقيقها ، ومن الواضح ان هناك تطورا في الآليات التى يستخدمونها ، فمنذ فترة استخدموا القنابل الموقوتة ، والآن هناك احتمال بلجوئهم الى وسائل التفجير اللاسلكى .

كما أنه واضح انهم يستخدمون كما ضخما من المواد المتفجرة حتى تكون نتائج العمليات مؤثرة وتصيب الرأى العام بالاحباط وترويع المواطنين

أيضا يوجد تطور في الاتجاه الاكثر عنفا والاساليب العلمية لاستخدام المواد المتفجرة .

أمن النظام وأمن المجتمع

□ هل يمثل هذا التطور خطرا على أمن النظام وأمن المجتمع ؟

- على الرغم من حدوث تطور بسيط في اسلوب المواجهة الامنية ، الا أنه اذا استمرت هذه المواجهة بما هى عليه منذ سنوات ، فان هذا يمثل بالطبع خطرا على أمن النظام وأمن المجتمع ، لان المواجهة الامنية بصورتها الحالية لا تؤدى إلا الى مزيد من التدهور الامنى الأمر الذى يشكل خطورة على كافة الاصعدة .

□ تكرار استخدام مادة TNT شديدة الانفجار وجهاز تفجير وميقاتى (تايمر) وكم كبير من المسامير هل يعنى تمتع الارهابيين بامكانيات تقنية وكفاءة عالية ؟

- ليس هناك شك في أن الأحداث الأخيرة تؤكد وجود تطور كبير في استخدام التكنولوجيا لهذه الادوات ، الأمر الذى يشير الى أن للمجموعات التى تعمل حاليا ارقى تدريبا واكثر كفاءة من المجموعات السابقة .

□ ولكن من أين يحصل الارهابيون على الاسلحة والمتفجرات ؟

- الحصول على الاسلحة والمواد المتفجرة ليس مشكلة ، فكما نعلم جميعا أن الصعيد لديه امكانيات كبيرة لشرائها بسهولة ، كما ان بعض هذه المواد يتم تسريبه من جهات امنية .

فوضى داخلية

□ ماذا يعنى عودة العمليات الارهابية بعد اختفائها لفترة طويلة ؟ وماذا يعنى استهداف المسئولين في النظام في حد ذاته ؟

العمليات الارهابية لم تكمن او تختفى ، لانهم كانوا يخططون لعملياتهم الكبرى الخاصة بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء ، وهى عملية تحتاج لوقت طويل ودقة كبيرة ، وهذا لا يعنى انهم كانوا في حالة كمون - للأسف الشديد - وانما كانوا في حالة اعداد وتخطيط .

وفي حديث مع مسئول كبير اخبرنى ان هناك هدوء في العمليات الارهابية ، وكان تقديرى له أنى اتوقع حدثا كبيرا في القاهرة وقد صدق حسى في ذلك .

أما استهداف المسئولين في النظام فهو رسالة للنظام ككل ، وتحريك لاهدافهم التى تسعى الى دفع المسئولين للانكماش والانهيار وإحداث فوضى داخلية ووجود فعل مخيفة للشعب كله .

وفي اعتقادى ان الرسالة وصلت للناس كلها ولم تصل للمسئولين .

□ هل هناك علاقة بين زيارة الرئيس الافغانى التى صدر عنها بيان يشجب الارهاب وتعهد بتطويقه والقبض على مخططيه و مدبريه وبين محاولة اغتيال رئيس الوزراء ؟

حوار :

محمد الصدق

- هناك احتمال بأن تكون العملية رد فعل للتصريحات التى صدرت ، وقد تكون حدثت بالصدفة ، ولا يمكن الجزم بذلك ، لان هذه العملية تحتاج لوقت وتخطيط ودراسة وتنفيذ ، ليس اقل من شهرين او ثلاثة اشهر ، ومن المحتمل ان تكون العملية مدروسة منذ فترة ويتم تأجيلها لحين انتهاء زيارة الرئيس الافغانى ، وسوف يظهر ذلك من اعترافات المتهمين عندما يتم القبض عليهم .

اجراءات وقتية

□ عقب كل حادث تتخذ عدة اجراءات ، وفي الحادث الأخير تقرر انشاء جهاز للكشف عن السيارات المتوقفة بالطرق . فما تعليقكم على هذه الاجراءات الوقتية ؟

خطة الأمن يجب أن تكون دائمة وثابته ولها استراتيجيتها الواضحة ، أما اتخاذ بعض الاجراءات الوقتية في ظروف معينة فمعنى ذلك ان علينا ان ننتظر الحوادث لنبنى على اساسها الخطط ، والمفروض أن يكون لدى الأمن خطته الثابته واستراتيجيته الواضحة في مواجهة الارهاب بصفة عامه ، وتعليقى على انشاء جهاز للكشف عن السيارات المتروكة في الشوارع هو ان هذا اجراء مؤقت ، والمفروض ان يكون هناك دراسة شاملة لتنظيم اماكن وقوف السيارات واماكن الانتظار وانضباط المرور بصفة عامة ، خاصة فيما يتعلق بالسيارات المسروقة التى انتشرت في المجتمع المصرى وخاصة في منطقة القاهرة ، وهو أمر يحتاج لخطة عاجلة حتى لا يستخدمها الارهابيين في عملياتهم الارهابية

□ هل هناك علاقة بين ما يحدث في الجزائر وما يحدث في مصر ؟

- ما يحدث في مصر موجود في الجزائر وكثير من الدول العربية التى بها تنظيمات ارهابية وجميعها يسعى الى اقامة الحكم الاسلامى ، فالجزائر بؤرة متفجرة ، كذلك تونس والسودان وكثير من البلدان العربية والاسلامية الأخرى ، الأمر الذى يستوجب ضرورة التنسيق بين المسئولين في كل

هذه الدول حتى يمكن مواجهة هذه الافكار باسلوب فعال وجذري يحمي الاسلام من احتمالات الانحراف الموجودة .

□ يرى البعض ان لقوى خارجية دورا في هذه العمليات لاضعاف دور مصر في المنطقة . فما رايكم ؟

انا مؤمن بان هناك قوى خارجية تسعى دائما لضرب الاسلام سواء بطريق مباشر او غير مباشر . واذا كان الاسلام قد تعرض للضرب بطريق غير مباشر ، فهو يتعرض الآن للضرب من خلال الاسلام نفسه ، عبر جماعات تدعي انها تعمل من اجل الاسلام وان غيرها ليسوا بمسلمين ، وهذا يحدث بالتأكيد في اطار مخطط عالمي يسعى لاجهاد واجهاض الفكر الاسلامي واضعاف الدول الاسلامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة .

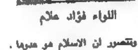
□ هل يمكن ان تحدد لنا هذه القوى ؟

كل القوى التي لها مصالح في المنطقة



اللواء فؤاد علام

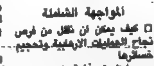
وتتصور ان الاسلام هو عدوها .



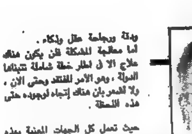
المواجهة الشاملة

□ كيف يمكن ان نقلل من فرص نجاح العمليات الارهابية وتحجيم خسائرها

ـ علينا ان نفرق في هذا بين الاجراءات الامنية وخطة مواجهة الارهاب ككل .



وكما سبق ان قلت انه من السهل القرار الامن في مدة قصيرة جدا بتنفيذ الخطة الامنية المتعارف عليها والموجودة في أجهزة المعلومات وبقية الاجهزة المعنية منذ سنوات طويلة . والامر لا يحتاج ـ في تصوري الا الى تنفيذ هذه الخطة باخلاص واتقان ودقة وبجاحة عقل وذكاء .



اما معالجة المشكلة فلن يكون هناك علاج الا في اطار خطة شاملة تتبناها الدولة ، وهو الامر المفتقد وحتى الآن ، ولا اشعر بان هناك إتجاه لوجوده حتى هذه اللحظة .

حيث تعمل كل الجهات المعنية بهذه المشكلة من تلقاء نفسها دون خطة شاملة او تنسيق شامل فيما بينها ، ومن هنا تحدث ثغرات كبيرة ينفذ منها الارهابيون ويحققون اهدافهم ، وقد يكون المطلب الذي سبق ان ناديت به وهو تكوين هيئة عليا لها صلاحيات ومسئوليات محدده ، قد يكون مطلوب تطبيقه الآن وفورا حتى يكون هناك جهة قادرة على التخطيط الشامل والتنسيق بين المؤسسات المختلفة لتنفيذ الخطة المتصورة في هذا الشأن .

وكما سبق ان قلت فان الاجراءات الامنية مهما كانت نتائجها في القرار الامن ، هي اجراءات مؤقتة . واكبر دليل على ذلك هو ما يحدث الآن ، حيث اعتقد البعض ان هناك استرخاء ارهابي نتيجة الاجراءات الامنية التي اتبعت مؤخرا ، ولكن سرعان ما نفذت عملية رئيس الوزراء الاخيرة ، وهو ما يؤكد نظريتنا بان الاجراءات الامنية لا تتم الا لوقت مختلف ومحدود . وان السبيل الوحيد هو المواجهة الشاملة في اطار الخطة العلمية الصحيحة .





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

من باب النقد

مقدمة حول: «فكر القتلة» والعودة إلى القرون الوسطى (١)

تجمعت خلال السنوات الاخيرة شواهد كثيرة من الكلمات والافعال، التى تؤكد كلها ان المجتمع المصرى يخوض تجربة قاسية دفاعا عن مكاسب مسيرة تقدمه من العصور الوسطى الى العصر الحديث، وعن آماله فى المستقبل.. الآمال المرهونة بمواصلة هذا التقدم وبتصحيح اخطائه واستكمال نواقصه. وليس جديدا ان نقول ان مصدر تهديد تلك المكاسب هو هذا الفكر المتخلف الذى يتسربل بالتراث الدينى ويتخذه قناعا ويصنعه من المصطلحات والنصوص وابواب التفكير والكلام التى يغتصبها اصحاب هذا الفكر المتخلف من ذلك التراث وينزعونها من سياقها الفكرى والتاريخى والاجتماعى، لكى يبرروا بالكلام الملفق محاولاتهم لارغام مسيرة تقدم مجتمعنا على الانكفاء والتقهقر بالقوة والتخويف من القتل وبالاغتيال الفعلى لممثلى الدولة ولممثلى التقدم على السواء، حتى يسهل على سادة هؤلاء الملفقين القتلة الاستيلاء على مصر.. متخلفة مهلهلة وجائعة، وحتى يسهل عليهم استئجار ابنائها لحساب أولئك السادة بدعوى انقاذهم من جهنم او من البطالة واليأس.

وفى الشهور الاخيرة، انتشرت فى الشارع المصرى، عن طريق عدد من «الكتابات» او «المشافهات» مقولة عجيبة، أعتقد انها تتضمن الكثير من دلالات ومعانى هذا الفكر المتخلف الملفق ومن دلالات الجرائم التى يرتكبها القتلة ضد رموز المجتمع والدولة من رجال الامن ومن رجال «الدولة» ومن المثقفين والفنانين: مقولة ان جرائم القتل التى يرتكبونها ليست سوى محاولة من جانبهم للثأر من الحكومة التى قتلت عددا من رجالهم: وكأن الحكومة ليست سوى «قبيلة» من قبائل صحراء او ريف لم يعرف بعد انه جزء من «وطن» وانه جزء من «الدولة» التى هى تشمل «مؤسسات» هذا الوطن، والادارة العامة لكيانه الواحد واطاره المادى الرئيسى الذى حوله من ولايات او ولايات والزاميات وابعاديات وسنجقيات وشفالك، الى وطن واحد، ودولة ملتزمة بقانون ومسئولة امام مجتمعها وامام شعب هذا المجتمع عن إعمال هذا القانون وتنفيذه والزام الجميع به، من الافراد، او الهيئات، او الحكومة نفسها التى تتشكل وفقا لقانون اقره المجتمع والتزم به.

ان هذه المقولة (مقولة ان جرائم القتل التى يرتكبها القتلة ضد ممثلى المجتمع والدولة هى للثأر من الحكومة) تتضمن - فى الحقيقة - اخطر اهداف الفكر المتخلف الملفق الذى تولد عنه تيار الاجرام الارهابى: ونستطيع ان نقول بثقة ان هذا الهدف هو تدمير بنيان الدولة التى شيدها المجتمع المصرى حين كان بناؤها هو اهم الاسس او الشروط الضرورية للخروج الى العصر الحديث من العصور الوسطى: عصور الولايات والسنجقيات والالزاميات والابعاديات والشفالك والبو طبق وبكوات المماليك والاغوات وعصابات البدو وقواسة الارياف وشيوخ طوائف الحرفيين او شيوخ القبائل وبوابات الحارات واسوار القرى او المدن التى كان لابد ان تغلق ليلا، وان تحرس دائما حذرا من غارات الاخوة الاعداء، فى مجتمع لم تكن له دولة، ولم يكن يحكمه قانون ملزم للجميع، من افراد او هيئات او حكومة.

البعض يعتقدون ان «الدولة» التى تقوم بسند من القانون، والحكومة التى تنشئها الدولة ويختارها المجتمع - وتلتزم مع كل عناصره بنفس القانون - قد قامت فى مصر بمجرد نجاح احد الحكام فى القاهرة (لنكن - مثلا - محمد على باشا!) فى فرض سيطرته المركزية على الامتداد الجغرافى والسكانى للبلاد، ولكن الحقيقة الواضحة هى ان هذه الدولة لم تنشأ بمجرد فرض السيطرة المركزية وان استفاد نشوؤها من هذه السيطرة. والحقيقة الواضحة هى ان هذه الدولة قد نشأت بفضل الجهد - او الكفاح - الوطنى الذى بذله - او خاضه - ابناء المجتمع المصرى فى سبيل التقدم الاقتصادى والاجتماعى، والادارى، والتعليمى، والسياسى، والتشريعى لمجتمعهم: لقد تمثل هذا التقدم - او الخروج من اوضاع القرون الوسطى الى العصر الحديث - فى ثمرات جهد متواصل - من كل نوع



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - [illegible] - ١٩٩٣

وفي كل مجال ومستوى لبناء متكامل ادى الى تحويل الولاية المهلهلة الى سنجقيات وشفالك وطوائف وقبائل الى مجتمع متماسك والى موطن، وتحويل الرعايا) الذين لايرعاهم احد ولا كيان جماعي مسئول الى مواطنين: بناء متكامل شمل عدة مستويات من «المنظومة» الاجتماعية التي كان بناؤها هو في الوقت ذاته عملية الخروج من العصور الوسطى الى العصر الحديث: المنظومة التي كان مستواها الاول هو الهيكل الاساسي للمجتمع وللدولة. الهيكل الذي شمل مؤسسات الدفاع والادارة والانتاج، اي: القوات المسلحة والشرطة والزراعة والري والمواصلات والموانيء والمصانع والاسواق والمحاكم والمستشفيات والبريد ـ الخ ـ الخ. وكان مستواه الثاني، هو الكيان المعنوي للمجتمع وللدولة الذي شمل: اجهزة التشريع، الذي يبني وينظم بالتفصيل العلاقات داخل المجتمع بين الافراد والهيئات والحكومة، وحقوقهم وواجباتهم؛ وشمل شبكات التعليم والاعلام والثقافة والرعاية الاجتماعية، كما شمل الاحزاب والنقابات والجمعيات من كل نوع او تخصص والنوادي الرياضية: انها الشبكات والاجهزة والمؤسسات التي تعنى بتنظيم وتطوير وتنشيط العمل «الاجتماعي ـ السياسي» على مستوى المجتمع كله: وليس على مستوى كيانات منعزلة ومتعازلة او متحوصلة ووفقا لايمان ابناء هذا المجتمع من كل المديريات والجهات والطوائف والطبقات والمعتقدات والمهن ـ بانهم ينتمون الى هذا المجتمع الواحد، وبانهم هم الذين يكونونه ـ وينشئون الدولة التي تمثله وتحتويه وتدافع عنه وتحميه والحكومة التي يختارونها لكي تديره، اي ان هذه «الدولة» قد قامت نتيجة كفاح، درجنا على تسميته بـ «الحركة» الوطنية والديمقراطية «المصرية»: «الحركة» التي شاركت فيها عدة اجيال متتالية من كل المصريين، باجتهادات مختلفة ـ واحيانا متصارعة ـ ولكنها كانت كلها تصب في اتجاه واحد، هو بناء هذه الدولة، التي تعني تحول الولاية المقسمة الى وطن للجميع، وتحول الرعايا ـ الذين لايرعاهم احد بل يخضعون لكل ماهو نقيض لمفهوم «الرعاية» وعكسه ـ الى «مواطنين» متساوين في الواجبات والحقوق، في ظل قانون يصنوعه فقهاؤهم الذين يختارونهم على اساس من الحقيقة التي صنعها كفاحهم: حقيقة ان الولاية المقسمة صارت وطنا، وان الكيانات المفتتة الخاضعة للاغوات او البكوات، او السناجق او مشايخ القبائل ـ ومن يماثلهم ـ صارت مجتمعا متماسكا ومتكاملا؟ وان الرعايا صاروا «مواطنين»... لافرق ـ بالقانون ـ بين فقير وغني او بين صعيدي وبحراوي او بين مسلم وقبطي او بين مؤيد للحكومة.. او معارض لسياستها، وان التأييد او المعارضة هو للسياسات، وليس لـ«وجود» الحكومة التي تمثل الدولة التي تمثل الوطن وتحتويه وتحميه وتحدد كيانه.

ان الكلام الذي يريد ان يجعل «الحكومة» تبدو وكأنها «قبيلة» تدخل في مشكلة «ثار» مع «قبيلة» الارهابيين القتلة، لايعني الا الغاء كل هذا التقدم من القرون الوسطى الى عصرنا الحديث، وتراجعنا من مجتمع له دولة ومؤسسات وحركة واعية الى الامام، الى قبائل ومديريات وطوائف واعراق متحوصلة ومتعادية، يشهر كل منها سلاحه في وجه الآخرين، دون قانون يحدد «الجريمة» ويحدد عقابها، باسم المجتمع كله وباسم دولته الجامعة.

ولابد بعد هذا التقديم من تفصيل كثير.

«ناقـــد»



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٢

الإرهابيون أمام «محكمة» الطب النفسى

التنوير

لم يرحموا قلوب الأطفال الصغيرة فوضعوا العبوة الناسفة بين مدرستين للأطفال لينفذوا جريمتهم الإرهابية الجديدة .. إنها لحظة يموت فيها الضمير الانسانى لحظة باع فيها العملاء ضمائرهم ودينهم ووطنيتهم .. ونزعت من قلوبهم الرحمة وكل معانى الانسانية . فماذا يقول الطب النفسى وخبراء الاجتماع وعلم النفس عن هؤلاء الوحوش الآدمية !! .

بهاء زيتون

يصف د. جمال ماضى أبو العزايم استشارى الأمراض النفسية والعصبية هؤلاء القتلة الذين قاموا بهذا العمل بأنهم يعانون من مرض عقلى هو آخر درجة فى الأمراض العقلية .. فأصحابه لا يقدرون المسئولية ويعرضون مجتمعهم للخطر بناء على فكر خاطئ .. وقد أصيبوا بهذا المرض بالعدوى نتيجة صحبة غير سوية أوقعتهم فى هذا الخطأ نتيجة لإيحاءات خاطئة عند فريق من الناس لم تنضج طاقاتهم العقلية إلى درجة الرشد فهم أشخاص غير أسوياء ومسلوبو الارادة ومنتقصون .

سلوك عدائى وتبلد المشاعر

ويرى د. يسرى عبدالمحسن أستاذ الأمراض النفسية والعصبية بطب القاهرة ان هذا العمل نتيجة سلوك عدائى ضد المجتمع يقومون به عن اقتناع وبدون احساس بالمسئولية .. هذا العمل العدائى يتسم دائما بالعنف والقسوة وبدون اتعاظ من سابق الحوادث الارهابية الأخرى ، وهم يتسمون بتبلد المشاعر والجمود العاطفى تجاه الأحداث ويعتبرون من الشخصيات المضادة للمجتمع لأنهم أشخاص « سيكوباتيين » .. والشخص السيكوباتى نجد ان شخصيته توغل بداخلها احساس بالعداء وروح الانتقام والعنف .. ومريض هذا النوع يعيش مقتنعا بضرورة تنفيذ كل عمل عدوانى كلما اتيحت الفرصة وبدون تبنٍ لقضية فيها مبادئ أو أخلاق وبدون أى معيار لضبط النفس والتلذذ بأذى الغير ومثل هذه الشخصية لا يعنيها أى نتائج تترتب على عملها الاجرامى . كما حدث فى تنفيذ جريمتهم بأن وضعوا العبوة الناسفة بين مدرستين للأطفال بدون مبالاة !! .

وهذه الشخصية تعيش بروح الأنانية المطلقة ومبدأ اللذة الفورية دون مراعاة القيم والأخلاق نتيجة لأن تكون هذه الشخصية قد تعرضت لكثير من الحرمان فى الطفولة أو القسوة أو الاضطهاد أو الظلم فى أسرة مفككة .. أو نتيجة أن الظروف الاجتماعية لهذه الشخصية قد حالت دون توحدها مع المجتمع .. ومن هنا يتولد منها الحقد والغيرة تجاه المجتمع دائماً وتسعى نحو الانتقام . وقد تكون شخصية تابعة تعيش على أكتاف الغير لمجرد الكسب .. والبيئة هنا تفرز هذه الميول العدائية التى قد تكون نتيجة لظروف البطالة أو الفروق الطبقية ، ويضيف أنه من يتبع هذا الأسلوب لا يحسب الحسابات المرئية على هذا الإجرام وإنما يشعر اللذة بتنفيذ التعليمات دون مراعاة للأطفال أو النساء .

أما د. عمر شاهين أستاذ الطب النفسى بقصر العينى فيقول إنه واضح من ظروف الحادث الذى ارتكبه هؤلاء المتطرفون انهم يخالفون المجتمع فى قيمه وسلوكياته وأهدافه المستقبلية .. فبالنسبة للقيم والسلوكيات نجد ان المجتمع المصرى يؤمن بقيمة التعامل والتسامح ولكنهم يخرجون بسلوكهم عن كل هذه القيم .. والمجتمع المصرى يؤمن بالتطور ويسعى جاهدًا للتغلب على المشاكل بكل جهد وعزيمة فى حين يعتقد هؤلاء المتطرفون أنهم يستطيعون تغيير المجتمع تغييرا فجائيا .. وهذه نظرة خاطئة وغير واقعية ، لأن الواقع يؤكد أن التطور الصحيح هو التطور التدريجى . والدليل على هذا ما فعله الرسول ﷺ فى المجتمع الاسلامى من التطور التدريجى فى الأحكام حتى وصل إلى الكمال .. أما بالنسبة للأهداف ..



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٣

المستقبلية نجد ان المجتمع يسعى إلى الرخاء والنمو ولكن أهدافهم هي تعديل الحكم بغض النظر عن النتائج التي يصلون إليها ..

ومن هنا نجد أن هناك خلافا كبيرا بين أفكارهم وأفكار المجتمع ولهذا كان سلوكهم .. عند ارتكاب جريمة محاولة اغتيال د. عاطف صدقي ، مرفوضا وقابله تفاعل بالرفض الكامل من كل قطاعات المجتمع واتسم سلوكهم بالعناد والتحدي والعنف واللامبالاة والصلابة في المواقف .

رأس « الدمل » !

ويشير د. محمد شعلان أستاذ الأمراض النفسية والعصبية إلى الحادث بأنه ينم عن منظمة خائبة تقوم بحوادث تصيب أرواح الأبرياء وتقتل فقراء الشعب .. وهذا « عمل شيطاني » أما الارهابيون فهم عبارة عن « دمل » هم رأسه أمام بقية الدمل فهو « نحن » - المجتمع - الذي يفرز هؤلاء المجرمين الأغبياء ، والمسئول عنه الأسرة والأب والأم .

ويؤكد د. عبدالرحمن العيسوي أستاذ علم النفس بآداب الاسكندرية ان هؤلاء المجرمين لابد وان يكونوا قد خضعوا لعمليات غسيل مخ مكثف جعلتهم يميلون إلى التطرف وعدم تقدير عواقب الأمور ، بالنسبة للأبرياء من الضحايا خاصة أطفال المدارس أو المارة ..

وعملية غسيل المخ تغرس في الانسان أفكارا تجعله أسيرا لها وتسلب إرادته ووعيه إلى جانب ما ينطبق على الارهابيين والمتطرفين من ضعف الشعور بالانتماء الوطني والاسلامي والعربي والتشبث بأهداف غير مشروعة والسعي لتحقيقها بأي وسيلة وظاهرة الارهاب بصورة عامة هي احدى افرازات هجرة الشباب للخارج دون ضوابط ولذلك يجب فرض قيود وضوابط على سفر الشباب إلى الخارج مع ضرورة التخفيف من وطأة مشكلة البطالة والغلاء .

غياب البعد الانساني

وتؤكد د. الهام عفيفي أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ان مرتكبي الحادث لا يهتمون بالبعد الانساني ، فهم يضعون عبوة ناسفة كبيرة بين مدرستين رغم معرفتهم بأن هناك تلاميذ صغارا سوف يضارون ، فالبعد الانساني هنا غائب في هذه العملية .. وتشك - د. الهام - في ان الذي قام بهذه العملية « مسلم » لأن الدين الاسلامي دين سماحة وفيه البعد الانساني ويؤكد على المعاملات الانسانية بشدة وهم ليسوا بمصريين لأن المصريين ليسوا من سماتهم ذلك .. وتؤكد على أن للتربية بعدين الأول خاص بالتنشئة لهؤلاء الارهابيين ، فلذا إجريت دراسة اجتماعية عليهم فسنجد ان هناك ثغرة في أسرهم وأنهم تربوا بطريقة غير صحيحة .. اما البعد الثاني وهو البعد الاقتصادي لوجود البطالة التي قد تسهل الضغط عليهم وتجنيدهم بسهولة وكدولة لابد من التصدي لهذا بالعلاج وان يبدأ من الآن لأنه سيأخذ وقتا ، وخاصة في المناطق العشوائية والمحافظات الأكثر فقرا ، وخصوصا منطقة الصعيد ، حيث ثبت بالبحث ان المحافظات الأكثر فقرا يخرج منها هؤلاء المتطرفون .

□□□

وفي النهاية .. لقد أجمع علماء الطب النفسي وخبراء علم النفس والاجتماع - وان اختلفوا في التسمية - على تبلد مشاعر هؤلاء المجرمين وغياب البعد الانساني .. فهل يتعظون ويعدلون عن سلوكهم ؟! .



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٣

الفقي: الذين يوقعون غالباً يرحلون

■ أكد الدكتور مصطفى الفقي مدير مكتب الرئيس المصري السابق للمعلومات ان الصراع المحتمل بين تيار جماعات المتطرفين والتيار القومي في المنطقة سوف يأخذ ابعاداً جديدة تصل بشدة الى الساحة الفلسطينية، لذلك فسوف يرتهن مستقبل المشكلة بطبيعة العلاقات بين اطراف القضية انفسهم.

وقال الفقي إن اندفاع القيادة الفلسطينية لاتفاق السلام كان محكوماً بالرغبة في الاعتراف الدولي، وتأكيد الاعتراف بها دولياً كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، في مواجهة تيار متطرف متصاعد سيكون مصدر متاعب لاسرائيل وفي الارض المحتلة.

واضاف الفقي بانه يتوقع تغيرات شاملة في قيادات المنطقة لان التاريخ يقول انه اذا طوي وانتهى فصل وبدا آخر في العلاقات الاقليمية له خصائص مختلفة، فان طبيعة المزاج العام تقتضي وجود قيادات مختلفة، بل انه على الجانب الفلسطيني توجد سابقة تاريخية هي ان الذين يوقعون غالباً يرحلون، لأن «مزاج» الكفاح المسلح مختلف عن «مزاج» السلام، واختلاف المزاج سيؤدي بالضرورة الى اختفاء قيادات عربية وفلسطينية وسوف تدخل قضايا الديمقراطية كبعد اساسي في تحويل شكل الانظمة العربية في المستقبل. ■■





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ظاهرة الإرهاب

هل الفقر وحده في قفص الاتهام ؟

د. الساعاتي :

قيم المصريين كانت دائماً أقوى من الفقر

د. أحمد الشافعي :

الانحراف ليس نهاية حتمية لكل فقير

الصندوق الاجتماعي :

.. هل ينقذ الشباب من البطالة والفقر



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

بعد ان تعددت حوادث الارهاب في مصر والتي ظلت طوال تاريخها واحة للامن والأمان .. كثرت الاجتهادات للوصول الى تفسير لتلك الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا .. ومن بين كثير من الاسباب التي تتناولها بالبحث .. يبرز الفقر على انه المتهم الاول وسبب تلك التحولات الخطيرة التي يشهدها المجتمع خلال السنوات الاخيرة .

تحقيق :
صفية الفولي

والفقر ليس ظاهرة مصرية .. ولكنها ظاهرة تعرفها كل دول العالم بما فيها الدول الصناعية المتقدمة .. فالارقام تشير الى ان عالم اليوم به اكثر من ٨٠٠ مليون انسان يعيشون تحت خط الفقر ويعانون من مشاكله .

والارقام تشير كذلك الى ان اربعة اخماس العالم فقراء والخمس فقط هم الاغنياء .. في انجلترا ثلاثة ملايين عاطل وفي الولايات المتحدة الامريكية يرتفع الرقم ليصبح اربعة ملايين .. اما في مصر فالارقام مخيفة .. ولكن رغم ذلك فحسب رأى علماء الاجتماع في مصر فان هناك قيما موروثة تحمى الفقراء من الانحراف .. فالمثل الذي يردده فقراء مصر .. تموت الحرة ولا تأكل بثدييها .. ولكن لا يعني ذلك ان الفقر لا يلعب دورا في الظواهر السلبية التي حدثت في السنوات الماضية .. فالمناطق العشوائية التي تنتشر حول المدن وحيث يسود الفقر .. كانت دائما اماكن لتفريخ المنحرفين والخارجين على القانون .

وبحثا عن حقيقة دور الفقر في تغذية الارهاب .. حاولنا ان نبحث عن اجابة لذلك السؤال الذي يطرح نفسه بشدة وهو ما مدى علاقة الفقر بالارهاب ؟

لقد استطلعنا اراء المواطنين وسجلنا اراء اساتذة وخبراء الاجتماع في محاولة للوصول الى اجابة .

رأى الشباب

بداية .. نتعرف على وجهة نظر الشباب واصحاب المشكلة - عادل عبدالخالق .. وجد حلا للبطالة بان فتح محلا صغيرا في شارع جسر البحر بشبرا « للعصراوى والتطريز » يقول لاشك ان البطالة والفقر والفراغ من أخطر الامور على الشباب .. ولكن التربية التي تزرع القيم تجعل الشاب يبحث عن عمل مهما كان نوعه ومردوده .. فهذا خير من ممارسة عمل ضد الوطن او القانون .

« ويقول سامي كمال خريج صنايع برادة سنة ١٩٨٧ انه عمل في محل « رفا » للتغلب على البطالة بدلا من الجلوس بلا عمل ويرى ان الوطن غالي ولا يبيعه الا حاقد عليه .. وعليه فلا يرى ان الارهاب سببه الفقر .

سعيد عبدالعليم مدرس بمدرسة المرج الابتدائية يقول .. الفقر لايؤدى الا الى انحراف ضعاف النفوس وقطعا هناك ضعاف النفوس فلنعالج بكل الطرق .

اما عبدالرحمن السيد وهو شيخ كبير في السن يعول زوجتين وابن تزوج و١٤ ابنا وابنة وذلك من بيع « فخاريات » يقول .. الفقر مر .. ذل . ثلاثة اشهر وانا اقترض لاواجه جوع الاولاد .. لان السوق راكد .

انتصار على الفقر

اما الشاب م . ل . أ .. فقد انتصر على الفقر بالعلم والكفاح ويقول اطللت على الدنيا في بيت ذاق الامرين من الفقر .. والدى كان يعمل فحاما واضطررت ان اقضى طفولة معذبة لمساعدته .. كنت اوصل الفحم مع ساعات الصباح الاولى على الدراجة الى الزبائن ثم اذهب الى المدرسة بمعة حزن وألم كانت تحمى القاسى خشية ان يرى زملائي والدى وهو يتشح بالسواد بسبب تراب الفحم .. أحسست « موهبة ادبية في اعماقي » فدخلت (الليسية فرانسية » لعلني افجر الشعر الذى يعبر عن مأساتي مع الفقر . ولكنني رأيت ان اكون واقعيا وتحولت الى مدرسة صنايع وتعلمت فيها البرادة ثم دخلت الجيش وقامت حرب اكتوبر العظيمة فبقيت فيه ٣ سنوات مما ساعدني على ان اطور مهنتى للافضل .

وسافرت بعد ذلك الى ليبيا ومكثت بها ٤ سنوات ومنها الى الكويت ومكثت بها ٣ سنوات وعدت منها للوطن افتح محلا للبرادة يدر على عائدا لايقل عن ٦٠٠ جنيه في الشهر وعندى شقة صغيرة وسيارة صغيرة واسرة سعيدة والحمد لله الذى ساعدني على قهر الفقر .. ولذلك إعتقد انه بالصبر وبعون الدولة عن طريق الصندوق الاجتماعي من الممكن ان يخرج الكثيرون من دائرة الفقر .

الصندوق الاجتماعي

ويضيف محمد فريد طالب بكلية الخدمة الاجتماعية .. ان قروض الصندوق الاجتماعي بدأت تعالج هموم الشباب لتأخذ بيدهم وتنتشلهم من دوامة الفقر وان كان ذلك قد جاء متأخرا بعد ان استفحلت مشكلة الخريجين الذين يقضون سنوات طويلة بلا عمل .. ويتمنى بان يخرج الصندوق من دائرة الزام المنتفعين بمشروعات انتاجية الى مباشرة مشروعات تجارية .. محل بقالة صغير .. محل للحلاقة .. لان كثيرة من الخريجين حصلوا على دراسات نظرية وقعوا تحت قبضة الفقر .. هذا يشكل خطورة على المجتمع والشباب .. وان كان اكثر شباب مصر يؤمن بالشرف ويعشقه ويضع بينه وبين الانحراف كل السدود !! لكن لنكن واقعيين فالامر لايخلو من بعض ضعاف النفوس الذين يبحثون عن اشياء للتعويض !!

دور اساتذة الاجتماع

الان يبقى دور اساتذة الاجتماع والتربية في السؤال الهام .. هل الفقر يلعب الدور الرئيسي في احداث الارهاب التي شهدتها مصر مؤخرا ؟؟

الدكتور ابراهيم العيسوى استاذ الاجتماع يقول : الفقر ظاهرة يعانى منها المجتمع المصرى منذ سنوات طويلة .. واشار الى انه اجرى دراسة في بداية السبعينات وخرج منها بان ثلث المجتمع



محمد فريد

المصرى كان يعيش فى سنة ١٩٧٤ على دخل لايزيد عن سبعة عشرة جنيها للاسرة فى الشهر ، وانه من بين ٦,٧ مليون اسرة كان هناك ٢,٥ مليون اسرة تعيش تحت خط الفقر .

الفقر مدمر

ويقول د . احمد الشافعى استاذ الاجتماع ، بشكل عام الفقر مدمر لمن يقع تحت طائلته وذلك حكم تاريخى أصدره سيدنا الامام على حينما قال : «لو كان الفقر رجلا لقتلته» ولكن ليس معنى هذا ان الانحراف نهاية حتمية لكل فقير .. وكم كان الفقر دافعا لكثير من شرفاء مصر بل وعباقرتها الموهوبين على الجد والاجتهاد وسلوك دروب العلم لقهر الفقر .

وحتى نحفظ النشء من مخاطر الانحراف تحت وطأة الفقر علينا بالتنشئة الاجتماعية السليمة للاجيال فالتربية الجيدة هى طوق النجاة .. ولو درسنا اعماق مرتكبى الجرائم لوجدنا بينهم فئة لايستهان بها من ابناء الاغنياء افسدهم التدليل وساقهم سوء التربية الى طريق الانحراف .

وقد تمر بالانسان ظروف حرجة طارئة فتجره على ارتكاب جريمة فتصبح مخرجه الوحيد وعليه فالفقر عامل يجب حساب آثاره على الشباب وعلى الدولة أن تمضى فى طريقها الحالى عبر المشاريع المتنوعة للخروج من البطالة وتخطى حواجز الفقر .

ويرى د . الساعاتى : ان الفقر عامل يدخل فى الحسبان وليس السبب الرئيسى وراء احداث الارهاب وقال ان السياسة التى اتبعت قديما وجعلت التعليم بكافة مراحله حقا للجميع كالماء والهواء سياسة ذو حدين فهى سياسة جيدة للارتقاء بالمستوى الثقافى للشعب ولكن من آثارها السلبية اننا فرغنا الريف من كل شبابه وعدتاهم وغرسنا فى انفسهم قناعة بضرورة الجلوس على المكاتب والبحث عن الوظائف الحكومية فكانت طامة البطالة الكبرى بينما بدت الحقول الآن خاوية من الرجال تبحث عن عامل للزراعة فلا تجده .

لذلك فان اتجاه الدولة الحالى الى تمليك الخريجين للأراضى الزراعية واعادتهم مرة اخرى للريف هو الحل السليم لمواجهة البطالة .

ويؤكد : ان الفقر لم يكن فى يوم من الأيام دافعا للانحراف .. فقيم المصريين أقوى من كل هذه الظروف الطارئة وعندنا المثل الخالد «تموت الحرة ولاتأكل بثدييها» وكما ان البعض يعتقد من قبيل الخطأ أن الفقر سبب الارهاب فهناك ايضا من يعتقد ان الادمان سبب العنف لكن الصحيح ان الادمان قد ينتج عنفا حينما يفشل المدمن فى العثور على ثمن المخدر فيلجأ تحت وطأة حاجته الشديدة للمخدرات الى سلب اى شخص يقابله صدفة فى الطريق ليشترى بما سرقه المخدرات.

وعليه فاذا ماقامت بعض عناصر الارهاب بغسيل مخ الشباب واقناعهم تحت وطأة ظروفهم القاسية الى ممارسة الارهاب فذلك يرجع لضعف تربية الشباب ولكنها ليست القاعدة العامة .

الفقير .. عزيز النفس

أما د . حامد زهران وكيل كلية التربية فيرى ان الارهاب ظاهرة عالمية لاتخلو منها دولة الآن من دول العالم لكننا تعاملنا معها بشيء من التضخيم ربما لان مجتمعنا اتسم بأنه مجتمع الامن والامان والاستقرار ولم ير مثل هذه الاحداث من قبل .

ويمضى يقول مصر أرض القيم

يكون الانسان فقيرا لكنه عزيز النفس .. الفقير لايحقد على الغني في مصر ويقتله وامام اعيننا الامثلة الواضحة في نفس العمارة من يملك الشيح وبواب فقير يحرس كل الاغنياء ولايقتل سكانها الاثرياء ولايحطم سياراتهم حقدا .

عموما رأيي حيال هذه القضية الهامة الا نحكم عليها بآراء فردية تختلف وتتنوع ، ولكنني اطالب بدراسة علمية تستند على أسس سليمة للشارع المصري وعندنا خبرة علماء مصر في اكاديمية البحث العلمي والمعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية واساتذة الاجتماع وعلم النفس والتربية في ١٤ جامعة .

الرؤية العلمية الثاقبة

وفي اطار الدراسات العلمية قضت سعاد السيد عبدالرحيم ثلاث سنوات من عمرها لمتابعة ظاهرة الفقر في مصر واقتحمت مجتمع الفقراء في الجمالية لتعود بحقائق علمية هامة هي خلاصة رسالتها للحصول على درجة الماجستير من جامعة عين شمس منها .

ان الفقر قد يؤدي الى انحراف ضعاف النفوس وخاصة اذا ماغاب دور الاسرة في تنمية النشء .. وأن الزيادة الكبيرة في السكان وراء المشكلة ، وان الغالبية العظمى من الفقراء يحاولون التكيف مع الفقر والتحايل عليه .

وتنتهي الباحثة من رسالتها بان الدولة وان كانت تحاول جاهدة محاربة الفقر بزيادة الانتاج والتخلص من الديون وكبح جماح رفع الاسعار الا ان الشباب في حاجة لخطط اكبر واكثر فاعلية للأخذ بيدهم الى غد افضل .





المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٣

من باب النقد

مقدمة فى «فكر القتلة».. والعودة إلى القرون الوسطى (٢)

حين نقول ان ادعاء البعض باسم منظمات الارهابيين القتلة بان هؤلاء الارهابيين يقتلون رجال الامن ويحاولون اغتيال رجال الدولة او المفكرين او علماء الدين او الفنانين على سبيل «الثأر من الحكومة».. وحين نقول إن هذا الادعاء لايعني إلا محاولة إعادة مجتمعنا إلى القرون الوسطى، فإننا نعني أن هذا الادعاء لا هدف له سوى حرمان مجتمعنا من الشرط الضروري لتقدمه والاساس الرئيسي لتحقيق هذا التقدم. وهو «الدولة المصرية الحديثة». فاصحاب هذا الادعاء يريدون إقناع الشعب بان الحكومة ليست سوى «قبيلة» او عائلة يمكن ان يقوم بينها وبين عائلة اخرى او بينها وبين عصابة من المجرمين «ثأر». بينما العلم يقول إن الحكومة هى اداة المجتمع - واداة دولته لادارة المجتمع نفسه باسم المجتمع كله: افراده وهيئاته، وطبقاته، وطوائفه واجياله واغلبيته السياسية التي تشكل الحكومة «واقليته - او اقلياته - السياسية التي تشكل المعارضة الدستورية للحكومة في اطار «الدولة» نفسها، وعلى اساس نفس القانون الذى تحكم الحكومة استنادا له.

ان الدولة هى التنظيم السياسي للجماعة: اى للامة :نظامها وارضها ومجتمعها وقوانينها وافرادها - اى مواطنيها - ومؤسساتها الدائمة. والحكومة هى الاداة الادارية والتنفيذية للدولة، تمارس الحكم وفقا لقانون ارتضاه المجتمع: وهى حكومة الجميع للجميع بالجميع فى اى نظام يستند الى قانون ارتضاه للمجتمع واقره بحرية.. وهذه الحرية يحددها - ايضا - القانون لا أهواء الحكام. ورغم هذا التحديد «النظري» فاننا حين نقول بان «الدولة المصرية» كانت نتاجا لجهاد الشعب المصرى (كل فئات الشعب المصرى وطبقاته وطوائفه) فى إطار حركته الوطنية والديمقراطية. اى حركته من اجل الاستقلال، ومن اجل حكم القانون والدستور.. اى من اجل الخروج من العصور الوسطى فاننا لانستشهد باى نظرية سياسية او اجتماعية وانما نستشهد بتاريخ المجتمع المصرى نفسه: منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا، حتى الآن.

-- والحقيقة هى اننا - او اى «مؤرخ» آخر - لايمكن ان نحدد لحظة بعينها، نشير اليها زاعمين ان «الدولة المصرية» قامت فيها: فقد كان قيام هذه الدولة «عملية» تاريخية طويلة تعددت مراحلها وتعددت خطواتها، بعضها كان تلقائيا فرضته الظروف مثل تكوين الجيش من مجندين مصريين، ومثل ظهور ضباط مصريين فى هذا الجيش، وبعضها كان ارادیا قصدت إليه « الحركة الوطنية والديمقراطية المصرية » بوعي: مثل انتزاع الضباط المصريين حق الترقي الى الرتب القيادية والعليا فى جيش بلادهم، ومثل انتزاع الساسة والمثقفين المصريين حق شعبهم كله فى أن يحاكم افراده - إذا اقتضت الضرورة - وفقا للقانون برضاء ممثلو الشعب، ويراجعون نصوص مواده التفصيلية المكتوبة وان تكون مثل هذه المحاكمة وفقا لاجراءات محددة، يتولاها جهاز او اجهزة محددة الواجبات والحقوق والالتزامات والضمانات من الشرطة والنيابة والمحامين والقضاء وان تتم هذه الاجراءات، والمحاكمة نفسها باسم المجتمع لا باسم الحاكم. والحقيقة « التاريخية » تشير الى ان ظهور الدولة المصرية التى اصبح فيها المصريون جميعا مواطنين متساوين فى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن اصولهم العرقية، وعن اديانهم او معتقداتهم السياسية او انتماءاتهم الاقليمية كان مقرونا بعدة «تطورات» قانونية مهمة، لكل منها مغزاها السياسي والاجتماعي والفكرى والثقافى.. وعلى راس هذه التطورات كانت الامثلة التى ضربناها فى السطور السابقة: اى امثلة تكوين جيش مصرى من المصريين، وحق الضباط المصريين فى الترقي، وحق المصريين فى اختيار نظام الحكم الذى يريدونه وفى المثول امام محاكم تتشكل وفقا لقانون من فقهاء ونواب مصريين وان تتولى تلك اجهزة محددة - وتحدد واجباتها وضماناتها - قانون مصرى، وان يكون مثولهم امامها مؤسسا على قانون، وان يكون هذا القانون قد نشأ وتمت صياغته، ووافق عليه «المجتمع» عن طريق ممثليه المنتخبين وفقا لقانون، وان تكون تلك الاجهزة، وممثلو المجتمع سويا من المصريين، وان يتم كل شئ من كل هذه الاجراءات فى نظام الدولة وفى الجيش او الشرطة اوالقضاء او المجالس النيابية او جهاز الضرائب او التعليم.. الخ باسم المجتمع او باسم «الدولة» التى تمثل المجتمع، وتتجسد فيها إرادته وقوانينه...

نقدا، لنا التاريخ المصرى «الفعلي» لا النظريات السياسية او الاجتماعية



التراكية منها أو المحتلة ان «الدولة» المصرية تنامت بالتدريج من خلال هذه التطورات وغيرها التي - غالبا ما كانت اكثر خطواتها تتحقق بكفاح ساخن ودموي بخوضه المصريون ضد حكام اجانب طغاة واحيانا كانت بعض هذه الخطوات تتحقق تلقائيا أو تفرضها الظروف.. غير ان «المهم» هنا هو ان نشوء هذه «الدولة» المصرية ونشوء اداتها الرئيسية أي: الحكومة التي كانت تسعى الى التعبير بدرجة أو بأخرى عن «اختيار» الشعب المصري. كان شرطا رئيسيا للتقدم المعنوي والمادي (أؤكد: التقدم المعنوي والمادي) للمجتمع المصري بوصفه كيانا واحدا وموحدا ولمكونات هذا المجتمع من الهيئات والأفراد.

فالكثيرون يعتقدون ان «التقدم» ليس له سوى معنى مادي: مثلا بان نستخدم القطار او السيارات او الطائرة او السفينة ذات الدفع الميكانيكي بدلا من الجمال او البغال او السفن الشراعية.. او ان نتبادل الحديث بالتليفون ونرسل خطاباتنا بالفاكس بدلا من الحديث في اللقاء المباشر وبدلا من ارسال الخطابات بالحمام الزاجل او حتى بالبريد السريع الطائر.. غير ان الوجه الآخر للتقدم، هو الوجه المعنوي، الذي يتكون من «القيم» السياسية والاجتماعية والقانونية للمجتمع: القيم التي تتحدد في ضوئها اسس النظام السياسي للمجتمع وطريقة قيام هذا النظام ودور الشعب ودور مؤسسات المجتمع من الجيش والشرطة والقضاء والتعليم والاعلام والنقابات وغيرها في قيام هذا النظام ودعمه. واسس القانون الذي يحكم هذا المجتمع فيحقق المساواة الكاملة بين المواطنين كافة، ويحدد دوافع التفرقة على أسس موضوعية تنطلق بها «التفرقة» نفسها من مبدأ المساواة ذاته وأسس العلاقات الاجتماعية بين الطبقات او بين الاجيال أو بين الفئات: يقول لنا تاريخنا - وخطوات نشوء الدولة المصرية في هذا التاريخ مثلا ان فرض الدستور - ومبدأ الحكم الدستوري او فرض الغاء اي تفرقة بين المصريين في حقوق العمل والانتقال والعبادة والتعليم والعلاج والسكن على اي اساس ديني.. وان الغاء السخرة والغاء المحاكم المختلطة.. كل هذه وغيرها كانت خطوات «جبارة» من اجل التقدم «المعنوي».. لوطننا: أي التقدم المتعلق بالقيم التي تحكم المجتمع والذي ادى - جنبا الى جنب التقدم المادي - الى نشوء الدولة المصرية وحكومتها بحيث لابد ان ندرك ان الغاء هذه التقدم لايعني سوى العودة الى القرون الوسطى لكي نخسر كل شيء مما حققه تقدمنا المادي والمعنوي معا، ولكي نخسر كل أمل في تحقيق اي تقدم في المستقبل.

وعن هذا التقدم «المعنوي» ومايهدده سنكون احاديثنا القادمة.

«ناقـــد»

الحكومة الغائبة .. عن الصعيد

د. [illegible]ار عبد الله

عبدالناصر الذى لم يكن ليقبل بحال من الاحوال بسلطة بديلة للدولة حتى لوكانت هذه السلطة موازية او مكملة غير ان الوضع قد بدا يتبدل تماما فى السبعينيات مع حكم السادات الذى كان من بين همومه، محو آثار المشروع القومى لعبد الناصر والذى وجد فى التيار الدينى حليفا طبيعيا يعينه على بلوغ هذا الهدف ، فقام من ثم بتشكيل الكتائب الاولى لما نسميه اليوم بالارهاب متوهما انها سوف تظل طوعه الى النهاية او انه سوف يتمكن من تصفيتها بمجرد تحقيق مآربه . غير ان هذه الكتائب سرعان ما استدارت اليه واجهزت عليه . ثم راحت توجه اسلحتها الى النظام باسره فى محاولة لاسقاطه من اساسه .

ولسنا هنا فى مجال الحديث عن الاسباب التى ساعدت التيار الدينى المتطرف على ان يبلغ هذا الحجم الهائل الذى اصبح عليه الآن ، فما يعنينا هنا هو ان هذا التيار قد طرح نفسه ولاول مرة على الخريطة الاجتماعية فى قرى ومراكز محافظة اسيوط باعتباره قوة مؤثرة وفعالة لا يمكن تجاهلها او التقليل من شانها وخاصة ان هذا التيار يطرح نفسه باعتباره بديلا نهائيا للدولة وليس مجرد سلطة موازية لها فى بعض المسائل كما هى الحال بالنسبة للعائلات التقليدية . ولقد ترتب على الضربات الموجعة التى قام هذا التيار بتوجيهها الى رموز الدولة تغير كبير فى موازين القوى فى مراكز محافظة اسيوط ، وفى مركز البدارى بوجه خاص . فقد بدات هيبة الدولة تتداعى مما ساعد العائلات التقليدية على ان تستعيد من جديد صلاحياتها التى فقدتها جزئيا فى عصر عبدالناصر ، وخاصة ان الدولة ذاتها قد بدأت تطلب من هذه العائلات ان تمد لها يد العون والمساعدة فى مواجهة الارهاب ، ومن ناحية اخرى فقد ادى انكسار الدولة الى تصاعد اعمال الارهاب العادى الذى لايرفع شعارا دينيا ..والذى يتمثل فى اعمال السلب والنهب وقطع طرق المواصلات وفرض الاتاوات .. الخ

واذا شئنا ان نضرب امثلة لهذه الاعمال الارهابية التى يتضاءل امامها الارهاب الدينى والتى ضربت حولها اجهزة الاعلام الرسميه ستارا كثيفا من التعتيم . فإنه يكفى ان نقول ان سبع وعشرين سيارة من السيارات المسافرة على طريق البدارى - سوهاج . قد تعرضت على مدى يومين كاملين من ايام الشهر الماضى .تعرضت للايقاف حيث قام مجهولون مسلحون بتجريد ركابها من امتعتهم . بل وتجريدهم من ملابسهم فى بعض الحالات . كما قامت إحدى الجماعات المسلحة الاخرى باقتحام احدى الحدائق المثمرة التى لاتقع فى دائرة حماية احدى العائلات القوية ثم قاموا على مدى ساعات طويلة بجنى ثمارها - تحت سمع الشرطة وبصرها - حيث قاموا بعد ذلك ببيعها واستخدام الحصيلة فى تمويل المزيد من نشاطهم الاجرامى ولانتكلم هنا عن الحالات التى لاتحصى من جرائم السرقة العادية .

رغم التعتيم الاعلامى .الشديد الذى يحاول ان يحجب الحقائق عن اصحاب الحق فيها فان المتابع للاوضاع فى صعيد مصر بوجه عام وفى مراكز محافظة اسيوط بوجه خاص وفى مركز البدارى بوجه اخص . سوف يخرج بنتيجة شديدة الوضوح ونعنى بها ان السيطرة الحقيقية للدولة على هذه المناطق من ارض الوطن تتناقص عاما بعد عام على مدى السنوات العشر الماضية . وانها قد بلغت فى الآونة الاخيرة ادنى حد لها - ربما منذ قيام الدولة المركزية فى عصر الفراعنة -



وحتى الآن وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان الدولة بكل مؤسساتها قد بدأت . خلال هذه السنوات تتحول تدريجيا من قوة مؤثرة وضاربة إلى مجرد جيب من جيوب المقاومة !!

مجرد جيب رمزى يحاول عبثا ان يثبت ان الدولة مازال لها السيادة الاسمية على الاقل حتى وان كانت السيادة الواقعية قد انتقلت بالفعل الى مجموعة من القوى الموازية للدولة فى بعض الاحيان او المتصادمة معها احيانا أخرى .

اول هذه القوى واهمها هى العائلات التقليدية التى كانت موجودة دائما على الساحة باعتبارها وحدات تتمتع بما يشبه الحكم الذاتى وتحتكر لنفسها بعض المهام فى مقدمتها مهام الامن والقضاء طبقا للاعراف المحلية السائدة . او طبقا لما ترتضيه هى من تشريعات الدولة المركزية (وما اقل ماكانت ترتضيه من هذه التشريعات !!!

كما كانت تحتكر لنفسها ـ رغم انف الدولة ـ مهمة تنفيذ الاحكام سواء فى ذلك الاحكام الصادرة عنها او ماترتضيه هى من الاحكام الصادرة من الجهاز القضائى للدولة (مرة اخرى ... ما اقل ما كانت ترضيه من هذه الاحكام) . وقد أدى ضعف مستوى الاداء الحكومى الى تزايد سلطات هذه العائلات الى ان تعرضت لهزة عنيفة فى عصر الرئيس

من باب النقد

مقدمة في «فكر القتلة».. ٢ والعودة إلى العصور الوسطى!

حينما تمكنت الدول الاوروبية من إيقاع الهزيمة بجيش محمد علي باشا، بزعم إنقاذ السلطنة العثمانية من هذا الوالي المتمرد، ومساعدتها على الابقاء على «وحدة السلطنة»، فقد فرضت هذه الدول عليه أيضا أن «يفكك» القاعدة المادية التي كان قد شيدها لكي يبني بانتاجها جيشه وأسطوله وأن يسرح هذا الجيش؛ هكذا اضطر محمد علي إلى اغلاق المصانع وترسانة السفن ومعظم المدارس مع تسريح الجيش.. وفقدت مصر القاعدة «المادية» التي شيدها الباشا لتنفيذ مشروعه الخاص؛ ولكن الحركة الوطنية المصرية المستنيرة الأصيلة تمكنت من أن تحافظ على القاعدة المعنوية ـ التي كان أبناء مصر أنفسهم هم الذين بداوا بناءها قبل ان تطأ أقدام محمد علي أرض مصر ـ لكي يشيدوا عليها الدولة المصرية الحديثة؛ إنها القاعدة التي كونها أبناء مصر من إدراكهم لمعنى انتماء كل المصريين لبلد واحد أصبح اسمه «الوطن»، ومن إدراكهم لضرورة أن يكونوا متساوين أمام قانون واحد يحكم «الوطن» الذي أصبحوا فيه مواطنين، وانه ليس من حق أحد ان «يأخذ القانون بيديه» حتى ولو كان الحق في جانبه، لأن احدا لايضمن أن يستولي الأقوياء وحدهم على حق تنفيذ القانون؛ والأقوياء قد يكونون مماليك شراكس أو شيوخ قبائل من البدو او جنودا عثمانيين او مجرد موظفين بلا ضمائر او عقول، او مجرد فتوات أو بلطجية..

ولذلك، فمنذ كتب الشيخ حسن العطار في منتصف القرن الثامن عشر (قبل وصول بونابرت وحملته التنويرية، وقبل قدوم محمد علي إلى مصر بنحو ثلاثين سنة) كانت حركة التنوير المصرية الوطنية الأصيلة، تبني الأسس المعنوية للدولة المصرية الحديثة؛ الدولة التي يختار المصريون حكومتها، ويختارون بانفسهم ـ بأشكال مختلفة لعملية الاختيار ـ من يمثلونهم إزاء الحكومة أو يمثلونهم عندها. ويحددون القوانين التي تحكم كلا من الحكومة وبقية المواطنين دون استثناء، وتلتزم الحكومة بأن تحكم وفقا لها؛ لأن الدولة والحكومة سويا، مؤسستان تقومان فوق كل التكوينات الأخرى، وفوق كل الأفراد؛ إنهما مؤسستان، تقومان فوق الطوائف، وفوق الطبقات، وفوق الفئات، وفوق «البلديات»، وفوق المهن أو مستويات التعليم او أنواعه.

وحينما استطاع زعماء المصريين بزعامة عمر مكرم من قادة الأشراف وشيوخ الازهر ان ينتزعوا من المماليك أول وثيقة يوقعها رؤساء المماليك والوالي العثماني يتعهدون فيها أمام «المصريين» بأن يقيموا العدل وألا يظلموا احدا في ماله او نفسه أو عرضه (قبل حملة بونابرت وقبل وصول محمد علي إلى مصر بسنوات).. حين استطاع زعماء المصريين ذلك وكتبوا الوثيقة بانفسهم، فانهم لم يذكروا في الوثيقة ان «العدل» الذي يطلبونه باسم المصريين، سوف يقتصر على المسلمين دون الأقباط ولا على المجاورة دون الصعايدة، ولا على أرباب الحرف دون التجار أو دون أهل الصنعة والعمال، ولاعلى أهل المدن دون الفلاحين، ولا على الأغنياء دون الفقراء ولا المشايخ دون القسس ولا على الوجهاء دون الصعاليك؛ كانوا يحددون أول «قانون» يصوغه المصريون وكانوا في الحقيقة، يضعون أول صيغة في «القاعدة المعنوية» لدولة مصر الحديثة، ولحكومتها؛ ولنتذكر أن نفس هؤلاء الزعماء، الذين اختارتهم نفس «الجماهير» المصرية، كانوا هم الذين انتزعوا من السلطان العثماني حق ترشيح الوالي بعد ذلك بنحو عشر سنوات، بعد أن خلعوا واليين ظالمين (و كان ذلك الوالي الذي اختاروه، هو محمد على نفسه) أى انهم كانوا بالفعل يختارون «الحكومة» بعد أن حددوا القانون؛ كانوا يستكملون بناء الدولة الحديثة التي يصير فيها المصريون مواطنين متساوين لامجرد «مسلمين» و«نميين».. أو أولاد ناس، ورعاع، أو «ناجين من النار»، وقطعان بلا عقول تمشي وراءهم إلى النار.

كانت هذه الدولة واسسها المعنوية هي التي حافظ عليها المصريون، بعد الجيل الذى اسسها - جيل حسن العطار وعمر مكرم (شيخ الأزهر ونقيب الأشراف) - عندما قرر محمد على ثم ابنه عباس ان يتخليا عنها؛ حافظ عليها المصريون عندما واصل رفاعة الطهطاوى (الأزهرى المستنير العظيم) مع زملائه وتلاميذه عملية نقل العلم الحديث، والقوانين المستنيرة والاقتصاد الصحي، ومبادئ الوطنية وسيادة القانون لكي يشيدوا اسس الثقافة والفكر اللذين سيكونان عماد تطور «الدولة» الحديثة وعماد تطور إدراك المصريين لوضع «الحكومة» في دولتهم الحديثة: فحيث يكون الناس «مواطنين» متساوين تكون «الحكومة» هي حكومتهم وليست «قبيلة» منفصلة عنهم او وافدة عليهم، يتعاملون معها وفقا لنفس «القانون» الذى صاغوه بانفسهم والذى تعاهد الجميع على الامتثال لاحكامه.

وكانت تلك - أيضا - هي الدولة - التي حافظ عليها المصريون عندما راح على مبارك (في عصر عباس ثم سعيد ثم اسماعيل) يعيد تاسيس المدارس ويوسع ويطور «الأساس المادى» للدولة في الزراعة والرى والمواصلات والصناعة والصحافة.. لانه عرف أنه دون هذا الأساس المادى لن ينجح المصريون في الحفاظ علي دولتهم ولا على حقهم في بلادهم، ولا على امالهم في أن يواصلوا «التقدم» نحو مجتمع «المواطنين» المتساوين امام قانون يصوغونه بانفسهم ويختارون الحكومة التي تنفذه وتطبقه على نفسها وعليهم بنفس الدقة والوضوح والفعالية..

لذلك فاننا نعتقد، ان المتحدثين باسم منظمات الارهابيين القتلة الخارجين لنا من بطون عصر الانحطاط والانقسام والجهل والظلم - حينما لم تكن ثمة دولة ولا قانون ولا حكومة بالمعنى العادل المستقيم، نعتقد ان هؤلاء المتحدثين حين يروجون بيننا ان القتلة حين يغتالون رجال الأمن والحكم والفكر والاعلام والفن والدين، فانهم «يثأرون» من «الحكومة»، لانها طبقت القانون باسم المجتمع على من خرجوا بالسلاح على المجتمع نفسه وعلى دولته وقانونه.. حين يروج هؤلاء ذلك فانهم يريدون - في الحقيقة - أن يسلبوا منا كل ماشيدته اجيالنا طوال قرنين من اسس «الدولة» التي خرجنا بها من فوضى العصور الوسطى إلى نظام العصر الحديث.. وان يقدمونا واجيالنا المقبلة فريسة سهلة لاسيادهم الذين فشلوا قبل قرنين في تدمير نفس تلك الاسس.

والحديث بقية.

«ناقـــد»



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٢



من باب النقد

مقدمة في «فكر القتلة».. ٤ والعودة إلى العصور الوسطى!

... وفي الشوارع، حيث ما يزال ظل فرعون،
يتبختر في خطوات ابنائه.. يحيي الشاب زميله
بكلمات متهللة، ويهز اغلاله.
ويجمع قبضته كمن يقبض على سيف.

●●●

طلاب وتجار - يهود واقباط ومسلمون،
جميع من انحنت ظهورهم المثقلة بالندوب
تحت العصا الغليظة نفسها
تدفعهم فكرة واحدة، جبارة، وقد نسوا خصوماتهم ووقفوا يدا في يد
يسبحون بحمد الاله الواحد نفسه

●●●

هذه ابيات من قصيدة طويلة عنوانها: «الريح والزوبعة» كتبها - بالانجليزية - المؤرخ والسياسي والدبلوماسي البريطاني، ويلفريد سكووين بلانت، الذي عمل في مصر، وكان احد الاصدقاء البريطانيين - وربما الاوروبيين - القلائل لأحمد عرابي وزملائه في الجيش المصري من قادة الثورة العرابية، وكان صديقا ايضا لغالبية زعماء الحركة الوطنية والديموقراطية - وحركة التنوير المصرية الذين عاصرهم: محمد عبده وعبدالله النديم، ثم احمد لطفي السيد ومصطفى كامل ومحمد فريد ومحمد رشيد رضا وفتحي زغلول واسماعيل مظهر وغيرهم وغيرهم.

القصيدة كتبها بلانت في لندن، ونشرها في عام ١٨٨٣ اي في العام التالي لهزيمة الثورة العرابية وبدء الاحتلال البريطاني لمصر.. وقد عثرت عليها، منشورة بصفتها «ملحقا» لكتاب بلانت الشهير «التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر» في إحدى الطبعات الحديثة للكتاب.

كان المؤرخ الدبلوماسي والسياسي البريطاني، رجلا متحرر الفكر معاديا لسياسة بلاده الاستعمارية، وكان ايضا مفكرا واسع الافق تدل بعض فصول كتابه، كما تدل تلك الابيات الي ترجمتها في بداية هذه السطور، انه كان قد ادرك ان شيئا جديدا بدأ يتكون في قلب المجتمع المصري، شيء نسميه نحن الآن: الوحدة الوطنية، واحساس جميع المصريين بكل اديانهم، انهم ينتمون الى وطن واحد وانهم شعب واحد يعيش كل افراده بصفتهم «مواطنين» متساوين في هذا الوطن، وان تاريخهم المشترك الواحد، جعلهم كما تقول الابيات - ابناء متساوين لجد رمزي واحد (اسمه الرمزي في القصيدة: فرعون) وانحنت ظهورهم لعصا غليظة واحدة (عصا الغزاة والجباة من اصناف كثيرة) وامتلأت ظهورهم بالندوب المتشابهة، ولكنهم - في تلك اللحظة - وهم يتبادلون التحية ويجمعون قبضاتهم في «ثورتهم المشتركة» يقفون: «يدا في يد، يسبحون بحمد الاله الواحد نفسه».

لقد ادرك بلانت ان المجتمع المصري قد اخرجته حركته الوطنية والديموقراطية من حالة التشتت والانقسام الديني التي فرضتها عليه عصور الظلام والظلم والجهل - تماما مثلما كانت نفس الحركة تسعى للخروج بالمجتمع المصري من حالة التخلف والفقر والفوضى، ببناء الدولة المصرية الحديثة: دولة المواطنين الاحرار المتساوين وحكم القانون الذي يلزم الحاكمين والمحكومين على السواء وحيث يكتب المجتمع بنفسه القانون، ويختار بنفسه من ينفذونه: فالحركة الوطنية والديموقراطية في مصر - كما في غيرها من بلاد «العالم الثالث» لم تكن مجرد كفاح ضد احتلال اجنبي أو حكام اجانب طغاة، وانما كانت في جوهرها تقدما في وعي المجتمع بانه وطن من حقه الاستقلال والسيادة وبانه يتكون من مواطنين احرار ومتساوين في الحقوق وفي الواجبات، والحقيقة ان هذا التقدم في «الوعي» بمعنى الوطن وبمعنى المواطنة، سبق بكثير التخطيط والعمل لتحقيق اي تقدم مادي، بل إن التقدم «المعنوي» منذ ايام الشيخ حسن العطار والشيخ عمر مكرم، اي منذ منتصف القرن الثامن عشر كان شرطا لامكانية خلق الظروف الملائمة للبدء في تحقيق أي تقدم مادي على الا للاق.

والحقيقة ايضا ان إدراك اهمية الايمان بالمساواة بين ابناء الوطن المختلفين في الدين، والتمسك بهذه المساواة وتحقيقها كان في مصر بوجه خاص (كما حدث بعد ذلك في المشرق العربي، وفي الهند ايام المهاتما غاندي وفي كينيا وبعض البلدان الافريقية الاخرى) هو جوهر مبدأ «المساواة» العادلة بين المواطنين، وكان هو جوهر تحول مصر من «ولاية» الى «وطن» ومن القرون الوسطى الخاصة بنا (لا القرون الوسطى الاوروبية) الى «عصرنا الحديث» ذلك ان كل تفرقة اخرى بين المصريين، سواء كانت تفرقة بنيت على اساس عرقي او طبقي، انما كانت تنبع اساسا من تلك التفرقة التي ترجع الى ظروف دخول الاسلام على ايدي جيش فاتح، والى ظروف بناء الفكر القانوني والسياسي (او: الفقه) منذ ذلك الحين في ضوء الظرف التاريخي المؤقت لدخول الاسلام ولبقاء مصر ولاية تتبع دولة امبراطورية خارجها.

الحقيقة ان تحقيق استقلال مصر - او الدفاع عن هذا الاستقلال، كان في جوهره تحقيقا لمبدأ سيادة الوطن وحريته.. وسيادة المواطنين المتساوين في حريتهم - حقوقهم وواجباتهم ازاء مجتمع - وطن مستقل وسيد، قادر - ايضا، على ان ينتج «الفقه» الجديد - اي القانون المتناسب مع وضعه - ووضع مواطنيه الجديد.. الذين لم يعودوا - لا في وعي الحركة الوطنية ولا في الواقع - مجرد مسلمين و«أهل ذمة»، وإنما اصبحوا جميعا: مواطنين مصريين.

هذا هو ما تعلمه ويلفريد بلانت من الحركة الوطنية المصرية، وهذا ما يجب ان نعيد اكتشافه الآن لأنه كان «حجر الاساس» لبناء وعينا الوطني الحديث، وبالتالي لبناء دولتنا الحديثة. ولعل هذا هو ما يكشف السر في حرص فكر القتلة الارهابيين على اعادتنا الى وضعنا المقسم والمشتت على اساس ديني: إنهم يريدون بذلك اعادة تاسيس القرون الوسطى المظلمة ونسف الاساس الذي قامت عليه دولتنا الحديثة ووطننا المشترك ومواطنتنا الواحدة..

«ناقد»



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٢

طالب الطب الارهابى فى اسيوط فى دراسة نفسية

تورط طلاب الطب والهندسة الأذكياء فى الإرهاب .. لماذا ؟!

اثار تورط طالب الطب فى الاعتداء الارهابى على رجال الشرطة باسيوط اسئلة كثيرة لدى الرأى العام فما الذى يريده طالب الطب او الهندسة فهم نوعية متفوقة التحقت بكليات القمة كما يطلقون عليها وأمامهم أحلام عريضة وآمال واسعة وفرص افضل فى العمل والمركز الاجتماعى وتكوين اسرة مستقرة .

محمد خليفة

حاول الدكتور محمد سمير عبدالفتاح بقسم علم النفس بآداب المنيا فى دراسة له عن مستوى الطموح والقلق والشعور بالوحدة لدى طلاب الجامعة ان يساعد المجتمع على فهم مايدور فى نفوس شريحة من شباب الوطن وبالذات طلاب الجامعات .

ورغم ان الباحث كان يهدف الى دراسة مقارنة بين البنين والبنات الا انه لم يجد فروقا تذكر ووجد تقاربا شديدا بين مشاعر الولد والبنت فى الجامعة فى عدة نواح وبالذات فى الشعور بالوحدة والتى قد تؤدى الى الانسحاب والتشتت للطالب والطالبة بين مظاهر عامة عليه مسايرتها واخرى دفينة فى نفسه لاتستطيع اظهارها يقول الباحث د . محمد سمير عبدالفتاح انه رغم كل مظاهر الانفتاح المجتمعى التى نراها فى الاختلاط وتكوين صداقة مع الجنس الاخر واحدث خطوط الموضة وغيرها من الظواهر الا ان الدراسة اثبتت ان البنين والبنات فى الجامعة يشعرون بالوحدة .

وكل هذه الظواهر التى نراها على السطح تخفى اشياء مضادة وان الطلبة والطالبات يحاولون مسايرة المجتمع فى الشكل والاسلوب حتى لايكونوا مسار همس وغمز ولمز ولكنهم رافضون له فى داخلهم وهى بداية للاضطراب لانهم مسايرون اكثر منهم مقتنعين ، متصاعون وليسوا راضين ويقبل الطالب على الالتحاق بالجامعة والدراسة والتحصيل وهو يعى جيدا انه سيتخرج فلا يجد فرصة عمل الا بشق الانفس فهو يساير اهله ويقلد زملاءه بينما هو خائف من المستقبل (العمل .. الزواج .. الاستقرار) وهذا الشعور الذى يغزو شريحة الشباب .. مزعج ونحتاج لوقفة !

البنت زى الولد

ولم يجد الباحث اى تفاوت بين الاولاد والبنات او بين طلاب التجارة والحقوق والآداب عن طلاب الطب والهندسة فى الشعور بالوحدة والاحساس بالضغوط المجتمعية السائدة والتى اصابت كافة الافراد بالاحباط سواء من غلاء الاسعار ونقص العمل ويحذر الباحث .. ان الشعور بالوحدة ينتج الشعور بالاحباط ان لم يقدر الفرد على تحمله والتصرف ازاءه بطريقة راشده فقد يلجا الى شتى الاساليب المرضية لمواجهة مثل هذه المواقف سعيا لتخفيض التوتر داخله .

وسيلة للهروب من الضغوط

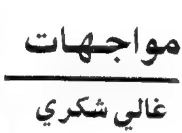
وقد يستجيب بعضهم لعمليات اعتداء وعدوان توجه لرموز المجتمع مثلا لمجرد الرغبة فى التحطيم والتدمير ويقول الباحث انه وجد مستوى الطموح مرتفعا لدى الطلاب وبعضهم يمتلىء ذهنه بالخيال والاوهام ليحقق مايعجز عن تحقيقه فى الواقع .

تنشر مجلة علم النفس المعاصر التى تصدرها آداب المنيا هذه الدراسة مع دراسات اخرى فى عددها الاخير .



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٢ ديسمبر ١٩٩٢



مواجهات

غالي شكري





«الاستهلاك الارهابي» يقتل السادات

كان اول ما قام به الرئيس السادات خلال الفترة ما بين توليه السلطة وقيامه بانقلاب مايو «ايار» الشهير، هو انه اخرج قوى الاسلام السياسي من السجون ومنح شباب هذه القوى حرية العمل «العسكري» في الجامعات بمطاردة زملائهم من الناصريين والماركسيين مطاردة مسلحة، وفي الوقت نفسه اعطى الضوء الاخضر أو اشارة البدء لما سمي بعصر الانفتاح.

وكان أخر ما قام به الرئيس الراحل هو اعتقال مصر ، أي رموزها السياسية من أهل اليسار واليمين والوسط، ثم سقط صريع لاحدى رصاصات الاسلام السياسي.

وبين أول وأخر ما قام به الرئيس الراحل وأخر ما وقع له فيما سمي بحادث المنصة، كانت هناك ملحمة الارهاب الدموي والخطاب الاستهلاكي ، وهي الملحمة التي بدات ولما تنتهي بعد.

وكان الرئيس قد اصبح نجما لاغلفة الصحافة الغربية ، خاصة بعد ان القى بفريق من زملائه في السجون وطرده للمستشارين السوفيات وقيادته لحرب اكتوبر (تشرين الاول) وبدء رحلة الصلح مع إسرائيل مروراً بتطبيع العلاقات مع الغرب وأساساً مع الولايات المتحدة، كان التاريخ المحلي والاقليمي والدولي يفتح صفحة جديدة تكاد تكون نقيضاً للصفحة السابقة من كتاب العصر الجديد.

كان الإرهاب الدولي قد بدأ في السبعينات يساريا محتجاً على الخطاب الاستهلاكي الغربي وتصفية انتفاضة ١٩٦٨ الطلابية، وكان العالم العربي نفسه قد شارك في هذه الإنتفاضة من زاوية مغايرة نسبياً، فقد خرج الطلاب في بيروت والقاهرة وتونس في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ وقد امتزجت احتجاجاتهم بالشعارات الديمقراطية وعناوين الخطاب الاستهلاكي، ولم يكن انبثاق الانتفاضة من هذه العواصم دون غيرها عبثا، كانت الهزيمة قد اوجعت كل القلوب والعواصم العربية ، ولكن لبنان الاستهلاكي كان يغلي تحت الأرض ببركان إنفجر بعد سنوات قليلة عام ١٩٧٥ من موقعه الصيادين في صيدا إلى مواقع

حزام البؤس حول بيروت. وكانت تونس تعاني من اهوال المجتمع الإستهلاكي المتخم والمحاصر من اوروبا والجيران الأقربين والمختل بين الساحل والجنوب ، كانت بيروت تكابد ايضا مشاق ليبرالية الطوائف وتونس تكابد مصاعب الكاريزما البورقيبية، فاختلطت الشعارات الديمقراطية بأوراق الخطاب الإستهلاكي ، وكانت «فتح» قد أطلقت الرصاصة الأولى عام ١٩٦٥ قبل الهزيمة بعامين، وقبل الإنتفاضة العالمية بثلاث سنوات ، وكان الخطاب الفلسطيني الإستهلاكي مكتوبا بالسلب في للخيمات والشتات، وقد اضاف إلى

الخطاب اللبناني سطورا جديدة ديموغرافية ومسلحة. لذلك ما إن هل الأرهاب الدولي اليساري حتى شارك العرب فيه بخطف الطائرات.

ولكن القاهرة كانت تنتظر شيئا آخر، لأول مرة تتحول مصر إلى محطة استيراد بعد ان كانت جهة التصدير للإسلام السياسي فبدلاً من الإخوان المسلمين الذين إنطلقوا من مصر إلى بقية الأرجاء العربية، مثل حزب التحرير الإسلامي من المشرق (الاردن تحديدا) ليجند صالح سرية بعض العناصر من الكلية الفنية العسكرية ليخرجوا في مظاهرة مسلحة تستهدف اجتماعا لاركان الدولة في اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي، وسقط من سقط من العسكريين الشباب المؤهلين أو قيد التأهيل لقيادة المستقبل ، وشنق صالح سرية ، واخفقت المحاولة، ولكن الرسالة كانت قد وصلت إلى اهل الحكم، وهي ان حدود الجغرافيا لم تعد منيعة ، ولكن هذه الرسالة فوق السطح قد حجبت عن العيون الوجه الاخر للخطاب : وهو الوجه الذي دفع ثمنه سيد قطب دما ، كان الاعلام قد ترجم المغزى العميق«لمعالم في الطريق» بالتكفير والهجرة ، اسم التنظيم الوليد في احشاء السجون من قبل ان يفرج السادات عن قوى الاسلام السياسي ، وفي عام ١٩٧٤ صدرت قوانين الانفتاح الاولى وقالت الصحافة الغربية التي جعلت من الرئيس المصري نجما لاغلفتها «القاهرة تطلق وحوش الغابة» . وكان يسيراً على هذه الصحافة ان تحصي بعض الحوادث : كحريق دار الأوبرا وجمعية الكتاب المقدس وبعض الأثار الفرعونية وإحدى الكنائس ، كانت هذه بداية السياق. ولكن عام ١٩٧٤ الذي شهد انطلاق قوانين الانفتاح عرف حادثا، هو الاخر يقع للمرة الأولى، فقد انطلقت الجماعة الاسلامية المسماة إعلاميا بالتكفير والهجرة الى اختطاف الشيخ محمد الذهبي العالم الاسلامي البارز وقتله. كان هذا الحدث اول تطبيق علمي لمبدأ التكفير .

وحسب اللغة الشعبية السائدة الان حين يقول لك احدهم «هات من الأخر» فقد بدات الجماعة الاسلامية بتكفير وقتل احد شيوخ الاسلام قبل ان تفعل ذلك جماعات اخرى بعد خمسة عشر عاما بفرج فوده والاقباط وكبار الضباط واصغر الجنود والاطفال والنساء من المسلمين.

كان حادث الكلية الفنية العسكرية يستهدف القيادة السياسية العليا والرئيس السادات نفسه، وكان حادث الشيخ الذهبي يستهدف المؤسسة الدينية الرسمية ، وكانت حوادث الاوبرا والاثارتستهدف الحضارة الوطنية المصرية. وقد رافقت هذه الاحداث جميعا خطوات «انطلاق وحوش الغابة» . هذا التعبير الذي اطلقته الصحافة الغربية ذاتها على



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٢

عمليتي المصالحة مع الاسلام السياسي وصدور قوانين الانفتاح، لم تكن المصالحة مجرد الافراج عن المسجونين بل دعما وتدريبا وتسليحا وتحريضا .

ولن ينسى المصريون ان احد اركان نظام السادات - محمد عثمان اسماعيل - هو الذي حدد الاعداء بثلاثة هم اليساريون والاقباط واليهود، اما اليهود فقد انتهت مشكلتهم برحلة الصلح . ومايزال «الدليل التنظيمي» المقترح من داخل الاتحاد الاشتراكي وثيقة من اهم الوثائق التي تؤكد مشروع الدولة الدينية التي كانت السلطة الجديدة تناور بها أوتلاعب بعض الاطراف . ولكن السحر انقلب على الساحر في محاولة الفنية العسكرية الفاشلة، ومحاولة الشيخ الذهبي الناجحة . وكان هذا كله يحدث للمرة الاولى . ولكنها المرة التي لاتستطيع ان تميز فيها خيط الدولة من خيوط الجماعات . واين يبدأ دور السلطة واين ينتهي دور قوى الارهاب . ولكن المرجح ان النظام لعب بالاوراق الثلاث : الارهاب والاستهلاك والدين ومن يتحكم في بداية اللعبة لا يتحكم بالضرورة في نهاياتها.

فتحت حرب اكتوبر (تشرين الاول) بوابات الحدود على مصراعيها . ولم يعد صالح سرية وحده هو الذي يستطيع العبور . وانما اموال النفط ورياح الحرب اللبنانية ثم عقائد الثورة الايرانية واخيراً - وربما اولاً - اسرائيل والغرب. ولذلك اختلف الارهاب في بلادنا عن الارهاب اليساري العالمي، باختلاف مصادر الرياح التي حطمت بوابات الحدود، ومصادر الانفتاح التي اخذت تحطم قواعد البناء الذي كان.

كان من الطبيعي لاموال النفط وحرب لبنان وثورة ايران ان تصب جميعها في خانات الارهاب والتكفير الديني . وكانت مصادر الانفتاح قد ربطت بين الارهاب والاستهلاك والدين. هكذا تأسست في صمت البنوك الاسلامية التي يشارك في الاشراف الشرعي عليها والدعوة والاعلان عنها مشايخ اجلاء . ثم افضت المسيرة في امتداداتها الموضوعية الى شركات توظيف الاموال. وبالرغم من ان الاصول الاصلية لهذه الاموال كانت هي التى تملأ خزائن الغرب ومازال، وهي التي تمتزج بالاموال اليهودية ومازال . فان ما اضيف اليها من عرق ودم الكادحين من شعب مصر عرف طريقه التهائي الى هذه المصارف وتلك في عواصم الغرب نفسه . في اكبر عملية نهب وسرقة علنية عرفها تاريخنا المعاصر.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

ولكن كيف تم ذلك ؟ بواسطة الخطاب الاستهلاكي المتقن الصنع من الطمع والتدين في آن واحد. الطمع في اعلى نسبة ربح في اقصر وقت، والطمع في الاخرة بما اكده بعض رجال الدين من ان البركة تختلف عن الفائدة .

وخسر الناس دنياهم على الاقل . ولكن الاموال التي اقبلت اصلاً من خارج الحدود عبر قنوات النفط لم تتوقف عملياتها عند حدود النصب والاحتيال باسم الدين ، بل شاركت ومازالت تشارك في بنية اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية تزخرف الخطاب الاستهلاكي وهو نفسه خطاب النظام الاقتصادي للدولة ذاتها. وهذا هو الجذر العميق لاختلاط الاوراق الذي ندعوه احياناً ، و لو ضمنا ، بالاختراق ، نظن ان عناصر من الاسلام السياسي تخترق بعض اجهزة الدولة او مؤسسات المجتمع . وليس هذا صحيحاً وانما رأس المال لا جنسية له او دين في الغابة التي انطلقت بين اركانها الوحوش.

ولن انسى ما حييت اعلاناً في الاهرام يقول حرفياً « ملابس المحجبات ، واردات لندن، الموزع الوحيد حنا نيروز» واعرف ايضاً ان بعض الاقباط فقدوا تحويشة العمر كغيرهم من المسلمين في شركات توظيف الاموال. وقد تبدو هذه مجرد امثلة كاريكاتورية شورية ، ولكنها دالة على ان لعبة الانفتاح الاستهلاكية ، تشكل نظاماً كاملاً لا ينتمي الى الرأسمالية المنتجة. وانما هو نظام «السداح مداح» كما وصفه احمد بهاء الدين ، لذلك تغسل اموال المخدرات نفسها في مصارف الرايات الدينية، وتمنح اموال النفط القليل من خيراتها لتجار السلاح، ويزكي «رجال الاعمال» بفتات موائدهم لنادي البيروقراطية العتيد. وتدخل اسرائيل على اقوى الخطوط دون اموال، وانما بالسلاح في جنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالخبرة الزراعية والمركز الاكاديمي في مصر ، وليس هذا كله اختراقاً من احد لاحد ، وانما هي شركة كبرى لاجنسية فيها لرأس المال ولا عقيدة ، وانما تحتاج هذه اللعبة لغطاء ايديولوجي من الدولة والمجتمع على السواء ، فانت لا تستطيع ان تدعوها رأسمالية او ليبرالية او ديمقراطية، وليس اهم من الغطاء الديني الذي يساهم الجميع في نسيج خيوطه.



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

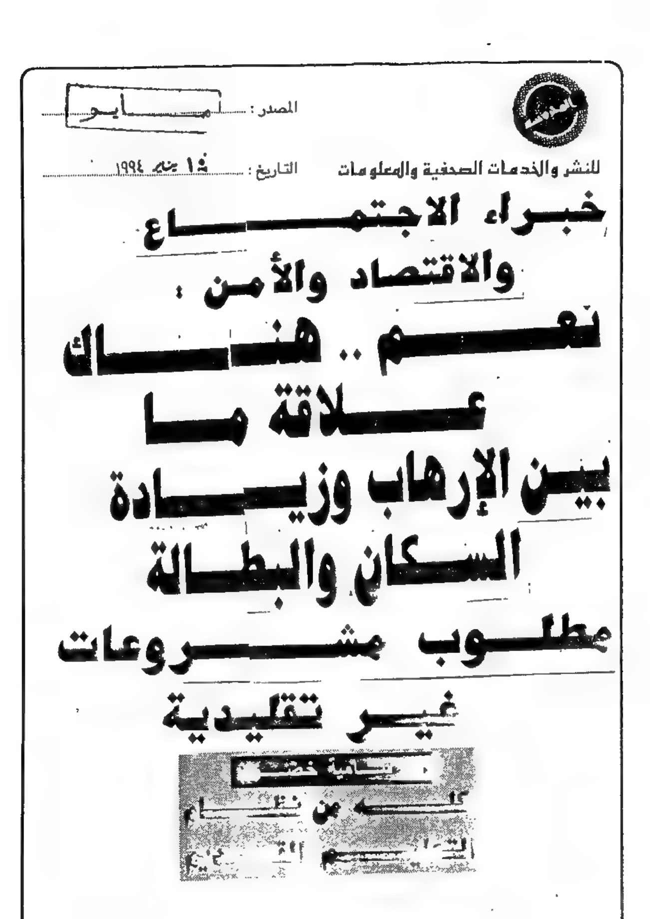
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي هذا «النسيج» ليتنافس المتنافسون ، اي ان البنية الاساسية التي انشأها نظام السادات كانت تلبي هذا الاحتياج بخلق مناخ عام لا تواجه فيه الدولة تيارات الاسلام السياسي التي تشارك كغيرها في انتاج هذه البنية ، فطالما كان هناك انفتاح بهذا المعنى، لن يتخلف الاسلام السياسي عن المساهمة يدا بيد مع الدولة ذاتها وغيرها من المصادر ، ويبقى التناقض كامنا بين الاقوى بين اعضاء الشركة في الامساك بسلطة القرار والاقل قوة.

لذلك حين قال السادات بأن عام ١٩٨٠ هو عام الرخاء، كان بالفعل قد كرر ما سبق ان قاله عن عام ١٩٧٢ من انه عام الحرب. ، وبينما وقعت الحرب بعد سنة من عام «الضباب» كما وصف الحرب بين الهند وباكستان فان الرخاء الموعود لم يقع .

وانما وقعت احداث اخرى اكثر خطورة ، اخفق الخطاب الاستهلاكي في اليوم نفسه الذي تم فيه التطبيع مع اسرائيل ، ونجحت الثورة الايرانية في الاستيلاء على الحكم ولم يخمد اوار الحرب اللبنانية واجتاحت اسرائيل جنوب لبنان كما لم تفعل من قبل.

ولم تعد الجماعية الاسلامية وحدها في الميدان ، بل كبرت في هذا المناخ المواتي وهو المناخ الذي عبر عنه السادات في عبارته التاريخية «الاسلام دين ودنيا ماقلناش حاجة، ولكن لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين» ولخص بهذه العبارة ذروة التناقض في بنية النظام الاساسية : نظام الاستهلاك دون انتاج ،. ولم يجد مفراً بعد عام واحد من «اعتقال مصر» حتى اصبح وحيداً في العراء المطلق. وكان من السهل على احد جنوده الذين اطلقهم ودربهم ان يجيد اطلاق الرصاصة التي فتحت فصلاً جديداً في كتاب الارهاب.



المصدر : مـــــايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

خبراء الاجتماع والاقتصاد والأمن :

نعم .. هناك علاقة ما بين الإرهاب وزيادة السكان والبطالة

مطلوب مشروعات غير تقليدية





أكد خبراء السكان والاجتماع والاقتصاد ورجال الأمن أن هناك علاقة وثيقة بين الارهاب والبطالة والزيادة السكانية .

طالبوا بالعمل على حل مشكلة البطالة بأساليب عصرية والحد من الزيادة السكانية بمزيد من التوعية .

أشاروا الى أهمية التعليم وتنشئة الأطفال وتزويدهم بالثقافة الدينية التى تحميهم من الوقوع فى براثن التطرف والأفكار الهدامة .

فى البداية قال د . محمد كامل مروان نائب وزير السكان لو عدنا بالذاكرة الى المؤتمر القومى للسكان فى مارس ١٩٨٤ نجد ان الجلسة الختامية اشارت الى معدل الزيادة السكانية فى مصر عال جدا وتحدث الرئيس مؤكدا ان هذا النمو السكانى سوف ينجم عنه مخاطر كبيرة لان الدولة سوف تتحمل عبئا كبيرا فى توظيف هذا الكم الهائل من الشباب .

وأكد اننا إذا لم نتصد لهذه المشكلة فسوف نواجه مشكلة تتمثل فى البطالة وعدم التوظف وقد ينجم عنها سلوكا ارهابيا .

اضاف وقد حدث ما تنبأ به الرئيس حسنى مبارك وظهرت العلاقة واضحة بين زيادة السكان المطردة وبين الظواهر الاجتماعية السلبية التى تواجهها مصر خاصة ان التركيب العمرى للمجتمع المصرى معظمه من الشباب .

قال هذه النسبة الكبيرة من الشباب تمثل عرضا لقوة العمل المتاحة فى المجتمع المصرى فى الوقت الذى لا يتوازن فيه هذا العرض مع حجم العمالة المطلوبة لتغطية الأنشطة الاقتصادية والخدمية .

وتقول د . سامية خضر استاذ الاجتماع جامعة عين شمس إن هناك علاقة وطيدة بين الارهاب والبطالة والزيادة السكانية [illegible] الزيادة السكانية تنتشر فى [illegible] العشوائية التى ينتشر فيها الفقر [illegible] العالية وعدم القدرة على اكتساب المهارات بسبب نسبة الذكاء الضعيفة .

اكدت أن النظام التعليمى الذى ساد لفترة طويلة والذى كان يقوم على عدم دراسة السوق واقتصر هدفه على تخريج موظفين للجلوس وراء المكاتب من اهم الأسباب التى ادت الى تراكم المشكلة وانتشار البطالة .

كما ان المدارس الحرفية لم تقدم عضوا فعالا ينضم لسوق العمل وتخرج الاف الطلاب وهم بلا اى خبرات عملية تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل .

قالت د . سامية ان تراكمات العهود الماضية ادت الى اضمحلال الخصائص السكانية وعدم وجود توازن بين التعليم والسوق .

فظهرت البطالة وانتشرت المساكن العشوائية التى ابتعدت عنها يد الحكومة فكون البعض ادارة ذاتية لخدمة انفسهم وكان لابد من الحقد على الحكومة التى لم تضمهم فى خطة التنمية واستغل البعض الشباب الصغير واتخذوا من الدين الذى لا خلاف عليه وسيلة لتحقيق الاغراض ولفت نظر المسئولين بقسوة للظلم الاجتماعى الذى وقع عليهم .

اشارت الى ان البطالة مناخ ساعد على انتشار الارهاب ودعمته جماعات فى بعض الدول مثل افغانستان وغيرها فكان الاصطدام بالحكومة ورجال الامن والسياح بهدف اشعار الحكومة بادميتهم وحقهم الذى يعتقدون انه سلب منهم .

اكدت الحل فى تطوير المدارس والمناطق العشوائية وحصر العاطلين وتشغيلهم برواتب تكفى حاجتهم الأساسية وتوفير الخدمات اللازمة لهم .

ويقول العميد عبدالوهاب خليل رئيس مباحث الجيزة ان الارهاب ظاهرة عالمية ولا يقتصر على مصر وفى مصر له اسباب عديدة منها الحالة الاقتصادية والفقر وعدم استطاعة اشباع الرغبات المختلفة للفرد وعدم توافر فرص العمل والمساكن الملائمة لتكوين اسر وكلها اسباب تدفع الشباب الى الاقدام على اشياء قد لا يقتنع بها تمام الاقتناع وانما يفعلها بعد ان غيبت بعض الجماعات عقله تحت مزاعم عديدة !

أكد على ضرورة الاهتمام بالتربية الدينية فى المدارس بشتى الطرق حتى لا يقع شبابنا عرضة لمن يفسر الدين على هواه فالشباب المحصن والمثقف دينيا من الصعب اقناعه بما يضر وطنه .

ويشير العميد احمد شكرى مدير ادارة البحث الجنائى بشبرا الخيمة الى ان الارهاب تقف خلفه وبشدة البطالة والزيادة السكانية فالنسبة العالية مما يتم القبض عليهم فى حوادث ارهابية حالتهم تحت الصفر .

والغالبية من الذين يلتحقون بجماعات متطرفة حالتهم المادية سيئة ويتم استقطابهم بواسطة قوى خارجية وداخلية تتولى مساعدتهم فى الصغر وتكوين اسرة لضمان ولاء الفرد للجماعة صاحبة الفضل الكبير عليه وبالتالى ينفذ طلباتها حتى لو كان غير مقتنعا بها .

الارتباط كبير !

ويرى د . مجدى عبدالعظيم عميد كلية الادارة بطنطا واستاذ الاقتصاد ان هناك ارتباطا كبيرا بين الارهاب والزيادة السكانية والبطالة لأن الزيادة السكانية مع عدم تزايد الموارد الاقتصادية بنسب معقولة هو امر يؤدى إلى عدم كفاية السلع والخدمات للمواطنين وعدم وجود فرص عمل كافية مما ينتج عنه إنخفاض فى مستوى معيشة المواطنين ونقص الخدمات وعدم وجود دخل يكفى للاحتياجات مما يضطر الشباب إلى الانحراف واللجوء إلى العنف للحصول على الاحتياجات اللازمة وفى هذه الحالات يتولد لدى الشباب شعور بالضياع والتشاؤم حول المستقبل مما يجعلهم على إستعداد لارتكاب الجرائم كالسرقة والسطو على المحلات طالما يعجزون عن تكوين الاسرة وإشباع رغباتهم بالطرق المشروعة .

اوضح انه يرتبط بذلك الوقوع فى براثن الادمان والمخدرات مما يساعد على تغييب العقول وفقدان الصواب والاندفاع إلى تكرار الجريمة والعنف فى ظل حالة اليأس .

اضاف كما ان الزيادة السكانية وعدم القدرة على تلبية إحتياجات المواطنين من المساكن الكافية يساعد على إقامة المساكن العشوائية غير المناسبة من الناحية الآدمية حيث تعيش اعداد كبيرة من الناس فى غرفة واحدة وتوجد اكثر من عائلة داخل الشقة مما يؤدى إلى إختلاط العلاقات وعدم وجود خصوصيات او حياة وبالتالى إنتشار الجرائم والامراض الاجتماعية فى ظل غياب او نقص الخدمات العامة والمرافق والتعليم والصحة مما يؤدى إلى ظهور التطرف الفكرى والسلوكى ! !

اكد ان الحل يكمن فى ضبط معدلات الزيادة السكانية فى ضوء زيادة الموارد الحقيقية من السلع والخدمات وتطوير المساكن العشوائية ومدها بالمرافق والخدمات لرفع مستوى المعيشة والتوسع فى التعليم والقضاء على الأمية وزيادة توعية المواطنين باخطار العنف والجريمة سواء فى وسائل الاعلام او دور العبادة وزيادة معدلات الاستثمار للقطاع الخاص وتذليل كافة العقبات الادارية التى تواجه المستثمرين حتى يمكنهم التوسع فى الاستثمار وإستيعاب ايدى عاملة جديدة فى مصر .

إستقطاب

يشير د . إبراهيم زهران مقرر لجنة التنمية البشرية بالحزب الوطنى إلى ان مشكلة الارهاب ظاهرة عالمية وهناك علاقة وثيقة بين البطالة ووقوع الحوادث الارهابية حيث يتم إستقطاب الشباب اللاهث والباحث عن عمل وإغرائه بالسفر إلى الخارج حيث يتم تدريبه بعد ان يتم عمل غسيل مخ له بسبب حالة اليأس التى تعتريه ويتم إمداده بالسلاح بتمويل خارجى ومن هنا نستطيع القول ان التدريب يتم فى الخارج والتمويل من الخارج اما الفكر فهو مزدوج فى الداخل والخارج حيث يتم إستثمار حالة بعض الشباب وتجنيدهم للقيام باعمال إرهابية نظير اجر .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٤



تحقيق :
مصطفى البسيوني

اوضح ان الحل يكمن في ضرورة وضع حل للازمة الاقتصادية والبطالة بعيدا عن المسكنات والوظائف المؤقتة والموسمية وإستخدام المشروعات كثيفة العمالة وتحقيق إنطلاقة غير تقليدية في معدلات النمو لان معدلات النمو الحالي لن تؤدي إلى حل المشكلة وليست لصالحنا .

اكد على علاج مشكلة الارهاب بشكل امني وسياسي وتوجه علم لحل المشكلة ولابد من إظهار دور الحكومة الفعال في علاج نواحي القصور الذي يظهر في اي قطاع وان القانون لا يفرق بين كبير وصغير وان العدل هو السائد مما يقلل من حالة الاحباط التي تصيب الشباب .

اما كمال هنري بادير رئيس لجنة الامن القومي بمجلس الشعب فيؤكد ان البطالة والزيادة السكانية احد الاسباب الرئيسية للارهاب حيث يتم إلتقاط العاطلين وإستثمار ظروفهم وغسل مخهم للقيام باعمال إرهابية وبيع النفس للشيطان مقابل بعض المال !

ولوضح ان الحل يكمن في زيادة المشروعات والصناعات الصغيرة والحرفية لامتصاص العاطلين وحصرهم حتى لا يكونوا ارضا خصبة لافراز العناصر الارهابية .

ويقول إبراهيم الازهري رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لشباب العمال ان الارهاب له اسباب عديدة وله زعامات تخطط له بهدف الاضرار بمصلحة مصر ومحاولة تغيير نظام الحكم بواسطة جهات اجنبية لها مصالحها في مصر وتجيء البطالة والتعطل ادوات يستخدمها هؤلاء لتنفيذ مخططاتهم مستخدمين في ذلك ضعاف النفوس وفاقدي الانتماء والحس الوطني من المتعطلين ويتم الاستئجار بارخص الاسعار لتنفيذ الاشياء التي يريدها المخططون .

اما المستشار إدوار غالي الدهبي رئيس هيئة قضايا الحكومة السابق فيقول ان صلة الارهاب بالبطالة والزيادة السكانية ضعيفة وليست رئيسية كما يتصور البعض . فالبطالة ليست هي العامل الفعال في نمو الارهاب وان كانت على صلة به وعامل مساعد له لان العاطل يكون عرضة للتاثر بالاغراءات المادية التي يقدمها له الارهابيون فيصبح طوع إرادتهم اكثر من غيره حتى لو كان لا يعتنق افكارهم ولا يؤمن بها وإنما الحاجة للمادة هي التي دفعته إلى ذلك ولكن هناك كثيرا من المتعطلين لديهم القدرة على الصمود ومقاومة الاغراءات المادية .

اكد ان الارهاب في أصله ومنبته فكر متطرف وهذا في حد ذاته لا حجر عليه لان الدستور والقانون يكفلان حرية الراي وتاريخ البشرية على طوله ملء بالافكار المتطرفة سواء كانت في إتجاه اليمين او اليسار ولكن عندما يصل هذا الفكر المتطرف إلى حد فرضه على الاخرين بالقوة فانه يصبح إرهابا يلزم تدخل الدولة لمنعه بشتى الصور .



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٤

الاحزاب الاسلامية الرئيسية وعمليات التسلل

رغيد الصلح *

■ تمكنت «جبهة العمل الاسلامي» في الاردن من تجاوز عارض تنظيمي المّ بها على ابواب الانتخابات التي اجرتها قبل فترة قليلة لاختيار مجلس الشورى الجبهوي. لقد فصل السيد زياد ابو غنيمة، عضو المكتب التنفيذي السابق، من الجبهة ومن حزب «الاخوان المسلمين» بعد ان حصرت به تهمة محاولة تنسيب عدد كبير من الاعضاء قبل الانتخابات مباشرة من اجل التأثير على نتائجها، وجرى التفاهم مع عدد من القياديين الذين قيل انهم تبنّوا الموقف الذي اتخذه السيد ابو غنيمة. الى ذلك اعتبر مسؤولو الجبهة ان المسألة انتهت ولم تعد تستحق الاهتمام. وربما كان هذا الرأي صحيحاً اذا نظرنا الى المسألة من زاوية تأثيرها على اعمال الجبهة في الاردن فحسب. بيد ان هذه المسألة تستحق بعض الاهتمام اذا تناولناها في اطارها الاوسع، اي في سياق ما نشهده من تطورات تلم بالتيار الاسلامي عموماً في المنطقة العربية. في هذا الاطار نجد ان العارض الذي اصاب «جبهة العمل الاسلامي» مهمّ للاعتبارات الثلاثة الآتية:

اولاً، لانه ياتينا بفصل جديد من فصول المخاض الفكري والتنظيمي الذي يمر به التيار الاسلامي في البلدان العربية. فهذا التيار يواجه التحديات الكثيفة، المتلاحقة والمفاجئة وهو مضطر الى الاجابة عليها على نحو يؤثر على برامجه ومواقفه وعلى وحدته التنظيمية وعلاقاته الخارجية. وللتدليل على ذلك يكفينا الاشارة الى ما شهدناه من تبدل في مواقف عدد من الجماعات الاسلامية بين حرب الخليج الاولى بين العراق وايران والحرب الثانية، وبين مواقفها قبل وبعد مؤتمر مدريد وكذلك اتفاق «اعلان المبادئ». ان هذه التحديات لا تواجه التيار الاسلامي وحده، بل الجميع في المنطقة، ولكن تأثيرها على التيار الاسلامي يلفت النظر اكثر من تأثيره على التيارات الاخرى بسبب حجم التأييد الشعبي الذي يلقاه الاسلاميون. ان هذا المخاض الفكري يجعل من الصعب، من الناحية المنهجية والمعرفية، النظر الى الجماعات الاسلامية وكأنها منظمة واحدة. ان الذين خرجوا او أخرجوا من «جبهة العمل الاسلامي» لا يزالون يدعون الى النظام الاسلامي ولكن بينهم وبين الجبهة، على سبيل المثال، خلافات حقيقية. كذلك الامر فان بين «الجماعة الاسلامية المسلحة» في الجزائر وبين «الجبهة الاسلامية للانقاذ» فرق جديّ حتى ولو دعا الطرفان الى تطبيق الشريعة الاسلامية وتبنيا استخدام العنف لتحقيق هذا الهدف. وبين «جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية» وبين «الجماعة الاسلامية» في لبنان صراع حاد حتى ولو اتفقا على التبشير بالدين الاسلامي وبمذهب أهل السنّة. وفي كل بلد عربي توجد فيه جماعات اسلامية نجد تقريباً نفس الظاهرة. ان الذين يتجاهلون هذه الفروقات او يجهلونها، هم مثل الذين يبالغون في تقدير حجمها واهميتها، معرضون لارتكاب الاخطاء الفادحة في حقل العمل العربي العام.

ثانياً، ان هذه الواقعة تدلّ مجدداً، على ان الموقف من المسألة الديموقراطية اصبح في مقدم القضايا الخلافية التي تتجاذب الاسلاميين وتثير الجدل بينهم. هذه المسألة كانت السبب المباشر للعارض التنظيمي والداخلي الذي اصاب جبهة العمل الاسلامي في الاردن. فعندما بدأ الحديث في الاردن في ربيع العام المنصرم عن ادخال تعديلات على قانون الانتخاب، انقسم قادة الجبهة الى فريقين: واحد يدعو الى مقاطعة الانتخابات اذا اقرّ التعديل، وآخر تمسك بالمشاركة حتى ولو عدّل القانون على نحو يضعف الجبهة ويقلّل من عدد نوابها في المجلس المرتقب. ومنذ ذلك التاريخ ابدت هذه المسألة موضع جدل مستمر داخل الجبهة. واذا انتقلنا من الاردن الى غيرها من الاقطار العربية، نجد ان مسألة المشاركة في العملية الانتخابية كانت من المسائل الاولى التي باعدت بين الحركات الاسلامية الرئيسية وبين الحركات الاسلامية الصغيرة او الناشئة. ففي الجزائر مثلاً، اعتبرت «الجماعة الاسلامية المسلحة» مشاركة «جبهة الانقاذ الاسلامية» في الانتخابات العامة خروجاً عن مبادئ الاسلام وكانت عملية قمار التي قامت بها «الجماعة» في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ ان تغلق الباب امام هذه المشاركة. وفي مصر احتلت مسألة المساهمة في الانتخابات وفي العمل البرلماني حيزاً واسعاً من الجدل بين «الاخوان المسلمين» من جهة وبين الحركات الاسلامية الجديدة من جهة اخرى. ذلك ان هذه الحركات من امثال جماعة شباب محمد، «التكفير والهجرة»، «تنظيم الجهاد»، «الجماعة الاسلامية» و«طلائع الفتح» اخذت على الاخوان قبولهم الاشتراك في الانتخابات العامة الخاصة وان هذا الاشتراك لم يقترن بشرعنة «الاخوان» من قبل الدولة ولا بالاعتراف بحقهم في خوض العمل الانتخابي بصورة مستقلة.

ثالثاً، انه يكشف عن وجه آخر من وجوه التباين والصراع داخل التيار الاسلامي. فهناك خلافات تقوم بين احزاب اسلامية مستقلة يحاول كل منها الفوز بتأييد القاعدة الشعبية المتأثرة بتعاليم الدين. ولكل من هذه الاحزاب تحالفاته وخصوماته وخطه السياسي بحيث لا يصعب على المواطن ادراك الفوارق بينها. وهكذا فانها تتصارع وتتنافس مع الآخرين من مواقع متباعدة وكتجمعات سياسية متنافسة. وهناك حالات من الصراع والخلاف برزت داخل الحزب الواحد نفسه. ففي الوقت الذي كان فيه بعض قادة «الجبهة الاسلامية للانقاذ» في الجزائر يكفّر الديموقراطية والديموقراطيين كان البعض الآخر يندفع بحماس لخوض المعركة الانتخابية ويعوّل عليها، الى حد بعيد، كوسيلة لتحقيق عملية اسلمة الدولة. وفي كثير من الحالات انتهى الخلاف داخل الحزب الواحد الى الانشقاق او الى خروج العناصر التي تجد نفسها عاجزة عن حمل المحازبين على تبنّي افكارها ومناهجها من الحزب. وهكذا خرج صالح سرية من حزب التحرير الاسلامي في الاردن لكي يؤسس «شباب محمد»، وترك شكري مصطفى «الاخوان المسلمين» في مصر لكي يؤسس «التكفير والهجرة» وابتعد مجدي سالم عن «الجماعة الاسلامية» في مصر لكي يؤسس «طلائع الفتح الاسلامي». وترك عدد من المحازبين «حزب النهضة» في تونس لكي يؤسس حزباً جديداً يسلك طريق التشدد.

ان هذه المنازعات تدلّ، كما المحنا أعلاه، على وجود فريقين اسلاميين، واحد مستعد لدخول الاختبار الديموقراطي، وآخر يرفض هذا المنحى ويكفّره. ولئن كان الأول اوسع جماهيرية واعرق شرعية فان الثاني يبدو اكثر اندفاعاً وتشدداً. وفي المباراة المكشوفة العلنية بين الفريقين من المرجح ان يكسب الفريق الاول، لأن المواطن العادي اميل الى قبول الاسلام المقترن بالديموقراطية منه الى معاضدة الدعوة الدينية المتلبسة بالعنف. بيد اننا نجد في النزاع الذي واجه «جبهة العمل الاسلامي» وجهاً اكثر خطورة من الصراع العلني المكشوف الذي قام بين دعاة المساهمة في العمل الانتخابي ومعارضيه من الاسلاميين. ان التهمة الموجهة الى السيد ابو غنيمة هي انه حاول ادخال تلامذة عضو جديد من المتشددين قبل انتخابات مجلس الشورى لكي يعزز موقعه وموقع التيار الذي يمثله داخل الجبهة. اذا كان هذا صحيحاً - علماً بانه لم يجر حتى الآن تحقيق مستقل في هذه القضية لكي يبيّن جوانبها وينظر في صحة الاتهامات الموجهة الى المتشددين - فانه يدل على منحى جديد في محاولات التأثير على الاحزاب الاسلامية التي دخلت العملية الانتخابية وهو اسلوب اخذها من الداخل ومن الخارج عبر عملية محكمة الاعداد. ويشبه هذا الاسلوب عمليات الغزو المنظمة التي تقوم بها الجماعات الصغيرة المتماسكة للاحزاب الكبيرة الجماهيرية. هذا ما فعله على سبيل المثال التروتسكيون في بريطانيا عندما تمكنوا عبر عمل دؤوب ومتقن وصبور من غزو حزب العمال ومن الامساك بالعديد من المواقع الرئيسية فيه.

اذا نجحت «جبهة العمل الاسلامي» هذه المرة في تلافي هذه العملية، فانه ليس من ضمانة ضد تكرارها مستقبلاً في الجبهة او في الاحزاب الاسلامية الاخرى ذات الجماهيرية الواسعة. فما الذي يمنع جماعة اسلامية متشددة من تنفيذ خطة تسلل الى الاحزاب الاسلامية الجماهيرية؟ وما الذي يمنع هذه الجماعة، عند نجاحها في الامساك بالحزب الاكبر من تعطيل توجهه الديموقراطي؟ وكيف تحمي الاحزاب الاسلامية نفسها من هذه المحاولات؟ الضمانة الرئيسية التي تملكها هذه الاحزاب هي خوض معركة الديموقراطية ضد معارضيها والعاملين على تدميرها، وهذا يقتضي العمل الحثيث على اقناع مؤيديها وجماهيرها بقيمة نظام التعددية السياسية المفتوحة للاسلاميين ولغير الاسلاميين وبفكرة تداول السلطة وباهمية التطور السياسي السلمي، وباحترام حق الآخرين في التعبير عن انفسهم وفي اختيار المناهج الفكرية والحياتية التي تناسبهم. ان هذا العمل من شأنه ان يضع حداً للغموض والابهام الذي يفيد منه كل من يحاول دخول الاحزاب الجماهيرية بقصد جرها الى سياسات منافية لتوجهاتها الاصلية ولرغبة غالبية اعضائها، وارضاخها لرغبة الاقلية المتماسكة المتشددة. كذلك تحمي الاحزاب الاسلامية الرئيسية نفسها من عمليات الغزو والتسلل عبر الالتزام المطرد بموجبات العمل العلني الذي يجبر الناشطين السياسيين المتشددين على كشف اوراقهم الفكرية والسياسية امام المحازبين وجماهير الاحزاب والرأي العام فلا يتاح لهم مفاجأة الآخرين في اللحظات الحاسمة وفرض ارادتهم عليهم مستغلين عنصر المباغتة وما يسببه لهؤلاء من ارتباك وتردد.

• كاتب وباحث لبناني.

